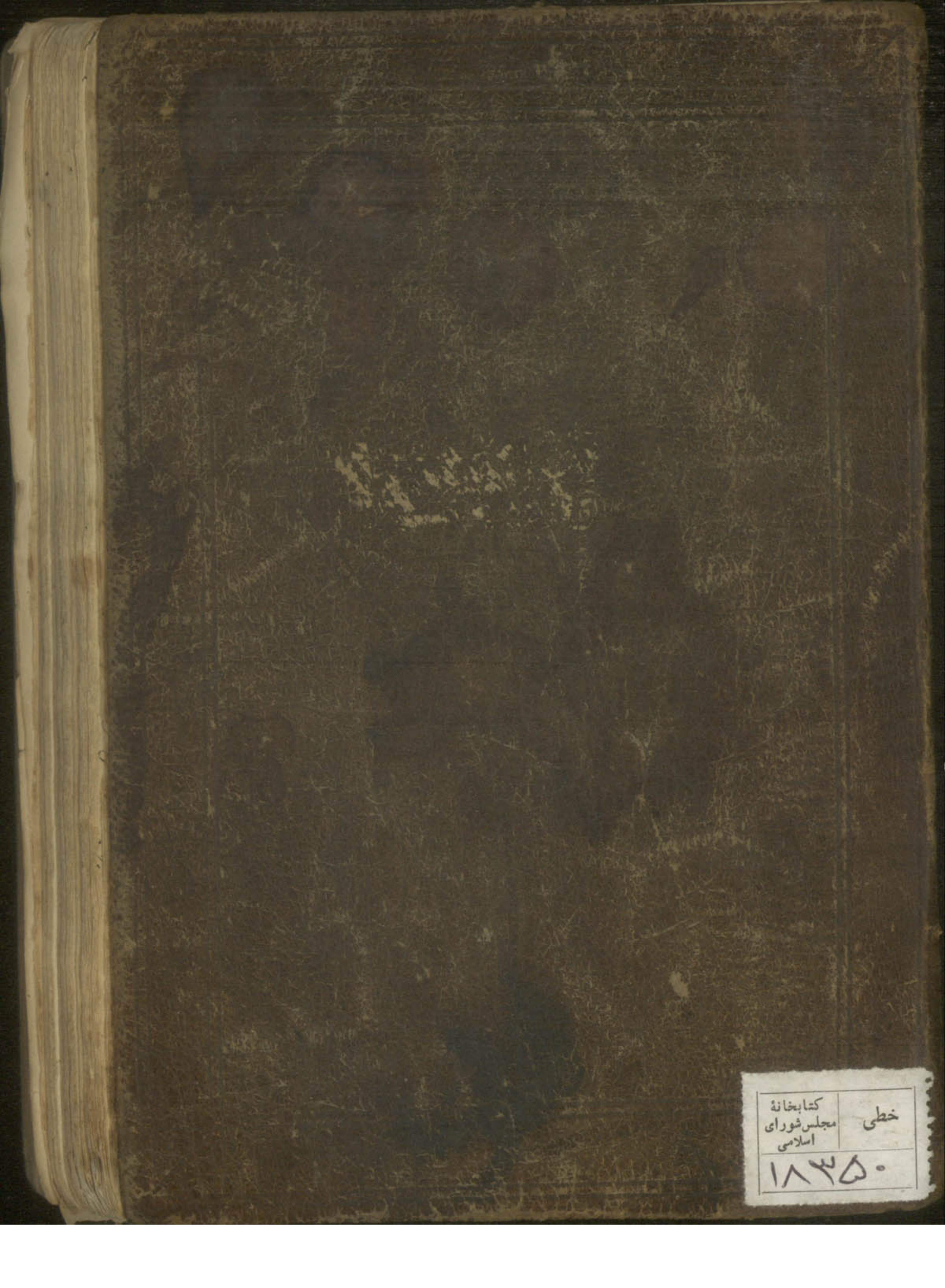
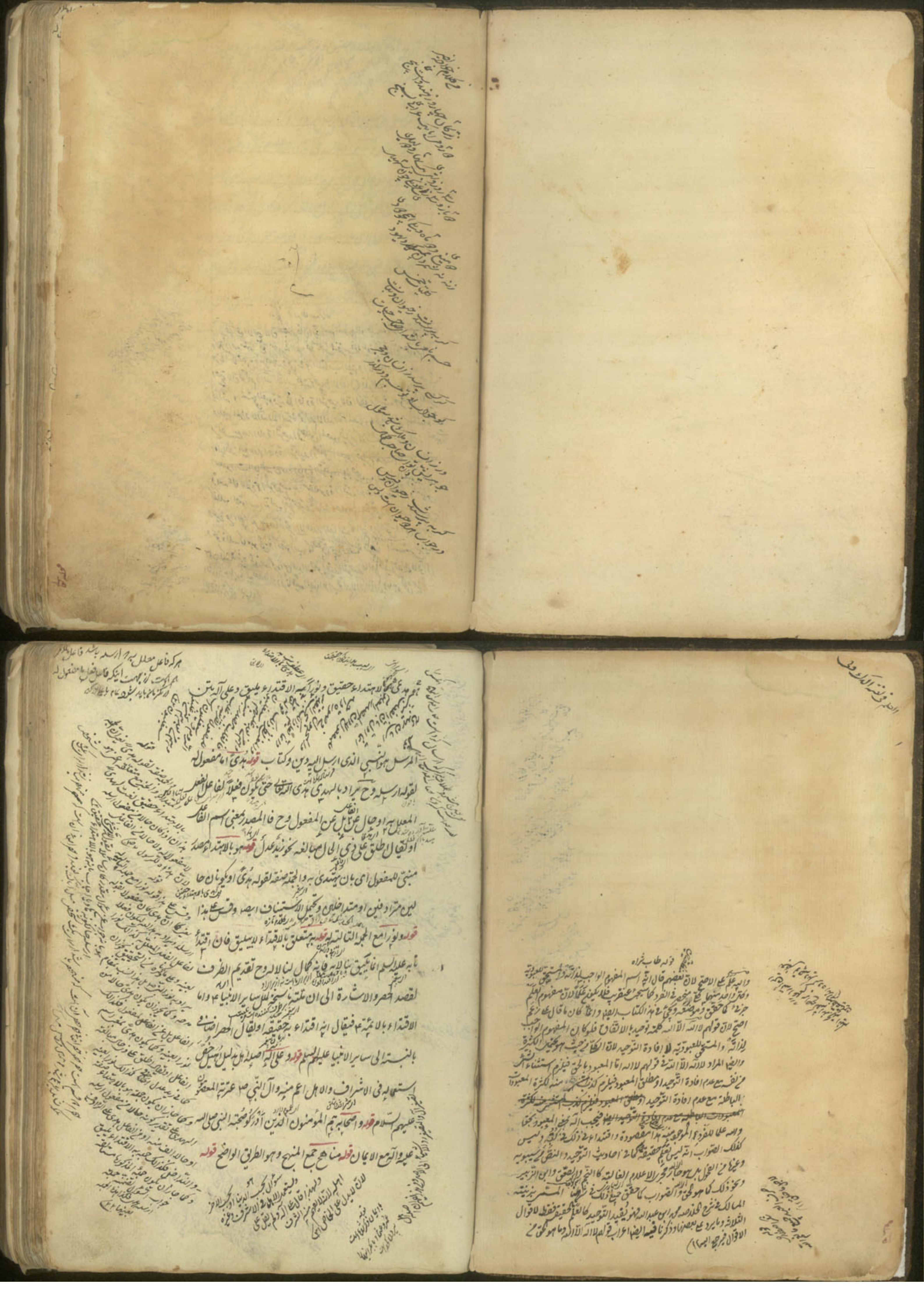



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب مجموعه: حاشیه تهذیب المنطق وغیره
مؤلف ملا عبدالله یزدی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۸۳۵۰
شماره ثبت کتاب
۲۰۹۵۱۵
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۸۳۵۰
۲۰۹۵۱۵



هو هدى للاهتداء حقيقة ونور به الاقتداء يليق وعلى آله

المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين وكتاب قوله هدى اما مفعول له

لقوله ارسله وح يراد بالهدى هدى الله تعالى حتى يكون فعلا لفاعل الفعل

المعلل به او حال عن الفاعل او عن المفعول وح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل

او المفعول اطلق على ذي الحال مبالغة نحو زيد عدل قوله هو بالاهتداء مصدر

مبني للمفعول اي بان يهتدى به والجملة صفة لقوله هدى او يكون حالا

بين مترادفين او متداخلين ويحتمل الاستيناف ايضا وقس على هذا

قوله ونور مع الجملة التالية قوله به متعلق بالاقتداء لا يليق فان اقتداء

نا به عليه السلام انما يليق بالاتباع فانه كمال لنا لا له وح تقديم الظرف

لقصد الحصر والاشارة الى ان ملته ناسخة لملل سائر الانبياء واما

الاقتداء بالائمة فيقال انه اقتداء بحقيقة او يقال الحصر اضافي

بالنسبة الى سائر الانبياء عليهم السلام قوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص

استعماله في الاشراف والاهل اعم منه وآل النبي صلعم عترته المعصومون

عليهم السلام قوله واصحابه هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبي صلى الله

عليه وآله مع الايمان قوله مناهج جمع المنهج وهو الطريق الواضح قوله



واصحابه الذين سعدوا فی مناهج الصدق بالتصدیق وصعدوا معارج الحق بالتحقیق وبعد

الصدق الخبر والاعتقاد اذا طابق الواقع کان الواقع ایضا مطابقا له

فان المفاعلة من الطرفین فمن حیث انه مطابق للواقع بالکسر یسمی صدقا

ومن حیث انه مطابق له بالفتح یسمی حقا وقد یطلق الصدق والحق

علی نفس المطابقیة والمطابقیة ایضا قوله بالتصدیق متعلق بقوله سعدوا

ای بسبب التصدیق والایمان بما جاء به النبی صلی الله علیه وسلم قوله وصعدوا معارج

الحق ای بلغوا اقصی مراتب الحق فان الصعود علی جمیع مراتبه یستلزم

ذلک قوله بالتحقیق ظرف لغو متعلق بصعدوا او کما مر او مستقر خبر مبتدأ

محذوف ای هذا الحکم متلبس بالتحقیق ای محقق قوله وبعد وهو من

الغایات ولها حالات ثلث فانها اما ان یذکر معها المضاف الیه

اولا وعلی الثانی فاما ان یکون نسیا منسیا او منویا فهی علی الاولین

معربة وعلی الثالث مبنی علی الضم قوله فهذا الفاء اما علی توهم اما او

علی تقدیرها فی نظم الکلام وهذا اشارة الی المرتب الحاضر فی

الذهن من المعانی المخصوصة المعبرة عنها بالالفاظ المخصوصة او

تلک الالفاظ الدالة علی المعانی المخصوصة سواء کان وضع ا

فهذا غایة تهذیب الکلام فی تحریر المنطق والکلام

الدیباجة قبل التصنیف او بعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة ولا للمعانی

فی الخارج فان کانت الاشارة الی الالفاظ فالمراد بالکلام

الکلام اللفظی وان کانت الی المعانی فالمراد به الکلام النفسی

الذی یدل علیه الکلام اللفظی قوله غایة تهذیب الکلام حمله

علی هذا اما علی المبالغة نحو زید عدل او بناء علی ان تقدیر هذا الکلام

مهذب غایة التهذیب فحذف الخبر واقیم المفعول المطلق مقامه

واعرب باعرابه علی طریق مجاز الحذف قوله فی تحریر المنطق و

الکلام لم یقل فی بیانهما لان لفظ التحریر ینبئ الاشارة الی ان

هذا البیان خال عن الحشو والزواید والمنطق آلة قانونیة تعصم

مراعاتها الذهن عن الخطاء فی الفکر والکلام هو العلم الباحث

عن احوال المبدء والمعاد علی نهج قانون الاسلام قوله وتقریب

المرام بالجر عطف علی التهذیب ای هذا غایة تقریب المقصد

الی الطبایع والافهام والحمل علی طریق المبالغة او التقدیر

هذا کلام مقرب غایة التقریب قوله من تقریر عقاید الاسلام

وتقریب المرام من تقریر عقاید الاسلام جعلته تبصرة لمن حاول التبصر
لدی الافهام وتذکرة لمن اراد ان یتذکر من ذوی الافهام

للمرام والاضافة فی عقاید الاسلام بیانیة ان کانت الاسلام عبارة

عن نفس الاعتقادات وان کان عبارة عن مجموع الاقرار باللسان

والتصدیق بالجنان والعمل بالارکان او کان عبارة عن مجرد

الاقرار باللسان فالاضافة لامیة قوله جعلته تبصرة ای مبصرا ویحتمل

التجوز فی الاسناد وکذا قوله تذکرة قوله لدی الافهام بالکسر ای

تفهیم الغیر ایاه او تفهیمه للغیر والاول للمتعلم والثانی للمعلم قوله من

ذوی الافهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف اما فی موضع الحال من

فاعل یتذکر او متعلق بیتذکر بتضمین معنی الاخذ او التعلم ای یتذکر اخذا

او متعلما من ذوی الافهام فهذا ایضا یحتمل الوجهین قوله سیما اسی

بمعنی المثل یقال هما سیان ای مثلان واصل سیما لا سیما حذف

لا فی اللفظ لکنه مراد وما زائدة او موصولة او موصوفة هذا اصله

ثم استعمل بمعنی خصوصا وفی ما بعده ثلثة اوجه قوله الحفی الشفیق

قوله الحری اللائق قوله قوام ای ما یتقوم به امره قوله ومن التایید

ای التقویة من الاید بمعنی القوة قوله عصام ای ما یحفظ به امره من

سیما الولد الاعز الحفی الحری بالاکرام سمی حبیب الله تعالی علیه التحیة والسلام
لا زال له من التوفیق قوام ومن التایید عصام وعلی الله التوکل وبه الاعتصام

القسم الاول

فی المنطق

قوله وعلی الله قدم الظرف ههنا لقصد الحصر وفی قوله به لرعایة السجع

ایضا قوله التوکل وهو التمسک بالحق والانقطاع عن الخلق قوله وبه الاعتصام

الاعتصام التشبث والتمسک قوله القسم الاول لما علم ضمنا

فی قوله فی تحریر المنطق والکلام ان کتابه علی قسمین لم یحتج الی التصریح

بهذا فصح تعریف القسم الاول بلام العهد لکونه معهودا ضمنا و

هذا بخلاف المقدمة فانها لم یعلم وجودها سابقا فلم تکن معهودة

فلذا نکرها وقال مقدمة قوله فی المنطق ان قیل لیس المراد من القسم

الاول الا المسائل المنطقیة فما توجیه الظرفیة قلت یجوز ان یراد با

الاول الالفاظ والعبارات والمنطق المعانی فیکون المعنی ان

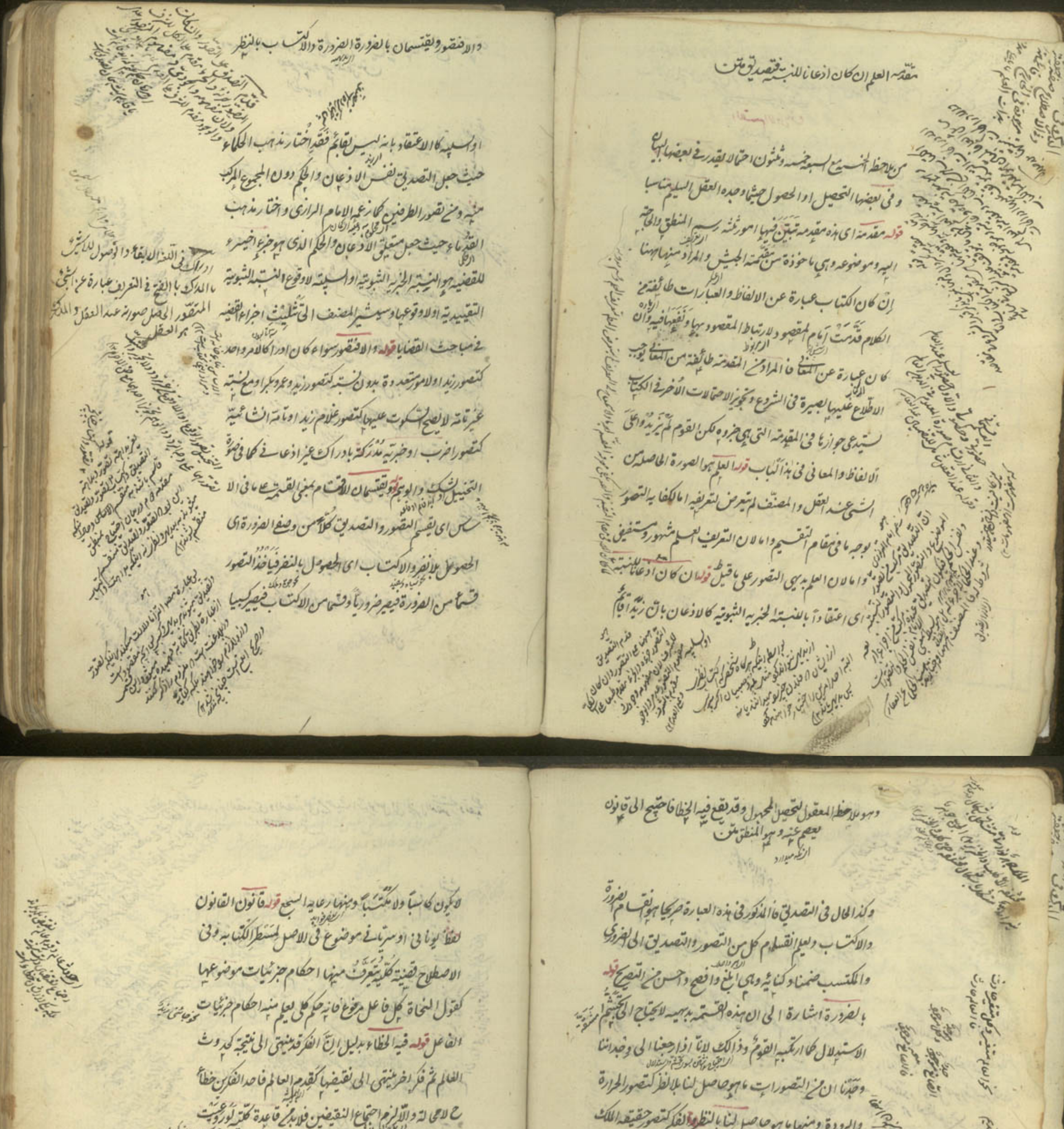
هذه الالفاظ فی بیان هذه المعانی ویحتمل وجوه اخرة والتفصیل ان

القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة الالفاظ او المعانی او

النقوش او المرکب من الاثنین او الثلثة والمنطق عبارة عن احد

معان خمسة اما الملکة او العلم بجمیع المسائل او بالقدر المعتد به الذی

یحصل به العصمة او نفس المسائل جمیعا او نفس القدر المعتد به فیحصل



وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطأ فاحتيج الى قانون
يعصم عنه وهو المنطق متن

وكذا الحال فى التصديق فالمذكور فى هذه العبارة صريحا هو انقسام الضرورة
والاكتساب ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق الى الضرورى
والمكتسب ضمنا وكناية وهى ابلغ وافصح واحسن من التصريح قوله
بالضرورة اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لا يحتاج الى تجشم
الاستدلال كما ارتكبه القوم وذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا
وجدنا ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر كتصور الحرارة
والبرودة ومنها ما هو حاصل لنا بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك
والجن وكذا من التصديقات ما يحصل بلا نظر كالتصديق بان
الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بان
العالم حادث والصانع موجود قوله وهو ملاحظة المعقول اى النظر
توجه النفس نحو الامر المعلوم لتحصيل امر غير معلوم وفى العدول عن
لفظ المعلوم الى المعقول فوائد منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك
فى التعريف ومنها التنبيه على ان الفكر انما يجرى فى المعقولات
اى الامور الكلية الحاصلة فى العقل دون الامور الجزئية فان الجزئى
لا يكون

لا يكون كاسبا ولا مكتسبا ومنها رعاية السجع قوله قانون القانون
لفظ يونانى او سريانى موضوع فى الاصل لمسطر الكتابة وفى
الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها
كقول النحاة كل فاعل مرفوع فانه حكم كلى يعلم منه احكام جزئيات
الفاعل قوله فيه الخطاء بدليل ان الفكر قد ينتهى الى نتيجة كحدوث
العالم ثم فكر اخر ينتهى الى نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطاء
لا محالة والا لزم اجتماع النقيضين فلا بد من قاعدة كلية لو روعيت
لم يقع الخطاء فى الفكر وهى المنطق فقد ثبت احتياج الناس الى
المنطق فى العصمة عن الخطاء فى الفكر بثلث مقدمات الاولى ان
العلم اما تصور واما تصديق والثانية ان كلا منهما اما يحصل بلا
نظر او يحصل بالنظر والثالثة ان النظر قد يقع فيه الخطاء فهذه
المقدمات الثلث تفيد احتياج الناس فى التحرز عن الخطاء فى الفكر
الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا التعريف المنطق
بانه قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر فههنا علم ان



ولابد من اللزوم عقلا او عرفا ويلزمها المطابقة ولو تقديرا ولا عكس

لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كان بسبب وضع الواضع

وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال

الاربع على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث

الدال عند عروض المدلول فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر

ودلالة سرعة النبض على الحمى وان كان بسبب امر غير الوضع والطبع

فعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء جدار على وجود اللافظ

وكدلالة الدخان على وجود النار فاقسام الدلالة ستة والمقصود

بالبحث ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار الافادة

والاستفادة وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن والتزام لان دلالة

اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام الموضوع له او جزئه او على

ما هو خارج عنه قوله ولابد اي في دلالة الالتزام قوله من اللزوم

اي كون الامر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدونه سواء كان

هذا اللزوم الذهني عقلا كالبصر بالنسبة الى العمى او عرفا كالجود

بالنسبة الى الحاتم قوله ويلزمها المطابقة ولو تقديرا لا شك

والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب فهو

ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى ولازمه فرع الدلالة على المسمى

سواء كان الدلالة على المسمى محققة بان يطلق اللفظ ويراد به

المسمى ويفهم الجزء واللازم بالتبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ

في الجزء او اللازم فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك

بالفعل الا انها واقعة تقديرا بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد

من اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله

ولو تقديرا قوله ولا عكس اذ يجوز ان يكون اللفظ معنى بسيط لا جزء له

ولا لازم له فيتحقق ح المطابقة بدون التضمن والالتزام ولو كان له

معنى مركب لا لازم له تحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى

بسيط له لازم تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع

في شيء من الطرفين قوله والموضوع اي اللفظ الموضوع ان اريد

دلالة جزء منه على جزء من معناه فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب

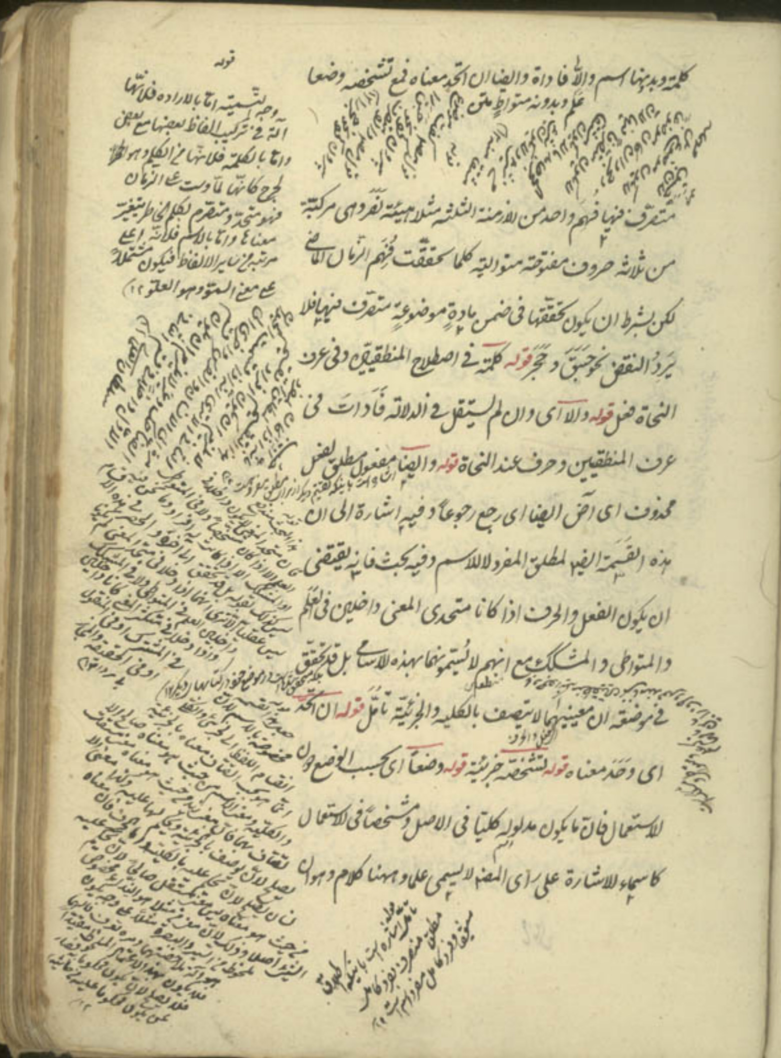
انما يتحقق بتحقق امور اربعة الاول ان يكون اللفظ جزء والثاني

ان يكون لمعناه جزء والثالث ان يدل جزء لفظه على جزء معناه

اما تام خبرا او انشاء واما ناقص تقييدي او غيره والا فمفرد وهو ان استقل
فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثة

والرابع ان يكون هذه الدلالة مرادة فبانتفاء كل من القيود الاربعة
يتحقق المفرد فالمركب قسم واحد وللمفرد اقسام اربعة الاول ما لا جزء
للفظه نحو همزة الاستفهام ب ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله ج ما
دل جزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله علما د ما يدل جزء لفظه
على جزء معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علما لشخص
الانسان في قوله اما تام اي يصح السكوت عليه كزيد قائم قوله خبر كوان
احتمل الصدق او الكذب اي يكون من شانه ان يتصف بهما بان
يقال انه صادق او كاذب قوله او انشاء ان لم يحتملهما قوله واما
ناقص اي لم يصح السكوت عليه قوله تقييدي ان كان الجزء الثاني
قيد الاول نحو غلام زيد ورجل فاضل وقائم في الدار قوله او غيره ان
لم يكن الثاني قيد الاول نحو في الدار وخمسة عشر قوله والا فمفرد
اي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى قوله ان استقل
في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة قوله بهيئته
بان يكون بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية في مادة موضوعة

متصرف



ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت باولية او اولوية وان كثر

المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما الموضوع له تحقيقا او ما استعمل فيه اللفظ سواء
كان وضع اللفظ له تحقيقا او تاويلا فعلى الاول لا يصح عد الحقيقة والمجاز
من اقسام المتكثر المعنى وعلى الثاني يدخل نحو اسماء الاشارة على
مذهب المصنف في متكثر المعنى ويخرج عن متحد المعنى فلا حاجة في اخراجها
الى التقييد بقوله وضعا قوله ان تساوت اي يكون صدق هذا المعنى
الكلي على تلك الافراد على السوية قوله ان تفاوتت اي يكون صدق
هذا المفهوم على بعض افراده مقدما على صدقه على بعض آخر بالعلية
او يكون صدقه على الاولاد والانسب من صدقه على بعض آخر وعرضه
ان تفاوتت باولية او اولوية مثلا فان التشكيك لا ينحصر فيهما بل
قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف قوله وان
كثر اي اللفظ ان كثر معناه المستعمل هو فيه فلا يخلو اما ان يكون
موضوعا لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة او
لا يكون كذلك والاول يسمى مشتركا كالعين الباصرة وللذهب
وللذات وعلى الثاني فلا محالة ان يكون اللفظ موضوعا لواحد

فان وضع لكل فمشترك والا فان اشتهر في الثاني فمنقول ينسب الى الناقل
والا فحقيقة ومجاز فصل المفهوم

من تلك المعاني اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع ثم انه ان استعمل
في معنى آخر فان اشتهر في هذا الثاني وترك استعماله في المعنى الاول
بحيث يتبادر منه الثاني اذا اطلق مجردا عن القرائن فهذا يسمى
منقولا وان لم يشتهر في الثاني ولم يهجر الاول بل يستعمل تارة في الاول
واخرى في الثاني فان استعمل في الاول اي المعنى الموضوع له يسمى
اللفظ حقيقة وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى
مجازا ثم اعلم ان المنقول لا بد له من ناقل عن المعنى الاول المنقول
منه الى المعنى الثاني المنقول اليه فهذا الناقل اما اهل الشرع او اهل
العرف العام او اهل عرف واصطلاح خاص كالنحوي مثلا فعلى
الاول يسمى منقولا شرعيا وعلى الثاني عرفيا وعلى الثالث اصطلاحيا
والى هذا اشار بقوله ينسب الى الناقل قوله المفهوم اي ما حصل
في العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوما
وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولا
قوله فرض صدقه الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير فانه لا يستحيل

المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا فكلي امتنعت افراده او امكنت ولم توجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه او الكثير مع التناهي او عدمه والكليان ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان تصادقا كليا من جانبين فمتساويان متن

تقدير صدق الجزئي على كثيرين قوله امتنعت افراده في الخارج كشريك الباري تعالى قوله او امكنت اي لم يمتنع افراده في الخارج فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما قوله ولم توجد كالعنقاء قوله مع امكان الغير كالشمس قوله او امتناعه كمفهوم الواجب الوجود قوله مع التناهي كالكواكب السبع السيارة قوله او عدمه كمعلومات الباري تعالى وكالنفس الناطقة على مذهب الحكماء قوله والكليان ان كل كليين لابد ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع التباين الكلي والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانهما اما ان لا يصدق شيء منهما على شيء من افراد الآخر او يصدق فعلى الاول فهما متباينان كالانسان والحجر وعلى الثاني فاما ان لا يكون بينهما صدق كلي من جانب اصلا او يكون فعلى الاول فهما اعم واخص من وجه كالحيوان والابيض وعلى الثاني فاما ان يكون الصدق الكلي من الجانبين او من جانب واحد فعلى الاول فهما متساويان كالانسان والناطق وعلى الثاني فهما اعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان

ونقيضاهما كذلك او من جانب واحد فاعم واخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس

فرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان ومرجع التباين الى سالبتين كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة جزئية موضوعها الاعم ومحمولها الاخص نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان ومرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان ابيض وبعضه ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان قوله ونقيضاهما كذلك يعني ان نقيضي المتساويين ايضا متساويان اي كل ما صدق عليه احد النقيضين صدق عليه النقيض الآخر اذ لو صدق احدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الآخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين وهذا يرفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق اللاانسان على شيء ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق

ونقيضاهما بالعكس والاعم من وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي متن

ههنا بدون الانسان هف قوله ونقيضاهما بالعكس اي نقيض الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم يعني كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص وليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون الاعم هف مثلا لو صدق اللاحيوان على شيء بدون اللاانسان لصدق عليه الانسان ويمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان واما الثاني فلانه بعد ما ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما اعني العينان متساويين كما مر وقد كان العينان اعم واخص هف قوله والا فمن وجه اي وان لم يصدقا كليا من جانبين او من جانب واحد فمن وجه قوله تباين جزئي التباين الجزئي هو صدق

كالمتباينين متن

كل من الكليين بدون الآخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم من وجه وان لم يصدقا معا اصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي ايضا ثم ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما ايضا العموم من وجه كالحيوان والابيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان واللاابيض ايضا عموما من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللاانسان فان بينهما عموما من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والانسان مباينة كلية فلهذا اقام لو اراد بين نقيضي الاعم والاخص من وجه تباينا جزئيا لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط قوله كالمتباينين اي كما ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي فانه لما صدق كل من العينين مع نقيض الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الآخر فيصدق كل من النقيضين بدون الآخر في الجملة وهو التباين الجزئي ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين



وقد يقال الجزئي للاخص وهو اعم

الكلي كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما وهما اللاموجود واللا
معدوم ايضا تباين بين نقيضيهما اللاانسان واللاحجر عموم من وجه فلذا قالوا
بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل هذا واعلم ايضا ان المص
اخر ذكر نقيضي المتباينين لوجهين ا قصد الاختصار بقياسه على
نقيضي الاعم والاخص من وجه ب ان تصور التباين الجزئي من حيث
انه مجرد عن خصوص فرديه موقوف على تصور فرديه اللذين هما العموم
من وجه والتباين الكلي فيقتضي ذكر فرديه كليهما لا يتأتى ذكره قوله وقد
يقال الجزئي يعني لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع ان
يجوز صدقه على كثيرين كذلك يطلق على الاخص من شيء وعلى الاول
يقيد بقيد الحقيقي وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني اعم
بالمعنى الاول اذ كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام واقله
مفهوم والشيء والامر ولا عكس اذ الجزئي الاضافي قد يكون كليا كالانسان
بالنسبة الى الحيوان وذلك ان محل قوله وهو اعم على جواب سؤال
مقدر كان قائلا يقول الاخص على ما علم سابقا هو الكلي الذي
يصدق

والكليات خمس الاول الجنس

يصدق عليه كلي اخر صدقا كليا ولا يصدق هو على ذلك الاخر كذلك
والجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي
الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير بالاخص فاجاب بقوله وهو اعم اي
الاخص المذكور ههنا اعم من الاخص المعلوم انفا ومنه يعلم ان الجزئي
بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة التزاما وهذا من
فوايد بعض مشايخنا طاب الله ثراه قوله الكليات اي الكليات
التي لها افراد بحسب نفس الامر في الذهن او في الخارج منحصرة في
خمسة انواع واما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها خارجا
ولا ذهنا فلا يتعلق بالبحث عنها غرض معتد به ثم الكلي اذا نسب
الى افراده المحققة في نفس الامر فاما ان يكون عين حقيقة تلك الافراد
وهو النوع او جزء حقيقتها فان كان تمام المشترك بين شيء منها
وبين بعض اخر فهو الجنس والا فهو الفصل ويقال لهذه الثلثة ذاتيات
او خارجا عنها ويقال له العرضي فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة
اولا فالاول هو الخاصة والثاني العرض العام فهذا دليل انحصار ا

وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقايق في جواب ما هو فان كان الجواب
عن ماهيته وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان
والا فبعيد كالجسم الثاني النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو

الكليات في الخمسة قوله المقول اي المحمول قوله في جواب ما هو ما هو
سؤال عن تمام الحقيقة فان اقتصر في السؤال على ذكر امر واحد كان
السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب ان كان
المذكور امرا شخصيا او الحد التام ان كان المذكور حقيقة كلية وان
جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين
تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة كان المسئول
عنه تمام الحقيقة المتفقة المتحدة في تلك الامور فيقع النوع ايضا في
الجواب وان كانت مختلفة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة
المشتركة بين تلك الحقايق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذاتي
المشترك بين الحقايق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في جواب فالجنس
لا بد ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقايق المختلفة لها
المشاركة اياها في ذلك الجنس فان كان مع ذلك جوابا عن
الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة لها المشاركة
اياها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا
للسؤال

وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويختص
باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان
وتفارقهما في الحيوان

للسوال عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية
وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك
الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالانسان والحجر
ولا يقع جوابا عن السوال بالانسان والشجر والفرس مثلا قوله الثاني
اي المقول في جواب ما هو فلا يكون الا كليا لا جزئيا ذاتيا لا ماهية
لا عرضيا فالشخص والصنف كالرومي مثلا خارجان عنها فالنوع
الاضافي دائما اما ان يكون نوعا حقيقيا مندرجا تحت
جنس كالانسان تحت الحيوان واما جنسا مندرجا تحت جنس
اخر كالحيوان تحت الجسم النامي ففي الاول يتصادق النوع
الحقيقي والاضافي وفي الثاني يوجد الاضافي بدون الحقيقي
ويجوز ايضا تحقق الحقيقي بدون الاضافي فيما اذا كان النوع بسيطا
لا جزء له حتى يكون جنسا وقد مثل بالنقطة وفيه مناقشة وبالجملة النسبة
بينهما هي العموم من وجه قوله والنقطة النقطة طرف الخط والخط طرف
السطح والسطح طرف الجسم والسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم

والنقطة ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة الى العالي ويسمى جنس الاجناس والانواع متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فان ميز الماهية عن المشاركات

في العرض والعمق والنقطة غير منقسم في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا تقبل القسمة اصلا واذا لم يقبل القسمة لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظر فان هذا يدل على انه لا جزء لها في الخارج و الجنس ليس بجزء خارجا بل هو من الاجزاء العقلية فجاز ان يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها وان لم يكن لها جزء في الخارج قوله متصاعدة بان يكون الترقي من خاص الى عام وذلك لان جنس الجنس بان يكون اعم من الجنس وهكذا الى جنس لا جنس له فوقه وهو العالي وجنس الاجناس كالجوهر قوله متنازلة بان يكون التنزل من عام الى خاص وذلك لان نوع النوع يكون اخص من النوع وهكذا الى ان ينتهي الى نوع لا نوع له تحته وهو السافل ونوع الانواع كالانسان قوله وما بينهما اي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الانواع والاجناس يسمى متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس متوسطة وما بين النوع العالي والنوع السافل انواع متوسطة هذا ان رجع الضمير الى مجرد العالي والسافل وان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل

المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالي او نوع متوسط فقط كالجنس السافل او جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي ثم اعلم ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد والنوع المفرد اما لان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب واما لعدم تحقق تعين وجوده قوله اي شيء اعلم ان كلمة اي موضوعة ليطلب بها ما يميز الشيء عما يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا ابصرت شبحا من بعيد وتيقنت انه حيوان لكن ترددت في انه هل هو انسان او فرس او غيرهما تقول اي حيوان هذا فيجاب بما يخصه ويميزه عن مشاركاته واذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الانسان اي شيء هو في ذاته كان المطلوب ذاتيا من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشيئية فيصح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما يصح ان يجاب بانه ناطق فيلزم صحة وقوع الحد في الجواب اي شيء ايضا فيلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد

في الجنس القريب فقريب او البعيد فبعيد واذا نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم

وهذا استشكله الامام الرازي في هذا المقام واجاب صاحب المحاكمات بان معنى اي وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو وبهذا يخرج الحد والجنس ايضا وللمحقق الطوسي رحمه الله ههنا مسلك آخر ادق واتقن وهو انا لا نسأل عن الفصل الا بعد ان نعلم ان للشيء جنسا بناء على ان ما لا جنس له لا فصل له واذا علمنا الشيء بالجنس فنطلب ما يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس فنقول الانسان اي حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لا غير فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن مشاركاته في ذلك الجنس وح يندفع الاشكال بحذافيره قوله فقريب كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في جنس القريب وهو الحيوان قوله فبعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث ميزه عن المشاركات في جنسه البعيد وهو الجسم النامي قوله اذا نسب الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها ونسبة الى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين

افراده

والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس

افراده فهو بالاعتبار الاول للشيء مقوما لانه جزء للماهية ومحصل لها و باعتبار الثاني يسمى مقسما لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجود يحصل قسما وعدمه يحصل قسما آخر كما ترى في تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان غير الناطق قوله والمقوم للعالي اللام للاستغراق اي كل فصل مقوم للعالي فهو فصل مقوم للسافل لان مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء فمقوم للعالي جزء للسافل ثم انه يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزءا مميزا له وهو معنى المقوم وليعلم ان المراد بالعالي ههنا كل جنس او نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر او لم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر او لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه قوله ولا عكس اي كليا بمعنى انه ليس كل مقوم للسافل مقوم للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان قوله والمقسم بالعكس اي كل مقسم للسافل

الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط

العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما

امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود

بين يلزم تصوره من تصور الملزوم او تصور هما والجزم

باللزوم وغير بين بخلافه والا فعرض مفارق

مقسم للعالي ولا عكس كليا اما الاول فلان كل قسم من العالي فصل

فصل حصل لك فل قسما فقد حصل للعالي قسما لان قسم القسم قسم واما

الثاني فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس

مقسما للسافل الذي هو الحيوان قوله وهو الخارج اي الكلي الخارج فان

المقسم معتبر في جميع مفهومات الاقسام واعلم ان الخاصة تنقسم الى

خاصة شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان

والى غير شاملة لجميع افراده كالكاتب بالفعل للانسان قوله

حقيقة واحدة نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة

الجنس فالماشي خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فافهم قوله وعلى

غيرها كالماشي يصدق على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقايق الحيوانية

قوله وكل منهما اي كل من الخاصة والعرض العام وبالجملة الكلي الذي هو

عرض لافراده اما لازم واما مفارق اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه

عن معروضه او لا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ثم اللازم

ينقسم بتقسيمين احدهما انه اي لازم الشيء اما لازم له بالنظر الى نفس

ماهيته

ماهيته مع قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج او في الذهن وذلك

بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن او في الخارج كان

هذا اللازم ثابتا له واما لازم له بالنظر الى وجوده اي الى خصوص و

جوده الخارجي او الذهني فهذا القسم بالحقيقة قسمان فكانت اقسام

اللازم بهذا التقسيم ثلثة لازم الماهية كزوجية الاربعة ولازم

الوجود الخارجي كاحراق النار ولازم الوجود الذهني ككون حقيقة

الانسان كلية وهذا القسم يسمى معقولا ثانيا ايضا والثاني ان اللازم

اما بين او غير بين فالبين له معنيان احدهما اللازم الذي يلزم

تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر من تصور العمى وهذا يقال

له البين بالمعنى الاخص وح فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم

تصوره من تصور الملزوم كالكاتبة بالقوة للانسان الثاني

من معنيي البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم

والنسبة بينهما الجزم باللزوم كزوجية الاربعة فان العقل بعد

تصور الاربعة والزوجية والنسبة الزوجية اليها يحكم جزما بان الزوجية

قوله

مانبغي للتعبير

الاعارض المعقول الجزئي

في الاعيان بالمطابقة وقيد

بعوارض خصوصية الوجود

الذهني لصدق التعريف الاول على

الوجوب الوجود ...

يدوم او يزول بسرعة او بطؤ خاتمة مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا

والمجموع عقليا وكذا الانواع الخمس متن

لازمة لها وذلك يقال له البين بالمعنى الاعم وح فغير البين هو

اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما

الجزم باللزوم كالحدوث للعالم فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيمان

الا ان القسمين الحاصلين على كل تقدير انما يسميان بالبين

وغير البين قوله يدوم كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم

يمتنع انفكاكها بالنظر الى ذاته قوله بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل

قوله او بطؤ كالشباب قوله مفهوم الكلي اي ما يطلق عليه لفظ الكلي

يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا

لان المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى ومعروضه اي ما يصدق

عليه هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا لوجوده في

الطبايع يعني في الخارج على ما سيجيء والمجموع المركب من هذا العارض

والمعروض كالانسان الكلي والحيوان الكلي يسمى كليا عقليا اذ لا

وجود له الا في العقل قوله وكذا الانواع يعني كما ان الكلي يكون منطقيا

وطبيعيا وعقليا كذلك الانواع الخمسة للكلي يعني الجنس والنوع و

والفصل

والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه متن

والفصل والخاصة والعرض العام تجري في كل منها هذه الاعتبارات

الثلث مثلا مفهوم النوع اعني الكلي المقول على كثيرين متفقين

بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالانسان

يسمى نوعا طبيعيا ومجموع العارض والمعروض كالانسان النوع

نوعا عقليا وعلى هذا فقس البواقي بل الاعتبارات الثلث تجري

في الجزئي ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني ما يمتنع

فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه اعني زيدا

يسمى جزئيا طبيعيا والمجموع اعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا

قوله والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه لا ينبغي ان يشك

في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض

للمفهومات في العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية

وكذا في ان الكلي العقلي غير موجود فيه فان انتفاء الجزء يستلزم

انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث

هو انسان الذي تعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج

معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره متن

بوجود افراده ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب
جمهور الحكماء والثاني مذهب بعض المتاخرين ومنهم المحقق حيث قال الحق
هو الثاني وذلك لانه لو وجد الكلي في الخارج في ضمن افراده
لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة ووجود الشيء
الواحد في الامكنة المتعددة وح فمعنى وجود الطبيعي هو ان افراده
موجودة وفيه تأمل وتحقيق الحق في الحواشي التجريدية قوله معرف
الشيء بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه المعرف شرع في البحث
عنه وقد علمت ان المقصد بالذات في هذا الفن هو البحث
عنه وعن الحجة وعرفه بانه ما يحمل على الشيء اي المعرف ليفيد تصور
هذا الشيء اما بكنهه او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه ولهذا لم
يجز ان يكون اعم لان الاعم لا يفيد شيئا منهما كالحيوان في
تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان حقيقة
الانسان هو الحيوان مع الناطق وايضا لا يميز الانسان عن جميع
ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الى آخر في الاعم

وجه واما

ويشترط ان يكون مساويا واجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمساوي معرفة والاخفى
والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام
والا فناقص ولم يعتبروا بالعرض العام متن

وجه واما الاخص اعني مطلقا فهو وان جاز ان يفيد تصوره لتصور الاعم بالكنه
او بوجه يمتاز عما عداه كما اذا تصورت الانسان بانه
حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد الوجهين لكن
لما كان الاخص اقل وجودا في العقل واخفى في نظره وشان المعرف
ان يكون اعرف من المعرف لا يجوز ان يكون الاخص ايضا و
قد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء انه لا يجوز ان يكون
مباينا للمعرف فتعين ان يكون مساويا له ثم ينبغي ان يكون
اعرف من المعرف في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول
هو المعرف لا اخفى ولا مساويا في الخفاء والظهور قوله بالفصل
القريب حد التعريف لا بد ان يشتمل على امر يخص المعرف ويساويه
بناء على ما سبق من اشتراط المساوات فهذا الامر ان كان
ذاتيا كان فصلا قريبا وان كان عرضيا كان خاصة لا تخفى فعلى
الاول المعرف يسمى حدا وعلى الثاني يسمى رسما ثم كل منهما ان
اشتمل على الجنس القريب يسمى حدا تاما ورسما تاما وان لم يشتمل

وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ متن

على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فصل
قريب وحده او خاصة وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا هذا محصل
كلامهم وفيه ابحاث لا يسعها المقام قوله ولم يعتبروا بالعرض العام
قالوا الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه المعرف او امتيازه
عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلهذا لم يعتبروه
في مقام التعريف والظاهر ان غرضهم من ذلك انه لا يعتبر انفرا
دا واما التعريف الذي بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف
لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماشي مستقيم القامة وتعريف
الخفاش بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مركبة معتبر عندهم كما
صرح به بعض المتاخرين قوله وقد اجيز في الناقص اشارة الى ان اجازه
المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف
الانسان بالحيوان فيكون حدا ناقصا او بالعرض العام الاعم
كتعريفه بالماشي فيكون رسما ناقصا بل جوزوا التعريف بالعرض
الاخص ايضا كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المتم لم يعتد به

لانه

التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه
فحملية موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة متن

لزعمه انه تعريف بالاخفى وهو غير جائز اصلا قوله كاللفظي اي كما
اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت
تفسير مدلول اللفظ اي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة في
الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما في المعرف الحقيقي فافهم
قوله قول القول في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان
مركبا معقولا او ملفوظا فالتعريف يشمل القضية المعقولة والملفوظة قوله
الصدق والصدق هو المطابقة للواقع والكذب هو اللامطابقة
له وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلا دور
قوله موضوعا لانه وضع وعين ليحكم عليه قوله محمولا لانه امر حمل
محمولا لموضوعه قوله والدال على النسبة اي اللفظ المذكور في القضية
الملفوظة الذي يدل على النسبة الحكمية يسمى رابطة تسمية للدال باسم
المدلول فان الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية وفي قوله والدال
على النسبة اشارة الى ان الرابطة اداة لدلالتها على النسبة
التي هي معنى حرفي غير مستقل واعلم ان الرابطة قد تذكر في القضية

وقد استعير لها هو والا فشرطية متن

وقد يحذف والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية قوله وقد

استعير لها هو اعلم ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة

الحكمية باحد الازمنة الثلثة وغير زمانية بخلاف ذلك وذكر الفارابي انه

ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية في

لغة العرب الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة

غير زمانية تقوم مقام است في الفارسية واستين في اليونانية

فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما مع كونهما

في الاصل اسماء لا ادوات فهذا ما اشار اليه المص بقوله وقد استعير

لها هو وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة

نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن قائما او زيد موجود

قوله والا فشرطية اي وان لم تكن الحكم بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه

فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى

او نفي ذلك الثبوت او بالمنافاة بين النسبتين او سلب

وتسمى الجزء الاول مقدما والثاني تاليا والموضوع ان كان مشخصا سميت القضية شخصية ومخصوصة
وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية او جزئية
وما به البيان سورا والا فمهملة متن

تلك المنافات فالاول شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة واعلم ان الحصر القضية

في الحملية والشرطية على ما قرره المص عقلي دائر بين النفي والاثبات

واما حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة فاستقرائي قوله مقدما لتقدمه

في الذكر قوله تاليا لتلوه الجزء الاول قوله والموضوع هذا تقسيم

للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولذا لوحظ في تسمية الاقسام حال الموضوع

فيسمى ما موضوعه مشخص شخصية وعلى هذا القياس ومحصل التقسيم ان الموضوع

اما جزئي حقيقي كقولنا هذا الانسان او كلي وعلى الثاني

فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي او على افراده وعلى

الثاني اما ان يبين كمية الافراد المحكوم عليها بان يبين ان

الحكم على كلها او على بعضها او لا يبين ذلك بل يهمل فالاول شخصية

والثاني طبيعية والثالث محصورة والرابع مهملة ثم المحصورة

ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان بين

ان الحكم على بعض افراده فجزئية وكل منهما اما موجبة او سالبة ولابد

في كل من تلك المحصورات الاربع من امرين كمية افراد المو

وتلازم الجزئية متن

ضوع يسمى ذلك الامر بالسور اخذا من سور البلد محيط به كذلك هذا الا

مر محيط بما حكم عليه من افراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل ولام الا

ستغراق وما يفيد معناهما من اي لغة كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض

وواحد وما يفيد مؤداهما وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد ونظائر

هما وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وما يساويها

قوله تلازم الجزئية اعلم ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات

الاربع لا غير وذلك لان المهملة والجزئية متلازمان اذ كلما صدق

الحكم افراده الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس

فالمهملة مندرجة تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه

لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها

في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا والطبيعية

لا يبحث عنها في العلوم اصلا فان الطبائع الكلية من حيث نفس

مفهومها كما هو موضوع الطبيعية لا من حيث تحققها في ضمن الاشخاص

غير موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها فانحصر القضايا

المعتبرة

ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقية او ذهنا
فالذهنية وقد يجعل متن

المعتبرة في المحصورات الاربع قوله ولا بد في الموجبة اي في صدقها

وذلك لان الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع

ثبوت المثبت له اعني الموضوع فانما يصدق هذا الحكم اذا كان

الموضوع محققا موجودا اما في الخارج ان كان الحكم بثبوت

المحمول له هناك او في الذهن كذلك ثم القضايا الحملية المعتبرة

باعتبار وجود موضوعها ثلثة اقسام لان الحكم فيها اما على

الموضوع الموجود في الخارج محققا نحو كل انسان حيوان بمعنى

ان كل انسان موجود في الخارج واما على الموضوع الموجود في

الخارج مقدرا نحو الانسان حيوان بمعنى ان كلما لو وجد في الخارج

وكان انسانا فهو على تقدير وجوده حيوان وهذا الوجود المقدر

انما اعتبروه في الافراد الممكنة لا الممتنعة كافراد اللاشيء وشريك

الباري تع واما على الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك

الباري تع ممتنع بمعنى ان كل ما يوجد في العقل ويفرضه العقل

شريك الباري تعالى فهو موصوف في الذهن بالامتناع وهذا

حرف السلب جزءًا من جزء متن فيسمى معدولة والا فمحصلة وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان جهة متن

انما اعتبروه فى المفهومات التى ليست لها افراد ممكنة التحقق فى الخارج **قوله** حرف السلب كلا وليس وغيرهما مما يشاركهما فى معنى السلب **قوله** من جزء اى من الموضوع فقط او من المحمول فقط او كليهما فالقضية على الاول يسمى معدولة الموضوع وعلى الثانى معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين **قوله** معدولة لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاستعمل لا فى هذا المعنى كان معدولا عن معناه الاصلى فسميت القضية التى هذا الحروف جزءًا من جزءها معدولة تسمية للكل باسم الجزء والقضية التى لا يكون حرف السلب جزءًا من طرفيها يسمى محصلة **قوله** بكيفية النسبة اى جزء نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية او سلبية تكون الحمل متكيفة فى نفس الامر والواقع بكيفية مثل الضرورة او الدوام او الامكان او الامتناع او غير ذلك فتلك الكيفية الواقعة فى نفس الامر تسمى مادة القضية ثم قد يصرح فى القضية بان تلك النسبة متكيفة فى نفس الامر بكيفية كذا فالقضية ح تسمى موجهة وقد

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع موجوده فضروريه مطلقة او ما دام وصفه فمشروطة عامة او فى وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين فمنتشرة مطلقة متن

لا يصرح بكيفية النسبة فيسمى القضية مطلقة واللفظ الدال عليها فى القضية الملفوظة والصورة العقلية الدالة عليها فى القضية المعقولة يسمى جهة القضية فان طابقت الجهة المادة صدقت القضية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة كذبت كقولنا كل انسان حجر بالضرورة **قوله** فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة الخ اى قد يكون الحكم فى القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية او السلبية ضرورية اى ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على احد اربعة اوجه الاول انها ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فيسمى القضية ح ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورية بالوصف او الوقت الثانى انها ضرورية ما دام الوصف العنوانى ثابتا لذات الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا ولا شيء منه بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فيسمى ح مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنوانى وكون هذه القضية

او بدوامها ما دام الذات فدائمة مطلقة او ما دام الوصف فعرفية عامة متن

اعم من المشروطة الخاصة كما سيجئ الثالث انها ضرورية فى وقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع فتسمى ح وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد القضية باللادوام الرابع انها ضرورية فى وقت من الاوقات كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما ولا شيء منه بمتنفس بالضرورة وقتا ما فيسمى ح منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرا اى غير معين وعدم تقييد القضية باللادوام **قوله** فدائمة مطلقة الفرق بين الضرورة والدوام ان الضرورة هى استحالة انفكاك شيء عن شيء والدوام عدم انفكاكه عنه وان لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك ثم الدوام اعنى عدم انفكاك النسبة الايجابية او السلبية عن الموضوع اما ذاتى او وصفى فان كان الحكم فى الموجهة بالدوام الذاتى اى بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد

او بفعليتها فمطلقة عامة او بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة متن

الدوام بالوصف العنوانى وان كان الحكم بالدوام الوصفى اى بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنوانى ثابتا لتلك الذات سميت عرفية لان اهل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجبة ايضا عند الاطلاق فاذا قيل كل كاتب متحرك الاصابع فهموا ان ذلك الحكم ثابت ما دام كاتبا وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة كما سيجئ ذكرها **قوله** او بفعليتها اى تحقق النسبة فالمطلقة العامة هى التى حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل اى فى احد الازمنة الثلثة وتسميتها بالمطلقة لان الانسان كاتب بالفعل هذا هو المفهوم من القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بضرورة او دوام او غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم من الوجودية اللادائمة واللاضرورية على ما سيجئ **قوله** او بعدم ضرورة الخ اذا حكم فى القضية بان خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا نحو قولنا زيد كاتب بالامكان العام يعنى ان الكتابة غير مستحيلة له يعنى ان سلبها

فهذه بسائط ثمان

عنه ليس ضروريا سميت القضية ح ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة وعامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة قوله فهذه لبسائط اى القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط اعلم ان القضية الموجهة اما بسيطة وهى ما يكون حقيقتها اما ايجابا فقط او سلبا فقط كما مر من الموجهات الثمانية او غير بسيطة وهى التى تكون حقيقتها مركبة من الايجاب والسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثانى فيها مذكورا بعبارة مستقلة سواء كان فى اللفظ تركيب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما فقولنا لا دائما اشارة الى حكم سلبى اى لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل او لم يكن فى اللفظ تركيب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه فى المعنى قضيتان ممكنتان عامتان اى كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان العام والعبرة فى الايجاب والسلب ح بالجزء الاول الذى هو اصل القضية واعلم ايضا ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد

فتفهم

وقد يقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتى فيسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقد يقيد المطلقة العامة من القضية البسيطة بقيد شئ اللادوام واللاضرورة قوله العامتان اى المشروطة العامة والعرفية العامة قوله والوقتيتان اى الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة قوله باللادوام الذاتى ومعنى اللادوام الذاتى ان هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها واقعة البتة فى زمان من الازمنة فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل فى الكيف فافهم قوله المشروطة الخاصة هى المشروطة العامة المقيد باللادوام الذاتى نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اى لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قوله والعرفية الخاصة هى العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتى كقولنا بالدوام لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اى كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل قوله والوقتية والمنتشرة لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتى حذفت من اسميهما لفظ الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة فالوقتية هى الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتى نحو كل قمر

باللاضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية او باللادوام الذاتى مثل

منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اى لا شئ من القمر بمنخسف بالفعل فالمنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتى نحو قولنا لا شئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما اى كل انسان متنفس بالفعل قوله باللاضرورة الذاتية ومعنى اللاضرورة الذاتية ان هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل كما مر فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للاصل فى الكيف قوله الوجودية اللاضرورية لان معنى المطلقة العامة هو فعلية النسبة ووجودها فى وقت من الاوقات ولاشتمالها على اللاضرورة فالوجودية اللاضرورية هى المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة اى لا شئ من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهى مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احديهما موجبة والاخرى سالبة قوله او باللادوام الذاتى انما قيد اللادوام بالذاتى لان تقييد العامتين باللادوام الوصفى غير صحيح ضرورة تنافى اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف

نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفى ايضا لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربع باللادوام الذاتى كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من تلك الجملة باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الاربع مع كل من تلك القيود الاربعة ستة عشر ثلثة منها غير صحيحة اربعة منها صحيحة معتبرة والتسعة الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم ايضا انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة الذاتيين كذلك يمكن تقييدها باللاضرورة واللادوام الوصفيين وهذان ايضا من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا باللادوام الذاتى والوصفى لكن هذه المحتملات الثلاث ايضا غير معتبرة عندهم وينبغى ان تعلم ان التركيب لا ينحصر فيما اشرنا اليه بل سيجئ الاشارة الى بعض اخر ويمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبيه

فتسمى الوجوديه اللادائمه وقد تقيد الممكنة العامه بلاضرورة الجانب الموافق ايضا وتسمى الممكنة الخاصه وهذه مركبات لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية وموافقتي الكمية متن

لما ذكره تمكن من استخراج اي قدر شاء قوله الوجوديه اللادائميه هي مطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو لا شي من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائما اي كل انسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة قوله ايضا اي كما انه حكم في الممكنة العامة بلاضرورة الجانب المخالف فقد يحكم بلاضرورة الجانب الموافق ايضا فيصير القضية مركبة من ممكنتين عامتين بضرورة ان سلب ضرورة الجانب المخالف هي امكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف والموافق امكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق وامكان الطرف المقابل نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شي من الانسان بكاتب بالامكان العام قوله وهذه مركبات اي هذه القضايا السبع المذكورة وهي المشروطة الخاصه والعرفيه الخاصه والوقتيه والمنتشره والوجوديه اللاضروريه والوجوديه اللادائمه والممكنة الخاصه قوله مخالفتي الكيفيه اي في الايجاب والسلب وقد تقدم بيان ذلك في بيان معنى اللادوام واللاضرورة

واما موافقه

لما قيد بها فصل الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى او نفيها لزوميه ان كان متن

واما موافقه في الكمية اي الكلية والجزئية فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد قد حكم عليه بحكمين مختلفين بالايجاب والسلب فان كان الحكم في الجزء الاول على كل الافراد كان في الجزء الثاني ايضا على كلها وان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني قوله لما قيد بها اي اللفظية التي قيدت بها اي باللادوام واللاضرورة يعني لا اصل القضية قوله على تقدير اخرى سواء كان النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فقولنا كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وكذلك اللزومية الموجبة ما حكم فيها بالاتصال لعلاقة والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء كان لم يكن هناك اتصال او كان لكن لا لعلاقة واما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستندا الى العلاقة نحو كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق او ليس كلما كان الانسان ناطقا كان الفرس

ذلك لعلاقة والا فاتفاقية ومنفصلة ان حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية او صدقا فقط فمانعة الجمع متن

اما قوله لعلاقة وهي امر بسببه يستصحب المقدم التالي كالعلية لطلوع الشمس لوجود النهار في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قوله بتنافي النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فان كان الحكم فيها بتنافيهما فهي منفصلة موجبة وان كان بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة قوله وهي الحقيقية فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا او حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما في الصدق فقط نحو هذا الشي اما ان يكون شجرا واما ان يكون حجرا والمنفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما في الكذب فقط نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق قوله او صدقا فقط اي لا في الكذب او مع قطع النظر في الكذب حتى جاز ان يجتمع النسبتان

او كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية ان كان التنافي لذاتي الجزئين فالا فاتفاقية ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم متن

في الكذب وان لا يجتمعا بل للمعنى الاول مانعة الجمع بالمعنى الاخص والثاني مانعة الجمع بالمعنى الاعم قوله او كذبا فقط اي لا في الصدق او مع قطع النظر عن الصدق والاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى الاعم قوله لذاتي الجزئين اي ان كان المنافاة بين الطرفين اي المقدم والتالي منافاة ناشئة عن ذاتيهما في اي مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية والفردية لا من خصوص المادة كالمنافات بين الكتابة والسواد كما في انسان يكون اسود وغير كاتب او يكون كاتبا وغير اسود فالمنافات بين طرفي هذه المنفصلة واقعة لا لذاتيهما بل بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق او في الكذب في مادة اخرى فهذه منفصلة حقيقية اتفاقية قوله ثم الحكم الخ كما ان الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة وشخصية وطبيعية كذلك الشرطية ايضا سواء كانت متصلة او منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية ولا يعقل الطبيعية ههنا قوله على جميع تقادير المقدم كقولنا كلما كانت

فكلية او بعضها مطلقا فجزئية او معنا فشخصية والا فمهملة وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان حمليتان او متصلتان او منفصلتان متن

الشمس طالعة فالنهار موجود قوله فكلية وسورها في المتصلة الموجبة كلما ومهما ومتى وما في معناها وفي المنفصلة دائما وابدا ونحوهما هذا في الموجبة واما السالبة فسورها ليس البتة قوله او بعضها مطلقا اي بعضا غير معين كقولك قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا قوله فجزئية وسورها في الموجبة متصلة كانت او منفصلة قد يكون وفي السالبة كلك قد لا يكون قوله فشخصية كقولنا ان جئتني اليوم فاكرمتك قوله والا اي وان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها بان يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقا قوله فمهملة نحو اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا قوله في الاصل اي قبل دخول اداة الاتصال والانفصال عليهما قوله حمليتان كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان قوله او متصلتان كقولنا كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان قوله او منفصلتان

كقولنا

او مختلفتان الا انها خرجتا بزيادة اداة الاتصال او الانفصال عن التمام فصل التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى متن

كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فدائما اما ان يكون العدد منقسما بمتساويين او غير منقسم بهما قوله او مختلفتان بان يكون احد الطرفين حملية والآخر متصلة او احدهما حملية والآخر منفصلة او احدهما متصلة والاخر منفصلة فالاقسام ستة وعليك باستخراج ما تركنا من الامثلة قوله عن التمام اي عن ان يصح السكوت عليها او يحتملا الصدق والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة مركب تام خبري محتملا للصدق والكذب ولا نعني بالقضية الا هذا فاذا ادخلت عليه اداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح ان نسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب واحتجت الى ان تضم اليه قولك فالنهار موجود قوله اختلاف القضيتين قيد بالقضيتين اما لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل واما لان الكلام في تناقض القضايا قوله بحيث يلزم الخ خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فانهما قد يصدقان معا في نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس

او بالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها متن

بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين قوله وبالعكس اي ويلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى وخرج بهذا القيد اختلاف الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد يكذبان معا نحو لا شيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان فلا يتحقق التناقض بين الكليتين ايضا وقد علم ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كما سيصرح المصنف قوله ولا بد من الاختلاف اي يشترط في التناقض ان يكون احد القضيتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق والكذب ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم ايضا كما مر ثم ان كانتا موجهتين يجب اختلافهما في الجهة فان الضروريتين قد يكذبان معا كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة والممكنتين قد يصدقان معا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان قوله والاتحاد فيما عداها اي ويشترط في التناقض الاتحاد

فيما عدا

والنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة

فيما عدا الامور الثلثة المذكورة اعني الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية قال قائل شعر در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع ومحمول ومكان وحدت شرط و اضافه جزء و كل قوه و فعلست در آخر زمان قوله والنقيض للضرورية اعلم ان نقيض كل شيء رفعه فنقيض القضية التي حكم فيها بالضرورة الايجاب او السلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة وسلب كل ضرورة هو عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب امكان السلب ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام وقد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب وسلب دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة والمطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة ولما لم يكن لنقيضها الصريح وهو اللادوام مفهوم معتبر محصل من القضايا

المتعارفه فالو نقيض الدائمه هو المطلقه العامه ثم اعلم ان نسبة الحينيه الممكنه
الممكنه الى المشروطه العامه كنسبة الممكنه العامه الى الضروريه فان
الحينيه الممكنه هى التى حكم فيها بسلب الضروره الوصفيه اى الضروره
مادام الوصف عن الجانب المخالف فيكون نقيضا صريحا لما
حكم فيها فيه بالضروره الجانب المخالف بحسب الوصف فقولنا بالا
لضروره كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا نقيضه ليس بعض
الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ونسبه
الحينيه المطلقه وهى قضيه حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات
الموضوع بالوصف العنوانى الى العرفيه العامه كنسبة المطلقه العامه
الى الدائمه وذلك لان الحكم فى العرفيه العامه بدوام النسبة
مادام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنوانى فنقيضها الصريح
هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف المقابل فى اوقات
الوصف العنوانى وهذا معنى الحينيه المطلقه المخالفه للقضيه العرفيه
فى الكيف فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام
كاتب

وللمركبة المفهوم المردد بين نقيضى الجزئين لكن فى الجزئيه بالنسبه الى كل فرد فرد
كاتبا قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب
بالفعل والمص لم يتعرض لبيان نقيضى الوقتيه والمنتشره المطلقتين
من البسائط اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سياتى من مباحث
العكوس والاقيسه بخلاف باقى البسائط فتامل قوله للمركبه قد
علمت ان نقيض كل شىء رفعه فاعلم ان رفع المركب انما يكون بر
فع احد جزئيه لا على التعيين على سبيل منع الخلو اذ يجوز ان يكون
برفع كلا جزئيه فنقيض المركبه نقيض احد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض
قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لا دائما اى لا شىء
من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قضيه منفصله مانعة الخلو وهى
قولنا اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين هو
كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وانت بعد الاطلا
ع على حقائق المركبات ونقائض البسائط متمكن من استخراج
التفاصيل قوله والكليه فى الجزئيه بالنسبه الى كل فرد فرد يعنى لا يكفى
فى اخذ نقيض القضيه المركبه الجزئيه الترديد بين نقيضى جزئيها

فصل العكس المستوى تبديل طرفى القضيه مع بقاء الصدق والكيف فالموجبه انما
تنعكس جزئيه لجواز عموم المحمول او التالى

الكليتان اذ قد تكذب المركبة الجزئيه كقولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا
دائما ويكذب كلا نقيضى جزئيها ايضا وهما قولنا لا شىء من الحيوان
بانسان دائما وقولنا كل حيوان انسان دائما وح فطريق اخذ
نقيض المركبة الجزئيه ان يوضع افراد الموضوع كلها ضروره
ان نقيض الجزئيه هى الكليه ثم يردد بين نقيضى الجزئين بالنسبه الى
كل واحد من تلك الافراد ويقال فى المثال المذكور كل حيوان
اما انسان دائما او ليس بانسان دائما فيصدق النقيض وهو
قضيه كليه حمليه مردده المحمول فقوله الى كل فرد اى فرد من افراد
الموضوع قوله طرفى القضيه سواء كان الطرفان هما الموضوع
والمحمول او المقدم والتالى واعلم ان العكس كما يطلق على المعنى
المصدرى المذكور كذلك يطلق على القضيه الحاصله من ا
لتبديل وذلك الاطلاق مجازى من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ
والخلق على المخلوق قوله مع بقاء الصدق بمعنى ان الاصل
لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لانه يجب

والكيف فالموجبه انما تنعكس جزئيه لجواز عموم المحمول او التالى والسالبه الكليه تنعكس كليه
والا لزم سلب الشىء عن نفسه والجزئيه لا تنعكس اصلا لجواز ان

صدقهما فى الواقع قوله والكيف يعنى ان كان الاصل موجبه كان
العكس موجبه وان كان سالبه كان سالبه قوله انما تنعكس
جزئيه يعنى ان الموجبه سواء كانت كليه نحو كل انسان حيوان
او جزئيه نحو بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبه الجزئيه
لا الى الموجبه الكليه اما صدق الموجبه الجزئيه فظاهر ضروره انه
اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا او بعضا اتصادق
الموضوع والمحمول فى هذا الفرد فيصدق الموضوع على افراد ا
لمحمول فى الجمله واما عدم صدق الكليه فلان المحمول فى القضيه
الموجبه قد يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضيه صار ا
لموضوع اعم ويستحيل صدق الاخص كليا على الاعم فالعكس
لازم الصدق فى جميع المواد هو الموجبه الجزئيه هذا هو البيان
فى الحمليات وقس عليه الحال فى الشرطيات فقوله لجواز عموم
الخ بيان للجزء السلبى من الحصر المذكور واما الايجاب فبديهى
كما مر قوله والا لزم سلب الشىء عن نفسه تقريره ان يقال كلما صدق

عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان

قولنا لا شيء من الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل فنقول بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء عن نفسه فهذا المحال منشاؤه هو نقيض العكس لان الاصل صادق و الهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المطلوب قوله عموم الموضوع وح يصح سلب الاخص عن بعض الاعم لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص مثلا لا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان قوله او المقدم مثلا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا قوله واما بحسب الجهة يعني ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة الخ قوله الدائمتان اي الضرورية والدائمة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة او دائما كل انسان حيوان فصدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والا فيصدق

والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان

نقيضه وهو دائما لا شيء من الحيوان بانسان ما دام حيوانا فهو مع الاصل ينتج لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة او دائما هذا خلف قوله والعامتان اي المشروطة العامة والعرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب ما دام متحرك الاصابع وهو مع الاصل ينتج قولنا بالضرورة او بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا هف قوله والخاصتان اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى حينية مطلقة مقيدة باللادوام اما انعكاسهما الى الحينية المطلقة فلانه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان وقد مر ان كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما الحينية المطلقة واما اللادوام فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض الى الجزء الاول

من الاصل فينتج نتيجة ونضم الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ما ينافي تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما صدقت في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لا دائما اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق واما صدق الجزء الثاني اي اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع كاتبا بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما فنضمه مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما و كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل وهذا ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض اللادوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا فيكون اللادوام حقا

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين متن

وهو المطلوب قوله والمطلقة العامة مطلقة عامة هذه القضايا الخمس تنعكس كل واحدة منها الى المطلقة العامة فينتج لو صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس لصدق بعض ب ج بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج هف قوله ولا عكس للممكنتين اعلم ان صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل ج ب بالامكان على راي الفارابي هو ان كل ما صدق عليه ج بالامكان صدق عليه ب بالامكان ويلزم العكس ح وهو ان بعض ما صدق عليه ب بالامكان صدق عليه ج بالامكان وعلى راي الشيخ معنى كل ج ب بالامكان هو ان كلما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالامكان ويكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق عليه ج بالامكان ولا شك انه لا يلزم من صدق الاصل ح صدق العكس مثلا اذا فرض ان مركوب زيد

ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة مطلقة والعامتان عرفية عامة متن

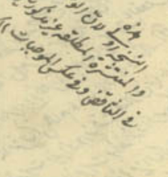
بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان والمص لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر في العرف واللغة حكم انه لا عكس للممكنتين قوله وتنعكس الدائمتان دائمة اى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام صدق لا شيء من الحجر بانسان دائما والا فبعض الحجر انسان بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما هف قوله والعامتان عرفية عامة اى المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا صدق بالدوام لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب ما دام ساكن الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع وهو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع هف

قوله

والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض متن

قوله والخاصتان عرفية الخ اى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول اذا صدق لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتبا لا دائما صدق لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما في البعض اى بعض الساكن كاتب بالفعل اما الجزء الاول فقد مر بيانه واما الجزء الثاني فلانه لو لم يصدق لصدق لا شيء من الساكن بكاتب دائما وهذا مع لادوام الاصل وهو ان كل كاتب ساكن بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب دائما وانما لم يلزم اللادوام في الكل لانه يكذب في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكاتب دائما كالارض قال المص الكبير في ذلك ان لادوام السالبة موجبة وهي لا تنعكس الا جزئية وفيه تامل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطا بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء كما تشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجبات الموجبة كما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية

والبيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس للسوالب بالنقيض فصل عكس النقيض متن



اللادوام مع ان الجزء الثاني منها وهو المطلقة العامة السالبة لا عكس لها فتدبر قوله ينتج المحال فهذا المحال اما ان يكون ناشيا عن الاصل او عن نقيض العكس او عن هيئة تاليفهما لكن الاول مفروض الصدق والثالث هو الشكل الاول المعلوم صحته وانتاجه فتعين الثاني فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا قوله ولا عكس للسوالب اى السوالب الباقية وهي سبع المطلقة العامة الخ وهي تسعة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات قوله بالنقيض اى بدليل التخلف في مادة بمعنى انه يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف في تلك القضايا ان اخصها وهي الوقتية قد تصدق بدون العكس فانه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة واذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في

الاخص

تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيض الثاني اولا مع مخالفة الكيف متن

الاخص تحقق في الاعم اذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس لازما للاعم والاعم لازم للاخص ولازم اللازم لازم فيكون العكس لازم الاخص ايضا وقد بينا عدم انعكاسه هف وانما اخترنا في العكس الجزئية لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من ساير الموجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بالطريق الاولى بخلاف العكس قوله تبديل نقيضي الطرفين اي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزءا ثانيا ونقيض الجزء الثاني جزءا اولا مع بقاء الصدق اي ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا مع بقاء الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان سالبا مثلا قولنا كل ج ب ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج وهذا طريق القدماء واما المتاخرون فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الجزء الاول ثانيا مع مخالفة الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر فقولنا كل



وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوي وبالعكس

ج ب ينعكس الى قولنا لا شيء من ما ليس ب ج والمصنف لم يصرح بقولهم و
عين الاول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف
الثاني لذكره سابقا فحيث لم يخل في هذا التعريف علم اعتباره
ههنا ايضا ثم انه بين احكام عكس النقيض على طريقة القدماء اذ هي
غنية لطالب الكمال وترك ما اورده المتاخرون اذ تفصيل القول
فيه وفيما فيه لا يسعه المجال قوله ههنا اي في عكس النقيض قوله في
المستوي يعني كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوي كنفسها
والجزئية لا تنعكس اصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس
كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا لصدق قولنا بعض الحيوان لا ان
ان وكذب قولنا بعض الانسان لا حيوان وكذلك بحسب الجهة تنعكس
من الموجبات اعني الوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة
العامة لا تنعكس والبواقي تنعكس على ما سبق تفصيله في السوالب
في العكس المستوي قوله وبالعكس اي حكم السوالب ههنا حكم الموجبات
في المستوي فكما ان الموجبة في المستوي لا تنعكس الا جزئية كذلك السالبة

والبيانُ التبيانُ والنقيضُ النقيضُ وقد بيّن انعكاس الخاصتين من الموجبة
الجزئية ههنا ومن السالبة الجزئية الى العرفية الخاصة بالافتراض متن

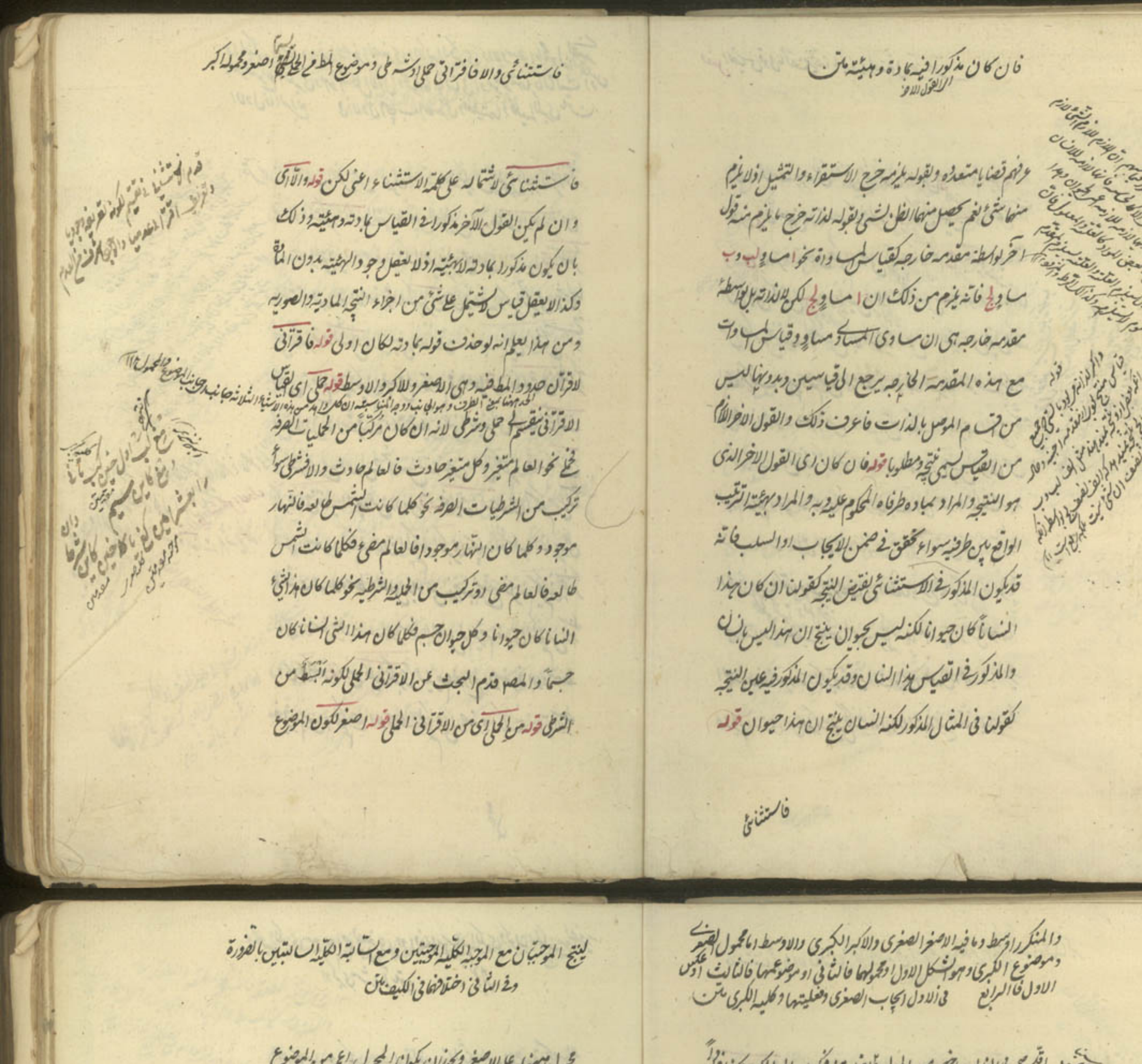
ههنا لا تنعكس الا جزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من
الموضوع ولا يجوز سلب بعض الاخص عن عين الاعم كليا مثلا يصح
لا شيء من الانسان بلا حيوان ولا يصح لا شيء من الحيوان بلا انسان لصدق
بعض الحيوان لا انسان كالفرس وكذلك بحسب الجهة الدائمتان
والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة والوقتيتان
والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على قياس
الموجبات في المستوي قوله والبيان البيان يعني كما ان المطالب
المذكورة في العكس المستوي كان يثبت بالخلف فكذا ههنا قوله والنقيض
النقيض اي مادة التخلف ههنا مادة ثمة قوله وقد بين انعكاس
الخاصتين الخ اما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية
في العكس المستوي الى العرفية الخاصة فهو ان نقول متى صدق
ج ليس ب ما دام ج لا دائما اي بعض ج ب بالفعل صدق بعض ب
ليس ج ما دام ب لا دائما اي بعض ب ج بالفعل وذلك بدليل الافتراض
وهو ان نفرض ذات الموضوع اعني بعض ج د فد ب بحكم لا دوام

الاخص و د ج بالفعل لصدق العنوان على الذات بالفعل على
ما هو التحقيق فصدق بعض ب ج بالفعل وهو لا دوام العكس ثم
نقول د ليس ج ما دام ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ج
فيكون ب في بعض اوقات كونه ج لان الوصفين اذا تقارنا في ذات
ثبت كل واحد منهما في زمان الاخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه
ليس ب ما دام ج هف فصدق ان بعض ب اعني د ليس ج ما دام
ب وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فافهم واما
بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض
الى العرفية الخاصة فهو ان نقول اذا صدق بعض ج ب ما دام ج
لا دائما اي بعض ج ليس ب بالفعل لصدق بعض ما ليس ب ليس
ج ما دام ليس ب لا دائما اي ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل
وذلك بالافتراض وهو ان نفرض ذات الموضوع اعني بعض
ج د فد ج بالفعل على مذهب الشيخ وهو التحقيق و د ليس ب بحكم لا دوام
الاصل فصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم لا دوام العكس

لان الاثبات

فصل القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر متن

لان الاثبات يلزمه نفي النفي ثم نقول د ليس ج ما دام ليس ب والا
لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض اوقات
كونه ج كما مر وقد كان حكم الاصل انه ب ما دام ج هف فصدق
ان بعض ما ليس ب وهو د ليس ج ما دام ليس ب وهو الجزء الاول
من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فتامل قوله القياس قول مؤلف
اي مركب وهو اعم من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة
بين اجزائه لانه ماخوذ من الالفة صرح بذلك الشريف المحقق في حاشية
الكشاف وح فذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الخاص
بعد العام وهو متعارف في التعريفات وفي اعتبار التاليف بعد
التركيب اشارة الى اعتبار جزئه الصوري في الجملة فالقول يشتمل المركبات
التامة وغيرها كلها وبقوله مؤلف من القضايا خرج ما ليس كذلك كالمركبات
الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها اما
البسيطة فظاهر واما المركبة فلان المتبادر من اطلاق القضايا الصريحة
والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك اولان المتبادر من القضايا ما يعد في



والمتكرر اوسط وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والاوسط اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى وهو الشكل الاول او محمولهما فالثاني او موضوعهما فالثالث او عكس الاول فالرابع وفي الاول ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى متن

فى الغالب اخص من المحمول واقل افرادا منه فيكون المحمول اكبر واكثر افرادا قوله والمتكرر اوسط لتوسطه بين الطرفين قوله وما فيه الاصغر اى المقدمة التى فيها الاصغر وتذكير الضمير نظرا الى لفظ الموصول قوله الصغرى لاشتمالها على الاصغر قوله الكبرى اى وما فيه الاكبر الكبرى لاشتمالها على الاكبر قوله الشكل الاول سمى اولا لان انتاجه بديهى وانتاج البواقى نظرى ترجع اليه فيكون احق واقدم فى العلم قوله فالثانى لاشتراكه مع الاول فى اشرف المقدمتين اعنى الصغرى قوله فالثالث لاشتراكه مع الاول فى اخس المقدمتين اعنى الكبرى قوله فالرابع لكونه فى غاية البعد عن الاول قوله فعليتها ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وذلك لان الحكم فى الكبرى ايجابا او سلبا انما هو على ما ثبت له الاوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم فى الصغرى بان الاصغر يثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر قوله مع كلية الكبرى ليلزم اندراج الاصغر فى الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر وذلك لان الاوسط

محمول

ليُنتج الموجبتان مع الموجبة الكلية الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة وفى الثانى اختلافهما فى الكيف متن

محمول ههنا على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فلو حكم فى الاكبر على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج فى ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض او سلبا الحكم على الاصغر كما تشاهد فى قولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس قوله لينتج الموجبتان الكلية والجزئية واللام فيه للغاية اى اشترط هذا الشروط ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين ففى الاول يكون النتيجة موجبة كلية وفى الثانى موجبة جزئية وان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على ما تحقق وامثلة الكل واضحة قوله الموجبتين اى ينتج الكلية والجزئية قوله السالبتين اى ينتج الكلية والجزئية قوله بالضرورة متعلق بقوله ينتج والمقصود والاشارة الى ان انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بديهى بخلاف انتاج ساير الاشكال لنتايجها كما سيجئ تفصيلها قوله وفى الثانى اختلافهما آلخ اى يشترط فى هذا الشكل بحسب الكيفية اختلاف المقدمتين فى السلب

وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة متن

والايجاب وذلك لانه لو تالف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف وهو ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب اخرى فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب وكذا الحال لو تالف من السالبتين كقولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ولو قلت لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب والاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هي القول الاخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة ولو كان اللازم منهما السالبة لما صدق في بعض المواد الموجبة قوله وكلية الكبرى اي شرط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف بقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق والحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب قوله مع دوام الصغرى اي شرط

سفيد اهل

لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم ايضا سالبة جزئية متن

في هذا الشكل بحسب الجهة امران الاول احد الامرين اما ان يصدق الدوام على الصغرى اي تكون دائمة او ضرورية واما ان يكون الكبرى من القضايا الست التي تنعكس سالبتها لا من التسع التي لا تنعكس سوالبها والثاني ايضا احد الامرين وهو ان الممكنة لا تستعمل في هذا الشكل الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى وكبرى او مع كبرى مشروطة عامة او خاصة والحاصل ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية او مشروطة عامة او خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير ودليل الشرطين انه لولاهما لزم الاختلاف والتفصيل لا يناسب هذا المختصر قوله لينتج الكليتان الضروب المنتجة في هذا الشكل ايضا اربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين السالبتين الجزئية والكلية وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريين الموجبتين فالضرب الاول هو المركب من كليتين والصغرى موجبة نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب والضرب الثاني هو المركب من كليتين والصغرى سالبة نحو لا شيء من

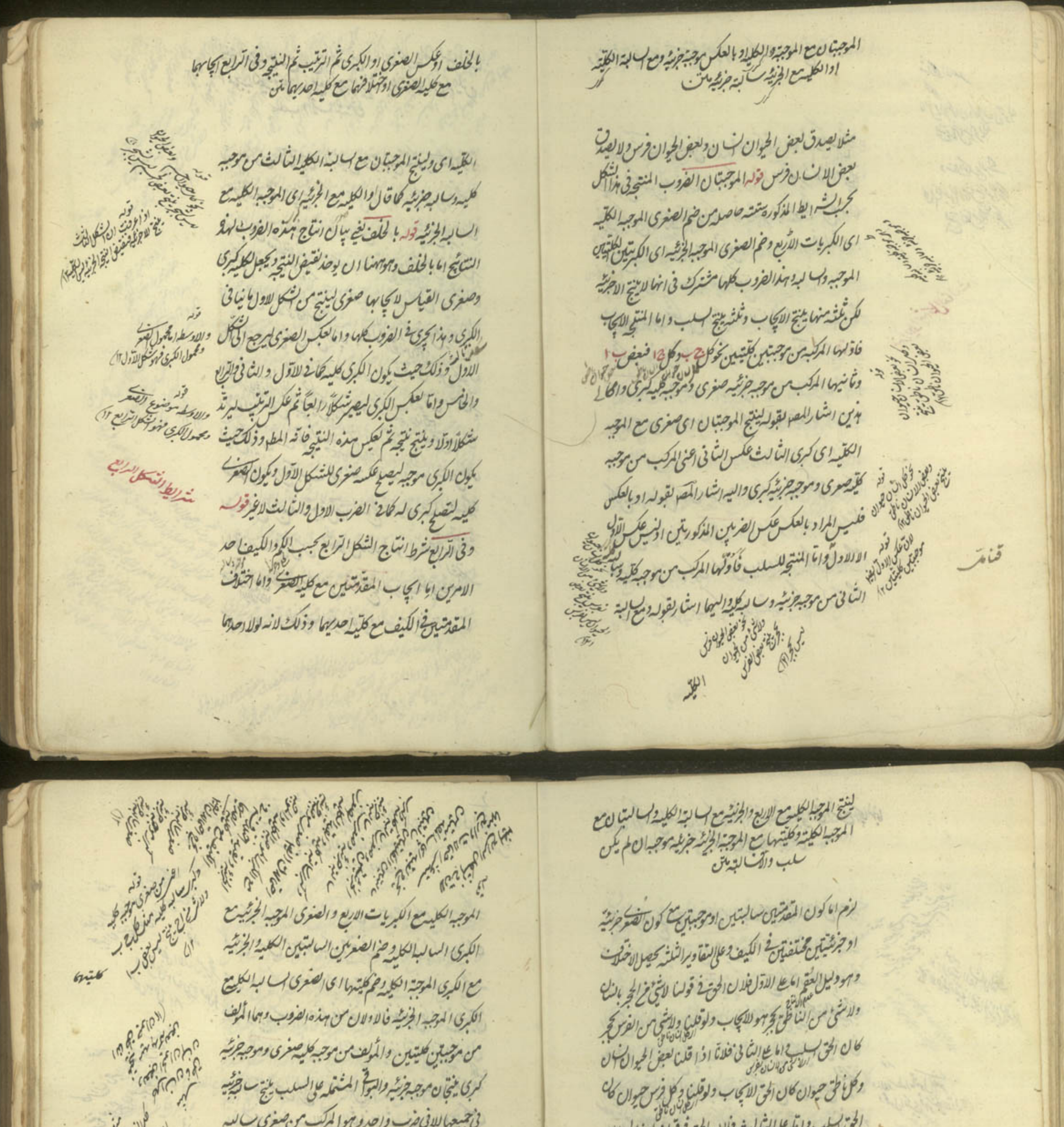
بالخلف او عكس الكبرى او الصغرى ثم عكس الترتيب ثم عكس النتيجة

ج ب وكل ا ب والنتيجة فيهما سالبة كلية نحو لا شيء من ج ا اليهما واشار المص بقوله لينتج الكليان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى كلية سالبة نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب والضرب الرابع هو المركب من صغرى جزئية سالبة وكبرى كلية موجبة نحو بعض ج ليس ب وكل ا ب والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو بعض ج ليس ا واليهما اشار المص بقوله والمختلفتان في الكم ايضا اي كما انهما مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق في الشرائط سالبة جزئية قوله بالخلف يعني دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين امور الاول الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الصغرى وهذا جار في الضروب الاربع كلها الثاني عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة وذلك انما يجري في الضرب الاول والثالث لان كبريهما سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاخران فكبريهما موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول مع ان صغريهما ايضا سالبة لا تصلح صغرى للشكل

الاول

وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احديهما لينتج متن

الاول والثالث ان تعكس الصغرى فيصير شكلا رابعا ثم ينعكس الترتيب يعني جعل العكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا اولا فينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المط وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية لتصلح الصغرى لكبروية الشكل الاول وهذا انما هو في الضرب الثاني فان صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاول والثالث فصغريهما موجبة لا تنعكس الا جزئية واما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس ولو فرض انعكاسها لا يكون الا جزئية ايضا فتدبر قوله ايجاب الصغرى وفعليتها لان الحكم في كبراه سواء كان ايجابا او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما مر فلو لم يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بان لا يتحد اصلا ويكون صغرى سالبة او يتحد لكن لا بالفعل ويكون صغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر قوله مع كلية احديهما لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم بالاكبر الى الاصغر



الموجبتان مع الموجبة والكلية او بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية
او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية متن

مثلا يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق
بعض الانسان فرس قوله الموجبتان الضروب المنتجة في هذا الشكل
بحسب الشرايط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية
اى الكبريات الاربع وضم الصغرى الموجبة الجزئية اى الكبريتين الكليتين
الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة في انها لا ينتج الا جزئية
لكن ثلثة منها ينتج الايجاب وثلثة ينتج السلب واما المنتج للايجاب
فاولها المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا
وثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والى
هذين اشار المصـ بقوله لينتج الموجبتان اى صغرى مع الموجبة
الكلية اى كبرى الثالث عكس الثانى اعنى المركب من موجبة
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى واليه اشار المصـ بقوله او بالعكس
فليس المراد بالعكس عكس الضربين المذكورتين اذ ليس عكس الاول
الا الاول واما المنتج للسلب فاولها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية
الثانى من موجبة جزئية وسالبة كلية واليهما اشار بقوله ومع السالبة

الكلية

بالخلف او عكس الصغرى او الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة وفى الرابع ايجابهما
مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احديهما متن

الكلية اى ولينتج الموجبتان مع السالبة الكلية الثالث من موجبة
كلية وسالبة جزئية كما قال او الكلية مع الجزئية اى الموجبة الكلية مع
السالبة الجزئية قوله بالخلف يعنى بيان انتاج هذه الضروب لهذه
النتائج اما بالخلف وهو ههنا ان يوخذ نقيض النتيجة ويجعل الكلية كبرى
وصغرى القياس لايجابها صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافى
الكبرى وهذا يجرى فى الضروب كلها واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل
الاول وذلك حيث يكون الكبرى كلية كما فى الاول والثانى والرابع
والخامس واما بعكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد
شكلا اولا وينتج نتيجة ثم نعكس هذه النتيجة فانه المطـ وذلك حيث
يكون الكبرى موجبة ليصلح عكسه صغرى للشكل الاول ويكون الصغرى
كلية لتصلح كبرى له كما فى الضرب الاول والثالث لا غير قوله
وفى الرابع شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف احد
الامرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واما اختلاف
المقدمتين فى الكيف مع كلية احديهما وذلك لانه لولا احدهما

لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع
الموجبة الكلية وكليتهما مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن
سلب والا فسالبة متن

لزم اما كون المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية
او جزئيتين مختلفتين فى الكيف وعلى التقادير الثلثة يحصل الاختلاف
وهو دليل العقم اما على الاول فلان الحق فى قولنا لا شئ من الحجر بانسان
ولا شئ من الناطق بحجر هو الايجاب ولو قلنا ولا شئ من الفرس بحجر
كان الحق السلب واما على الثانى فلانا اذا قلنا بعض الحيوان انسان
وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو قلنا وكل فرس حيوان كان
الحق السلب واما على الثالث فلان الحق فى قولنا بعض الحيوان
انسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر
ليس بحيوان كان الحق السلب ثم ان المصـ لم يتعرض لبيان
شرايط الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتداد بهذا الشكل لكمال
بعده عن الطبع ولم يتعرض ايضا لنتائج اختلاطات الحاصلة من
الموجهات فى شئ من الاشكال الاربعة لطول الكلام فيها وتفسيرها
موكول الى مطولات الفن قوله لينتج الضروب المنتجة فى هذا الشكل
بحسب احد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى

الموجبة

الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع
الكبرى السالبة الكلية وضم الصغريين السالبتين الكلية والجزئية
مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتهما اى الصغرى السالبة الكلية مع
الكبرى الموجبة الجزئية فالاولان من هذه الضروب وهما المؤلف
من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية
كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقى المشتملة على السلب ينتج سالبة جزئية
فى جميعها الا فى ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة
كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية وفى عبارة المصـ
تسامح حيث توهم ان ما سوى الاوليين من هذه الضروب ينتج السلب
الجزئى ليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان
اولى والتفصيل ههنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية الاول من مو
جبتين كليتين الثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
ينتجان موجبة جزئية الثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية
ينتج سالبة كلية الرابع عكس ذلك اى من صغرى موجبة جزئية وكبرى

بالخلف او بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة او بعكس المقدمتين او بالرد الى الثاني
بعكس الصغرى او الثالث متن

وكبرى سالبة كلية والسادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية
كبرى السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى الثامن
من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة
الباقية ينتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه نافع فيما يجيء
قوله بالخلف وهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى
احد المقدمتين لينتج ما ينعكس الى ما ينافي المقدمة الاخرى وذلك
انما يجري في ضروب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس
دون البواقي وقال المص بجريانه في السادس وهو سهو قوله او بعكس
الترتيب وذلك انما يجري حيث يكون الكبرى موجبة والصغرى
كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الاول والثاني والثالث
والثامن ايضا ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى
الخاصتين دون البواقي قوله المقدمتين فيرجع الى الشكل الاول
ولا يجري الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لتنعكس
الى الكلية كما في الرابع والخامس لا غير قوله او بالرد ولا يجري الا

بعكس الكبرى وضابطة شرائط الاربعة انه لا بد اما من عموم موضوعية الاوسط
مع ملاقاته للاصغر بالفعل متن

حيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى كلية والصغرى
قابلة للانعكاس كما في الثالث والرابع والخامس والسادس
ايضا ان انعكست السالبة الجزئية لا غير قوله بعكس الكبرى ولا يجري
الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس ويكون الصغرى
او عكس الكبرى كلية وهذا الاخير لازم للاولين في هذا الشكل فتدبر
وذلك كما في للاول والثاني والرابع والخامس والسابع ايضا
ان انعكس السلب الجزئي دون البواقي قوله وضابطة شرائطه الخ
اي الامر الذي اذا رُاعي في كل قياس اقتراني حملي كان منتجا او
مشتملا على الشرائط الباقية فخر ما قوله انه لا بد اي لا بد في انتاج
القياس من احد الامرين على سبيل منع الخلو قوله اما من عموم
موضوعية الاوسط اي كلية قضية موضوعها الاوسط كالكبرى في
الاول وكاحد المقدمتين في الشكل الثالث وكالصغرى في الضرب
الاول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل
الرابع قوله مع ملاقاته اي تحمل الاوسط ايجابا على الاصغر بالفعل كما

او مع حمليه على الاكبر متن

في صغرى الشكل الاول واما بان يحمل الاصغر على الاوسط ايجابا بالفعل
كما في صغرى الشكل الثالث وكما في صغرى الضرب الاول
والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع ففي الكلام اشارة
استطرادية الى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب ايضا
قوله او حمليه على الاكبر اي مع حمل الاوسط على الاكبر اي ايجابا فان
السلب سلب الحمل وانما الحمل هو الايجاب وذلك كما في كبرى
الضرب الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع
فالضربان الاولان قد اندرجا تحت كلا شقي الترديد الثاني فهو
ايضا على سبيل منع الخلو كالاول وههنا تمت الاشارة الى
شرائط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة
ضروب من الشكل الرابع فاحفظ واعلم انه لم يقل او للاكبر اي
مع ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر لان الملاقات يشتمل الوضع
والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل
الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجا ويلزم ايضا

واما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف مع منافاة
نسبة وصف الاوسط الاكبر لنسبته الى ذات الاصغر متن
الى وصفه

كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة
وكبرى موجبة مع كلية احدى مقدمتيه منتجا وقد اشتبه ذلك على
بعض الفحول فاعرفه قوله واما من عموم موضوعية الاكبر هذا
هو الامر الثاني من الامرين اللذين ذكرنا اولا انه لا بد في
انتاج القياس من احدهما وحاصله كلية كبرى يكون الاكبر
موضوعا فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف وذلك
كما في جميع ضروب الشكل الثاني والرابع والخامس والسادس
من الشكل الرابع فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه
على كلا الامرين ولهذا احملت الترديد الاول على منع الخلو فقد
اشير الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث كما وكيفا
وجهة والى شرائط الشكل الثاني والرابع كما وكيفا وبقيت
شرائط الشكل الثاني بحسب الجهة فاشار اليها بقوله مع
منافاة الخ قوله مع منافاته الخ يعني ان القياس
المنتج المشتمل على الامر الثاني اعني عموم موضوعية الاكبر مع

اختلاف فی الکیف اذا کان الاوسط منسوبا ومحمولا فی کلتا مقدمتیه
کما فی الشکل الثانی فح لا بد فی انتاجه من شرط ثالث وهو منافاة
نسبة وصف الاوسط المحمول الی وصف الاکبر الموضوع فی الکبری
لنسبة وصف الاوسط المحمول کذلک ای ذات الاصغر الموضوع
فی الصغری یعنی لا بد ان یکون النسبتان المذکورتان مکیفتین بکیفیتین
بحیث یمتنع اجتماع هاتین النسبتین فی الصدق لو اتحد طرفاهما
فرضا وهذه المنافاة دایرة وجودا وعدما مع ما مر من شرطی
الشکل الثانی بحسب الجهة فیتحقق بتحققها الانتاج وبانتفائها ینتفی
اما انها دایرة مع الشرطین وجودا ای کلما وجد الشرطان المذ
کوران تحققت المنافات المذکورة فلانه اذا کانت الصغری
مما یصدق علیه الدوام والکبری ای قضیة کانت من الموجهات
ما عدا الممکنتین فان لهما حکما علیحدة سیجی فلا شک انه ح یکون
نسبة وصف الاوسط ای ذات الاصغر بدوام الایجاب
مثلا ولا اقل من ان یکون نسبة وصف الاوسط الی وصف

الاکبر

الاکبر بفعلیة السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم تلک الکبریات
والمطلقة العامة تدل علی سلب الاوسط عن ذات الاکبر با
لفعل واذا کان مسلوبا عن ذات الاکبر بالفعل کان مسلوبا
باعن وصفه بالفعل قطعا ولا خفاء فی المنافات بین دوام الا
یجاب وفعلیة السلب واذا تحققت المنافات بین شی وبین
الاعم لزم المنافاة بینه وبین الاخص بالضرورة وکذا اذا کانت
الکبری مما ینعکس سالبتها والصغری ای قضیة کانت سوی ا
لممکنة لما مر اذ ح یکون نسبة وصف الاوسط الی وصف
الاکبر بضرورة الایجاب مثلا او بدوامه ولا خفاء فی منافاته
مع نسبة وصف الاوسط الی ذات الاصغر لفعلیة السلب او
اخص منها وکذا اذا کانت الصغری ممکنة والکبری ضروریة او مشروطة
اذ ح یکون نسبة وصف الاوسط الی ذات الاصغر بامکان
الایجاب مثلا ونسبة وصف الاوسط ای وصف الاکبر بالضرورة
السلب اما فی الکبری المشروطة فقط واما فی الضروریة فلان

المحمول اذا کان ضروریا للذات ما دامت موجودة کان ضروریا
لوصفها العنوانی لان الذات لازم للوصف والمحمول لازم
للذات ولازم اللازم لازم وکذا اذا کانت الکبری ممکنة والصغری
ضروریة بمثل ما مر واما انها دایرة مع الشرطین عدما ای کلما انتفی
احد الشرطین المذکورین لم یتحقق المنافاة المذکورة فلانه اذا
لم یکن الصغری مما یصدق علیه الدوام ولا الکبری مما ینعکس سالبته
لم یکن فی الصغریات اخص من المشروطة الخاصة ولا فی الکبریات
اخص من الوقتیة ولا منافاة بین ضرورة الایجاب مثلا بحسب الوصف
لا دائما وبین ضرورة السلب فی وقت غیر اوقات الوصف
العنوانی واذا ارتفعت المنافاة بین الاخصین ارتفعت بین
ما هو اعم منهما ضرورة وکذا اذا لم یکن الکبری ضروریة ولا مشروطة
حین کون الصغری ممکنة کان اخص الکبریات الدائمة والعرفیة
الخاصة او الوقتیة ولا منافاة بین امکان الایجاب ودوام
السلب ما دام الذات ولا بینه وبین دوام السلب بحسب الوصف

لا دائما

فصل الشرطی من الاقترانی اما ان یترکب من متصلتین او من منفصلتین
او حملیة ومتصلة او حملیة ومنفصلة متن

لا دائما ولا بینه وبین ضرورة السلب فی وقت معین لا دائما وکذا اذا
لم یکن الصغری ضروریة علی تقدیر کون الکبری ممکنة کان اخص الصغریات
المشروطة الخاصة او الدائمة ولا منافاة بین امکان الایجاب
وبین ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائما ولا بینه وبین دوام
السلب ما دام الذات وتحقیق هذا المبحث علی هذا الوجه
مما تفردت به بعون الله الجلیل والله یهدی من یشاء الی سواء
السبیل وهو حسبی ونعم الوکیل قوله من متصلتین کقولنا کلما کانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وکلما کان النهار موجودا فالعالم
مضیء ینتج کلما کانت الشمس طالعة فالعالم مضیء قوله او منفصلتین
منفصلتین کقولنا اما ان یکون العدد زوجا واما ان یکون
فردا واما ان یکون الزوج زوج الزوج او یکون زوج الفرد
ینتج اما ان یکون العدد زوج الزوج او یکون زوج الفرد
او یکون فردا قوله او حملیة ومتصلة نحو هذا انسان وکلما کان
الشیء انسانا کان حیوانا ینتج هذا حیوان قوله او حملیة ومنفصلة نحو هذا

قطعاً

او متصله ومنفصله وينعقد فيه الاشكال الاربعه و في تفصيلها طول

فصل الاستثنائي ينتج من المتصله

عدد ودائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا فهذا اما ان يكون زوجا او فردا **قوله** او متصله ومنفصله نحو كلما كان هذا ثلثه فهو عدد ودائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا ينتج كلما كان هذا ثلثه فاما ان يكون زوجا او فردا **قوله** وينعقد يعني لا بد في تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين في جزء ويكون هو حدا الاوسط فاما ان يكون محكوما عليه في كلا المقدمتين او محكوما به فيهما او محكوما به في الصغرى ومحكوم عليه في الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل الثالث والثاني هو الثاني والثالث هو الاول والرابع هو الرابع وفي تفصيل الاشكال الاربعه في تلك الاقسام لخمسه بحسب الشرائط والضروب والنتائج طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتاخرين **قوله** الاستثنائي القياس الاستثنائي وهو الذي يكون النتيجه مذكورا فيه بمادته وهيئته ابدا ان يركب من مقدمه حمليه يستثني فيها عين احد جزئي الشرطيه او نقيضه لينتج عين الاخرى او نقيضه فالاحتمالات المتصوره في انتاج كل استثنائي اربعه وضع كل ورفع كل لكن المنتج

منها

منها في كل قسم شئ وتفصيله ما افاده المص من ان الشرطيه ان كانت متصله ينتج منه احتمالان وضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم واما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز كون اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم انتفائه وقد علمت من هذا ان المراد بالمتصله في هذا الباب اللزوميه واعلم ايضا ان المراد بالمنفصله ههنا العناديه وان كانت الشرطيه منفصله فمانعه الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الاخر لامتناع اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل جزء وضع الاخر لعدم امتناع الخلو بينهما ومانعه الخلو بالعكس واما الحقيقه فلما اشتملت على منع الجمع ومنع الخلو معا ينتج في الصور الاربع النتائج الاربع **قوله** وضع المقدم ورفع التالي نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فليس بانسان **قوله**

ومن الحقيقه وضع كل كمانعه الجمع ورفعه كمانعه الخلو وقد يخص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به اثبات المط بابطال نقيضه ومرجعه الى الاستثنائي واقتراني متن

والحقيقيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج **قوله** كمانعه الجمع نحو اما هذا شجر او حجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر **قوله** كمانعه الخلو نحو هذا اما لا شجر او لا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر **قوله** وقد يخص الخ اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى بانه لولاه لصدق نقيضه لاستحاله ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعا كما مر غير مرة في مباحث العكوس والاقيسه وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما بانه ينجر الى المح على تقدير نقيض المط او لانه ينتقل منه الى المط من خلفه اي ورائه الذي هو نقيضه وهذا ليس قياسا واحدا بل ينحل الى قياسين احدهما اقتراني شرطي والاخر استثنائي متصل يستثني فيه نقيض التالي هكذا لو لم يثبت المط لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت مح ينتج لو لم يثبت المط لثبت مح لكن المح ليس بثابت فيلزم ثبوت المط لكونه نقيض المقدم ثم تفتقر بيان الشرطيه

يعني قولنا

فصل الاستقراء تصفح الجزئيات متن الرجح

يعني قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت مح الى دليل فتكثر القياسات كذا قال المص في شرح شرح الاصول فقوله ومرجعه الى الاستثنائي والاقتراني معناه ان هذا القدر مما لا بد منه في كل قياس خلف وقد يزيد عليه فافهم **قوله** الاستقراء تصفح الجزئيات اعلم ان الحجه على ثلثه اقسام لان الاستدلال اما من حال الكلي على حال جزئياته واما من حال الجزئيات على حال كليها واما من حال احد الجزئيين المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الاخر فالاول هو القياس وقد سبق مفصلا والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل فالاستقراء هو الحجه التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها هذا التعريف الصحيح الذي لا غبار عليه واما ما يستنبط المص من كلام الفارابي وحجه الاسلام واختاره اعني تصفح الجزئيات وتتبعها لاثبات حكم كلي ففيه تسامح ظ فان هذا التتبع ليس معلوما تصديقيا موصلا الى مجهول تصديقي فلا يندرج تحت الحجه وكان الباعث على هذه المسامحه هو الاشاره الى ان التسميه

غزالي

لاثبات حكم كلي متن

هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل
النقل وههنا وجه آخر يجيء ان شاء الله تعالى الجليل في تحقيق التمثيل
قوله لاثبات حكم كلي اما بطريق التوصيف فيكون اشارة الى
ان المط في الاستقراء لا يكون حكما جزئيا كما ستحققه واما الطريق
الاضافة والتنوين في كل ح عوض عن المضاف اليه اي لاثبات
حكم كليها اي كلي تلك الجزئيات وهذا وان اشتمل الحكم الجزئي
والكلي كليهما بحسب الظاهر الا انه في الواقع لا يكون المط بالاستقراء
الا الكلي وتحقيق ذلك انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتصفح فيه
الجزئيات باسرها وهو يرجع الى القياس المقسم كقولنا كل حيوان
اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من الحيوان
حساس ينتج كل حيوان حساس وهذا القسم يفيد اليقين واما ناقص
يكتفى فيه بتتبع اكثر الجزئيات كقولنا كل حيوان متحرك فكه الاسفل
عند المضغ لان الانسان كك والفرس كك والبقر كك الى
غير ذلك مما صادفناه من افراد الحيوان وهذا القسم لا يفيد الا الظن

اذ من الجائز

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه متن

اذ من الجائز ان يكون من الحيوانات التي لم نصادفها ما
تحرك فكه الاعلى عند المضغ كما نسمعه في التمساح ولا يخفى ان
الحكم هاهنا في لا يفيد الا الظن انما يصح اذا كان المط الحكم الكلي
واما اذا اكتفى بالجزئي فلا شك ان تتبع البعض يفيد اليقين
كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه انسان وكل فرس يحرك
فكه الاسفل عند المضغ وكل انسان ايضا كك ينتج قطعا ان
بعض الحيوان كك ومن هاهنا علم ان حمل عبارة الكتاب على التوصيف
كما هو الرواية احسن من حيث الدراية ايضا اذ ليس فيه توهم
فضيحة التعريف بالاعم قوله والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر
في علة الحكم ليثبت فيه اي ليثبت الحكم في الجزئي الاول وبعبارة
اخرى تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه
الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كما يقال النبيذ
حرام لان الخمر حرام وعلة حرمته الاسكار وهو موجود في النبيذ
وفي العبارتين تسامح فان التمثيل هو الحجة التي تقع فيها ذلك

والعمدة في طريقه الدوران والترديد متن

البيان والتشبيه وقد عرفت النكتة في التسامح في تعريف الاستقراء
ونقول ههنا كما ان العكس يطلق على المعنى المصدري اعني التبديل
وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كك التمثيل يطلق على المعنى المصدري
وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه
والبيان فما ذكر تعريف للتمثيل بالمعنى الاول ويعلم المعنى الثاني بالمقايسة
وهذا كما عرف المص العكس بالتبديل وقس عليه الحال فيما
سبق في الاستقراء هذا ولكن لا يخفى ان المص عدل في تعريفي الا
ستقراء والتمثيل عن المشهور الى المذكور دفعا لهذا التسامح وهو
هو الاكثر على ما قرر قوله والعمدة في طريقه الدوران والترديد اعلم
انه لا بد في التمثيل من مقدمات الاولى ان الحكم ثابت في
الاصل اعني المشبه به الثانية ان علة الحكم في الاصل الوصف
الكذائي الثالثة ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبه
فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلث ينتقل الى كون الحكم
ثابتا في الفرع ايضا وهو المط من التمثيل ثم المقدمة الاولى

والثالثة

الايجابية او السلبية المطلوبة في النتيجة ولهذا يقال لا بد للواسطة في الا
ثبات والواسطة في التصديق فان كان مع ذلك واسطة
في الثبوت ايضا اي علة لتلك النسبة الايجابية او السلبية في
الواقع وفي نفس الامر كتعفن الاخلاط في قولك هذا متعفن
الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم فالبرهان ح يسمى
برهان اللم لدلالته على ما هو لم الحكم وعلته في الواقع وان لم
يكن واسطة في الثبوت ايضا يعني لم يكن علة للنسبة في نفس الامر
فالبرهان ح يسمى برهان ان حيث لم يدل الا على انية الحكم
وتحققه في الواقع دون علته سواء كانت الواسطة ح معلولا
للحكم كالحمى في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن
الاخلاط وقد يخص هذا باسم الدليل او لم يكن معلولا للحكم كما انه
ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث وهذا لم يخص باسم
كما يقال هذه الحمى تشتد غبا وكل حمى تشتد غبا محرقة فهذه الحمى محرقة
فان الاشتداد غبا ليس معلولا للاحراق ولا العكس بل كلاهما

من المشهورات والمسلمات واما خطابي يتألف من المقبولات
من والمظنونات واما شعري من المخيلات واما سفسطي يتألف
من الوهميات يتألف

معلولان للصفراء المتعفنة الخارج عن العروق قوله من المشهورات
اى القضايا التى تطابق فيها آراء الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان
او آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند قوله والمسلمات
اى قضايا سُلّمت من الخصم فى المناظرة او برهن عليها فى علم
واخذت فى آخر على سبيل التسليم قوله من المقبولات اى قضايا
يؤخذ ممن يعتقد فيه كالاولياء والحكماء قوله والمظنونات اى
قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا غير جازم ومقابلته بالمقبولات
من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد بها ما سوى الخاص
قوله من المخيلات اى قضايا لا تذعن بها النفس ولكن تتأثر
منها ترغيبا وترهيبا واذا قرن بها سجع او وزن كما هو المتعارف
الآن ازداد تأثيرا قوله واما سفسطي منسوب الى السفسطة وهى
مشتقة من سوفسطا معرب سوفا الغة يونانية يعنى الحكمة المموهة
المدلسة قوله من الوهميات اى قضايا التى يحكم بها الوهم
فى غير المحسوس قياسا على المحسوس كما ان كل موجود فهو متحيز

الحيوان

قوله غير جازم اى اذ يجوز نقيضه
مثل فلان سارق لانه يطوف
بالليل وكل من يطوف بالليل سارق
ففلان سارق

كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة
تنفر النفس وترغبت شربها
واذا قيل العسل مرة مهوعة
وتنفرت عنه واذا قرن

والمشتبهات اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات وهى التى يبحث فى العلم
عن اعراضها الذاتية والمبادى وهى حدود متن

قوله المشتبهات اى القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية او المشهورة
لاشتباه لفظى او معنوى واعلم ان ما ذكره المتاخرون فى الصناعات الخمس اقتصار مخل قد اجلوه واهملوه مع كونه من المهمات
وطولوا فى الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلة
الجدوى وعليك بمطالعة كتب القدماء لان فيها شفاء العليل
ونجاة الغليل قوله اجزاء العلوم كل علم من العلوم المدونة لابد فيه
من امور ثلثة احدها ما يبحث فيه عن خصائصه والآثار المطلوبة منه
اى يرجع جميع ابحاث العلم اليها وهو الموضوع وتلك الآثار
هى الاعراض الذاتية الثانى القضايا التى يقع فيها هذا البحث
وهى المسائل وهى تكون نظرية فى الاغلب وقد تكون بديهيات
محتاجة الى تنبيه كما مر جوابه وقوله يطلب فى العلم يعم القبيلتين
واما ما يوجد فى بعض النسخ من التخصيص بقوله بالبرهان من زيادات
الناسخ على انه يمكن توجيهه بانه بناء على الغالب او بان المراد بالبرهان
ما يشتمل التنبيه فيه الثالث ما يبنى عليه المسائل مما يفيد التصورات

اطرافها والتصديقات بالقضايا المأخوذة فى دلائلها فالاولى
اى المبادى التصورية والثانية اى المبادى التصديقية قوله
الموضوعات هٰهنا اشكال مشهور وهو ان من عد الموضوع
من اجزاء العلم اما ان يريد به نفس الموضوع او تعريفه او التصديق
بوجوده او التصديق بموضوعيته والاول مندرج فى موضوعات
المسائل التى اجزاء للمسائل فلا يكون جزءا على حدة ايضا والثانى
من المبادى التصورية والثالث من المبادى التصديقية
فلا يكونان اجزاء على حدة ايضا والرابع من مقدمات الشروع
فلا يكون جزءا ويمكن الجواب باختيار كل من الشقوق الاربعة اما
على الاول فبان نفس الموضوع وان اندرج فى المسائل لكن
لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله
والبحث عنها عد جزءا على حدة او بان المسائل ليست هى مجموع
الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة
الى الموضوعات قال المحقق الدوانى فى حاشية المطالع المسائل

هى المحمولات المثبتة بالدليل وفيه نظر فانه لا يلائمه ظاهر قول المصنف و
المسائل هى قضايا كذا او موضوعاتها كذا او محمولاتها كذا والقضايا
فلو كان المسائل نفس المحمولات المنسوبة لوجب عد سائر موضوعات المسائل التى وراء الموضوع العلم جزءا على حدة فتدبر واما على
الثانى فبان تعريف الموضوع وان كان مندرجا فى المبادى
التصورية لكن عد جزءا على حدة لمزيد الاعتناء كما سبق واما على الثالث
فبان يمثل بما مر او بان عد التصديق بوجود الموضوع من
المبادى التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامح فان المبادى
التصديقية هى القضايا التى يتألف منها قياسات العلم
كما نص على ذلك العلامة فى شرح الكليات وايده كلام
الشيخ ايضا وح فقول المصنف يبتنى عليها قياسات العلم تعريف
او تفسير بالاعم واما على الرابع فبان التصديق بالموضوعية لما يتوقف عليها الشروع على البصيرة وكان له مزيد
دخل فى معرفة مباحث العلم وتميزها عما ليس منه عد جزءا من

واجزائها واعراضها ومقدمات بينة او ماخوذه يبتني عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم وموضوعاتها موضوع العلم او نوع منه او عرض ذاتي له او مركب منهما ومحمولاتها امور خارجة عنها لاحقة لها متن

العلم مسامحة بهذا العبد المحملات قوله واجزائها اي حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة قوله واعراضها اي حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات قوله ومقدمات بينة المبادي التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اي بديهية او مقدمات ماخوذة اي نظرية فالاول تسمى علوما متعارفة والثانية ان اذعن بها المتعلم لحسن ظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة وان اخذها مع استنكار سميت مصادرات ومن ههنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلا موضوعا بالنسبة الى شخص ومصادرة بالقياس الى اخر قوله هو موضوع العلم كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي قوله او عرض ذاتي له كقولهم كل متحرك فله ميل قوله او مركب من الموضوع مع العرض الذاتي كقول المهندس كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتي كقوله كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان او مساويتان لهما قوله ومحمولاتها اي محمولات المسائل امور خارجة عنها

در اصطلاح جزو يحيط به طرفان

لذواتها متن

اي عن موضوعات المسائل لاحقة لها اي عارضة لتلك الموضوعات والمراد ههنا محمولة عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح بها قبيل بقي الحمل ولو اكتفى المص باللحوق لكفى ويوجد في بعض النسخ قوله لذواتها وهو يجب ان لا تنطبق الا على العرض الاولي اي اللاحق للشيء اولا وبالذات اي بدون واسطة في العروض ولا يشتمل العارض بواسطة المساوي مع انه من العرض الذاتي اتفاقا ولذا اوله بعض الشارحين وقال اي لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقها اياها اوليا او ثانويا فان اللاحق للشيء بما هو هو يتناول الاعراض الذاتية جميعا على ما قال المص في شرح الرسالة ثم ان هذا القيد يدل على ان المص اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها واليه ينظر كلام الشارح المطالع لكن الاستاد المحقق قدس سره اورد عليه انه كثيرا ما ان يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض

وتصديق المبادي لما يبدا به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع بوجه البصيرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان القدماء ملتق

العامة الغريبة كقول الفقهاء كل مسكر حرام وقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول الطبيعيين كل فلك متحرك على الاستدارة نعم يجب ان لا يكون اعم من موضوع العلم وصرح بذلك المحقق الطوسي ايضا في تعديل المعيار واقول في لزوم هذا الاعتبار ايضا نظر لصحة ارجاع المحمولات العام اي العرض الذاتي بالقيد المخصص المخصصة كما يرجع المحمولات الخاصة اليه بالمفهوم المردد والاستاد قدس سره صرح باعتبار الثاني فعدم اعتبار الاول تحكم وههنا زيادة كلام لا يسعها المقام قوله وتصديق المبادي اشارة الى اصطلاح اخر في المبادي سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادي على ما يبدا به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلا في العلم فيكون من المبادي المصطلحة السابقة للعلم او خارجا عنها يتوقف عليه الشروع ولو على وجه البصيرة ويسمى مقدمات والفرق بين المقدمات والمبادي بهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشتبه فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف ان المبادي

كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتالف منها قياسات العلم

يذكرون ما يسمونه الرؤوس الثمانية الاول الغرض لئلا يكون طلبه عبثا الثاني المنفعة اي ما يتشوقه الكل طبعا لينشط الطالب ويحمل المشقة الطالب الثالث السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال ما فصله متن

فنيقتصر قوله يذكرون اي في صدر كتبهم على انها من المقدمات او من المبادي بالمعنى الاعم قوله الغرض اعلم ان ما يترتب على فعل ان كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضا وعلة غائية والا فيسمى فائدة ومنفعة وغاية قالوا افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض وان اشتملت على غايات ومنافع لا تحصى فكان مقصد المص ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سببا حاملا على تدوين المدون الاول لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة ومصلحة حتى يميل اليها عموم الطبايع ان كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض المباعث للواضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب الغرض والغاية من علم المنطق وهو العصمة فتذكر قوله الثالث السمة السمة العلامة وكان المقصد ههنا الاشارة الى وجه تسمية العلم كما يقال انما يسمى المنطق لان النطق يطلق على الظاهري وهو التكلم وعلى الباطني وهو ادراك الكليات وهذا العلم يقوي الاول ويسلك بالثاني مسلك

الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم متن.

السداد فاشتق له اسم من المنطق فالمنطق اما مصدر ميمي
بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في مدخليته في تكميل
النطق حتى كانه هو واما اسم مكان فكان هذا العلم محل النطق ومظهره
وفي ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما يفصله العلم من المقاصد
قوله الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم على ما هو الشان في مبادي
الحال من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال واما المحققون فيعرفون
الرجال بالحق لا الحق بالرجال ولنعم ما قال ولي ذي الجلال عليه سلام
الله المتعال لا تنظر الى من قال وانظر الى ما قال هذا ومفتق فتوا
بين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو ودونهما بامر اسكندر ولذا
لقب بالمعلم الاول وقيل للمنطق انه ميراث ذو القرنين ثم بعد نقل المترجمين
تلك الفلسفيات من لغة يونان الى لغة عرب هذبها ورتبها
واحكمها واتقنها ثانيا المعلم الثاني ابو نصر الفارابي وقد فصلها وحررها
بعد اضاعة كتب ابي نصر الشيخ الرئيس ابو علي سينا شكر الله مساعيهم الجميلة قوله من اي علم هو اي من اي جنس من اجناس العلوم

الخامس من اي علم هو ليطلب فيه ما يليق به السادس في اي مرتبة هو ليقدم على ما يجب
ويؤخر عما يجب السابع القسمة ليطلب في كل باب ما يليق به متن

العقلية والنقلية الفرعية او الاصلية كما يبحث عن حال المنطق انه
من جنس العلوم الحكمية ام لا فان فسرت الحكمة بالعلم باحوال
اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة ا
لبشرية لم يكن منها اذ ليس بحثه الا عن المفهومات والموجودات
الذهنية الموصلة الى التصور او الى التصديق وان حذف الا
عيان من التفسير المذكور فهو من الحكمة ثم على تقدير الثاني فهو من
قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم
هل هو اصل من اصول الحكمة النظرية او من فروع الالهي والمقام
لا يسع لبسط ذلك الكلام قوله في اي مرتبة هو كما يقال ان مرتبة
المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب الاخلاق وتقويم الفكر ببعض
الهندسيات وذكر الاستاد في بعض رسائله انه ينبغي تاخره في
زماننا عن تعلم قدر صالح من العلوم الادبية لما شاع من كون
التدوين باللغة العربية قوله القسمة اي قسمة العلم او الكتاب
الى ابوابها فالاول كما ان ابواب المنطق تسعة الاول باب

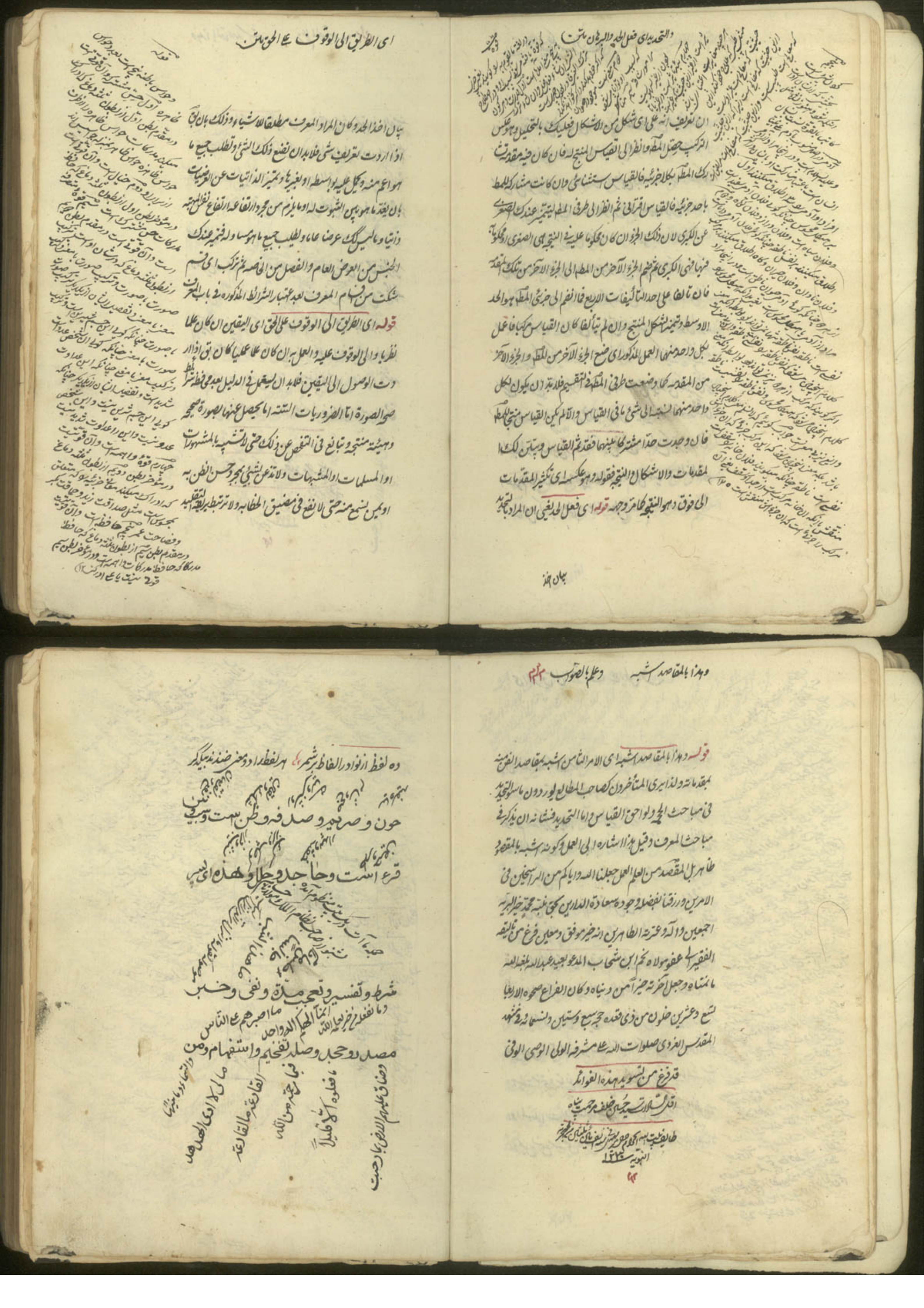
فرع

الثامن الانحاء التعليمية وهي التقسيم اعني التكثير من فوق متن

ايساغوجي اي الكليات الخمس الثاني التعريفات الثالث القضايا
الرابع القياس واخواته الخامس البرهان السادس الجدل السابع ا
لخطابة الثامن المغالطة التاسع الشعر وبعضهم عد بحث الالفاظ
بابا اخر فعاد ابواب المنطق عشرة كاملة والثاني كما في ان كتابنا
هذا مرتب على قسمين الاول في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصد
ين وخاتمة المقدمة في بيان المهية والغاية والموضوع والمقصد
الاول في مباحث التصورات المقصد الثاني في مباحث التصد
يقات والخاتمة في اجزاء العلوم القسم الثاني في علم الكلام وهو
مرتب على كذا ابواب الاول في كذا الخ فكما قال في الشمسية ورتبته
على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة وهذا الثاني شايع كثير فلا يخلو
عنه كتاب قوله الانحاء التعليمية اي الطرق المذكورة في التعاليم
لعموم نفعها في العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح ههنا وما نذكره
هو الموافق لتتبع كتب القوم والماخوذ من شرح المطالع قوله هي
التقسيم كان المراد به ما يسمى تركيب القياس ايضا وذلك بان يوجد

والتحليل عكسه متن.

اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية فضع طرفي المطلوب وا
طلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء
كان حمل الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة او بغير واسطة وكذا
اطلب جميع ما يسلب عنه احد الطرفين او يسلب هو عن احدهما ثم
انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت
من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصلت المطلوب
من الشكل الاول او ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني او من موضو
عات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث او محمول لمحموله
فمن الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرائط بحسب الكمية والكيفية كذا في
شرح المطالع وقد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله اعني التكثير اي تكثير
المقدمات اخذا من فوق اي من النتيجة لانها المقصد الاقصى
بالنسبة الى الدليل قوله والتحليل في شرح المطالع كثيرا ما يورد في
العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية
لتساهل المركب اعتمادا على فطنة العالم بالقواعد فان اردت



والتحديد اى فعل الحد والبرهان متن

ان تعرف انه على اى شكل من الاشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب حصّل المطلوب وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائى وان كانت مشاركة للمطلوب باحد جزئيه فالقياس اقترانى ثم انظر الى طرفى المطلوب ليتميز عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه فى النتيجة فهى الصغرى او محكوما به فيها فهى الكبرى ثم ضم الجزء الآخر من المطلوب الى الجزء الآخر من تلك المقدمة فان تألفا على احد التأليفات الاربع فما انضم الى جزئى المطلوب هو الحد الاوسط وتميز الشكل المنتج وان لم يتألفا كان القياس مركبا فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور اى ضع الجزء الآخر من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة كما وضعت طرفى المطلوب فى التقسيم فلا بد ان يكون لكل واحد منهما نسبة الى شىء ما فى القياس والا لم يكن القياس منتجا للمطلوب فان وجدت حدا مشتركا بينهما فقد تم القياس ويتبين لك المقدمات والاشكال والنتيجة فقوله وهو عكسه اى تكثير المقدمات الى فوق وهو النتيجة كما مر وجهه **قوله** اى فعل الحد يعنى ان المراد بالتحديد

بيان الحد

اى الطريق الى الوقوف على الحق متن

بيان اخذ الحد وكان المراد المعرف مطلقا للاشياء وذلك بان يقال اذا اردت تعريف شىء فلا بد ان تضع ذلك الشىء وتطلب جميع ما هو اعم منه ويحمل عليه بواسطة او بغيرها وتميز الذاتيات عن العرضيات بان تعد ما هو بين الثبوت له او ما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتيا وما ليس كذلك عرضا عاما وتطلب جميع ما هو مساو له فتميز عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة ثم تركب اى قسم شئت من اقسام المعرف بعد اعتبار الشرائط المذكورة فى باب المعرف **قوله** اى الطريق الى الوقوف على الحق اى اليقين ان كان علما نظريا والى الوقوف عليه والعمل به ان كان علما عمليا كان يقال اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بد ان تستعمل فى الدليل بعد محافظة شرائط صحة الصورة اما الضروريات الستة او ما يحصل عنها بصورة صحيحة وهيئة منتجة وتبالغ فى التفحص عن ذلك حتى لا تشتبه بالمشهورات او المسلمات او المشتبهات ولا تذعن لشىء بمجرد حسن الظن به او بمن تسمع منه حتى لا تقع فى مضيق الخطابة ولا ترتبط بربقة التقليد

وهذا بالمقاصد اشبه والله اعلم بالصواب تمم

قوله وهذا بالمقاصد اشبه اى الامر الثامن اشبه بمقاصد الفن منه بمقدماته ولذا يرى المتأخرون كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد فى مباحث الحجة ولواحق القياس واما التحديد فشانه ان يذكر فى مباحث المعرف وقيل هذا اشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم العمل جعلنا الله واياكم من الراسخين فى الامرين ورزقنا بفضله وجوده سعادة الدارين بحق نبيه محمد خير البرية اجمعين وآله وعترته الطاهرين انه خير موفق ومعين فرغ من تاليفه الفقير الى عفو مولاه نجم ابن شهاب المدعو بعبيد عبد الله بلغه الله ما تمناه وجعل آخرته خيرا من دنياه وكان الفراغ ضحوة الاربعاء لتسع وعشرين خلون من ذى قعدة حجة سبع وستين وتسعمائة فى مشهد المقدس الغروى صلوات الله على مشرفه الولى الوصى الوفى

قد فرغ من تسويد هذه الفوائد

اقل السادات سيد حسين خلف رحمت شاه

طالب ... سنه ١٢٣٠ النبويه

ده لفظ از افراد الفاظ بر شمرم هر لفظرا دو معنى ضد ...

حون و صريم و صدفه و ظن بعث ...

قرء است و جاحد و جلل و هذه اى ...

شرط و تفسير و تعجب مدت و نفى و خبر

مصدر و جحد و صلة تفخيم و استفهام و ...



موارد	منطقی	طبیعی	عقلی
جزئی	مفهوم زید	زید	[illegible]
کلی		انسان	الانسان کلی
جنس		حیوان	الحیوان جنس
نوع		انسان	الانسان نوع
فصل		ناطق	ناطق فصل
خاصه		ضاحک	الضاحک خاصه
عرض عام		ماشی	الماشی عرض عام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا متن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله افتتح بحمد الله بعد البسملة ابتداء بخير الكلام واقتداء بحديث خير الانام عليه واله الصلوة والسلام فان قلت حديث الابتداء مروي في كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق قلت الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي وفي حديث التحميد محمول على الاضافي او على العرفي او في كليهما على العرفي والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها والله علم على الذات الواجب المستجمع لجميع صفات الكمال ولدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة ان يقال الحمد مطلقا منحصر في حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمالات من حيث هو كذلك فكان كدعوى الشيء ببينة وبرهان ولا يخفى لطفه قوله الذي هدانا الهداية قيل هي الدلالة الموصلة اي الايصال الى المطلوب وقيل هي اراءة

الطريق الموصل الى المطلوب والفرق بين المعنيين ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثاني فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا يلزم ان يكون موصلا الى ما يوصله فكيف الى المطلوب والاول منقوض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى اذ لا يتصور الضلال بعد الوصول الى الحق والثاني منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت فان النبي صلى الله عليه وآله كان شأنه اراءة الطريق والذي يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشاف هو ان الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين ومن ثم يظهر اندفاع كلا النقضين ويرتفع الخلاف من البين ومحصول كلام المصنف في تلك الحاشية ان الهداية يتعدى الى المفعول الثاني تارة بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وتارة بالى نحو والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وتارة باللام نحو ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم فمعناها على الاستعمال الاول هو الايصال وعلى الثانيين هو

سواء الطريق وجعل لنا التوفيق خير رفيق والصلوة على من ارسله

اراءة الطريق قوله سواء الطريق اى وسطه الذى يفضى سالكه الى المطلوب

البتة وهذا كناية عن الطريق المستوى اذ هما متلازمان وهذا المراد من المستقيم

فيه بالطريق المستوى والصراط المستقيم ثم المراد به اما جنس الامر

عموما او خصوص ملة الاسلام والاول اولى لحصول البراعة الظاهرة

بالقياس الى قسمى الكتاب قوله وجعل لنا الظرف اما متعلق بجعل

واللام للانتفاع كما قيل فى قوله تعالى وجعل لكم الارض فراشا واما بـرفيق

ويكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف لكونه ظرفا والظرف

مما يتوسع فيه والاول اقرب لفظا والثانى معنى قوله التوفيق هو توجيه

الاسباب نحو المطلوب الخير قوله والصلوة هى بمعنى الدعاء اى

طلب الرحمة واذا اسند الى الله تعالى تجرد عن معنى الطلب ويراد

به الرحمة مجازا قوله على من ارسله لم يصرح باسمه تعظيما واجلالا وتنبيها

على انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه واختار من

بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية مع ما فيه

من التصريح بكونه عليه السلام مرسلا فان الرسالة فوق النبوة فان

المرسل

بکنند و تصرفش صحیح است مادام که موکل او زنده باشد و عاقل و رشید باشد

و اما پدر و جد پس تصرفشان شرعا ممضی است نسبت بفرزند چه دختر و چه پسر

باشد آن فرزند مادام که آن فرزند بالغ و عاقل و رشید نشده باشد و بعد از

آنکه بالغ و رشید شد ولایتشان قطع میشود و اختیارشان برطرف میشود و

تصرفشان در حال اختیارشان باید خلاف مصلحت آن فرزند نباشد و هرگاه

چنان باشد برای خودشان نیز میتوانند بخرند و از خودشان نیز بد توانند خرید

برای طفل و اما وکیل پس برای خود بخرد و از موکل نفروشد مگر آنکه قرائن خوب

خواطر جمع شود که راضی است و احوط آنست که بزبان بگوید که از خودم برای تو

میخرم یا برای تو میفروشم که مبادا از روی در ماند و راضی شود که جبر او بد است

البته باید رضا ظاهر شود علاوه آنکه چنان چیزها بدگمانی و چرکینی دارد و خوب نیست

چو در راه چرکین نماید و وصیها که گفتیم تصرفشان بعد از موت پدر و جد ممضی و صحیح

است و تصرف حاکم شرع و امین او وقتی صحیح است که بالغی نباشد یا حاضر نباشد

یا آنکه حق و اجبی که باید بدهد و نمیدهد و دادن آن موقوف باشد بر فروختن مال

او یا دیوانه باشد یا سفیه یعنی رشدی نداشته باشد و مال خود را نتواند ضبط

نماید یا آنکه گول بخورد یا آنکه حساب بداند و امثال اینها و حاصل آنکه اصلاح

مال خود نتواند نمود و لب باشد و صرف نماید آنرا در اغراض غیر صحیحه و چیزها لایق بجا

لش نیست و نسبت بشیخ داده اند که فرموده هر فاسقی سفیه است و غیر سفیه نیست

که عادل باشد و این مشکل است و حق این است که نه چنین بلکه سفیه همان است

که گفتیم و با وجود اینها پدر و جد و وصی پدر و جد را نداشته باشد غیر سفیه که نابالغ

باشد یا دیوانه و اما سفیه شرط نیست بودن پدر و جد و وصی ایشان بلکه سفاهت

بعد از بلوغ بهم رسد اختیار او با حاکم شرع است و بس و اگر قبل از بلوغ نیز بجهة

مشهور آنست که آن نیز چنین است و اما اگر بایع و مشتری نه مالک باشند و نه

ولی مالک بلکه فضولا بفروشند مال دیگری را یا بخرند برای دیگری مشهور این است

که صحیح است باین معنی که هرگاه صاحب مال مطلع شده دیگری مال او را فروخته

از سر خود یا مطلع شده دیگری برای او خریده از سر خود پس راضی شد بآن فروختن

و آن خریدن ثمر میکند و مبیع مال آنکس میشود و خریده بهمان ثمن که یقین کرده بود بهمان

شرطی که در عقد شده بود اگر شرطی شده بود و همچنین است حال خریدن فضولی

برای او که مال او میشود و هرگاه مطلع شد و راضی شد همان مبیع بهمان ثمن

و شرط اگر شرطی واقع شده باشد و همچنین است باقی معاملات دیگر مثل عقد

نکاح با غیر آن و این عقد فضولی هیچ ثمر نمیکند تا مطلع نشوند و راضی نشوند که

که این عقد برای ایشان فضولا بعمل آمده و بعضی عقد فضولی را باطل میدانند

باین معنی که هر چند کسانی که عقد فضولا برای ایشان شده مطلع شدند و راضی

شدند فایده در آن عقد نیست اصلا و وجودش مثل عدمش است مطلق اگر

خودشان عقد نمایند تا صحیح شود و مشهور و ظاهر اول است یعنی صحیح است فضولی

بآن معنی که گفتیم و کسانی که عقد فضولا در مال شخصی نمودند اهلیت عقد نمودن

و صیغه خواندن تنها جایز است لیکن مال را نمیتوانند بدهند بدون رخصت

و رضای صاحبش

و رضای صاحبش و اگر با رخصت دادند غصب است و حرام است و همه قاعده

غصب در آن جاریست مگر کسی که از خارج جزم داشته باشد که صاحبش راضی بدادن

است هم چنانکه جزم داند که صاحبش راضی بفروختن این شخص فضولی یا هر کس که

باشد است و باین جهت فروخته چه این فروختن نیز فضولی است هر چند جزم داشته

باشد که صاحبش راضی بفروختن است چه اگر صاحب مطلع شد بفروختن و گفت

راضی بفروختن نیستم و جزم تو بیجا بود یا آنکه جزم تو بر من چیزی را لازم نمیکند

البته اختیار مال خود را دارد که آن بیع فضولی را بر هم زند و اگر تسلیم کرده بود فضولی

و گفت راضی به تسلیم نیستم احکام غصب بر آن تسلیم کردن جاری میشود و از جمله بیع فضو

لی است آنکه حکام یا دزدها یا ظالم دیگر مال را ظلما و عدوانا میگیرند و میفروشند

برای خودشان یا معامله دیگر میکنند چه اگر صاحب مال مطلع بفروختن یا معامله

شد و رضا شد بآن فروختن یا معامله دیگر رضای واقعی آن فروختن یا

معامله دیگر صحیح است البته و منتقل بآن مشتری و معامله میشود و مال ایشان

میشود هر چند بعض علما معامله غاصبان را مطلقا باطل میدانند هر چند صاحب

مال راضی بآن معامله بشود و این غلط است بلکه معامله بعد از رضای صاحب

مال صحیح میشود البته بلی شرط میدانند فقها که اول رد آن معامله ننموده باشد

و فسخ و اظهار بر هم زدن و امضا ننمودن نکرده باشد چه اگر فسخ نمود و

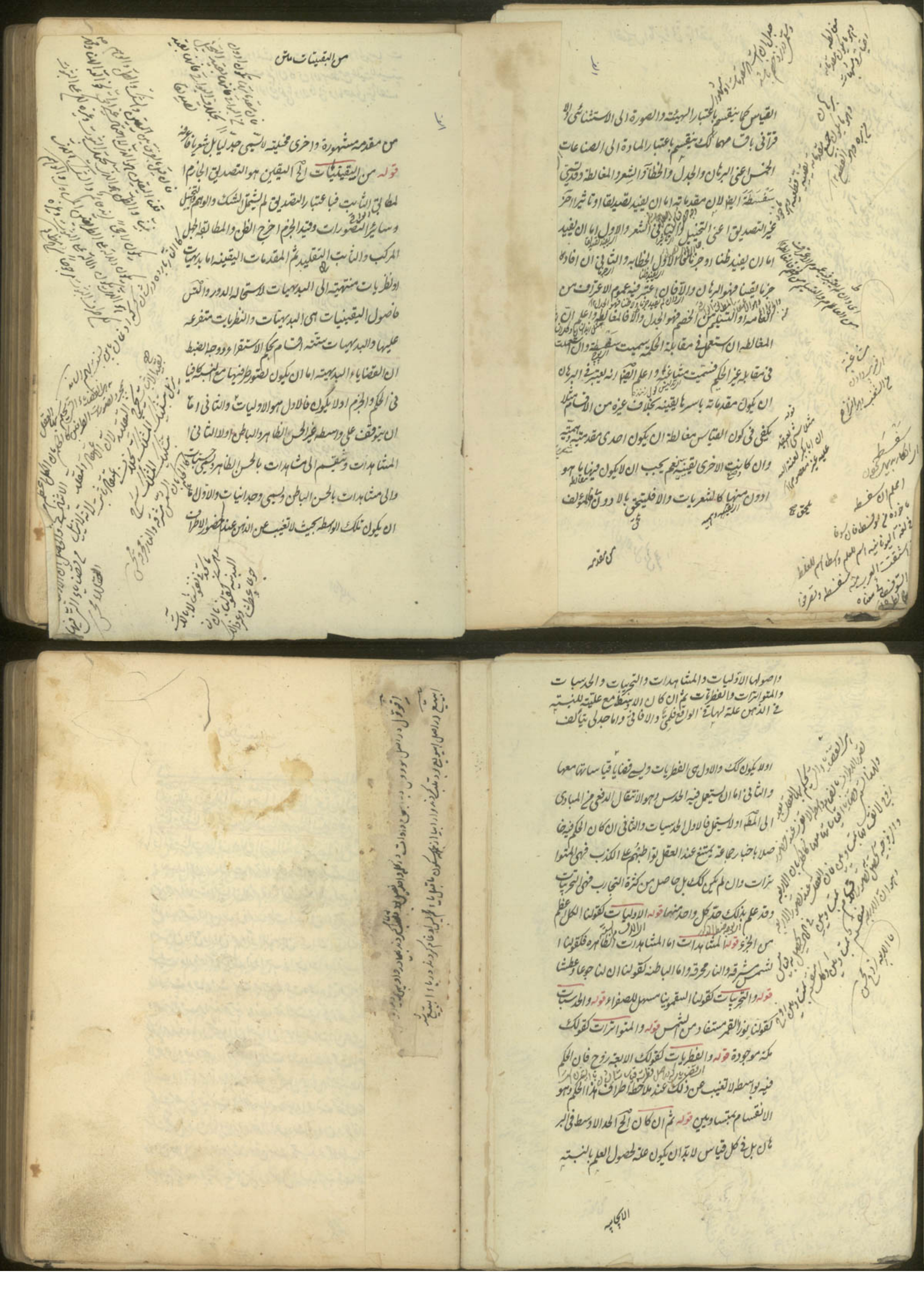
اظهار عدم امضا نمود عقد باطل میشود البته دیگر فایده نمیکند که بار دیگر امضا

نماید و گوید که راضی شدم حالا چه بعد از فسخ ثمر نمیکند و همه عقدها فضولی اینچنین



میدانند که بعد از فسخ و اظهار عدم الصفاء باطل میشوند بالمره و از جمله شرائط بیع
و معامله های دیگر آن است که برضا بعمل آید پس اگر جبر و اکراه نمایند تا انها
بعمل آید باطل خواهد بود و ثمری بر انها مترتب نخواهد شد و اگر بعد از رفع کره و جبر
رضا بعمل آید بان معامله جبریه ظاهر آنست که صحیح میشود و حکم عقد فضولی دارد
و این جبر و کره که گفتیم جبر و کره نامشروع است پس اگر حاکم شرع جبر نماید بر فروختن
یا خریدن یا معامله دیگر صحیح خواهد بود هر چند جبرا بعمل آمده باشد مثل آنکه
مجبور سازد او را در بیع مالش برای وفای دین یا نفقه واجب النفقه یا
بنده کافر مسلمان شود یا کافری که خریده باشد مسلمانی را یا مصحفی را و امثال
اینها و از جمله شرائط قصد است پس اگر بیع بعنوان غفلت یا شوخی بعمل آید باطل
است و از جمله شرائط اسلام است برای کسی که بخرد مسلم را پس کافر نمیتواند که نه مسلم را
بخرد و نه مسلمه را و نه کسی که بحکم مسلم یا مسلمه باشد مثل صغیر و مجنون که والد مسلم باشند
یا اگر کافر مسلمی را بخرد که بمجرد خریدن آزاد شود مثل آنکه پدر یا پسر یا دختر یا مادر
یا خواهر یا هر کس که بر او حرام است جماع از محرمهای بخرد صحیح است خریدن و آزاد میشوند و همچنین اگر زن کافری پدر یا مادر یا اولاد خود را بخرد صحیح است
و آزاد میشوند و این آزاد شدن همین متحقق است خریدن کافر و کافره نیست و همچنین
متحقق پدران و مادران و غیرهم از نسلین نیست و همچنین متحقق پدر و مادر و
پسر و دختر نیست بلکه هر کس چه مرد و چه زن که بخرد پدر یا پدر پدر یا پدر پدر پدر و همکذا
هر چه بالا روند و همچنین مادر یا مادر مادر یا مادر مادر مادر و همکذا هر چه بالا روند

القیاس کما ینقسم باعتبار الهیئة والصورة الی الاستثنائی والاقترانی باقسامها کذلک ینقسم باعتبار المادة الی الصناعات
الخمس اعنی البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد یسمی
سفسطة ایضا لان مقدماته اما ان یفید تصدیقا او تاثیرا اخر
غیر التصدیق اعنی التخییل والثانی هو الشعر والاول اما ان یفید
اما ان یفید ظنا او جزما فالاول الخطابة والثانی ان افاده
جزما یقینا فهو البرهان والا فان اعتبر فیه عموم الاعتراف من
العامة او التسلیم من الخصم فهو الجدل والا فالمغالطة واعلم ان
المغالطة ان استعمل فی مقابلة الحکمة سمیت سفسطة وان استعملت
فی مقابلة غیر الحکیم فسمیت مشاغبة واعلم ایضا انه یعتبر فی البرهان
ان یکون مقدماته باسرها یقینیة بخلاف غیره من الاقسام مثلا
یکفی فی کون القیاس مغالطة ان یکون احدی مقدمتیه وهمیة
وان کانت الاخری یقینیة نعم یجب ان لا یکون فیها ما هو
ادون منها کالشعریات والا فلیلحق بالادون کما قالوا المؤلف



القياس كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة الى الاستثنائي والا
قتراني فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات
الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وتسمى
سفسطة ايضا لان مقدماته اما ان يفيد تصديقا او تاثيرا اخر
غير التصديق اعني التخييل والثاني الشعر والاول اما ان يفيد
اما ان يفيد ظنا او جزما فالاول الخطابة والثاني ان افاد
جزما يقينيا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من
العامة او التسليم من الخصم فهو الجدل والا فالمغالطة واعلم ان
المغالطة ان استعمل في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وان استعملت
في مقابلة غير الحكيم فسميت مشاغبة واعلم انه لا بد في البرهان
ان يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام اذ
يكفي في كون القياس مغالطة ان يكون احدى مقدمتيه وهمية
وان كانت الاخرى يقينية نعم يجب ان لا يكون فيها ما هو
ادون منها كالشعريات والا فليلحق بالادون كما هو المؤلف

من اليقينيات ماش

من مقدمة مشهورة واخرى مخيلة لا تسمى جدليا بل شعريا فافهم
قوله من اليقينيات اي اليقين هو التصديق الجازم
المطابق الثابت فباعتبار التصديق لم يشمل الشك والوهم والتخييل
وساير التصورات وقيد الجزم اخرج الظن والمطابقة الجهل
المركب والثابت التقليد ثم المقدمات اليقينية اما بديهيات
او نظريات منتهية الى البديهيات لاستحالة الدور والتسلسل
فاصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات متفرعة
عليها والبديهيات ستة اقسام بحكم الاستقراء ووجه الضبط
ان القضايا البديهية اما ان يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا
في الحكم والجزم او لا يكون فالاول هو الاوليات والثاني اما
ان يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن او لا والثاني
المشاهدات وينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر وتسمى حسيات
والى مشاهدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات والاول اما
ان يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند تصور الاطراف

واصولها الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات
والمتواترات والفطريات ثم ان كان الاوسط مع علّيته للنسبة
في الذهن علة لنسبة في الواقع فلمّي والا فانّي واما جدلي ما يتألف

او لا يكون كذلك والاول هي الفطريات وتسمى قضايا قياساتها معها
والثاني اما ان يستعمل فيه الحدس وهو الانتقال الدفعي من المبادي
الى المطالب او لا يستعمل فالاول الحدسيات والثاني ان كان الحكم فيها
حاصلا باخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطئهم على الكذب فهي المتوا
ترات وان لم يكن كذلك بل حاصل من كثرة التجارب فهي التجربيات
وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله الاوليات كقولنا الكل اعظم
من الجزء قوله المشاهدات اما المشاهدات الظاهرة فكقولنا ا
لشمس مشرقة والنار محرقة واما الباطنة فكقولنا ان لنا جوعا وعطشا
قوله والتجربيات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء قوله والحدسيات
كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس قوله والمتواترات كقولك
مكة موجودة قوله والفطريات كقولك الاربعة زوج فان الحكم
فيه بواسطة لا تغيب عن ذلك عند ملاحظة اطراف هذا الحكم وهو
الانقسام بمتساويين قوله ثم ان كان اي الحد الاوسط في البر
هان بل في كل قياس لا بد ان يكون علة لحصول العلم بالنسبة

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ربنا وفقنا لما تحب بالاخذ بما صيتنا اليه ونفع جميع المؤمنين والمؤمنات بما في هذه الرسالة وعرّفها على ما انت اهله

وبعد اين رساله ايست در احكام تجارت ومكاسب حسب الالتماس برادران ديني كه مراعات ايشان لازم بود تاليف شد اميد كه جناب اقدس الهي نفع دهد همه را باين رساله وبوساطت ايشان اجر جزيل رامع والدين ومعلمان ومنسوبان وحق داران بمحمد وآله المياميين بدان ايدك الله كه كسب معيشت مدار ومعاش نباشد از واجب واجبات واقرب قربات وبهترين طاعات وعبادات است چه هيچ طاعت وعبادتي ميسر نميشود بدون ان وهمه موقوف برانند هر چند روزيده خداست چنانكه فرموده وقسم بران يادنموده لكن امر نموده مارا بتحصيل آن بعنوان اجمال نه بعنوان حرص وجد وجهد بلكه حرص وجد وجهد را در تحصيل آخرت وعبادت ومحبت با خدا خواسته است واهتمام تمام فرموده است وتحصيل اجمالي در معيشت را كه امر نموده بجهت مصالح چند است يكي نظم امور دنيا واعانت نمودن همديگر را وديگر شكسته نفسي كردن ودر اين راه خدا را عبادت نمودن وغير ذلك وعمده دران حلال را از حرام شناختن است هر چند حرام آن قسم است كه بسهل وجه بهم ميرسد وبيشتر حاصل ميشود وحلال بسيار بمشقت بهم ميرسد وكمتر

بهم ميرسد

بهم ميرسد وشبهه بين بين است پس عمده امتحان الهي در تحصيل معاش است وغالب مهالك كه مردم را هلاك نموده از زمان حضرت آدم ع الى الآن از اين جهت است كه براي معيشت اختيار سلطنت يا حكومت يا رياست ديگر يا انحاء فجور وانواع معاصي كنند حتي انكه بسياري از اسباب كفر والحاد وخلل در دين وشر وفتنه وفساد از ان جهت شده والحال نيز چنين وچنين نيز خواهد بود چنانكه مخفي نيست بر هوشمندان بلكه از اخبار ظاهر ميشود كه كسب حرام بدترين چيزي است ووارد شده است كه كسب حرام كه ظاهر ميشود در ذريت ونسل يعني لقمهاي حرام خورده ميشود وفرزندها از لقمه حرام بهم ميرسد كه اين يك قسم حرام زاده است وديگر انكه گوشت بدن بلكه كل جثه كه از حرام ولقمه حرام بهم رسيد غير جهنم جاي ديگر جاي او نميتواند بود وبهشت طيب است وداخل آن نميشود مگر طيب وغالب فتنها وفسادها در زمانها بهم ميرسد از قتل نفوس ونهب وغارت شدن اموال وبي سيرت شدن عرضها وناموسها واسير شدن عيال واطفال وخراب شدن شهرها همه از حقوق ناس وتحصيل اموال ايشان بغير وجه حلال است چنانكه دلالت ميكند بر آن آيات واخبار بلكه مجرب شده ومشاهده گرديده وظاهر است كه حقوق ناس ميكند انچه ميكند از بديها هم در دنيا وهم در آخرت واما حقوق حق تعالى مثل نماز وروزه پس باك چندان شديد نيست زيرا كه خدا كريم است ورحيم است وارحم من كل رحيم است واما حق الناس پس عدالت وحكومت الهي مانع از عفو وبخشيدن است

غالب پس بايد اهتمام تمام نمود در شناختن حلال وحرام وساير شرايط واحكام ومراعات نمودن بر تحقيق از حرام بالتمام ودر حديث از ائمه صلوات الله عليهم وارد شده كه ننشينند در بازار كسي كه نداند خريد وفروش را وتاجر فاجر است وفاجر در آتش جهنم است مگر آن تاجري كه حق بگيرد وحق بدهد وفرموده اند صلوات الله عليهم كه اول بايد فقه تجارت را ياد گيرد وبعد از ان تجارت كند البته اول بايد فقه تجارت ياد گيرد وتحصيل نمايد وبعد از ان تجارت كنيد بخدا قسم ربا در اين امت حركتي است مخفي تر از حركت مورچه بر سنگ سخت صاف وفرموده اند صلوات الله عليهم كه يك درهم ربا بدتر است از هفتاد مرتبه زنا كردن با مادر وخواهر وعمه وخاله خود در اندرون خانه كعبه وتهديدات وتخويف از ائمه عليهم السلام بسيار وارد شده بچه مرتبه ندارد در باب حرام خوردن وحرام كسب كردن وحق الناس واشتغال الذمه شدن ومقيد نبودن ومراعات نكردن وامثال اينها

فصل در بيان كسبهاي خوب وكسبهاي بد بدانكه تجارت كسب بسيار خوبي است ودر حديث وارد شده كه نه عشر رزق در تجارت است يعني خريد وفروخت نمودن هر چه باشد بشرط انكه نفع شرعي داشته باشد ويك عشر در ساير كسبهاست ووارد شده در تجارت عقل را زياد ميكند وترك تجارت عقل را برطرف مينمايد وخيانت وزراعت نمودن ودرخت كاشتن نيز كسب خوبي است چه وارد شده كه در آن اجر وثواب است ومردم از ثمرات اينها ميخورند ثواب صدقه دادن دارد وزراعت نمودن نيز كسب بسيار خوب وامر بآن وارد شده ودر خصوص فلاحان وارد شده كه روز قيامت در شهر ماه شب چهارده خواهند بود ودر قيامت ومواشي گرفتن ونگاه داشتن نيز خوب است

ونگاه داشتن

وهم چنين عقار يعني املاك ومستغلات گرفتن ونگاه داشتن نيز خوب است چه وارد شده كه در اينها بركت است وفروختن عقار مذموم است چه وارد شده كه ثمن اينها تلف وبرطرف ميشود البته وبركتش ميرود وبرطرف ميشود مگر انكه همان ثمن را بدهد وعقار ديگر بگيرد واينها همه كه گفتيم خوب باشند وواجب كفائي نيز هستند در نظم معاش ومعاد با اينها است خصوصا تجارت وزراعت وغرس وهمچنين ساير صنعتها وحرفتها وخياطي وكلاه پاندوزي وكارزري ونويسندگي وغير اينها با انكه اكثر اينها كسب وپيشه پيغمبران سابق بوده وبالجمله هر چه زندگاني بدون آن درست هم نشود با انكه مشكل باشد با انكه شرع وامر آخرت توقف بران داشته باشد با انكه بدون ان حرج باشد واجب كفائي است هر چند شغل جولاي باشد از چيزهائي كه مكروه است شرعا وظاهر اين است كه كراهت رفع ميشود در صورت اضطرار باينها وتعيين در عمل نمودن با انكه اگر نكند البته فساد عباد ميشود با عسر وحرج با انكه عسر وحرج در دين نيست واما كسبهاي حرام يكي گرو بندي وقماربازي است مگر در تير اندازي وشمشير ونيزه بازي يا شتر ودواني يا اسب دواني وفيل بانها شده فيل واستر وانواع كه گرو بندي در همه اينها كه گفته شد حرام نيست ودر غير اين امور مذكوره هر چه باشد گرو بندي حرام است وهر چه در ان برد وباخت باشد قماربازي است مثل جناق شكستن وتخم بازي كردن وامثال اينها وحرام است البته هر گاه عوضي بگيرند يعني انكه ببرد از جهت بردن چيزي بگيرد واما اگر عوضي نباشد بلكه همين گرو بستن وبازي كردن باشد بدون انكه عوضي وچيزي گرفته شود علما در حرمت ان خلاف نموده اند واحوط اجتناب است واز كسبهاي حرام يكي ربا است كه شنيدي حال درهم انرا وتهديدات شديده وتخويفات بالغه در

دران بسیار روا بوده‌اند و از آنچه وارد شده در بلدی که دران ربا خورند و گیرند آن
بلد خراب و ویران و هلاک خواهد شد و لهذا می‌بینیم شهرها و بلدها را خراب
و ویران شده و میشود بسبب شیوع حیله ربا که بعضی از غافلین آنرا تجویز نموده وسیله خو
ردن ربا را برای مردم مفتوح نموده و بسته نمودند باب قرض الحسنه را که حرمت ربا برای
فتح باب آن بود چنانکه در اخبار بسیار تصریح بان نموده‌اند و آن حیله مطلقا نیست بلکه عین
رباست و توهم غلطی نموده‌اند چه هر نفعی را شرط نمایند در قرض دادن همان رباء قرضی
است بنص اخبار صحاح بسیار علاوه که اخبار دیگر و شواهد ظاهره و مؤیدات متکاثره دارد
جمله اتفاق همه فقهاست بر آنکه نفع را هرگاه شرط نمودند در قرض دادن حرام میشود
و فاسد نیز و افاده نقل ملک نمیکند بالتصریح باین عبارات نقل اجماع کل مسلمین نموده اند
و شاهد از حال ایشان در اعصار و امصار همین بوده و بعضی از ایشان التصریح نموده اند
نفع حرام شامل معامله محاباتی نیز هست و دعوی اجماع بر این معنی نموده اند و از انجمله علامه
در مختلف و غیر آن و عبارات فقها تماما دال بر آن معنی و اجماع دعوی نموده اند است
و اخبار صحاح نیز واضح الدلاله اند در آنکه نفع هرچند بعنوان هبه یا عاریه یا بیع سلف
یا غیر اینها باشد مثل مطلق بیع حرام است هرگاه شرط شود در قرض و اگر شرط نشود باکی
نیست و همان شخص متوهم توهم نموده هرگاه نفع معامله محاباتی باشد بانکه چیزی که قیمت
کمی داشته باشد قرض ده بفروشد بقرض گیر بقیمت بسیار یا قیمت بسیار داشته باشد
که قرض گیر بدهد بقیمت نازل و همچنین اگر هبه نمایند نفع را القرض ده یا عاریه دهند
باو هیچ ضرر ندارد هرچند قرض را بشرط همان نفع داده باشند و از اسمش را حیله
گذاشته و ندانسته که حیله آنست که تغییر و تبدیلی بشود و اینجا هیچ تغییر و تبدیلی نشده چه نفع

جزما نفع است لغةً و عرفاً و شرعاً و شرط در ضمن قرض دادن شده پس نه در نفع حیله
شده و نه در شرط در ضمن قرض و نه در قرض همه تماما محاباة خواستند و عوض را بدل ننموده
اند و کاری هیچ ننموده الا آنکه نفع را دو قسم نموده یک قسم آنکه نه هبه و نه عاریه و نه
بیع محاباتی باشد و قسم دیگر آنکه یکی از اینها باشد و توهم نموده که نفع حرام همان قسم
اول است و نفهمیده که هرگاه چنین باشد حیله شرعا اصلا چه حرام هرگاه مخصوص باشد بقسم
اول قسم ثانی را حیله گفتن و حیله گرفتن چه معنی دارد و مع ذالک دانستی که اخبار و کلام
فقها شامل هر دو قسم هستند بعضی بعنوان اطلاق و عموم و بعضی بعنوان التصریح و لفظ
با آنکه هبه لغةً و عرفاً و شرعاً نیست مگر دادن عینی بکسی خواه بعبارت وَهَبْتُ و خواه بعبارت
اَعْطَيْتُ و خواه بعبارت هٰذا لَكَ و خواه بعبارات دیگر که ادا این معنی نماید
و علی التصریح نموده اند چون هبه از عقود جایزه است انشاء لفظ و عبارت معینی نیست و هم چنین
است کلام در عاریه الا آنکه عاریه در منفعت میباشد پس لازم متوهم می افتد که ربای قرضی
تماما حلال و حرامی نداشته باشد و مع ذالک لازم متوهم می افتد که ربا خوردن یعنی زیاد
خوردن بر اصل قرض بعنوان شرط حرام نباشد بلکه حرام همین لفظ تنها باشد که اگر
بگوید قرض میدهم بشرط آنکه بمن زیاد بدهی حرام باشد و اگر لفظ بدهی را الکش نماید به بخشی
آنوقت حلال شود یا آنکه فرق میانه لفظ اَعْطَی و میانه لفظ هَبْ لی و میانه لفظ یکون
لی بحسب لغت و عرف نیست در قرضی و فرق جزئی باشد فرق نیست میانه اینها در باب
دادن منفعت زاید بر اصل قرض پس ربا و همین لفظ شد و پس نه و معنی و کلی در شاه
این نیست و مع ذالک لازم متوهم می افتد نیز حاجت می‌طلبی باین آیات قرآنیه و اخبار

بچه

معصومیه همه احمق و بی‌فهم بوده اند و نفهمیده اند که ربا همین قسم اول است نه
قسم ثانی پس بجهه وقتی که ربا بر ایشان حرام شد شاق بود بر ایشان که دست
از ربا بردارند تا آنکه نازل شد آیات متعدده در تحریم و تخویف و مع ذالک دست
برنمیداشتند تا آنکه نازل شد آیه فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللّٰهِ
الآیه پس دیوانه بودند که عوض لفظ اَعْطَنِي و امثال آن بودند و بسیار بدشان
می آمد از لفظ هَبْ لِي و امثال آن تا بمرتبه حرب با خدا و رسول و مرجعی کوارا نمودند
و لفظ هَبْ لِي و امثال آن را راضی نشدند با آنکه صریح کلام شارع است در کمال
خفا و الو اخفی از دبیب نمله بر صفا است پس باید احتراز نمود از احتمالات خفیه ربا غایت
خفا و لهذا بمجرد احتمال زیادتی معامله صحیح نیست در رباست هرچند خلاف ظاهر باشد
می لغت و نزد متوهم ربا منحصر است در چیزی که مثل آفتاب روشن باشد و ربا است
و هر طفلی داند و بر هیچکس مخفی نباشد و غیر آن ربا نیست و حلال است هرچند آن غیر با هیچ
تفاوت نداشته باشد بانکه منفعت باشد جزما و شرط شده باشد در قرض دادن جزما
غیر آنکه آن منفعت اسم دیگر دارد مثل هبه یا عاریه یا معامله محاباتی میگویند نیز یا آنکه آن
منفعت بشرط قرض دادن شد بعبارت وهبت لشرط القرض او اعرت مثل الک
الشرط او بعت محاباتاً و نافعاً لشرط القرض باشد چه در این وقت البته ربا نخواهد
بود و هیچ خفا در آنکه ربا نیست نداشته و در ربا باشد حرامی که یکی از غذنهای آن بود که
درهم آن بدتر است از هفتاد زنا با مادر و دختر و خواهر در اندرون کعبه حلال نماید بچنین خیال
واهی و عذر فاسد این کجا و آن کجا که از احتمالات بعیده و خفیه غایت خفا و ان احتراز

نمایند البته نه آنکه تا توانید در پی باشید که آنرا حلال نمایید هرچند بدعوی نزد خود باشد و بر
اصلا و در خطبه نهج البلاغه در جزو ما کلام پیغمبر است صلعم که حضرت امیرالمؤمنین ع در اینجا
بتقریبی نقل نموده مذمت شدیدی بغایت شدت نموده جماعتی را که حیله ملتمسند
در حلال نمودن حرامهای الهی از آن جمله حیله نمایند در ربا و حلال نمایند بجز بدو فرو
خت نمودن و قریب باین در تهذیب نیز روایت شده با آنکه شارع با وجود اینها
تغلیب جانب حرمت نموده تا حدی که جو چون یکوقتی حرمت میشود اصل آن گندم
بوده الحال در معامله یک جنس گفته بنا گذارند که کم و زیاد آن باعث حرمت میشود
و بسیار جاها که ربا نیست جزما بمجرد شباهتی بربا منع فرموده منع حرام یا کراهت و
بالجمله رساله طولانی در فساد توهم این متوهم نوشته ام و بغایت وضوح بیان نموده ام
پس چاره در خلاص شدن از حرام بودن منحصر است در آنچه فقها فرموده اند اگر تبرع
نماید قرض گیر حلال میشود یعنی شرط نباشد در قرض دادن چه مستحب است شرعا در قرض گیر
نفع بدهد بقرض ده و جزای احسان او را احسان نماید و شبهه در این نیست نزد شیعه هرچند
مستحب میدانند قرض ده نفع بگیرد و اگر گرفته باشد مستحب است که بپای قرض خود حساب
نماید و معامله را با خدای خود بکند و فرموده مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّٰهَ قَرْضًا
فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً الی غیر ذالک پس باید دندان طمع را از شرط نمودن
بکند قرض ده تا برای او حلال شود نفع و قرض گیر دندان بجگر بگذارد و نفع بقرض ده
بدهد هرگاه شرط ننموده چه پیغمبر صلعم قرض میگرفتند و بعد از آن احسان بقرض ده میفرمودند
و نفع میدادند و گاهی بعضی ائمه ع بصیغه مبالغه محاباتیه بر خود لازم می‌نمودند نفع دادن را

که بهر صورت بدهند و چنین نیز تعلیم اصحاب ایشان نمیدهند بنحوی که از بعض اخبار ضعیفه ظاهر شود
لیکن بدون شرط است از طرف مقرض و اگر دست از شرط نمودن بردارد و قرض دهد و اکتفا
به تبرع نمودن قرض گیرنده نکند باید پای قرض را از میان بالمره بردارد و بنا را بر خرید و فروخت
بحت یا مثل آن گذارد و با اینکه جنسی به بقیمت زیاد فروشد تا مدت معینه یا اینکه نسیه بفروشد
و آن خرنده هر جا را خواهد بفروشد اگرچه بخود فروشنده باز پس فروشد بقیمت نازل تر
ندارد هرگاه واقعا فروخت و شرط ننمود در فروختن را بخود باز پس فروشد بلکه بنای آن
بر بیع واقعی باشد که مال خود را منتقل شد بمشتری و مشتری اختیار دارد در فروختن و نفروختن
بهمان بایع یا بدیگری داشته باشد همچنانکه بایع نیز اختیار داشته باشد را پس بخرد اگر
باو فروشد خلاصه اینکه شرط باز پس خریدن نه از بایع و نه از مشتری هیچ کدام نشود
و مثل سایر مبایعها باشد در اینوقت صحیح است باز پس گرفتن بهر قیمتی را خواهند و همچنین
است اگر سلف نماید از قرض خواه و هیچ قرض ندهد چه اگر قرض دهد بشرط سلف فروختن
بقیمت نازل تر از قیمت سلفی دیگران بجهت قرض و شرط از حرام خواهد بود و اگر بقیمت دیگران
باشد ضرر ندارد و بعضی اشرفی میدهند و زر سفید میخرند بعنوان سلف یا نسیه یا عکس
میکنند همه از جهت آنکه نفع خورند غلط است و فاسد بلکه حرام نیز چه قبض مجلس در بیع
طلا و نقره شرط است و اگر خواهند مجیش را از زر سیاه دهند بعوض سفید یا برخ یا عکس
کنند از سفید یا برخ دهند عوض سیاه چه در این صور تنها قبض مجلس شرط نیست و مثل
پول سیاه است اجناس دیگر از غیر طلا و نقره که باشد و بعضی نافهمید با اعتقاد دارند
رهن را منفعت مال قرض ده است و غلط است بلکه مال صاحب رهن است اگر تبرع نماید حلال

والا حرام است

و الا حرام است و بعضی شرط اجاره دادن باجرت بسیار کم را صحیح میدانند مثل آنکه
پنج تومان اجرت رهن بصد دینار اجاره دهند و باقی را دست بردارند بعوض قرض
دادن اینرا حلال میدانند و اگر بگویند همه را دست بردار بعوض قرض حرام میدانند و مخفی
نیست که هر دو حرام است و هیچ فرق نیست بحسب قواعد شرعیه و گاه هست که میگویند همه را
دست بردار در یک تومان دست برداشتن حرام است و شرط پنج تومان لا اقل یک تومان
حلال است خدا هدایت کند و هرگاه معلوم شد اینها پس بدان ایدک الله تعالی
که ربا قرضی آنست که قرض دهد بشرط نفعی و نفع هرچه باشد حرام است هرچند صحیح عوض
شکسته یا بهتر عوض غیر بهتر یا عملی یا صنعت هرچند مثل قرائت قرآن باشد از غیرهای
را مالی هست و باز آن تنها مال علیحده و بعضی گفته اند که هر منفعت شرطی حرام است
حتی مثل آنکه قرض میدهم بشرط آنکه قرضم بدهی یا چیزی را بمن بفروشی بقیمت خودش و
و امثال اینها و احوط ترک است هرچند حرمت چنان چیزها معلوم نیست و حرام آنست
که نفع عاید بقرض ده شود و اگر عاید بقرض گیر تنها شود بعضی از آن نیز حرام میدانند و ترک
آنهم مثل سابق احوط است نه معلوم حرمت و اما قرض بشرط رهن برای آن قرض یا ضامن
یا کفیل برای همان قرض پس حلال است اتفاقا و اما برای قرض دیگر احوط اجتناب است
و اما ربا در معامله آن معاوضه نمودن جنس بجنس خود است با زیادتی و زیادتی هر چیز که
باشد از همان جنس یا جنس دیگر یا عملی یا غیر آن چنانکه گفتیم لیکن شرطش آنست که مکیل یا مو
زون باشد یعنی معامله بکیل باشد متعارفا یا بوزن و اگر یکطرف مکیل و تخمینی باشد حکم
رجحان است مثل خرماهای چیده با خرماهای سر درخت و گوشت با حیوانی را که جان

گوشت داشته باشد و اما اگر جنسها مختلف باشند مثل گوشت گوسفند با گوشت گاو
یا روغنها ثان و سرکه انگوری با سرکه خرما و امثال اینها پس هرگاه جنس مختلف شد
حرام نیست زیاد و کم در عوضین هم نقدا و هم نسیه هرچند در نسیه احتیاطی هست
لیکن ضرر ندارد و اگر جنس متحد باشد معامله کردن باین نحو که عوضین نقد یا حال باشد
و عوض دیگر نسیه یا سلف باشد حرام است مطلقا هم برابر و هم بتفاوت زیرا
که اجل را قسط آن ثمن هست در معاملات عقلا و اهل خبره پس مساوات بعمل
نمیتوانند آمد بهر صورت چه معلوم نیست قسطیت از ثمن و دانستن آن جهل در ربا
مضر است و از اینجاست که هرگاه معاوضه زر نقره بزر نقره نمایند و در احد عوضین
یا در هر دو غشی باشد که ندانند چه قدر است باید که ضمیمه ضم نمایند از فلوس یا غیر
بهر دو طرف مگر آنکه دانند که یکطرف البته بیشتر است پس اکتفا میتوان نمود بضمیمه
در طرف ناقص و پس در میانه پدر و فرزند و زن و شوهر و آقا و غلام یا کنیز یا بی بی
و غلامش یا کنیزش ربا نمیباشد یعنی حرام نیست زیادتی خوردن میانه اینها که گفتیم
نه اینها با دیگران و اگر شکسته و درست با هم معاوضه شود باید برابر باشد و زیادتی
در طرف شکسته نباشد و همچنین است خوب و بد بخلاف ربای قرضی را قرض ده شرط
صحیح عوض شکسته اش و هم چنین خوب عوض بدش نماید حرام است و ربا است
بلکه بعضی مطلقا منع کرده اند چه زیادتی برای قرض گیرنده را نیز حرام میدانند چنانکه
گفتیم و میانه این ربا و ربای قرضی تفاوت بسیار است اگر تامل نمائی والله
یعلم و طول دادم این باب را بجهت کثرت حاجت و عموم بلوی

فصل دیگر

فصل دیگر از جمله کسبهای حرام احتکار است و آن این است که حبس کنند گندم
یا جو یا خرما یا مویز یا روغن را و نفروشند تا گران شود و کار تنگ شود بر مردم بجهت
آنکه غیر آن شخص دیگری نباشد که بفروشد یا اگر باشد وفا نکند فروخت او و مردم
محتاج باشند بفروخت همه چه چنین کسی ملعون است بلکه بمجرد آرزو داشتن
گرانی یا دوست داشتن آن آثم بلکه ملعون خواهد بود بحسب ظاهر و اما اگر حبس
نمودن نه بسبب گران شدن باشد و مردم حاجت فروختن او نداشته باشند
چه دیگران باشند که بفروشند بقدری که کفایت مردم شود بلکه بسبب آن باشد
که جنس او را نمیخرند و اگر میخرند بد میخرند و به تنزل میخرند و نقصان مینماید و متضرر میشود
در خرید و فروخت در اینصورت مانعی ندارد و رفع ضرر خرید و فروخت را از خود
نماید هرچند ضرر آن برابر خریدن باشد مانع ندارد و رفع این ضرر نیز نماید بخواهش
زیادتی که رفع ضرر و حصول انتفاع او باشد در صورتیکه گفته شد مردم محتاج بفر
وخت او نباشند و آرزو و محبت غلا و گرانی نداشته باشند و مع ذالک
اصل گندم فروشی و کذا باقی آنچه گفته شد هر رتبه را مکروه باشد بجهت آنکه درست
کار کردن در اینها صعوبتی دارد و اینها که گفتیم همه در صورتی است که مردم مضطر
نشده باشند چه هرگاه باین شوند بهرچه اضطرار بهم رسانده باشند واجب است
که البته بفروشند بهمان کس که اضطرار بهم رسانیده و او را از اضطرارش بیرون آورند
و این معنی اختصاص بگندم و جو و خرما و مویز و روغن ندارد بلکه جمیع ماکولات و ملبو
سات و ادویه و عقاقیر و غیر اینها هرچه باشد و مضطر باینها هر که باشد از کسانی

که حرمت دارند بحسب شرع و هر نحو اضطراری که باشد باید رفع شود البته و این خللی
باحتکار ندارد فصل دیگر از کسبهای حرام رشوه گرفتن است برای حکم کردن هر چند
حکم را موافق شرع نماید و هر چند حکم را بر رشوه ده نماید چه رضای صاحب رشوه در
این بود که بگوید حق با دوست و حکم برای او کند و حال راضی نیست بخوردن این مال
با آنکه رشوه گرفتن مطلق حرام است و همچنین رشوه ده نیز حرام میکند و همچنین
کسانی که اعانت ایشان مینمایند و واسطه میشوند در داد و ستد رشوه و چیز بظالم دادن
از برای خلاص نمودن حق خود از او یا از غیر او مانع ندارد هر چند بر ظالم حرام است
که بگیرد فصل دیگر از کسبهای حرام عمال ظالمین شدن است که در قیامت در سراپرده
های آتش باشند تا هنگامی که مردم از حساب فارغ شوند پس با ظالمین ایشان را
در جهنم اندازند و اگر تواند که نامشروع بجا نیاورد و متمکن از امر معروف و نهی منکر
باشد مانع ندارد و قبول عمالی ایشان نمودن با اینکه خدمت ایشان را بکند
چه کفارهٔ خدمت سلطان قضای حوائج اخوان است باید قضای حوائج اخوان
مهما امکن نماید و همچنین امر بمعروف و نهی منکر مهما امکن نماید و اگر نتواند به
قضای حوائج اکتفا نماید و همچنین اگر نتواند قضای حوائج نماید بامر معروف و
نهی منکر مهما تیسر اکتفا نماید و اگر هیچ از اینها میسر نباشد اگر سبب میتواند
شد که ظلم ننماید ظالم باین خدمتی که میکند او را تا آنکه باین خدمت سبب
تخفیف ظلم کردن او شود مانع ندارد خدمت او کردن بلکه در این صورتها که گفته
شد مانع ندارد ظاهراً واجب است خدمت او بکند بجهت تحصیل این امور

واجبه و اگر عمالی

واجبه و اگر عمالی ایشان را نمودن خدمت ایشان نباشد بلکه امور دیوانی باشد
اگر داند که خود هرگاه قبول نماید مهما امکن امور را موافق شرع و عدالت انجام میدهد
و اگر دیگران او متوجه شوند ظلم زیاده میشود و مؤمنان متضرر میشوند زیاده در اینصورت
نیز مانع ندارد متوجه شود بلکه بسا باشد که واجب شود بر او چه تواند ضرر بسیار از مردم
دفع کند و بامر معروف و نهی از منکر نیز بسا باشد که قادر باشد و همچنین ظالم را
مهما امکن از ظلمش مانع شود و بجایش لکن چه هر یک از اینها که باشد باعث
وجوب میشود چه جای آنکه همه جمع شوند و در اینصورت چیزهای که از مردم برای ظالم
گرفته میشود در تحت ید خود در نیاورد احتیاطاً که مبادا مشغول الذمه شود بدادن
بصاحبانش و اگر ظالم بجبر رجوع نماید عمالی را بار و باید قبول نماید هرگاه خوف
ضرر مالی یا عرضی یا جانی یا اذیتی که متحمل نتواند شد داشته باشد نسبت
بخود یا دیگری از شیعیان در اینصورت کار ظالم را انجام دادن میتواند سوای
آنکه پای خون در میان آید مثل کشتن حرمها و زخم زدن احتیاطاً که اینها را
نکند بلکه احتیاطاً در صورتهای سابقه نیز البته مباشر خون نشود بلکه مباشر عرض
نیز نشود بلکه مباشر ضرب و اهانتها نیز نشود والله یعلم چه امر بسیار مشکل است
و خصوص خصوص صورتها از فقیه باید پرسیده شود تا چه نحو بر او ظاهر شود و احتیاط
آنست که آنچه بدست او آید از جهت کار دیوان کردن و حرام نباشد با برادران
دینی بالتسویه قسمت نماید و از کسبهای حرام نقش نمودن صورت انسان
و حیوان یا ساختن آلت و غش کردن در معاملات بچیزی که [illegible] باشد خفی شود

بر جاهلی بجهت آن یا غافل از آن مثل آب در شیر کردن یا پنبه کهنه در پنبه دار انداختن
و مو خشن و موی غیر در میان موی زنان یا کنیز یافتن حتی از مثل خاک در میان گندم
کردن که گاه شود غافلی غافلانه بخرد یا جاهلی بلکه از غش ظاهر نیز احتراز کردن احوط
است چه مؤمن غش نمیکند فصل دیگر و از جمله محرمات سحر نمودن و آن ظاهر است
و بعض فقها طلسمات و نیرنجات و استخدام ملایکه و جن و شیاطین و استنزال
ایشان در کشف غیبها و امثال اینها را از جملهٔ سحر شمرده اند و باطل التجاء برات
بقرآن و ذکر و امثال آن نه سحر فصل دیگر و از آن جمله محرمات غنا کردن است
هر چند در حدی شتران و غیره و یا در قرآن خواندن و مرثیه حضرت امام حسین علیه السلام باشد
نغم مرثیه را بعنوان نوحه خواندن مانع ندارد و همچنین قرآن خواندن را بصوت
حسن و طریق خوب بلکه همه ممدوح و ثواب دارد فصل دیگر و حرام است غیبت
کردن شیعیان یا هجو کردن ایشان و استثنا شده از حرمت غیبت آنکه هرگاه
کسی ظلمی بر او واقع شود تظلم کند نزد کسی که امید رفع کردن ظلم از او باشد و همچنین
هرگاه کسی مشورت نماید در باب مناکحه و وصلت نمودن یا معامله با او کردن یا قرض
باو دادن و امثال اینها پس مانع ندارد که هرگاه عیبی باشد که مطلع باشد و مشورت
کن مطلع نباشد و اگر اظهار ننماید برای او بیم ضرر او باشد پس اظهار نماید مانع
ندارد و همچنین هرگاه کسی متجاهر بفسق باشد که آن فسقی را که آشکار میکند غیبت او حلال
است و همچنین اگر کسی از اهل بدعت باشد یا اعتقاد فاسدی داشته باشد
و مخفی دارد و بیم گمراه نمودن مردم از او باشد با اینکه مطلع از حال او نباشد

یا مطلع باشد

یا مطلع نباشند که این بدعت یا آن اعتقاد بد است پس هرگاه کسی اطلاع بر حال
او داشته باشد و معلومش باشد بدی آن بدعت و اعتقاد باید اظهار نماید البته
تا کسی فریب او نخورد و از آن جمله است آنکه هرگاه کسی اهلیت اجتهاد و قابلیت
فتوی دادن نداشته باشد و بیم نماید که اهل آن است آنکه مطلع بعدم
اهلیت باشد باید اظهار نماید و استثناء غیر اینها نیز نموده اند که چندان فایده
در ذکرش این نیست و مع ذلک بعضی از آنها که گفتیم خطری دارد چه بسیار است
که شیطان یا نفس اماره برای آدمی جلوه میدهند که غیبت حلالی است و حال
آنکه نه چنین است مثل آنکه شخصی مجتهد و قابل فتوی است لیکن حسد او را وامیدارد بر آنکه
او قابلیت ندارد پس جاه و نفس میخواهد فرق میانه حلال و حرام و حرام است
نیز اجرت گرفتن بازاء هر واجبی که مامور و مخاطب شده ایم که آنرا بعمل آوریم
واما واجباتی که وجوب آن محض برای نظم امور معاش مردم است چنانکه
اشاره بآن شد در صدر رساله پس مانع ندارد اجرت گرفتن بلکه نظم معاش
بجواز اجرت گرفتن است و بعضی منع نموده اند از اجرت گرفتن بازاء نماز و روزه
برای میت نمودن بجهت آنکه قصد قربت و اخلاص شرط است و کردن نماز و روزه
از جهت اجرت منافی قصد اخلاص است و این باطل است بجهت آنکه اجرت بازاء
حج نمودن صحیح است و همچنین بازاء زیارت و سایر مستحبات با آنکه مشروط هستند
بقصد اخلاص بلاشبهه و علی الاتفاق نموده اند بر صحت اینها و اخبار بسیار
ثابت میشود صحت اینها چه بدون اجرت گرفتن صحیح است اینها را برای میت

بعمل آورند بلکه مثل حج و زیارت را برای آدم زنده نیز میتوان بعمل آورد پس
هرگاه صحیح باشد اصل کردن فعل چنانکه اخبار بسیار دلالت بر آن میکنند و تمام علما
اتفاق بر صحت آن نموده اند حتی همین بعض علما که منع از اجرت گرفتن نموده
انهم قایل بصحت است صحیح خواهد بود اجاره دادن برای کردن افعال مذکوره
بلاشبهه هرچند اجاره دادن بازاء اجرت است چه قصد غیر خدا در وقت
اجاره دادن ضرر ندارد چنانکه قصد غیر خدا در لازم کردن عبادت به نذر یا عهد
یا قسم ضرر ندارد بانکه نذر میکنند که هرگاه خدا فرزند او را صحیح نمود یا آنکه مال فلان قدر
کذا و کذا باو داد یا امثال اینها برای خدا تعالی کذا و کذا نماز یا روزه یا
امثال اینها بعمل آورد و بعد از آنکه نذر نمود و متعلق نذر بعمل آمد بر او واجب
خواهد شد آنچه را نذر نموده پس آنوقت از خوف خدا و از جهت امتثال امر او
آن نماز و روزه را بعمل می آورد صحیح است البته و حال اجاره دادن بعینه حال نذر
و عهد و قسم است چنانکه فقها تصریح نموده اند و داخل الملتزم بالنذر و شبهه نموده اند
پس حال اجاره دادن ضرر ندارد بازاء اجرت اجاره دهد و اما حال بعمل
آوردن عبادت پس بقصد امتثال امر و اخلاص بعمل می آورد فصل دیگر و حرام
است نیز حفظ کتب ضلال مگر در صورت تقیه یا خواستن رد و نقض نمودن بر
ایشان و امثال اینها از وجه شرعی مانع ندارد فصل دیگر حرام است نیز خرید و فرو
خت و تکسب کردن بخمر و هر مسکر و [illegible] بلکه بخشیدن و امثال آن نیز
و همچنین بمیته و مردار و بخوک و سگ الا سگ شکاری اما سگ گله و زرع

فصل

فصل

و بوستان

و بوستان و خانه یعنی سگی که برای محافظت و حراست اینها نگاه میدارند
پس اقوی عدم صحت معامله اینهاست هرچند نگاه داشتن اینها صحیح
است و ملک میشوند و کشتن اینها دیت دارد که باید بصاحبان
بدهند فصل دیگر حرام است تکسب نمودن ببول و غایط آدمی و غیر آدمی از
هر حیوانی که گوشت آن حرام باشد هرچند انتفاع معتد به از اینها ببرند
مثل اهل اصفهان و امثال ایشان که انتفاع عظیم میبرند برای زرع که ا
احتیاط ترک است بلکه احدی از فقها تجویز نکرده اند این صورت را هم و
اما بول و غایط حیوان حلال گوشت که پاک است و باین سبب مانعی از
خرید و فروخت آن نیست بشرط آنکه منفعت معتد به که عقلا پسند باشد
برای خرید و فروخت داشته باشد و اگر نداشته باشد جایز و صحیح نیست
چه سفاهت است و معامله سفیه باطل است و کار سفیها نباید نمود و
حرام است نیز تکسب نمودن بهر مایعی که نجس شده باشد و قابل تطهیر نباشد
مثل گلاب و شربت و شراب روان و امثال اینها که نجس شده باشد چه پاک
شدن اینها ممکن نیست شرعا الا آنکه مستهلک شوند در آب کثیر قلیل
یا مخلوط بانکه خاک یا هوا یا کرم شوند مثلا و استثناء شده از اینها روغنها مثل
روغن گاو و گوسفند و گاومیش و روغن زیت و روغن چراغ و امثال اینها که جا
یز است خرید و فروخت اینها برای سوزانیدن در چراغ بشرط آنکه مشتری اینها را
خبر نماید که اینها نجس هستند و در سوزانیدن زیر آسمان بودن ضرور نیست بلکه

فصل

زیر سقف سوزانیدن نیز مانعی ندارد و اگر بخواهند برای مثل صابون نمودن که منفعت
عقلائی دارد احتمال دارد که صحیح باشد و احوط آنست که اقتصار بسوزانیدن کنند
و اگر اینها مایع و روان نباشد و نجس شوند بانکه سفت باشند همان قدر
نجس را باید دور انداخت و باقی را بمصرف رسانند و در کندن احتیاط نمایند
و مسامحت ننمایند آنچه باقی ماند بانکه از زیر نجس قدری بکنند به نحوی که مسامحت
ننماید باقی را و اگر نجس روغن باشد بسوزانند چنانکه گفتیم و دنبه و پیه حیوان مرده
این حکم ندارد بلکه ممنوع است شرعا انتفاع از آن مطلقا چه برای چراغ سوزا
نیدن و چه برای صابون و چه برای غیر اینها پس صحیح نیست خرید و فروخت
اینها اصلا و بعضی فقها تجویز نموده اند پاک نمودن روغن نجس را بانکه داغ نمایند
و در کر آب و آب جاری بریزند و بعد از آن از روی آب بگیرند یا آنکه در آب
قدر کر بجوشانند و مشهور فقها تجویز نمینمایند تطهیر او مطلقا و حق با مشهور است
چه یقین حاصل نمیشود آب بجمیع اعماق و اجزاء روغن نفوذ نماید در فرض آنکه
یقین حاصل شود یقین حاصل نمیشود روغن در حین نفوذ در اجزا او و اعماق
آب مطلق باشد و آب مضاف نشده باشد بلکه آب مضاف میشود ظاهرا بلکه البته
فصل دیگر و حرام است نیز تکسب بچیزی که تحریم آن بجهت تحریم آنچه مقصود است
بان مثل شکلهای که می پرستند کافران مثل بتها و خاچها که [illegible] دارند و ا
مثال اینها بانکه خرید و فروخت شوند یا اجرت گیرند برای ساختن بلکه ساختن
حرام است اگرچه اجرت نگیرند و مثل ساختن است محافظت نمودن و مرمت

فصل

کردن و مثل

کردن و مثل فروختن است بخشیدن و امثال اینها و ازین قبیل است آلات لهو
مثل نقاره و سرود و نای و سنج و کمانچه و امثال اینها از آن چیزهائی که انتفاع از اینها
بوجه حلال [illegible] و شکسته اینها قیمت نداشته باشد و اگر شکسته اینها قیمت داشته
باشد و خرید و فروخت شود برای شکستن و خاطر جمع باشند که شکسته میشود ظاهرا
مانع ندارد هرچند احتیاط آنست که شکسته شود و بعد از آن فروخته شود بلکه دست از احتیاط
برندارند و مثل آلات لهو است آلات قمار مثل نرد و شطرنج و امثال اینها و مثل
اینها ظروف طلا و نقره خصوصا در صورتی که اینها را استعمال نمایند فصل دیگر
و حرام است نیز معامله چیزهائی که می کشند بمساعدت بر حرام مثل فروختن یا ا
جاره دادن یا بخشیدن اسلحه بدشمنان دین و مثل دشمنان و نیت قطاع
طریق و امثال اینها و فرقی نیست در اسلحه میانه آنکه شمشیر و نیزه و تیر باشند
از آن چیزها که میکشند و زخم میزنند یا آنکه زره و سپر و کلاه خود که محافظت میکنند
نعم اگر جنگ میانه دو گروه از مسلمانان افتد مانع ندارد که باین دو گروه سپر
و زره و امثال اینها از چیزهائی که محافظت مینماید بدهند بفروختن و غیره
فاما شمشیر و نیزه و امثال اینها را بدهند نه بفروختن و نه بغیر فروختن و گر بدشمنان
دین یا غیر بفروشند مثلا برای آنکه اینها با کفار دیگر حرب دارند و دفع شر
اینها از مسلمانان میکنند و اصلا با مسلمانان جنگ ندارند و ضرر ایشان بمسلما
نان نمیرسد مانع ندارد فصل دیگر و حرام است اینکه تو طیه نماید بایع با ثالثی
که مشتری نیست اینکه در حضور بیاید و بگوید من بفلان مبلغ میخرم تا آنکه مشتری بان قیمت

فصل

فصل

که بایع خواهد بخرد و هم چنانکه بر بایع حرام است بران ثالثی نیز حرام است و همچنین
است حال اگر مشتری تواطیه نماید با ثالثی که آن ثالث بمشتری بگوید پس بگذا
شتو بمیفروشم تا بایع گول خورد و حرام است نیز اجاره دادن مسکنها و کشتیها
و چارپایان برای امری حرام مثل آنکه قمارخانه یا خمرخانه یا خمر بجای
دیگر برند و امثال اینها و حرام است نیز فروختن انگور و مویز یا خرما و امثال
اینها بکسانی که اینها را خمر و شراب مسکر نمایند اعم از آنکه فروختن و امثال
آن برای این باشد که شراب نمایند یا آنکه نه برای آن فروش اند و اما میدانند
که جزماً اینها را شراب میسازند و اما اگر بدانند ضرر ندارد و مثل این است
آنکه جمعی لباس ابریشمی را می پوشند آن مقیدی و می آیند میخرند اگر فروشنده
داند که برای پوشیدن خود میخواهند نفروشد بایشان تا ممکن و میسرش باشد
و اگر نمیداند بلکه احتمال میدهد که بجهة زنان میخرد مانع ندارد و هم چنین است
حال چیزهائی که بجهة زینت کون خود حشی و زنا کنندگان باشد و هم چنین
هرگاه برای آلت کار ایشان یا غیر ایشان از فاسقان و ظالمان باشد
خلاصه هر چیزی که معامله آن اعانت در گناه باشد حرام است معامله کردن آن
یا بخشیدن آن و امثال اینها هرگاه دانند که گناه است و اعانت در گناه
است و اگر ندانند باکی نیست اما در مقام شبهه بلکه شبهه و مظنه باشد احوط
و اولی اجتناب است بلکه بمجرد احتمال نیز اگر ترک نماید شاید اولویتی داشته
باشد چه مراتب تقوی متفاوت است و حرج در دین نیست و تا گناه نبود

وامانت در گناه

و اعانت در گناه چون ثابت نباشد مؤاخذه و عقابی نیست و حرام است
نیز معامله حشرات الارض مثل موش و عقرب و سوسک و امثال اینها
از آن چیزهائی که انتفاع چنانچه ندارد که نزد عقلا صحیح باشد معامله کردن آنها
و ثمن و عوض مالی با حق گرفتن بازای اینها بلکه معامله در اینها از سفاهت
علیها رند فاما اگر نفع معتد به داشته باشد بحیثیتی که معامله در اینها سفاهت
نباشد هیچ مانع ندارد مثل خریدن فیل یا حیوانات دیگر که برای پوست میخرند
که قابل ذبح و تذکیه هستند و امثال اینها از منافع از قبیل آنکه استخوان آنرا
منتفع شوند یا روغن آنرا مثل ماهیهای حرام گوشت که روغن آنها را برای
کشتیها یا چراغ یا غیر اینها میخواهند و خریدن مثل خرس و میمون و امثال
اینها برای لهو و لعب جایز نیست و ممنوع است شرعاً و فروختن سباع و دد
رندها و گربه مانع ندارد شرعاً چه برای پوست و موش گرفتن و امثال
اینها از منافع مانع ندارد و اما در پوست هر حیوانی که گوشت آن حلال نیست
نماز نمیتوان کرد شرعاً غیر خز خالص اما میتوان پوشید چه پاک هستند
هرگاه ذبح اینها را بروش ذبح گوسفند و گاو نمایند فصل دیگر در بیان مناهی
در معامله بعضی بر سبیل حرمت است و بعضی کراهت خوب نیست که فروشنده
مدح نماید آنچه را میفروشد و مشتری مذمت نماید آنرا و خوب نیست قسم خوردن
در معامله چه راست و چه دروغ بالکه دروغ گو ملعون است و وارد شده
که شیعیان گناهان میکنند اما دروغ نمیگویند یعنی هرگاه به چند کسی

فصل

دروغ میگوید هویدا اینکه او شیعه نیست که شیعه دروغ نمیگوید اگرچه فسق و فجور
دیگر بکند و شاید مراد این باشد که کمالی در تشیع چنین شیعه نیست و دیگر
خوب نیست کتمان عیب نمایند و این حرام است بلکه بد حرام است غش بمسلمانان
کردن بلکه منع و الوثقا از فروختن پارچه و لباس در جای تاریک و آنچه
این غش است و خیانت با مسلمانان و از آنجمله است نم کردن پارچه یا
چیزی دیگر که نم آن آنرا در نظر خوش قماش و خوبتر مینماید مگر آنکه نم کردن
از برای رفع ناخوشی از چیز باشد که اگر نم ننماید بسیار در نظر بد می آید و حال
آنکه بد نیست یا آنکه تا نم ننماید کسی نخرد یا بسیار بد میخرند و اگر برای زیاد
شدن آنهم حرام است و همچنین ظاهر نمودن متاع خوب و پنهان نمودن
بد اگر خواهد که بوسیله آن خوب نمودن بد را بدهد مثل آنکه روی کار
خوش قماش نماید و ته کار را بعوض آن بدهد مگر آنکه مشتری داند که ته
کار چه نحو است و آنکه از ته کار خواهد داد راضی باشد با این لیکن در چنین
صورت اولی ترک است یعنی ننماید خوب را و پنهان نماید بد را
هرچند مشتری اطلاع داشته باشد و ناخوش است سفر کردن که باعث
نقصان دینی میشود مثلا آنکه آب برای وضو دست بهم ندهد یا آنکه موجب
نجاست بدن یا ثوب شود که تطهیر دست بهم ندهد یا آنکه نماز بد دست
بهم دهد یا آنکه شرایط و اجزاء صحیح مثل استقبال دست بهم ندهد یا آنکه بیم
هلاک نفس شود یا تضییع عرض و امثال اینها که اگر داند جزماً که اینها خواهد

شد حرام خواهد بود

شد حرام خواهد بود در اکثر صور تنها بلکه ممکن است در کل و اگر مظنه داشته باشد
مکروه باشد ولیکن احوط اجتناب است و از آنجمله است کشتی سوار شدن
بالخصوص و الوثقا کراهت آن برای تجارت یا تحصیل معاش
مگر آنکه منحصر شود تحصیل معاش و تجارت در سوار شدن آن و ناخوش است
که کارهای پست و پست را خود متوجه شود بلکه بدیگری گذارد مثل غلام و نوکر
و امثال آن مگر آنکه میسر نباشد ولی کارهای عمده مثل خانه خریدن یا ملک
یا شتر یا اسب و امثال اینها را خود متوجه شود ناخوش نیست بلکه شاید
بهتر باشد و ناخوش است بیکار گشتن یا کار ظالم کردن هر کاری که اعانت
ظلم او نباشد بلکه احوط اجتناب نمودن است مطلقا و ناخوش است
که مرتکب شبهه شود یعنی چیزی که احتمال حرمت داشته باشد تحصیل نماید
یا کار در آن کند و اگر احتمال وجوب داشته باشد ناخوش است ترک کند
پس اگر از مال ظلمه و دزدان و امثال آنها اجتناب نکردن ناخوش است
و ناخوش است که مثل شراب خوار را امین داند و مال خود را باو دهد به نسیه
یا سلف یا مضاربه و امثال اینها الحاصل امین دانستن این جماعت
ناخوش است و همچنین ناخوش است معامله نمودن مابین طلوع صبح تا
طلوع آفتاب و خوب نیست مخالطه با سفله کردن و اینها جماعتی هستند
که پروا ندارند هرچه بگویند و پروا ندارند هرکه هرچه بایشان بگوید و
همچنین مخالطه با پست فطرتان نمودن و همچنین معامله ننمایند الا با کسی

که در خیر نشو نما کرده و معامله ننمایند با نوکیسه چه لیست فطرت ملیا شندچنانکه خوبست
نیز و خوب نیست معامله نمودن با ذوالعاهات و اینهاک فی هستند و آفتی
با ایشان رسیده مثل انکه کور یا پیس یا خوره دار و شل و شپت و امثال اینها
باشند و خوب نیست معامله نمودن با محارف و آن کسی است که دائما نقصان
میکند یا انکه هرگاه میکند نفعی ازان نمی بیند و لیست و کمر را ست نمیکند و اد
بارش نفه الست و ناخوش است معامله کردن با اکراد و هرگردی که باشند و منا
که با ایشان کردن یعنی دختر بایشان دادن یا دختر از ایشان گرفتن چه وارد
شده مذمت اینها که گفتیم و انیکه طایفه از جن ملیا شند که پرده از روی برداشته
شده اند و ناخوش است که بعد از عقد بیع التماس نماید مشتری از بایع که
چیزی از ثمن را دست بردارد و خوب نیست کسی را وقوف از وزن کردن
خوب نداشته اینکه متعرض وزن کردن شود و هم چنین است حال در کیل
کردن و خوب نیست زیاد کردن قیمت در وقت ندا کردن و فریاد نمودن انکه
که میخرد باین قیمت و در بیع من زاد که بیع بازار حراج نیز میگویند بلکه وقتی که ندا
کی ساکت شود الوقت زیاد نمودن مانعی ندارد و خوب نیست داخل شدن در
سوم مؤمن مگر انکه مؤمن راضی شود و برخصت او باشد و خوب نیست شهر
و حاضر بلدی وکیل جماعت شوند که از صحرا و کوهستانها چیزها آورند باین
بلد که بفروشند و همچنین دهاتی اگر چیز بیاورد شهری بفروشد و خوب نیست
پیش رفتن برای قافله سر راه از ایشان بخرند هنوز نیاورده و حد ناخوش

بعلت این نفی

بودن این تلقی چهار فرسخ است هرگاه بقصد این معنی باشد هرگاه بغیر این
قصد بود و اتفاقا بیرون رفت یا برای کار دیگر مانع ندارد فصل بدانکه از آداب
تجارت آنست که اولا فقه تجارت و معرفت احکام انرا تحصیل نمایند
و بعد تجارت کنند که ائمه علیهم السلام بسیار تحذیر نموده اند از انکه فقه این را تحصیل
نکرده شروع بان نمایند چه بسیار باشد در ورطه های دیگر افتند و ربا را نشناسند
که چه قدر بد است و سزاوار است که تاجر تسویه نماید میانه خرنده ها و فروشنده ها
نه انکه کسی که مماکسه نماید ارزان تر دهد و کسی که مماکسه ننماید گران تر بلکه تسویه
بلکه تسویه میانه همه مستحب است بخصوص مماکسه نکن تا ربح از او نخواهد بهتر است
چنانکه در خاطرم است در این مضمون حدیثی هست و اگر تفاوت گذارد از
جهت علم و صلاح و تقوی و پاکی نیت و دیگر کسی را مشتری گفت بیا از من
بخر که احسان بتو میکنم مستحب شدید است که ربح از او نخواهد و همچنین اگر مؤمنی
از و چیزی بخرد سعی نماید که ربح از او نخواهد الا در حال ضرورت یا انکه او نیز برای
تجارت میخرد در اینصورت نفعی بگیرد اما کمتر بهتر و هرگاه شخصی بشخصی بگوید
که فلان چیز برای من بخر از دیگران برای او بخرد و از خود نخرد خصوصا هرگاه تاجر
انچیز باشد و نزد ان گوینده معروف باشد بان البته در این وقت از خود ندهد
مگر انکه قرینه باشد که مضایقه ندارد که از خود ش نیز برایش بخرد و مستحب است باستحباب
مؤکد اقاله نادم نمودن یعنی کسی که چیزی خرید یا چیزی فروخت بعد از ان پشیمان
شده و آمده و التماس نمود که دست بردار از معامله دست برداشتن و پس دادن

فصل
ربا

ثواب عظیم دارد چه وارد شده در حدیث که کسی که چنین نمود دست بردارد
خدا ی تعالی در قیامت دست از گناهان و لغزشهای او بر میدارد و مکرر تجربه
نموده اند که بعد از دست برداشتن بهتر میفروشند یا میخرند و مستحب است
نیز در وقت دادن راجح و زیاد و ترک بدهند در وقت گرفتن بعکس و کم را
بگیرند و مسامحه کردن در خرید و فروخت و انچنان تنگ نگرفتن و مماکسه نکردن
نیز مستحب است چه خدای تعالی چنین کسی را دوست میدارد و همچنین مسامحه کردن
در گرفتن دین که کسی طلب دارد و در پس گرفتن قرض نیز مستحب است و خدا
دوست میدارد چنین کسی را و هم چنین کسی را که مسامحه نماید در قرض پس
دادن و در دین مردم دادن زود تر و آسان تر بدهد اما مماکسه در بعضی
اوقات بهتر است مثل انکه معامله اش با برادران دینی نباشد چه وارد شده
که مغبون شده نه محمود است و نه ماجور یعنی نه ثواب دارد و نه مردم او را
ستایش میکنند و در چیزها که برای حج میخرند یا کفن مسامحه کردن در اینها
استحبابش شدید تر است و ناخوش است تاجر را که اول کسی باشد داخل
بازار شود و مستحب است نیز هرگاه داخل بازار شود دعا وارد بخواند و مستحب است
نیز هرگاه چیزی خرید سه مرتبه تکبیر بگوید و شهادتین نیز بگوید و مستحب است نیز
هرگاه نوعی از تجارت بر او تعسر نماید از ربح باو دادن انکه منتقل شود بدیگر
و انکه هرگاه از تجارتی ربح برای او حاصل شود بران بایستد و مستحب است که در
اول وقت نماز کند و بعد مشغول تجارت شود و مستحب است پنهان داشتن

مال و خریدن

مال و خریدن املاک فصل در عقد بیع مشهور میانه علما آنست که صیغه در بیع شرط است
پس اگر بدون صیغه معامله را بعمل آورند باینکه بایع بدهد مبیع را بمشتری و مشتری
ثمن را ببایع مبایعه بعمل نیامده است حقیقه هر چند این داد و ستد از قرینه و اما
ره ظاهر باشد مراد طرفین مبایعه است و بعضی از فقها چنان داد و ستدی را
باطل میدانند لیکن مشهور آنست که صحیح است باین معنی که نقل میشود مال هر یک
به یکری بطریق مبایعه حقیقیه لیکن لزوم نیست یعنی متزلزل است آن نقل و میتوانند
هر یک بعین مال خود برگردند مادامی که عوض ان هر دو بعینه باقی باشند
پس اگر ان مال را انکه گرفته بود عوض داد بمال شخص دیگر یا انکه تصرفی در ان
نمود که بعینه باقی نماند مثل انکه رنگ کرد پارچه را تسلط ندارد که پس بگیرد چه
رنگ ملک آن دیگر است در ان پارچه بعنوان غصب نشده بلکه بر حسب
شرع شده پس چگونه ملک دیگری را غصبا میتواند گرفت و همچنین نمیتواند
انکه رنگ کرده قهرا پس دهد چه ساده گرفته بود چگونه قهرا رنگ کرده پس
میدهد و مشابه مثل رنگ کردن باشد انکه آرد نمود گندم را و نان نمود آرد
و امثال اینها و اگر تصرف نماید در احد عوضین که موجب نقص شود و صاحب
اولی قبول کند به خواستن عوض آن مثل انکه چیزی از انرا خورد یا پوشید و
صاحبش دست از انها برداشت و بخشید تسلط دارد که پس بگیرد و اگر عوض بر طرف
شد یا تصرف و تغییر شد بنحوی که گذشت لزوم بهم میرسد مگر الصورت که گفتیم
که هیچ مالی در ان خرج نکرده باشد و هیچ عمل و کاری نکرده باشد و قدر را

فصل در عقد بیع

تصرف کم باشد یا تصرف مثل پوشیدن باشد وصاحب خیار اسقاط حق کرده باشد در آنچه گفتیم میتواند که قهراً مال خود را پس گیرد هرگاه عوضی را گرفته بود بعینه پس دهد واما آنکه تصرف مخفی قهراً نمیتواند پس داد هر چند تصرف خیلی کم باشد مثل آنکه یک ساعت پوشید یا یک دقیقه یا یک انگشت از آن خورد و مشهور در است تر است بلکه از ظاهر بعضی نقل شده این مبایعه است حقیقتاً و احوط آنست بر روش مشهور بنا گذاشته شود و اظهر نزد حقیر آنست که اگر صیغه غیر عربی خوانده شود بفارسی یا ترکی یا غیر اینها مبایعه میشود حقیقت یعنی لزوم نیز بهم میرسد واما شرطهای مبایعه این است که بایع و مشتری هر دو باید عاقل و رشید و بالغ باشند بنا بر مشهور واگر ظاهر شود که پدر یا مادر یا شخص دیگر چیزی داده اند به نابالغ برای ایشان بفروشد یا معامله دیگر نماید ظاهراً مانعی نداشته باشد چه معامله را حقیقت میکنند و طفل بمنزله آلت کار ایشان است و غلام و کنیز اگر خواهند خرید نمایند یا فروخت باید باذن مالک آن باشد و شرط دیگر آنکه مال خود را بفروشد بایع و مال خود بخرد مشتری واگر مال خودشان نباشد باید یا وکیل صاحب مال یا ولی او باشند مانند پدر یا جد پدری یا وصی پدر یا وصی جد پدر او باشند یا حاکم شرع یا امین حاکم شرع باشند یا مؤمنان حسبةً اگر حاکم شرع نباشد اما وکیل پس باید که وکیل صاحب مالی بالغ عاقل رشیدی باشد و خود وکیل هم عاقل بلکه بالغ و رشید نیز باشد اگر خرید و فروخت را آن وکیل خود

بکنند واکر فی

وهم چنین مادر پدر یا پدر مادر و هکذا هر چه بالا روند همه بمجرد خریدن آزاد میشوند و همچنین هرگاه بخرند مرد یا زن ولد یا ولد ولد و هکذا هر چه پایین روند آزاد میشوند چه پسر باشد آن ولد یا ولد ولد و هکذا و چه دختر واما مرد هرگاه بخرد یکی از محرمهای خود را که حرام است بر او جماع او مثل عمه و خاله و دختر برادر و دختر خواهر آزاد میشوند بمجرد خریدن واگر برادر خود را بخرد آزاد نمیشود لیکن مستحب است باستحباب شدید که آزاد کند و همچنین زن اگر خواهر یا عمه یا خاله یا خواهر زاده یا برادر زاده خود را بخرد آزاد نمیشوند بمجرد خریدن لیکن مستحب است آزاد کردن باستحباب شدید و این آزاد شدن قهری شرعی مختص خریدن تنها نیست بلکه بهر نحو از انحا که مالک اینجماعت شوند آزاد میشوند بمجرد ملکیت و همچنین شرط است اسلام در خرنده قرآن یا بعضی از آن چنانکه مفتی به علما است و از جمله شرایط بیع آنست که مبیع و ثمن عین باشند نه منفعت چه بیع انتقال عین است بازاء انتقال عینی واما منفعت پس انتقال آن بعنوان لزوم بعقد اجاره میشود یا بصلح هم و باید آن عین که مبیع یا ثمن واقع میشود منفعت معتد به عقلائی داشته باشد پس خریدن و فروختن میته یا کیک یا شپش و امثال اینها باطل است و همچنین ثمن نمودن اینها چه اگر نمایند موجب سفاهت میشود و معامله سفیه باطل است و باید نجس العین نباشد مثل بول و غایط و منی و خون و سگ و خوک و امثال اینها نباشد چنانکه گفتیم الا سگ شکاری و کافر و کافره که بیع یا معامله دیگر نمودن ایشان جایز است و ثمن اینها حلال است

و باقی کلام گذشت و باید عوضین مملوک باشند پس ثمن آدم حر و شراب و دانه ارزن صحیح نیست چه حر ظاهر است و شراب را اجماع نموده اند مسلم مالکش نمیشوند و دانه ارزن بملکیت در نمی آید بجهت غایت حقارت آن هر چند حق صاحب است و لذا غصب آن حرام است و هم چنین چیزهایی که هنوز تحت تملک در نیامده مثل ماهی در دریا و مرغ هوا و گیاهها که در صحرا و آبها در رودخانهها چه بیع و شراء اینها صورت ندارد و نعم بعد از صید نمودن یا حیازه نمودن و تصرف در آوردن میتواند بعمل آید و میتواند بعنوان سلف بفروشد امثال اینها را هرگاه شرط سلف دست بهم دهد و باید ملکیت اینها تمام باشد پس معامله نمودن ملک وقف باطل است چه جمیع موقوف علیهم در آن شریک هستند و مالک ملکیتش تمام نیست نعم اگر وقف بر جمیع معین منحصره باشند و دیگر انتزاع نمیکرد نمیشود باشند آن جمیع معاً میتوانند فروخت هرگاه در نفروختن بیم تلف شدن نفوس و اموال بوده بجهت آنکه حدیث صحیح دارد و جمعی تامل در درست دران حدیث نموده چنان پنداشته اند معصوم علیه السلام بیع وقف مؤبد را اجازه نموده و در اینکلام بیم مذکور چه اعتقاد ایشان آنست که وقف بر جماعت معین صورت ندارد بلکه وقتی صورت دارد که مؤبد باشد و منتهی نداشته باشد موقوف علیهم آن را نه چنین است بلکه ظاهر آنست که وقف بر جمیع معین تنها صحیح است چنانکه ظاهر از اخبار میشود و عموم حدیث الوقوف علی حسب ما یوقفها اهلها که صحت وقفها همه با آن حدیث میشود شامل آنچه ما گفتیم

برزاست

برزاست الی حاصل فروختن وقف بعضی متعارف مشهور میان فقها نزد حقیر محل تامل است باید بعمل بیاورند بلی اگر خراب شود ملک وقف بحیثیتی که باقی نماند نفعی بر آن فرض اصلا از قبیل حصیر یا تیر چوب مسجدی که پوسیده شده باشد بحیثیتی که هیچ نفع حصیر یا تیر چوبی که سقف را با آن ملیسا زند نماند اصلا و بکار نیاید سوای فروختن و مثل آن در این صورت ظاهراً مانعی ندارد در فروختن و وقف هم هرگاه چنین شود که از کار بیفتد و دیگری بکار نیاید مانعی در فروختن آن نیست لیکن بعد از فروختن امثال اینها باید چیزی دیگر که اقرب باشد با اینها باشد اگر ممکن شود الاقرب ثم الاقرب خریده شود و وقف شود چه دانستی که مال مشترک است میانه موقوف علیهم الی یوم القیمة و اگر زمین را وقف نماید بحیثیتی باشد که بعضی از طبقات آینده قدرت بر تعمیر و انتفاع از آن داشته باشند و بعضی قدرت نداشته باشند و اگر نفروشند خراب شود یا وقف دیگر بعمل نیاید برای طبقات من بعد در این صورت فروختن آن مشکل است و ظاهر صورت ندارد و دیگر ام ولد یعنی کنیزی که از آقایش فرزند بهم رسانیده باشد هر چند ملک آقا است آن کنیز لیکن آقا نمیتواند فروخت او را هر چند فرزند در ملکش باشد مگر آنکه فروختن برای ثمن رقبه آن کنیز باشد یا بی چیزی آقا یعنی آقا بعد از آنکه خرید که پولش را بدهد جماع با آن نمود و پولش را بهم نرساند و نتوانست که ثمن او را بدهد لهذا الا علاج باید فروخته شود برای ثمن دادن و بعضی شرط نموده اند مردن آقا را یعنی تا زنده است نمیتوانش فروخت باید

ازراه دیگر خدا باو بدهد که ثمن را بدهد چه تا زنده است تا امیدی نیست ومنطوق
روایت دالّه بر صحت فروختن نیز اقای مرده است وبعضی از فقها چند صورت
دیگر را نیز باین ملحق نموده اند مثل انکه بفروشند بکسی او را تا خرید آزاد میشود یا انکه نفروشند
هرگاه خویش نزدیکی داشته باشد که محجور باشد وترکه گذاشته باشد برای انکه
آزاد نمایند تا ارث او را ببرد یا انکه بفروشند بشرط انکه تا بخود آزاد نماید بنا بر
رائی وچند صورت دیگر را نیز استثناء کرده اند وباید مبیع وثمن هردو معلوم باشند
پس مجهول باطل است وهمچنین غیر معین مثل یکی ازین دو تا ومجهول مثل انچه در کیسه
است وامثال اینها ومجهول میخواه مجهول واقعا باشد ومیخواه نزد بایع یا مشتری
هرچند واقعا معلوم ومعین باشد پس چیزی را خرید وفروخت آن بکیل یا وزن
یا عدد باشد صحیح نیست که تخمین بفروشند یا بکیل مجهول ولوزن مجهول وچیزی
که خرید وفروخت آن نه باینها باشد باکی نیست وبعضی چیزها هست که در بعضی صو
رتها بکیل ووزن خرید وفروخت میشود وبعضی صورتها بکیل ووزن فروخته نمیشود
بلکه تخمین کیل یا وزن شرط ما که چیده ان بکیل یا وزن در برسر درخت آن تخمین
کیل یا وزن در صورت چیدن باید بکیل یا وزن فروخته شود وبرسر درخت به تخمین
مانع ندارد وهمچنین خونوه فروشی عطاران مثل یک فلوس یا دو فلوس میفرو
شند عادت ایشان وزن نیست وبیشتر را بوزن میفروشند وچیز مکیل را بکیل
مثل مرکب وعرقها که شیشه شیشه میفروشند احتمال است که کیل باشد واحتمال
است که همچنین باشد وبعضی چیزها در بلدها تفاوت دارند در بلدی بوزن وکاه

در بلدی تخمین فقها وسعه اند که انچه معلوم است که در عهد پیغمبر صلی الله بکیل یا وزن
معامله شده باید الحال نیز چنین باشد وانچه معلوم نیست در هر بلدی تابع
عادت ان بلدات پس مثل نان را معهود نبوده که زمان پیغمبر صلی الله علیه وآل
وسلم ایا متعارف بوده فروختن آن یا نه چه جای انکه بچه نحو متعارف بوده حالا
مانع ندارد در بلدی که بعدد میفروشند بعدد ودر بلدی که بوزن میفروشند بوزن
وچیزی را بکیل فروخته میشود میتوان بوزن فروخت اما عکس خوب نیست چه
وزن اظبط است از کیل ملی میتوان کیل معینی را بوزن سنجید چه قدر است
وبعد از ان بعدد یا کیل فروخته شود چه بالاخیر بوزن میگردد بلکه حقیقة وزن است
وچیزی را که صاحبش کیل یا وزن نموده در وقت فروختن خبر میدهد که باین کیل
یا وزن است پس در اینصورت اگر تصدیق او نموده باشند وبخرند مانعی ندارد
وهرگاه کم اید از انچه گفته بود نقص را باید بدهد واگر زیاد بر امد زیادتی مانع
ندارد واگر زیادتی سهوی شده میباید صاحب را اعلام کند که اگر خواهد پس
دهد وهرگاه دعوی در میان ان افتاد باید بروش شرع طی شود واگر بکیل یا بوزن
را بتخمین خرید هرچند خوب نکرده است حرام نیست اکل وشرب وپوشیدن آن
وامثال اینها از تصرفات هرچند مشهور آنست که بیع باطل است واحوط متا
بعت مشهور است اما صاحب مال چون راضی شده است که هر تصرف خواهد در
مالش بکند بازاء آن پولی که داده است باو که هرگاه خواهد دران پول بکند
لهذا تصرفات صحیح خواهد بود مگر انکه معلوم باشد که رضای صاحب مال بتصرفات

بنا بر آنست که اعتقاد داره که بیع صحیح است وثمن مال خودش است ومبیع مال مشتری
که مشتری در مال خود تصرف میکند واگر داند که بیع باطل است ومبیع هنوز مال
خودش است وثمن مال مشتری است راضی نخواهد بود بتصرف واحتمال دارد که بیع
صحیح باشد ومکروه باشد یا صحیح وحرام بهر صورت احوط اجتناب است مگر انکه
اظهار نماید که من در مال تو تصرف میکنم ومیخورم وتو هم در مال من واظهار کند که
شرعا بیع باطل است هرگاه راضی باشد تصرف نماید یا انکه بیع ننماید بلکه صلح
نماید یا هبه معوض عنها چه دراین صورتها یحتمل که معاوضه صحیح وعوضها حلال
باشند وظاهر چنین است واگر چیزی را بشماره فروخته میشود خواهند بکیل نمایند
وکیل را بشمارند صحیح است واحوط آنست که این را در صورت تعذر شمردن
یا تعسر آن مرتکب شوند مطلق واما چیزهائی که فروخت وخریدش بگز وپیمودن است
میتوان بگز وپیمودن خرید هرگاه مشاهده نماید انها را پس مشاهده بگز دخواه
در حال مشاهده یا بعد از مشاهده مگر انکه مدتی گذشته باشد که عادت تغییر
می باید در ظرف آن مدت پس جایز نیست بجهت مجهولیت واگر بگز وپیمودن بخرد در
صورت مشاهده آن بهتر است واین چیزهای مزروع اگر متساوی الاجزاء نباشند
بعضی انها را بعنوان مشاع میتوان خرید اما بعنوان مفروض نمیتوان
مگر انکه همان را که میخرد مشاهده نموده بخرد وزمینی را هرگاه بفروشند
بنا بر انکه چند جریب معینی است بعد از ان ظاهر شد که کمتر است مشتری اختیار
فسخ یا گرفتن بحصه از ثمنش دارد وهرگاه چنان باشد که اجزای آن قیمت نسبت

بجریبها وگزها باشد که جریب القدر یا گز القدر چنانکه متعارف است واگر زیادتی
بر امد ظاهرا بایع اختیار فسخ دارد هرگاه مغلوش نبود واحتمال دارد که القدر زیاد
شریک باشد لیکن در اینصورت مشتری اختیار فسخ دارد بسبب عیب شرکت واگر بایع
دانست ودست از حق بردارد مشتری را اختیار فسخ نیست ظاهرا واحتمال دارد در
صورت اول که کم امده است اگر بایع در جنب آن ارضی داشته باشد آن القدر
نقص را بدهد مشتری خیار نداشته باشد وهرچیزی که غرض از ان طعم ومزه
است یا بویست باید بچشد وبخرد وبو نماید وبخرد مگر انکه متعارف صحیح
داشته باشد معروف وبخرد از ان خریدن عرفی ان صحیح معروف است
بیع بنا بر انکه اصل دران چیز صحت وعدم عیب وعدم آفت است واگر
معیب بر امد ومعلوم شد که بایع معیب بوده خیار عیب دارد چنانکه خواهد
امد وباید هرچیزی یا مشاهده خریده شود یا بوصف بمنوال القدر وصف که از
جهالت وکول خوردن بیرون اید بنحوی که نحو آنها خبره خلاص شده باشد
از ان جهل وگول واگر ان چیز صحیح معروف معهودی داشته باشد وبخرد بنا
بر انکه اصل وظاهر در ان صحت است یا اصل تنها دران صحت است مانع
ندارد هرچند تصریح ننماید که آن صحیح را میخوهم باکی نیست چه اطلاق لفظ ظاهر
دران صحیح است مگر انکه بسببی از اسباب آن ظهور در اطلاق نباشد بلکه
بعضی از چیزها در بعضی جاها معروف ومعیبش متعارف میشود که اطلاق لفظ منصرف
بان میشود ومعروف ومعین است در اینصورت نیز بیع صحیح است ومبیع

بهمان مؤف معروف است و مشتری راضی شده بان عیب و خیار فسخ ندارد
مگر آنکه عیب دار هم چنانکه آنچه را باصل صحت خریده یا باطلاق یا منصرف
بان میشده خریده پس معیوب نحوی باین بیرون آید خیار عیب دارد و مشتری را
در بافته آنش خریدن صورت ندارد مگر آنکه بیک نحو کشفی شود از آنچه و صحت
و فساد آن مگر آنکه بنا بر اصل صحت خریدن و متعارف معهود معینی داشته
در باب جنسش که جهد و عذر نباشد و بنا بر آن اصل و متعارف خریده شود
بدستوری که گفتیم و فقها خریدن پوست که در پشت حیوان است راضی نشده
خریدن آن را اما کدام که سلخ نشود و دیده نشود چه قماش و کندگی پوست را
ضرور رسیده اند دانستنش را و هم چنین صحیح نیست خریدن بچه در شکم مادرش
بجهت مجهولیت آن مگر آن که همراه مادرش بخرد بانکه تابع مادرش باشد
و باید عوض آن قدرت بر تسلیمشان باشد پس فروختن مرغی که در رفته است
از دست یا مملوکی که گریخته است یا حیوانی که در رفته و بصحراها رفته است
که میسر نیست عرفا دادن آن باطل است مگر بیع مملوک گریخته صحیح است
بیع آن منضما بچیزی که صحیح است بیعش و اگر علامت دارد برمیگردد مثل کبوتر
که چنین باشد صحیح است بیع آن و اگر قدرت بر تسلیم بعد از مدتی دارد ظاهرا
صحیح است لیکن خیار فسخ است اگر جاهل باشد مشتری و بنده گریخته منضم نیز
چنین است و جایز است اسقاط ظروف یعنی هرگاه جنسی را مثل روغن یا در
جوف ظرفی باشد و با آن ظرف وزن نمایند و بعد از آن از مجموع مقدار آن

ظرف را

ظرف را تخمینا اسقاط نمایند باکی نیست و اما باید تخمین درست بشود در نظر اهل آن
احتمال زیاد و نقصان نداشته یا داشته اما تفاوت سهلی اما جایز نیست وضع
مظروف زیاده براین مگر برضای صاحبش و اما اسقاط ظروف بنحوی که گفتیم احتیاج
برضای صاحب ندارد بلکه تسلط شرعی است و آنچه را قبض نموده از دیگری در
وقت سوم یعنی بنا بمبایعه خواهند بگذارند بقیمت درست نموده یا بشروط
تعیین نموده یا باختیار و امتحان نموده آنچه یا غیر اینها و هنوز بیع منعقد نیامده
باشد مضمون است یعنی اگر تلف شود یا آفتی بان برخورد و معیوب شود ضامن
است و آنکه گرفته است و در نزد اوست باید قیمت آنرا تسلیم صاحبش نماید
و نگوید که من هنوز چون نخریده ام مال مال تو بود که تلف یا معیوب شد باید از کیسه
تو رفته باشد بجهت آنکه صاحب آنی از آن نگوید چه شارع او را ضامن نموده بنحوی که
گفتیم و همچنین چیزی را قبض نمودند بمبایعه فاسده آنهم همین حکم را دارد و اینها در
صورتی است که تلف یا عیب الهی و سماوی باشد و همچنین اگر آنکه گرفته
خودش این کار کرده باشد بلکه این اشد است چه همه احکام اتلاف را دارد
و اما اگر صاحبش این کار را کرده باشد بر آن شخص ضرری نیست از کیسه صاحبش رفته است
و اگر شخص ثالثی اینکار کرده باشد متلف همان ثالث است و قرار ضمان بر اوست
و صاحب میتواند از همین شخص ثالث تاوان آنرا بگیرد و میتواند از شخصی که قبض
نموده بود بگیرد و اگر از آن شخص گرفت او رجوع بتلف کن میکند و از او میگیرد و اما
نماء در آن چیزها بهم رسیده باشد چه متصل مثل پشم و چاق و فربه شدن یا خط و کمال

آموخته شدن و امثال آن و چه منفصل مثل بچه زاییدن یا شیر دادن و
امثال اینها پس همه مال صاحبش است و اصلا تعلق ندارد بانکه قبض نموده
هر چند خسارت را کشیده است و هم چنین هیچ تعلق ندارد بان تلف
کن ثالث هر چند خسارت کشیده باشد چه خسارت بازاء عین مال است که صاحب
اوست و نماء نیز مال اوست پس اگر نماء را نیز تلف نموده یا نما در دست او تلف
شده ضامن است مگر آنکه نماء منفصل باشد و صاحبش بعنوان امانت باو سپرده باشد
چه در اینصورت حکم امانت دارد و ضامن نیست امین مگر آنکه خیانتی از او سر زند
که بدرش از ید امانت بیرون رود و اگر زیادتی و نماء بفعل قابض بهم رسیده
باشد در غصب و بی اذن و بی رخصت نباشد شریک خواهد بود بفعل و عملش
و بقدر حصه آن و در این باب رجوع باهل خبره بنحو فرموده حاکم شرع مشیعه و حاکم
باید تعیین کیفیت نسبت و وضع را نماید و آنچه تلف شده اگر قیمتی است یعنی
متساوی الاجزاء نیست مثل حیوانات و امثال اینها پس باید قیمت آنرا بدهد
قیمت روزی که تلف نموده و همچنین اگر معیوب نموده باشد باید ارش یعنی تفاوت
ما بین قیمت صحیح و قیمت معیب را بدهد قیمت روز تلف بقیمت سوقی نه
بقیمت چاقی و لاغری چه تفاوت قیمت چاقی گذشت اما در لاغری باید علی
ای تقدیر بدهد چه ضمان بر اوست و اگر غاصب شده باشد بانکه صاحبش از او
طلبیده باشد و او ندهد با توانستن دادن و بدون عذر در آن وقت اعلی
القیم را بدهد و اگر مثلی باشد متساوی الاجزاء باشد مثل گندم و الکو و برنج و

و روغن و عسل

و روغن و عسل و سرکه و امثال اینها باید مثل آنچه تلف نموده بدهد با امکان و الا در روز
ادائش است که مثل را تحصیل نماید و بدهد و اگر صاحب المال از او بطلبد و راضی تا حاضر
نباشد قیمت آنرا بگیرد و اگر راضی باشد مثل آنرا هر وقت ممکنش شد بگیرد و اگر
طلبید و ممکن بود تسلیم و نداد در آن وقت غاصب است باید اعلی القیم را بدهد والله یعلم
و از جمله شرط بیع آنست که آنچه را میفروشند باید در حین فروختن موجود باشد
و معدوم نباشد مگر آنکه بعنوان سلف بفروشد و شرایط سلف موجود باشد
آنوقت مانعی ندارد و خواهیم گفت سلف را انشاء الله و هم چنین است حال در
ثمن یعنی باید موجود باشد مگر آنکه نسیه بفروشد و شرایط نسیه موجود باشد و خواهیم
گفت انشاء الله بعد از آن باید دانست که بیع شخصی هم باشد و بیع کلی نیز اما بیع شخصی
آنست که شخص معینی و چیزی معینی را بخصوصه بفروشند و بیع نمایند یا آنکه ثمن نمایند
پس باید مملوک بایع باشد اگر مبیع است و مملوک مشتری باشد اگر ثمن است و
اگر مملوک نباشد مبایعه فضولی خواهد بود و نسبت بانچه مملوک او نیست و فضولی را حکم
که چه حکم دارد و بیع کلی آنست که چیز معینی مشخصی بخصوصه را مبیع یا ثمن نمایند
مثل آنکه یکمن گندم غیر معین مشخص یا ده من گندم بفروشند با یکدیناری یا ده دینار
ثمن نمایند یا چیزی دیگر مثل دینار و درهم چه ضرور نیست که ثمن خصوص درهم باشد که
زر سفید و نقره است یا دینار که زر اشرفی است باشد بلکه پول سیاه و مس است
یا چیز دیگر مثل جنس نقره و جنس طلا و جنس مس یا چیزی دیگر مثل حیوانی یا متاعی یا غیر اینها
نیز ثمن میتوان نمود بلی غالبا ثمن زر است یا پول سیاه بهر حال کلی آنست که

شخص معین نباشد مثل انکه حالا متعارف است که نرخ گندم میفروشند و اختیار
دارند هر نرخ گندمی را خواهند تسلیم ملتمایند و همچنین زیاده از نرخ گندم یا کمتر از ان و
هم چنین هر زری را خواهند تسلیم ملتمایند معین نیست که کدام اشرفی است یا کدام از
سعید و هکذا و این ضرور نیست که مبیع یا ثمن همان وقت بیع مملوک بایع یا مشتری
باشد چه میتوانند شد بعد از مبایعه زر را مشتری تحصیل نماید یا مبیع را بایع لیکن
باید نحوی نشود هیچ تاخیری که باعث حبس حق باشد نشود و آیا درین تاخیر خیار
فسخ بهم میرسد یا نه مذکور خواهد شد ان شاء الله پس هرگاه دانستی در مبایعه غیر
سلف و نسیه باید عوضین موجود باشند و جهتش انست که اگر موجود نباشد بیع
غرر میشود که پیغمبر صلعم نهی از ان فرموده اند چه غرر ان مجهول الحصول یا مجهول العدد است
پس لهذا فقها تجویز نمی نمایند ثمر درختان یا اجناس زرعها را قبل از وجود مبا
یعه نمایند بلی اصل زرع را اراضی هستند بفروشند یا ثمن نمایند هرگاه زرع
موجود باشد چنانکه اصل درخت را راضی هستند مبیع یا ثمن نمایند و بعضی فقها
تجویز بیع ثمره قبل از وجود مینمایند هرگاه زیاده از یکسال خریده شود و دور نیست
که چنین باشد لیکن اجتناب خالی از احتیاط نیست و بعضی دیگر جایز میدانند
با ضمیمه چیزی موجود باشد که قابل خرید و فروخت باشد هرچند یکسال بیشتر فروخته
نشود و اگر زیاده از یکسال با ضمیمه فروخته شود احوط است و هم چنین اگر با ضمیمه
فروخته شود که ضمیمه مقصود بالاصالة باشد در بیع و اگر ضمیمه مقصود بالاصالة نباشد
و یکساله فروخته شود احتمال جایز باشد لیکن احوط ترک است البته انها که گفتیم

همه در صورتی بود

همه در صورتی بود که موجود باشد ثمن یا حب که دانه است و اگر موجود باشد در خوشش
هیچ اشکالی نیست در جواز فروخت یا ثمن نمود اما کیفیت بیع انها این است که
اگر صاف شده باشد یعنی از کاه و غیر جدا شده و صاف شده باشد باید بکیل
یا وزن فروخته شود بنحوی که گفته شد و اگر صاف نشده باشد یعنی در قباله اش
باشد و اگر قباله دار باشد مثل گندم یا در خوشه باشد یا زرع سرپا ایستاده
باشد یا درویده بر روی زمین افتاده باشد میتوان بدون کیل و وزن فروخت
باینکه تخمین بفروشند یا ثمن نمایند مگر باقلا و انچه مثل آن باشند که هرگاه
چیده شده باشند باید بوزن یا کیل اگر عادت کیل داشته باشند بفروشند
و ثمن نمایند بلکه مثل گندم همه هرگاه از ساق جدا شده باشد لیکن هنوز از قباله
بیرون نیامده احوط انست که بغیر وزن یا کیل اگر عادت کیل داشته باشد مبایعه
ننمایند و اما ثمر درختان لکن غیر خرما باشند جایز نیست بمجرد انکه از عدم بوجود
آمده باشد هرچند خورد در کمال خوردی باشد بتوان فروخت و ثمن نمود هرچند
احوط آن باشد که تا بدو صلاح ان نشده باشد مبایعه ننمایند مگر انکه ضم شود
با نها چیزی جایز است بیع ان یا آن که بفروشند بشرط انکه ببرند و بچینند و برچیده
و چیده اش نفع معتد به عقلائی داشته باشد تا انکه سفاهت نشود یا انکه زیاده
از یکسال باشد و حد بدو صلاح انها بنا بر اشهر انست که دانه منعقد شده باشد
و بعضی گفته اند که بار این شکوفه اش ریخته شده باشد و این احوط بلکه اظهر است
و بعضی زیاده بر انها نیز گفته اند و ضرور نیست اعتبارشان و اما خرما پس مبایعه

شرائط

نشود مگر بعد از انکه سرخ یا زرد شده باشد و اگر قبل از احمرار و اصفرار خریده
شود باید مثل سایر اثمار دیگر بیکی از ثلثه سابقه مبایعه شود یعنی بشرط قطع یا ضم
ضمیمه یا زیاده بر یکسال و اگر قدری از خرماهای بستانی رسیده باشد سرخ یا زرد
میتوانند باقی را با ان مبایعه نمایند هرچند تمام ان نرسیده باشد و همچنین است
حال در میوه های دیگر و همچنین حال اگر بستان هم خرما و هم میوه های دیگر داشته باشد
اگر بعضی از انها رسیده باشد باقی را میتوان با ان مبایعه نمود بعد از انکه
از عدم بوجود آمده و منعقد شده باشد خواه با اصل و ساقه و شجر مبایعه شوند و خواه
علیحده و خواه یکچین و خواه چند چین بعد از ان در عدد چینها را تعیین نمایند و اگر
چین اول مثلا بتنهائی مبایعه شد و از چین ثانی با ان مخلوط شد بحیثیتی که امتیاز
بلکتر نباشد شراکت قهری بعمل آمده باید بمصالحه و مراضات حل شود و شهد خضرا
وات است اوراق اشجار و اوراق حنا و امثال اینها مثل یونجه و غیره و میتوانند
در وقت مبایعه استثنا نمایند شجر معینی یا خضره معینی را یا قدر مشاعی را از انها
پس استثناه مشاعی شریک با هم میشوند در انها بقدر حصه که اگر آفتی رو دهد
یا منفعتی بهم رسد یا اخراجاتی واقع شود بر حصه ها خواهد بود و جایز نیست مبایعه
زرع گندم بگندم خواه از ان گندم و خواه گندم دیگر و همچنین جایز نیست مبایعه
ثمر نخل خرما بخرما خواه از خرماء ان نخل و خواه از غیر ان نخل مگر عریه احکام عریه
و ان عبارت است از یک اصله درخت خرما که از مال دیگری در خانه شخص باشد
یا بستان او میوه انرا از صاحبش بخرد بخرما بچند شرط اول انکه ثمن بر صاحب

احکام عریه

بستان

بستان یا خانه باشد نه غیری یعنی این معامله را همان صاحب خانه یا بستان نماید
برای خودش یا دیگری برای او هرچند ثمن بر او نباشد و اگر نه چنین باشد کلام است
و شرط دوم انکه یکدرخت خرما باشد در ان خانه یا بستان از این شخص نه بیشتر شرط سوم
انکه بخرص و تخمین بخرند شرط چهارم انکه زیاده نباشد احدی از عوضین بر دیگری بلکه
بحسب تخمین مساوی باشند نه انکه زیادتی عمدا داده شود و ربا بعمل آید بلی بنحو
خشکیدن خرماها اگر تفاوتی بعمل آید ضرر ندارد شرط پنجم انکه بعنوان حلول معامله
شود نه باجل لیکن شرط نیست تقابض همانجا ششم انکه بر سر نخله باشد خرمایش نه انکه
چیده باشند چه چیده حال خرماهای دیگر دارد هفتم انکه ثمن خرما باشد و پس چه
در غیر خرما این نیست هشتم انکه خرماهائی که بعوض میدهد شرط نکنند عین خرمای همین
نخله باشد چه اتحاد ثمن و مثمن از جمله محالات است و هرگاه نخلی یا نخیله یا درختی یا د
رختان مشترک باشند میانه شرکاء یا بنحوی باشند میوه و ثمر اینها مشترک
باشد اگر بعضی از شرکاء قبول نماید حصه شریک دیگر را بقدر معینی مثل نصف یا ثلث
یا غیر اینها به هر نحوی اشتراکت باشد این صحیح است هرگاه رضای طرفین بعمل آید
که همان قدر را که برزد او لازم شود بدهد بشرط سلامت از آفاتی که ان اثمار
را برطرف نماید و در انوقت بر او چیزی نیست و اگر آفت نصف ان ثمره را تلف
نمود بر او نصف انچه گفته بود لازم است و اگر ربع ربع و هکذا و الحاصل حال شرکاء
دارند که انچه تلف شود از میان تلف میشود نه از انکه تقبل نموده به تنهائی و اگر تفا
وت خرصی بعمل آید باکی نیست چه این تقبل بخرص میشود و بغیر خرص صحیح نیست

مانع از تفاوت سهلی که در خرص ها بعمل میاید غالباً ضرر ندارد بلی اگر تفاوت فاحش بعمل آید بحیثیتی که ظاهر شد که خراص وقوف در خرص نداشته یا خرصش تا بطی درست ننموده یا امری بر او مستور شده بحسب الاتفاق بجهتی از جهات ظاهر شد که خرص بیجا شده انوقت باید ان تفاوت را مرعی داشت و اگر کسی بحسب الاتفاق مرورش باشجار میوه دار افتاد مشهور تجویز نموده اند که از ان ثمر خوردن تناول نماید نه انکه بردارد و نه القدر تناول کند که ضرر مجحف باصحابش برساند و بعضی حلال میدانند مطلق و انکه حلال میدانند چندین شرط نموده مثل انکه عمداً نرفته باشد بسمت ان بلکه بحسب الاتفاق مرورش براینها افتاده بنحوی که بحسب عرف گویند که الاتفاق مرورش براینها شد چه گاه هست که الاتفاق میافتد مرورش بر اینها بنحویکه باک میشود است که اگر خواهد رو بمیوه ها رود باید از جاده خود عمداً بیرون رود و عمداً رو بمیوه ها رود چه اینرا بعضی اوقات مرور بمیوه ها بحسب الاتفاق میگویند عرفاً و بعضی جاها عمداً میگویند اولی بجهت کمال قرب و اتصال و ثانی بجهت عدم ان لیکن احوط اجتناب از ان صورت کمال قرب نیز هست و شرط دیگر که همین خوردن تنها باشد در ان موضع نه برداشتن هرچند در عرض راه بخورد و شرط دیگر که احتیاج نماید و شرط دیگر که اگر در و دیوار داشته باشد از در داخل نشود بی اذن یا از دیوار بالا نرود و شرط دیگر نیز گفته بعضی که نیاید کراهت صاحب را بلکه ظن کراهت صاحب را نیز نداشته باشد و بودن میوه بر سر درخت نه انکه چیده و بریده باشند و بر زمین یا حرزش باشد و شاید اگر از درخت خود بخود افتاده باشد

.اونی

بر زمین مانع نداشته باشد و شرط دیگر که افساد نکند باینکه شاخه را بشکند یا دیوار را خراب یا سوراخ نماید یا انکه میوه ها را پامال نماید و امثال اینها و بالجمله انکه راضی نیست شرایط بسیار میکنند و احتیاط ترک است مطلقا و احوط ازین ترک است نسبت بزرع هم چه در زرع تر بعضی قایلند و اشکال در ان بیشتر است و احتیاط از ان تاکید دارد و از جمله شرایط بیع انست که ثمن و مثمن هر یک را هر گاه از راه مبایعه مالک شده باشند و خواهند که بفروشند یا ثمن نمایند باید قبض کرده باشند و بعد از ان مبایعه نمایند پس بیع مالم یقبض را راضی نیستند و بعضی مکروه میدانند و بعضی مخصوص مطعومات میدانند و حق انست که اگر بیع تولیه میکنند هیچ باک ندارد بانکه بانچه خریده بهمان میفروشند و اگر مبایعه سراسر میگویند و الّا احوط اجتناب است هرچند مبایعه بنقیصه باشد یعنی بانچه خریده کمتر میفروشند و در مطعومات احتیاط اجتنابش شدید است و در مکیل و موزون واجب است اجتناب ان که تا کیل و وزن ننمایند و قبض ننمایند نفروشند هرچند بایع اول کیل یا وزن نموده باشد و خبر نموده باشد و تصدیق خبرش کرده باشند و باین جهت خریده باشند و خریدان باین جهت صحیح باشد اما اگر خواهند بفروشند کیل یا وزن نمایند و قبض نمایند و بفروشند و از بعضی اخبار ظاهر میشود منع از این بجهت تشبیه برباست

فصل در مبایعه حیوانات حیوان مملوک را میتوان فروخت تماما یا بعضا لیکن مشاع چه بعض مفروض را نمیتوان فروخت مثل سر تنها و یا دست تنها یا هر دو باهم و

وقس علی هذا نعم ماکول اللحم بعد از ذبح و جدا شدن سر یا دست مثلا مانع ندارد اما مثل جگر و دل جدا شده مانع ندارد و از حیوان مذبوح یا برای ذبح بخرند مادام که مشاهد یا موصوف باشد بوصف رافع جهالت و اما مثل سر قبل از جدا شدن اشکالی دارد هرچند مشاهد باشد چه در بریدن و جدا نمودن تفاوتی بسیار بهم میرسد در زیادتی گوشت ان و کمی مگر انکه حد معین مضبوطی داشته باشد که بان حد باید بدهد بایع نه زیادتر و نه کمتر لیکن اشکالی دارد تحقق چنین حدی فاما هر گاه مجموع جسد را فروخت برای ذبح یا بعد از ذبح هر گاه استثنا مثل سر یا پا نماید هیچ ضرر ندارد چه استثنا نمودن مبایعه نیست چه مال صاحب مال حقش است که نمیفروشد و اما باقی جسد اگرچه بیع شده بتفاوت بریدن سر جسد نیز تفاوت میکند لیکن القدر تفاوتی نیست که در ان تغابن باشد مثل تفاوتهای میزانها و کیلها و جسد بسیار است و اینقدر تفاوت در جنب آن مضمحل است بخلاف سر تنها چه بسیار کم است گوشت ان و این تفاوت در جنب آن بسیار مینماید و تغابن نسبت بان بهم میرسد با انکه میتوان گفت که اینهم ضرر ندارد چه حد معین نزد اهل خبره هست و القدر کافیست لهذا او اولی شده است در مشتری که جمعی خریده اند برای کشتن و شخصی شریک ایشان شد در سر تنها و پوست و اتفاق شد که ان شتر را نکشتند و چاق شد و قیمت ان باضعاف رسید بالا رفت حضرت رسول صلی الله علیه و اله و سلم فرمودند که صاحب سر و پوست شریک است در انجا بنسبت بقیمتی که داده یعنی قیمتها که داده اند بر همه حساب میکنند و هر یک

مزبلا

شریک در ان زنده میشود بثمنی که داده است نسبت بمجموع قیمت ان اگر خمس است خمس و اگر سدس است سدس و هکذا و هیچ یک را تسلط نیست در کشتن ان شتر چه ضرر و سفاهت در شرع نیست شد و این حکم ظاهر احق است چه ظاهر او از ائمه است علیهم السلم بنحوی که مفتی آیه میتواند شد و ظاهر این خبر صحت خریدن سر تنها یا جلد مگر انکه گفته شود که شرکت در خریدن و میان هم اشتراکت همان گاه باشد و حکمش غیر حکم خریدن به تنهائی باشد نه اشتراکت و در این تاملی هست و حیوان مملوک میشود بخرید و فروخت و هبه و صلح و غیر اینها از اسباب تملیک مثل مهر زوجه شدن و دیه شدن در خطا یا عمدا یا غیر اینها و بر انگیده شدن در ملک و اگر وحشی باشد بصید نمودن هم مملوک میشود چه از آب و چه در صحرا و اما ادمی پس مملوک میشود بقهر و غلبه بر ان بکرفتن یا بدزدی و حیله یا بدست آمدن بهر نحوی باشد در حالتی که آن کافر حربی بوده نه ذمی مگر انکه از ذمه بیرون رود بعد از ان که مملوک شد ان کافر اعقاب و ذریات او که بعد از مملوک شدن بهم رسیده اند مملوک هستند تا قیامت اگرچه مسلمان شده باشند یا صغیر یا مجنون باشند و غیر از مملوک بودن بیرون می آیند که آزاد شوند و از ان جمله انست که آزادی بخرد پدران یا مادران یا فرزندان یا فرزند زادها را یا مالک شود بنحوی دیگر که گفته شد سابقاً و اگر مرد بخرد زنهای که محرمش هستند مثل خواهر و عمه و خاله و دختران خواهر و دختران برادرها یا دختر دختر خواهر یا دختر دختر برادر یا دختر پسران ایشان و هکذا بنحوی که گفته شد انها همه بر ان مرد آزاد میشود بمجرد خریدن یا مملوک شدن

بهر نحو که باشد چنانکه پدران و مادران و فرزندان و فرزندزادگان آزاد میشوند و همه
ایشان رضاعا نیز آزاد می شوند هرگاه مالک شدند چنانکه نسبا میشوند علی الاحوط
بل الاقوی والاظهر ایضا و اصل در آدم آزاد بودن و حر بودن است مگر آنکه شرعاً
ثابت شود که مملوک است و از جمله ثبوت شرعی این است که در بازار مسلمانان خرید
و فروخته شود و مسلمانان هم بدعت در دین نکرده باشند که آزاد شرعی را مملوک
ساخته باشند چنانکه الآن اهل سنت شیعیان را اسیر و مملوک میدانند و
خریدن و فروختن ایشان را حلال میدانند بحدی که جهارا و آشکارا در
بازارهای ایشان شیعیان را بلکه سادات که ذریه رسول الله صلی الله علیه
و آله و سلم هستند خرید و فروخت مینمایند و کیس و پستان و بدنهای زنان
مکشوف مینمایند که مبادا عیبی داشته باشند یا خلاف مرغوب ایشان باشند
و اصلا نه از خداوند تعالی و نه از رسول خدا صلی الله علیه و آله و سلم و نه از
ائمه اثنی عشر علیهم السلام و سایر ذریت و عترت طاهره حیا نمیکنند عجل الله
فرج آل محمد و شیعتهم بظهور المهدی صلوات الله علیهم کما فرج عن بنی اسرا
ئیل بظهور موسی و نجاهم عن فرعون الذی کان یقتل ابنائهم و یستحیی
نساءهم و در خبر متواتر است از رسول صلی الله علیه و آله و سلم که آنچه
در بنی اسرائیل شده در این امت نیز میشود حذو بحذو و نعل بنعل و قذة بقذة
و در بنی اسرائیل فرموده خدای عز و جل که و نرید ان نمن علی الذین
استضعفوا تا آخر آیه در این امت نیز همین معنی گفته شده امید از لطف

و احسان الله تعالی که بزودی انجز زودتر مضمونش بعمل آید آمین و از جمله اسباب
حکم بمملوکیت آنست که اقرار بر نفس خود نمایند بمملوکیت شرعی در حالتی اقرار
نمایند که بالغ و عاقل باشند و مجنون و سفیه نباشند و از جمله اسباب حکم
بمملوک بودن آنست که بعنوان شیاع معروف باشد بمملوک بودن و هرگاه
محکوم بمملوکیت و رقیت بودن شرعا ادعاء حریت نماید و ثابت نماید به بینه
شرعیه ثابت میشود که حر است هرچند اقرار نموده بود برقیت که بشهود ثابت میشود
حریت او و هرگاه برای اقرارش دعوی شبهه محتمل الصدق در بارهٔ خود نموده
باشد چه اظهر و اقوی آنست که به بینه شرعیه ثابت میشود حر بودن او در
این صورت و اگر زن شوهر مملوک داشته باشد و بعد از آن مالک شوهرش
بخریدن یا ارث یا غیر اینها نکاح میان ایشان باطل میشود و عبدش است
و عبد زن هرگز شوهر او نمیتواند شد و وطی او نمیتواند نمود و اگر مرد زن مملوکه
داشته باشد و بعد از آن بخرد عقد باطل است و مملوک اوست و حلال است
وطی او از آنجهت و اگر مملوک کافری مسلمان شد همان ساعت او را از
تحت سلطنت کافر بیرون می آورند و میفروشندش بمسلمانی قهرا و نمیگذارند
که دقیقه کافر بر او حکم نماید و مستولی باشد و ظاهرا خریدن آن عبد در این صو
رت واجب کفائی است بر مسلمانان و اگر واجب کفائی نباشد و مسلمانی
نخرید در تحت تسلط آن کافر نمیگذارندش و نفقه اش بود از آن کافر میگیرند اگر
خود نتوانست که نفقه خود را حاصل نماید بکسبی یا دیگری متکفل نفقه اش نشد

و همچنین واجب است که قرانی باشند از آن مملوک کافر شد همان عتق نمایند
و از تحت تسلط او بیرون آورند و اگر بفروشند کنیز حامله را که حملش نیز مملوک
باشد یا حیوان حامله را حمل داخل مبیع نیست بلکه مال بایع است و همچنین است
ثمر شجر که آن هم مال بایع است مگر آنکه شکوفه نخل غیر مؤبر باشد که اگر آن
باشد آن نیز مال مشتری است و اینها که گفتیم وقتی است که بیع را مطلق نمایند
و قرینه نباشد بر مراد مشترک عادتی و تعارفی در اطلاق که از اطلاق قاعده عادی
و متعارف بفهمند مثلا اگر تعارف شده باشد در فروختن حیوان حامله
یا درختی میوه دار یا بار دیگر دار بنحوی که البته میفهمند که از بیع علی الاطلاق
آنکه حمل و میوه و بار البته داخل مبیع است و تاملی در این اصلا ندارند
در آنوقت داخل است هم چنانکه اگر شرط داخل در ضمن عقد کرده باشند یا شرط
خارج بودن ثمر غیر مؤبر نخل نموده باشند و مؤبر نخل بو داده شده است یعنی
شکافته شده آن خوشه اش شکافته آن یعنی غلاف و دو لک آن شکافته
شده باشد و آنچه از شکوفه نخلی که در اندرون غلافش بود از شکوفه خرمای
نر باو داده باشند و مثل شرط است در اینهم تعارف اگر داشته باشد که از
اطلاق همان فهمند و خبر نداود و مجهول بودن حمل چه مقصود بالذات
نیست در معامله بلکه بالتبع و العرض است چنانکه اشاره بآن شد و حکم
اینها حکم ریشه درخت و اساس ستون و دیوار است که داخل مبیع است
البته و مجهولند و از آن جمله است رخوت عبد و کنیز و پالان حیوان و امثال

اینها که اگر متعارف باشد که البته داخل مبیع است و غیر آن نمی فهمند داخل است و الا
خارج و مال بایع است مگر آنکه شرط شود و ناخوش است تفرقه میان طفل و مادر
بلکه بعضی حرام میدانند و احوط ترک است البته بلکه احوط عدم تفریق میانه خویشان
از ممالیک است در صورتی که متاثر میشوند بمفارقت خصوصا میانه دختر و مادرش
و خصوصا هرگاه اولاد طفل باشد و صغیر باشد بلکه کسی که چنین کاری کند ایمن نیست
از آنکه بر سر اولاد او نیز چنین چیزی یا امثال این از مکاره آید چنانکه مضمون حدیث
است و این تفریق اعم از آن است که بمبایعه باشد یا بنحوی دیگر از اسباب
نقل ملک و ناخوش است جماع کردن کنیزی که از زنا بهم رسیده باشد و بعضی حرام
میدانند و اگر جماع نمود عزل نماید منی را که مبادا حامله شود و ولدی از ولد الزنا
بهم رساند و ناخوش است نیز که ثمن مملوکی که میگیرد باو بنماید در ترازو چه معهود است
که اشرفی را می سنجند و میکشند بلکه زر نقره را نیز گاهی می سنجند مثل ریال و گاه باشد
که مراد ممنون اصلا قیمت اوست باو وارد شده که هرگاه ثمن خود را در کفه ترازو
ببیند رستگار نمیشود و ممکن است که مراد خصوص زر نباشد بلکه هرچه را قیمت او نموده اند
در ترازو ببیند یا مطلقا مثل آنکه ثمن معین یا گندم یا امثال اینها باشد و سنت
است که نام او را تغییر دهند و حلوای باو بخورانند و چهار درهم که محمدی چهار دا
و نیم مثل حویزه لتصدق او کنند و سه محمدی تمام نیست بلکه یک پنجی از آن ناقص است
که مجموع چهارده بیتی زر نقره است نسبت بعباسی نه دانگی و اما نسبت بعباسی
نه دانگی و اما نسبت بعباسی شش دانگه که در این زمان شایع است که عباسی و یک

بیستی زر نقره است که وزن مجموع دو مثقال و عشر مثقال صیرفی باشد خلاصه
آنکه درهم شرعی نیم مثقال و ربع عشر مثقال صیرفی است و کسی که کنیزی را وطی
نموده باشد و از خوش بچه باشد آن کنیز و خواهند بفروشند آن کنیز را او را
واجب است که استبرا نماید بچهل و پنج روز یعنی اینقدر او را جماع ننماید و بعد از آن
بفروشد هنوز جماع نکرده و اگر حیض ببیند باشد آن کنیز یک حیض استبرا او را
کافیست یعنی نزد او که حیض دید و بعد از آن حیض جماع با او ننموده آن وقت بفروشد
و اگر استبرا ناکرده بفروشد حرام کرده است و گاه باشد که از جماع او حامله شده
باشد و ام ولد خود را میفروشد پس باید ظاهر شود که ام ولد او نیست که میفروشد
پس اگر کنیز صغیره باشد که نه سال تمام نداشته باشد استبرا او نمیخواهد چه حمل
نسبت با او متصور نیست و همچنین است اگر یائسه باشد که پنجاه سال تمام یا شصت
سال تمام داشته باشد علی اختلاف المذاهب و احوط آنست که پنجاه ساله
را و بیشتر را که بشصت نرسیده باشد استبراء نماید و بعد از آن بفروشد
و این استبراء برای جماع است پس اگر جماع ننموده باشد استبراء واجب
نیست بر او و اگر جماع نموده باشد استبراء واجب است هرچند منی خود را وقت
جماع عزل کرده باشد یعنی در فرجش نریخته بلکه بیرون فرجش ریخته است
و اگر اشتباه در سن آن کنیز باشد و معلوم نباشد که نه سال کمتر است
یا معلوم نباشد که یائسه است یا نه باید استبرا نماید و اگر وطی در دبر تنها میکرده
و وطی در قبل اصلا نکرده موافق قواعد فقهاء استبراء بر او لازم است چه اگر

حمل

حمل بهم رساند مال مالکش است هرچند وطی در دبر است و بالجمله احوط
استبراء نمودن است و بر مشتری آن کنیز لازم است استبراء اگر خواهد او را جماع
کند و اگر جماع نمود با استبرا حرام نموده آیا در اینصورت وجوب استبرا
ساقط شد چه فایده اش عدم اختلاط هر دو منیها بود و اختلاط بعمل آمد یا آنکه
باز واجب است که جماع ننماید تا مدت استبراء تمام شود احوط ثانی است
و استبراء چنانکه گفتیم واجب است مگر آنکه بایع استبراء نموده مشتری عالم
شده باستبراء بایع یا آنکه بایع خبر داده او را که من استبراء کرده ام و فرد ختم و وثوق
بخبر داده او یا خبر داده که من وطی هرگز نکرده ام و وثوق بحرف او دارد آن وقت واجب نیست
بر مشتری استبراء و باید وثوقش واقعی باشد نه آنکه شهوة جماع او را کور کند و میل
نفسانی او را در نظرش جلوه دهد که ثقه است و واقعا یا ظاهرا مرد ثقه نباشد و این
استبراء مخصوص بیع و شراء نیست بلکه بهر نحو که نقل شود از مالک سابق بمالک لا
حق چنین خواهد بود چه دانستی که مقصود تحصیل براءت رحم است و اگر کنیز حائض باشد
که فروخته شد یا نقل کرده شد این حیض کافی است بعد از آنکه از حیض پاک شد جایز است
جماع لیکن احوط آنست که یک حیض دیگر هم باشد بلکه مستحب است که حیضه مطلق و استبرا
در خریدن کنیز از زن یا از طفل صغیر یا از کسی که ذکر یا خصیتین او را بریده باشند
و آنکه مثل اینها است واجب نیست لیکن این در وقتی است که تدقیق در ملک اینجماعت
یا احدی از ایشان بعمل باشد و اقلا بمقدار زمان استبراء که چهل و پنج روز در حیض
نه بین در سن من بحیض و یک حیض در حیض بین و اگر چنین نباشد بانیکه ملک مولی

بوده و منتقل بیکی از ایشان شده و همان ساعت یا قبل از انقضای مدت
استبرا او فروختند باید بفروشند تا مدت استبرا منقضی شود و همچنین جماع
حلالش نکرده باشد بانیکه تحلیل یا بعقد بکسی نموده باشند و اگر کسی زنا با او کرده
باشد یک حیضه استبرا و زنائی دارد و این استبراء زنا در همه زنها جاریست
و باید شوهر نیز در چنین صورتی هرگاه مطلع بحقیقت حال باشد استبرا نماید
و بعد از آن جماع کنند مگر آنکه جزم داند که بایع استبرا نموده یا خبر دهد بایع ثقه
معتمد و وثوق بحرف او بهم رساند بنهجی که گفته شده ازین معلوم شد که
بعضی جاهلان یا غافلان که حیله میکنند در اسقاط استبراء لازم شرعی بانیکه
ساعتی یا مدتی قلیل می بخشند یا میفروشند مثلا بزنی یا طفلی یا امثال ایشان
و بعد از آن استرداد مینمایند یعنی واپس میگیرند و جماع می نمایند بدون استبراء
بانیکه میگویند که صادق است که از زن یا طفلی مثلا گرفته ایم و اگر خود این حیله را
نمیکنند لیکن بدیگران یاد میدهند و امر مینمایند و جاهل بیچاره را مغرور
مینمایند چه دانستی که استبراء برای براءت رحم از حمل است و آن ضرورت
ملی در بعضی اخبار وارد شده حیله اسقاط بانیکه آزاد نماید و عقد نماید و جماع
کند و این نیز اشکال دارد چنانکه دانستی و محتمل که این چنین خبر در مقام تقیه
واقع شده باشد چه در زمان خلیفه عباسی کنیزی خرید که تعشق و تعلق تمام
با او داشت بحیثیتی که طاقت صبر کردن از جماع با او در مدت استبراء نداشت
لهذا علماء عامه را طلبید که چاره برای او کنند چاره نیافتند برای او سوای

ابویوسف

ابویوسف که گفت چاره عتق کردن و عقد است چه استبراء برای عقد نمیباشد
بلکه برای ملک یمین است و این مقبول طبع خلیفه شده ابویوسف را تقرب
حود نمود و باین سبب مشهور و معروف گردید و این پر ظاهر است که چنین واقعه
رو داد سنی و شیعه آنرا مطرح میکنند و متوجه گفتگو در آن میشوند لهذا شیعیان
همین مسئله را از ائمه ع نیز سوال نمودند نه یکنفر از ایشان سوال نمودند بلکه متعدد
از ایشان سوال نمودند و یقین است که در چنین وقتی خلاف گفته ابویوسف نمیشده
ائمه ع بفرمایند یا آنکه بر تقدیر عدم تقیه شاید حکمتی دیگر داشته مثل آنکه بایع استبراء
نموده لیکن استبراء بایع را اعتبار نمیکردند علماء اهل سنت و بر تقدیر صحت واقعی
شاید مصلحت از آزاد شدن بنده از بنده کان خدا تعالی جبر منظنه حاصل از ترک
استبراء را نماید والعلم عند الله و احتیاط راه نجات است خصوص در فروج
که عقلاً و نقلاً اهتمام تمام و تاکید لاکلام در آن هست و کنیز حامله استبراء
در آن نیست بلکه هرگاه خرید مثلا و معلوم شد که حامله است و از آقای خود
حامله شده است بیع باطل است چه دانستی که ام ولد فروختنش یا انتقالات
دیگرش که بعنوان معامله میشود باطل است مگر در صورتهای خاصه که رشتها
ببعضی از امهات شد و اگر آن حمل از آقایش نباشد معامله اش صحیح است و مالک
کنیز میشود لیکن جماع با او حرام است تا وضع حملش بشود و از نفاس بیرون آید
خواه حملش از زنا بهم رسیده باشد و خواه از حلال علی الاحوط بل الاظهر و اخبار
وارد شده که جایز است محمول است بر تقیه چنانکه از اخبار ظاهر میشود و اگر اتفاق

مقاربت نمود اگر منی خود را عزل نمود فبها و الّا اگر طفل مملوک است آزادش نماید بعد از
زائیدن و چیزی از میراث برای او وصیت نماید و احوط آنست که غیر این نکند
و بدانکه استبراء مخصوص صورة بیع نیست بلکه در همه انتقالات جاریست چه انتقا
لات اختیاریّه و چه انتقالات قهریّه و قبل از استبراء جماع حرام است نه انتفاعات
دیگر هر چند اولی اجتناب از آنها نیز هست سوای شدن خدمت و رؤیت و مس
نمودن و هر شخصی از مرد یا زن یا طفل که از کفار حربی را اهل ذمّه یا معاهد نیستند بدست
مسلم افتند مالکش میشود چه بزرگش کافر حربی است و طفلش در حکم آنست پس هرگاه
بقتال و لقلبه و قهرا اسیر نمودند در زمان غیبت امام مال امام است همه اش و اگر
بدزدند یا گول بزنند مال گول زن و دزد است و خمس آن مال امام است و در هر دو
قسم بشیعیان حلال نمودند ائمّه ع مال خود را و اگر سنّی اسیر نمود و بشیعه فروخت یا
بخشید مثلا شیعه مالک میشود بر خصتی که از امام خود دارد و اگر کافران بقهر و غلبه اسیر
نمودند حکم مسلمان دارند و اگر بشیعیان فروختند یا بخشیدند مثلا مال آن شیعیان
میشود و خریدن از کافر حربی خریدن حقیقی نیست بلکه استنقاذ است بلکه هرگاه آن
کافر دختر یا مادر یا خواهر یا پسر برادر خود را و امثال اینها را بشیعه بخشد یا بفروشد
مثلا آن شیعه مالک آن میشود و اگر مسلمانان بعنوان حیله یا دزدی یا جنگ آورند
مال خودشان میشود بفتوی فقها و خمس باید بدهند و بهر صورت بر شیعیان
حلال است تملک ایشان و جماع با ایشان بعد از استبراء و اگر معقوده کسی
یا ملک یمینش یا محلّله اش معلوم شد در ملک دیگران است و دیگران خبر نداشته

اند باید

اند باید آن کنیز را بصاحبش رد کنند و قیمت طفل که از آن بهم رسیده بصاحب
کنیز باید بدهد قیمت همان روزی که از مادرش متولد شده چه نماء ملک صاحب کنیز است
و همچنین عشر قیمت آن کنیز را اگر باکره بوده یا نیم عشر ثیّبه بوده بصاحب کنیز بدهد و هم چنین
اجرت خدمتها که کرده بوده بلکه خدمتهای نکرده را نیز فقها میگویند باید بدهد چه حبس ملک
صاحبش نموده هر چند انتفاع از آن نبرده باشد بهر حال همه را میدهد و اگر در این میان
کسی گول زده است آن شخص را همه آنچه نقصان کرده بصاحب کنیز داده از آن گول زن
میگیرد و اگر گول زن نباشد و گول زن همان کنیز خودش بوده بر رقبهٔ آن کنیز است که اگر
آزاد شد و ممکنش شد باید بدهد و الّا در قیامت محاسبه اش طرح خواهد شد و کنیزی که مشترک
باشد میانهٔ دو نفر یا بیشتر حرام است وطی او را بر شریکها مطلقا چه فرج بدو سبب حلال
نمیشود چه یک سبب ملکیت حصّه خود و سبب دیگر عقد یا تحلیل شریک است و اگر وطی نمود
فعل حرام نموده و حد زنا میزنند مگر آنکه آن قدری را که مالکش است او بازاء حصّه خود
وطی او را حد نمیزنند و الزام قیمت آن جاریه بر او میکنند اگر ثمن زیادتر است ثمنش را
و اگر قیمت وقت خریدن زیادتر است قیمتش را و حصّهٔ خودش را از قیمت وضع مینمایند
و جاریه مال آن زانی میشود و بعضی میگویند این قیمت نمودن را در صورتی میکنند که آن
کنیز حامله شد از آن شریک زناکن و الّا قیمت نمینمایند بلکه همچنان بر شراکت باقی است
میان شرکاء و ظاهر است که اگر باین جماع از نطفه شرکاء افتاد آن جاریه و دیگری نمیخوا
هندش قیمت مزبور را قهرا حکم میکنند بر آن زانی و قیمت را قهرا میگیرند از او و بشرکاء
میدهند بنحوی که گفتیم و اگر جاریهٔ خود را خواهند و نخواهند فروخته شود و اگر حامله

شده باشد چون ام ولد او شده باید قیمت بگیرند و اگر حامله نشده باشد اشکالی دارد
هر چند موافق ظاهر حدیث آن بود که گفتیم که بمجرد زنا قیمت میکنند بنحو مذبور فصل در بیع
سلف و آن خریدن چیزی است در ذمّهٔ بایع که بعد بدهد و شرائط آن هشت است
اوّل صیغهٔ عربی که آن اسلمت و اسلفت است و اگر این معنی داشته باشد و اگر صیغه
فارسی بخواند مانعی ندارد بانیکه بگوید بایع فروختم جنس کذا و کذا را بمبلغ کذا که بعد از انقضاء
مدّت کذا بدهم و اگر بگوید بجای فروختم پیش فروش کردم بهتر است دوم ذکر جنس یعنی نوع
چون اینکه گندم یا جو و امثال اینها و ذکر وصفی که از جهالت بیرون آید مثل گندم کذائی
یعنی صنفی که تفاوت دارد قیمت آن با صنفی دیگر و این در برنج متعارف است
چه برنج سفید یا سرخ یا حبشی یا نقاده که آن عبارتست از سفید و سرخ توی هم یعنی
مخلوط پس مجرّد جنس برنج بودن باشد کافی نیست بلکه تعیین اصناف نماید و همچنین
خرما و روغن و سرکه و دوشاب و عسل مثل آنکه سفید باشد یا سرخ یا با موم یا صاف
شده و امثال اینها بهر حال آنچه منشاء تفاوت قیمت میشود باید تعیین نماید و آنچه
منشاء تفاوت نمیشود ضرور نیست تعیین آن مثل گندم در بعضی بلاد که تفاوت چندانی
ندارد بلی در بعضی بلاد تفاوت هست مثل گندم شقاقته در کربلای معلّی که تفاوت
دارد از گندم مهتا و تپه و آن تفاوت دارد از گندم کربلا و گندم کربلا نیز تفاوت
دارد بحسب زیادتی و کمی جو یا نخود یا دان و امثال آن و اما جو در غالب بلاد
تفاوتی ندارد غالبا سوای دریائی و نادریائی پس اگر ممکن نباشد ضبط وصفی که از
جهالت بیرون آید سلف در آن جایز نیست مثل گوشت که ضبط چاقی و ضعیفی و امثال

آن

آن نمیشود و اگر ضبط همه اوصاف او شود تا در الوجود خواهد بود و سلف آن صحیح
نیست چنانکه خواهی دانست و پوست را نیز تجویز سلف نمیکنند چه اهم اوصاف
آن سمک است یعنی ضخامت و عدم نزاکت و ضبط آن ملتبس نیست الّا حاصل جزئی
و عدم ضبط آن باعث دخول در بیع غرر شود راضی نیستند و شناختن آن عرف را ضی
نیستند پس راضی نیستند در نان و تیر تراشیده و عقار و جواهر و لؤلؤها و امثال
اینها سیوم آنکه عبارت دالّه بر آن جنس و آن وصف واضح الدّلاله باشد
چهارم قبض نمودن قیمت پیش از تفرق یعنی از هم جدا شدن متعاقدین یا بدان
نه مجلس عقد و اگر قبض شد بعضی از قیمت نسبت بهمان قدر صحیح است و نسبت بغیر
مقبوض باطل است و اگر قیمت را دینی نمایند که بر ذمّهٔ بایع است بعضی میگویند
که صحیح است چه ما فی الذمّه در حکم مقبوض است و بعضی باطل میدانند که این معامله
دین بدین است و آن باطل است و بعضی میگویند که اگر مشروط در عقد شده که ثمن همان
ما فی الذمّه باشد باطل است و اگر مشروط نشد لیکن بعد از معامله ما فی الذمّه را عوض
ثمن قبول نمودند آن صحیح است و احوط اجتناب است از شرط مذبور و اقوی صحّت است
مطلقا پنجم آنکه اگر مکیل یا موزون باشد عوضین باید تعیین کیل و وزن شود در
اینها کیل معروف بلد و وزن معروف بلد و اگر غیر مکیل یا موزون باشند باید
تعیینی که از جهالت و غرر بیرون آید بعمل آید مثل معدود بعدد و مزروع بذرع و همچنین
سن بتعیین سنّتها و قس علی هذا و بعضی در ثمن اکتفا بمشاهده نموده اند و در اینجا و
احوط بلکه اقوی اوّل است و اگر تعیین بقربه و مشک نمایند در مثل آب یا بدست

ولیکن نماید در مثل نی یا بجوال نماید در مثل هیمه و هیزم یا العدد در چیزی که تفاوت
در علوها لیش در کوچکی و بزرگی باشد فقها تجویز نمی نمایند سلف فروختن در اینها
و امثال اینها را باین نحوها باعتبار عدم ضبط معین و تفاوت در اینها و امثال
اینها و مشک ابرا اگر پشت بهره نمایند گاه باشد دریده یا سوراخ نحوی معطل شود
و امر چنان از فقها فرموده اند هر گاه ضبط معین نباشد از جهل و غرر بیرون آید
پس اگر سلف در اینها شود باید الضبط معین شود مثل وزن یا کیل و امثال اینها

ششم

ششم تعیین مدت معلومی پس بی تعیین مدت معلومه باطل است پس
اگر تعیین مدت نامعینی نمایند مثل آمدن حاج یا رسیدن غله باطل است و باید
این اجل معین معلوم هر دو طرف متبایعین باشد هفتم آنکه آنچه سلف فروخته شد

هفتم

باید که عام الوجود باشد در سر وعده و غالب التحقق باشد در سر وعده و اگر چنین
نباشد بعضی میوه ها در سر وعده اش غیر وقت وجود آنست مثل زردآلو و هلو و شفتالو
در وقت پائیز و زمستان بلکه تابستان هم مثل خربوزه و سیب و امثال آنها
در مکانی که اگر در غیر موسم خودش باشد بسیار کم است یا کم است در خواطر جمعی در حصولش

هشتم

نباشد و همچنین خریدن حاصل ده کوچک و میوه بستانی و اگر آن ده بسیار
عظیم باشد که خواطر جمعی باشد در حاصل آن بتمام منعدم نمیشود بلکه مقدار آنچه سلف
شده علی ای تقدیر بهم خواهد رسید جایز است هشتم آنکه تسلیم مبیع باید معین
باشد نزد متعاقدین و اگر معین نباشد باید معین نمایند و این در جایی است
در موضعهای تسلیم تفاوت داشته باشند بحسب قیمت یا جهت مؤنت و نقل پس

اگر در بلاد

اگر در بلاد متعارف قابل عقد بعمل آید و تعیین ضرورت چه اطلاق عقد منصرف میشود بتعیین
همان بلد و اگر در بریه باشند یا در بلد غربت باشند و اطلاق عقدشان منصرف
ببلد خودشان شود هم تعیین ضرورت نیست و اگر اطلاق منصرف بموضع معین نشود
در موضع تسلیم و عدم تعیین آن غرر یا ضرر یا نزاع باشد و باید تعیین شود بدانکه چیزی
که سلف میفروشند باید در مبیع و ثمن هر یک جنسی علیحده باشند یا اگر یک جنس باشند
مکیل یا موزون نباشند چه اگر مکیل یا موزون باشند ربا بعمل میاید چه اجل را قسطی از
ثمن میباشد و معین نیست مقدار قسطیت آن هم چنین در ربا گفت ایم پس گندم
را بجو سلف کردن یا عکس باطل است چه هر دو یک جنس هستند در باب ربا چنانکه
سابقا گفتیم و دیگر بدان هر چه را السلف خریدند قبل از سر وعده نمیتوانند بفروشند
مشتری بانکه بگوید مال من است میفروشم چه اگر بفروشد حالاً یا مؤجلا لیکن باجل
قبل از سر وعده خود مستحق آن نیست پس چگونه میفروشدش و اگر بفروشد مؤجل
بهمان اجل خود یا بعد از اجل خودش پس صحیح نیست انهم بلاخلاف و اگر بفروشد بعد
از انکه سر وعده اش رسیده و قبض نیز نموده پس هیچ اشکال ندارد بلکه بیع او صحیح است
بلا خلاف و اگر بفروشد بعد از رسیدن سر وعده اش لیکن هنوز قبض ننموده است
در صحت این بیع خلاف کرده اند در صورتی که زیاده از قیمتی که خریده است بفروشد
و بهمان جنس ثمن بود فروخته باشد و اگر بجنس دیگر فروخته باشد زیاد فروختن
هم مانع ندارد و بعضی دیگر میگویند مطلقا مانع ندارد و این شاید اقوی باشد لیکن
خلاف احتیاط است چه اخبار بسیار وارد شده است در هنگامی آن جنسی که سلف

خریده است بهم ندهد یا میسر بایع نشد باید مشتری زیاده از قیمتی که داده است از بایع
نگیرد بلکه همان قیمت را بگیرد یا آنکه مهلت دهد بایع را که هر وقت میسرش شد
بدهد و اگر بغیر بایع بفروشد باید بهمین نحو با بایع سلوک شود و مشهور نزد فقها نیز
همین است چه میگویند هر گاه میسر نشد بایع را که سلف فروخته را بدهد مشتری خیار
فسخ دارد و امضا و اگر فسخ نمود همان قیمت را داده مستحق است و زیاده بر آن را
مستحق نیست و جنس دیگر را نیز مستحق نیست و اگر امضا نمود صبر میکند تا آنوقت میسرش
شد بدهد و اگر در اینصورت قیمت را بدهد شود برضای طرفین لیکن احوط آنست
که اگر قیمت تفاوت کرده بغیر جنس ثمن سلف مبایعه شود و اگر بهمان جنس قیمت را
سر بسر بگیرد و جنس سلف خریده شده را که از بایع میگیرد آنچه متمم مبیعشان است
تسلط دارد دیگر در زیاده بر این تسلط ندارد که بگیرد مگر بایع خودش طوعاً بهتر را
بدهد و اگر خواهد بعنوان تسلط آن بهتر را بگیرد باید وقت خریدن سلف شرط آن
کند و باید معین باشد و صحیح نیست که شرط بهتر مطلق نماید چه بهتر حد معین ندارد
چه هر بهتری فوق آن بهم میرسد و اگر فوق همه فوقها دست بهم دهد و معین
باشد غیر غالب الوجود است خصوصاً هر گاه مبیع قدر بسیاری باشد و اگر بایع شرط
ادون و پستتر نماید فقها صحیح میدانند چه هر گاه مبیع مشتری راضی شد هر چه بایع باو
میدهد باید قبول کند اگر واقعا ادون است پس حکمش معلوم است و اگر از آن
بهتر است بر مشتری لازم است که بگیرد چه بایع احسان میکند در حق خود و طوعاً بهتر
میدهد و اگر مشتری گوید که نمیخواهم ممنون بایع شوم در صورتی که بایع منتی بر او نگذارد

بگیرد لیکن

بگیرد لیکن گاه است که بهتر بکار مشتری نمیآید و منافی غرضش است در اینصورت حالش با اعلا تفاوت
نمیکند و هر گاه برای مشتری تفاوت بلکه گاه است که بهتر برای او نیز بهتر است آنوقت صحیح
و آنچه میدهد بگیرد بلکه لب است که بایع ممنون است باعتبار قیمت آنچه میدهد لیکن باید آن ادون
دون حد معهود مجهول داشته باشد از جهل و غرر و منازعه بیرون آید و اگر مبیع غیر ادون
باشد لیکن مشتری راضی شود بگرفتن ادون صحیح است و اگر غیر آن جنس بدهد موقوف است
بر تراضی و هم چنان است حال در هر دینی و حقی که کسی از کسی طلب داشته باشد و در این
ناظر نیست غیر آنکه بعضی میگویند باید عقد مملک شرعی مثل صلح یا هبه معوض عنها بعمل آید
و ظاهر آنست که مجرد تراضی کافی است چه آنچه میگیرد ابراء ذمه بایع میکند و بایع نیز آنچه را
میدهد ملک مشتری میشود پس هبه است یا حالش حال معاطاة است و گذشت و اگر دعوی
بطلان سلف نماید یکی از طرفین و طرف دیگر دعوی صحت نماید اصل با اوست مدعی
فساد باید اثبات نماید مثل آنکه میگوید باطل است در ثمن تسلیم شد بعد از تفرق یا غیر این
و هم چنین حال در هر عقدی که اصل با آن است در دعوی صحت میکند فصل در نقد و نسیه

فصل در نقد و نسیه

بدانکه بیع و شرا یا حالاً هستند یعنی مبیع و ثمن هر دو حالند بانیکه بمجرد عقد باید عوضان
تسلیم شود بنحوی که خواهیم گفت یا آنکه مبیع حال است و ثمن مؤجل این بیع نسیه است
یا عکس آن در ثمن حال و مبیع مؤجل و این سلف است در دانستی یا هر دو مؤجل و این
باطل است چه بیع کالی بکالی است و شارع باطل نموده و هم چنین باطل است بیع دین
بدین بانیکه مبیع و ثمن هر دو دینی باشند پس بدانکه کسی چیزی فروخت اگر تعیین
وقت دادن قیمت نکرد و بیع مطلق واقع شد بیع صحیح است و از حین تمام شدن عقد

مبیع منتقل بمشتری و ثمن منتقل ببایع میشود و بر هر یک واجب است حق دیگری را بدهند
و مماطله ننمایند در دادن حق هرگاه صاحب حق حق خود را طلب نماید بلکه اگر ساکت
باشد هم باید خود را بری الذمه نماید از حق مردم مگر آنکه ظاهر باشد بقراین رضا بقیه
در تاخیر نداد و تا قدری که قرینه افاده میکند میتواند تاخیر نماید بعد از آنکه دانست
از قرینه رضا بتاخیر را و اگر هر یک گویند تا حق مرا ندهی من حق ترا نمیدهم چه میترسم
که حق ترا بدهم و بحق خود نرسم یعنی آنکه پس اندازی حق مرا بعضی میگویند لازم است
بر بایع که حق مشتری را بدهد و حق خود را بگیرد و بجهت آنکه ایجاب عقد از او است و در
وقت خوف مماطله مشتری یا حدوث عارضه باید هر دو حق دیگری را در دست ثالث
امینی بگذارند و هر یک از متبایعین میتوانند قهراً حق خود را از آن دیگری بگیرند بهر نحو
که باشد شرعاً تسلط دارد چه بزور و چه بخفیه و دزدیدن و بعد از گرفتن حق دیگری را
بدهد بدون تاخیر و اما در گرفتن حق بنحو نامشروع بعد بیاید و هر چند وارد شده است
در حدیث که مماطله کردن و سر پیچیدن از دادن حق مردم با قدرت بر دادن حلال میکند
عرض آن مماطل را باینکه غیبت او توان کرد و حرفهای درشت باو میتوان گفت مثل
آنکه بگوید ظالمی و نامتقی و امثال اینها و حلال میکند عقوبت او را هم باینکه حاکم
شرع میتواند او را حبس و زجر نماید بلکه بزند او را هم تا حق او را بدهد و اگر حاکم
شرع نباشد مؤمنان حسبةً میتوانند امثال اینها را نمود و لیکن شرط است که نامشروع
مرتکب نشوند بلکه بقدر مشروع استیفا از مماطل نمایند و این در همه حقوق حالّة و
مؤجّلة وقت حلول اجل جاری است و مختص به بیع و شراء و خصوص ثمن نیست بلکه

مستحب

مستحب است هر کسی که از کسی طلبی داشته باشد با او مدارا نماید و تضییق ننماید چه خدا تعالی
دوست میدارد کسی را که سهل البیع و سهل الشراء و سهل القضاء و سهل الاقتضاء
باشند پس چنانکه خدا تعالی دوست میدارد قرض داری را که قرض را با سهولت و جهی بدهد
یا بسهولت بدهد و ضیق و شدت ننماید همچنین دوست میدارد طلب کاری را که با سهولت
وجهی یا بسهولت بدون ضیق و سختی بگیرد و باید مسامحه نمایند اگر خواهنده از خدا اوست
دارد ایشان را و مسامحه نماید با ایشان در کردارهای ایشان و آن مختص قرض نیست بلکه
همه حقوق چنین است و مسامحه در بیع و شرا را نیز خدا دوست میدارد که تضییق و مماکسه
ننمایند هر چند وارد شده که مماکسه خوب است چه مغبون نه محمود است و نه ماجور اما مقام
تا مقام چه با مؤمنان مسامحه مطلوب است و با دیگران مماکسه چه عبث مال را بغیر
مؤمن دادن خوبی ندارد و الله یعلم و باید کسی که ملتزم شود دادن مبیع مبایعه ننماید مطلقا
مگر نسبت بوقتی که او را ملتزم است دادن پس بیع را بشرط آن وقت بکنند و هم چنین است
حال ثمن و در همه معاملات مگر عقد متعه که شرط نیست بنحو شبهه که تا در بمهر باشد
زوج حین عقد و بعد از آن باشد بشرط که مایوس از دادن مهر نباشد و لفظا هر از حال
خود بیابد و هر جزو بدهد و اما اگر زوجه راضی نباشد الا بمهر معجل حال شرط است عمل الحال
و معجل و اگر نباشد حرام و غش نموده اما صحت و فساد عقد این موضع جای آن نیست و باید
ثمن معین باشد و همچنین مثمن و نفس مبایعه پس نفروشند باین نحو که اگر حالا میخری کذا
قیمت آن و اگر مؤجلا کذا قیمت آن بلکه باید البته تعیین احدهما بشود و مؤجل نیز تعیین
اجلش بشود پس جایز نیست اجل غیر معین در ثمن و هم چنین جایز نیست در مثمن بنحوی که

که دانستی و اگر فروخت بشرط آنکه ثمن را حالا بدهد یا مؤجلا باجل معینی و مشتری
وفا بشرط نکرد بایع را اختیار هست در فسخ این معامله و امضاء آن و کسی که چیزی
را نسیه فروخت میتواند همان را بخرد قبل از حلول اجل بثمن آن بشرط آنکه در بیع
اول این شرط نشده باشد و الا باطل است بیع اول و هر گاه شرط نشده و صحیح شد
بیع ثانی مطلقا صحیح است خواه بزیاده از قیمت اول بخرد یا کمتر یا مساوی حالا
بخرد یا مؤجلا بزیاده از اجل اول یا کمتر یا مساوی و میتواند بخرد بعد از حلول
اجل نیز بشرط آنکه در بیع اول شرط این فسخ نباشد چنانکه در صورت اول گفتیم
و خریدن بعد از بدون اشتراط مذکوره صحیح است هر گاه بهمان قیمت که فروخته
بود خرید و اگر بتفاوت خرید و بغیر جنس ثمن اول خرید آنهم صحیح است و اگر بهمان
جنس خرید با تفاوت بعضی حرام میدانند مطلقا و بعضی حلال مطلقا و بعضی
در خصوص مطعومات مثل گندم و جو و نظایر اینها حرام میدانند و احوط اجتناب
است خصوص آنچه در اصطلاح عرب از طعام میشمارند و جایز نیست که ثمن حال
را تاخیر در آن نمایند بزیادتی در ثمن یا چیز دیگر بر آن علاوه نمایند هر چند مثل
قرآن خواندن باشد آن چیزهایی که اجرت و عوضی دارد بحسب شرع چه این ربا است
یعنی زیادتی مالی در قرض و دین بازاء اجل چه ربا معلوم شد که نفع گرفتن است
بازاء تاخیر در قرض ملاحظه اگر بعنوان شرط باشد و حال ثمن که حالی است
یا مؤجلی که حلول شده یا حلول خواهد نمود حال قرض دارد که در تاخیر از آن وقت
حلول اگر زیادی بگیرند ربا است هر نحو زیادتی که باشد هر گاه تاخیر بشرط این زیادتی

باشد اما

باشد اما اگر تبرعاً زیادتی داشته باشد باکی نیست و آنهم تبرعاً تاخیر در اجل
نماید هر چند از خارج معلوم باشد که این تبرع بجهت آن تبرع شده یعنی احدهما
احسانی نموده آن دیگری جزای احسان او نموده و اگر نمی نمودند هیچ یک را بر دیگری
تسلطی نبود و شرطی نبوده که مطالبه شرطش نماید و اگر صریحاً بزبان بگوید که توقع احسانی
که بتو کرده ام دارم اما شرط با تو نمیکنم که احسان بشرط احسان تو میکنم بلکه اگر نکنی
هیچ بر تو تسلطی و شرطی ندارم چه شرط حرام و موجب ربا میشود اگر صریحاً باین
نحو بگوید ضرر ندارد و چه تصریح بعدم شرط بودن بهتر از ربا بیرون میکند بشرطی که راست
بگوید که شرط نیست اما با وجود اینها کراهتی دارد چنانکه سابقاً گفتیم در قرض و ا
ینکه معامله با خدا نمودن و اضعاف گرفتن از خدا چه مناسبتی دارد با اینکه
معامله با خلق نماید و چیزی جزئی بگیرد و شباهتی بربا هم دارد و شبیه بربا در اکثر
مواضع مکروه است و در بعضی مواضع شاید حرام باشد چنانکه گفتیم و گفتیم احوط
ترک است و در بعضی مواضع حرام نموده اند چنانکه دانستی اینها همه در زیادتی که در
ثمن است بشرط تاخیر و اما اگر کم نماید بایع ثمن را بشرط تعجیل یعنی بگوید اگر پیش از
حلول اجل بدهی از القدر دست بر میدارم از ثمن این مانع ندارد و چه دست
از حق خود بر میدارد بشرط آنکه او هم دست از حق بردارد و دست از حق برداشتن
ربا نیست بهیچ وجه **فصل در بیع صرف** بدانکه هر گاه بفروشند طلا را بطلا یا
نقره بنقره را بطلا یا نقره این را صرف و بیع صرف میگویند خواه طلا و نقره سکه
معامله داشته باشند و خواه نداشته باشند و شرط در صحت این بیع آنست

فصل — در بیع صرف

که قبض عوضین یعنی ثمن و مثمن هردو در مجلس بیع بعمل آید و مراد خصوص مجلس نیست بلکه مراد قبض عوضین است پیش از انکه بایع و مشتری از هم متفرق و جدا شوند بحیثیتی که در عرف بگویند که از هم جدا شدند پس اگر در عوض سلا رفتن مبایعه نمایند بهمان نحوی که باهم راه میرفتند اگر قبض بعمل آید از هر دو طرف صحیح است هرچند از وقت مبایعه تا وقتی که قبض عوضین نمودند چند فرسخ سلا رفته باشند لیکن در همه سلا باهم راه میرفتند بنحوی که در وقت مبایعه میرفتند پس اگر از هم جدا شدند بهمان قدر که بگویند حال از هم جدا شدند و هنوز قبض هردو عوض نشده است باطل میشود و اگر در وقت مبایعه از هم دورتر بودند و بعد نزدیک تر شدند ضرر ندارد بلکه عکس آن ضرر دارد بنحوی که در عرف بگویند که تفرق بعمل آمده و از هم جدا شدند و بچند گام جدا شدن جزما تفرق بعمل آمده بلکه دور نیست که بیک گام نیز بعمل آید و اگر احد طرفین کامی بطرف دیگر زد که از ان دیگر جدا شود و ان دیگری باز گام را بطرف او زد تا انکه از هم جدا شدن بعمل نیاید صحیح است و هنوز از هم جدا نشدند والحاصل باید قبض هردو عوض قبل از تفرق بدنهای بایع و مشتری شود و بعد از تفرق اگر قبض شد باطل است و اینکه قبض مجلس برای آن میگویند که غالبا مبایعه در مجلس میشود و قبض باید در همان مجلس شود لیکن قبل از تفرق بدنهای بایع و مشتری باید قبض شود پس اگر میان ان حایل باید ضرر ندارد و چه تفرق غیر حایل است خواه نازک باشد که هم را ببینند و خواه نه و اگر بایع یا مشتری هرکدام که باشند از موضع مبایعه حرکت نموده بگویند که دیگر مجلس مبایعه روند قبل از قبض هردو عوض باطل شد معامله و اعتبار در بایع و مشتری بهمان کس است که عقد مبایعه را بعمل

[illegible]

می آورد پس اگر بایع و مشتری وکیل نمودند هر یک شخصی را در عمل آوردن مبایعه ان اعتبار بهمان وکیلها است که باید قبض عوضین قبل از تفرق وکیلها باشد و اگر بایع و مشتری خود عقد مبایعه نمودند لیکن وکیل نمود هر یک از ایشان شخصی را در قبض دادن یا قبض گرفتن اعتبار بعدم تفرق بایع و مشتری خود ایشان نه وکیلها پس اگر وکیلها تقابض را بعمل آوردند قبل از تفرق بایع و مشتری عقد صحیح است هرچند وکیلها متفرق شدند قبل از تقابض و بعد از تفرق خود ایشان تقابض را بعمل آوردند و اگر وکیلها تقابض را بعمل آوردند بعد از تفرق بایع و مشتری مبایعه باطل است هرچند وکیلها متفرق نشدند اصلا و بدانکه هرگاه جنس بجنس معامله شود طلا بطلا یا نقره بنقره زیاد دادن و گرفتن باطل است چه بیع ربائی است باطل و حرام است بنحوی که در سابق ارشاد شد و زیاده دادن حرام و ربا است هرچند عوضها مختلف باشند در خوبی و بدی و درستی و شکستگی هرچند قیمت شکسته بسیار کمتر است چه اعتبار بوزن است نه قیمت بلکه در قرض اعتبار بنفع است مطلقا خواه نفع از راه قیمت باشد و خواه از راه وزن و خواه از راه وصف و خواه غیر ذالک پس اگر قرض دهد شکسته را بعوض انکه صحیح پس دهد رباست هرچند وزنها یکی باشند و همچنین است حال در همه اوصاف در باب بیع اعتبار بوزن است هرچند وصفها متغایر و باین جهت قیمتها متفاوت و بلکه بسیار متفاوت باشند و باید وزن بوزن معامله شود بخلاف قرض که اعتبار بنفع است که اگر شرط نفع شود حرام و رباست چنانکه دانستی و جهت در ربا معقول و معذور نیست پس اگر نداند که زیادتی بعمل می آید در عوضین یا نه معامله باطل است و رباست هرچند در قیمت هردو برابر

بدر آمدند

باشد پس اگر طلاها یا نقرهها که جنس بجنس معامله میشود غش داشته باشند که از جنس دیگر داخل داشته باشند و معلوم نباشد قدر غش معامله از آن بوزن یا بتفاوت هردو باطل است پس باید جنس بجنس معامله نشود یا اگر شود ضمیمه مثل فلسی یا چیزی دیگر که قیمت دار باشد ضم نمایند هر دو طرف و اگر یکطرف صاف باشد و یکطرف غش دار و مقدار غش معلوم نباشد هم همان حکم دارد باید ضمیمه هر دو طرف بکذارند و اگر یقین بدانند که یکطرف کمتر است نه طرف دیگر باید الطرف ضمیمه بگذارد برای تدارک نقصانش هرچند قیمت آن کمتر و غیر کمتر یکی باشد و اگر باین جهت صرفه در ضمیمه گذاشتن ندانند و راضی نباشند در اینصورت ضمیمه از هر دو طرف بکذارند بنحوی که راضی شوند و مانع ندارد و فروختن اسرب بنقره و مس بطلا یا نقره هرچند در انها اندک طلا یا نقره باشد چه مضمحل است و عرفا حال طلا و نقره بهم نامند و همچنین نمیگویند که مطلا یا نقره دار است و مانع ندارد و خرج نمودند زر غش دار هرچند ندانند که غش آن چه قدر است لیکن بشرطی مانع ندارد که رواج داشته باشد و اگر رواج نداشته باشد باید اظهار شود که غش دار و در این اظهار وقتی فایده دارد که انکه میگیرد غش و تدلیس مسلمانان و اهل ذمه نکند و غش دار را بجای بیغش صرف کند و اگر بیم این معنی باشد باید ندهد بلکه شکستن است مطلقا چنانکه بعضی از ائمه کردند یا آنکه بفروشد بکسی که بشکند و خاطر جمع باشد و شکسته میشود و دیگر باید دانست که بیع صرف مثل سایر بیعها است در اینکه گاهی معین مخصوص مبیع یا ثمن میشود مثل این اشرفی خاص یا این روپیه خاص پس اگر

بدر آمدند اگر غیر جنس برآمدند مثل انکه مس یا اسرب و امثال اینها باشند مبایعه باطل است و تسلط ندارد عوض انرا از جنس آن بگیرد یا بدهد هم چنانکه سایر مبیعها و ثمنها چنین هستند مثلا توب معینی را خریدند که کتان است و ظاهر شده که کتان نیست آن پنبه است یا عکس بیع باطل است و تسلط اخذ عوض یا دادن عوض ندارند و اگر بعضی از مبیع یا ثمن از غیر جنس برآمده نه همه مثل انکه چند اشرفی معین را خریده یا فروخته و ظاهر شده یکی از انها یا بیشتر از غیر جنس است مثل مس یا برنج یا امثال اینها بیع معامله نسبت با آن بعض از غیر جنس برآمده باطل است و نسبت بباقی صحیح لیکن خیار تبعض صفقه هست بعضی شدن مبیع یا ثمن بهر نحو که باشد بانیکه بعض دیگر از غیر جنس برآمده چنانکه گفتیم یا مال دیگری برامد و آن دیگری راضی و راضی بمبایعه مالش نشد یا رضای او بعمل نیامد مثل انکه مال طفل یا مجنون یا غایب بود یا انکه وقف بیرون آمد یا عیب از و بیرون یا سرکه شراب بیرون آمد یا امثال اینها انکه انرا میگیرد خیار دارد مبایعه فسخ یا امضاء بحصه از ثمن بجهت انکه صفقه اش تمام بعمل نیامد بلکه بعضی اش بعمل آمد انرا خیار تبعض صفقه مینامند پس انکه در این معامله میبایست بگیرد انرا اختیار هست معامله اش را فسخ نماید بجهت انکه تمام آنچه شرط نموده بود و عقد کرده بود بعمل نیامد و اختیار دارد امضاء نماید نسبت بهمان قدر صحیح و عوض را که باید بدهد بحسب همان قدر صحیح میباید بدهد نه انکه تمامش را باید بدهد چه تمام را بعوض تمام شرط نموده بود و تمام که بعمل نیامد و ان طرف که این بعض صحیح و بعض باطل از طرف آن بود میبایست مجموع انرا صحیح بدهد اگر عالم بود

بانیکه بعضی ارش باطل است خیار ندارد و اگر جاهل بود انهم خیار ندارد که جبر ظاهر و حکم
که خیار داشته باشد چنانکه بعضی گفته اند و این قول قوت دارد و اگر معیوب برامد
همه اش نه انکه از غیر جنس بود معامله صحیح است و خیار دارد و انکه میگیرد خیار عیب را تفصیل
خیار عیب خواهد امد و اگر بعض ان معیب برامد خیار عیب دارد بانیکه اگر خواهد همه را برداشته
و اگر خواهد همه را رد نماید و ایا میتواند معیب تنها را رد نماید در این دو قول است و تحقیق
اش خواهد امد لیکن باید دانست که خیار عیب الکنت که اختیار هست در فسخ معامله پس
عین مال خود را پس میگیرد اگر داده بود و موجود بود و اگر نباشد عوض انرا و اختیار در امضا
دارد بانیکه تسلط دارد که ارش ان عیب را بگیرد یا بدهد یعنی تفاوت ما بین قیمت ان
صحیح و قیمت ان معیب را پس ثمن را مثلا اگر داده بود ارش میگیرد و اگر نداده
بود ارش را نمیدهد لیکن در صرف اگر معامله جنس بهمان جنس شده بود طلا بطلا و نقره
بنقره ارش نمیتواند گرفت چه ربا میشود چه ارش زیادتی است که در عوض میگیرد
و دانستی که در ربا معامله اعتبار بوزن یا کیل است نه بقیمت و اگر جنس بغیر جنس معامله
شده مثل طلا بنقره ارش میتواند گرفت قبل از تفرق ابدان از وقت مبایعه چه
دانستی که قبض مجلس که عبارت از قبض قبل از تفرق ابدان است شرط است در صرف
و اگر عمل نماید باطل میشود اگر بعضی از عوض باشد و ارش بعضی از عوض است بعینه
چنانکه تحقیق شده در محلش هر چند احتمال میدهد بعضی که ارش حکمش غیر حکم عوض است
و این احتمال چیزی نیست و احتمال دیگر است که اگر ارش را از نقدین بدهد باطل باشد
و اگر از غیر نقدین بدهد یعنی غیر طلا و نقره صحیح باشد چه نسبت بارش معامله صرف نیست

که قبض مجلس

که قبض مجلس خواهد و این احتمال هم چیزی نیست چه ارش تتمه عوض است و از این است
که تسلط دارد که ارش را اندهد هر گاه همه عوض را نداده بود اینها همه که گفتیم در صورتی
بود که معامله بعین مشخص شود و اگر بکلی شود بانیکه اشرفی خوب بخرد یا زر سفید خوب بدون
تعیین چه هر اشرفی خوبی که بدهد خوب است مثلا بی تعیین نوع اشرفی باید نشود چه هر گاه
تفاوت داشته باشد بوزن یا قیمت باید تعیین شود چنانکه دانستی سابقا که چنین تعیینی
شرط است در صحت هر معامله که باشد و هر گاه بیع کلی معین امد باید بایع اقل ما یصدق
علیه عرفا از افراد ان کلی را بدهد هر چه همینکه در عرف صادق اید ان فرد بهمان کلی است
بس است و لازم نیست بر بایع که خوبتر از این را بدهد و مشتری تسلط خوبتر ندارد مگر انکه
شرط نماید حین عقد و حال ثمن نیز همین نحو است و حال در همه معاملها همین نحو است
چنانکه اشاره شد و اگر انچه بایع داد بمشتری از غیر جنس برامد یا معیوب برامد مشتری
تسلط ندارد سوای انکه او را پس دهد و از جنس بی عیب بگیرد نه اختیار فسخ دارد
و نه اختیار ارش و هم چنین است در ثمن و در هر معامله بلی اگر شرط شده باشد در حین
عقد که اول بار انچه تسلیم کند صحیح باشد یا فلان وقت تسلیم نماید در انوقت
هر گاه فاسد یا معیب برامد انچه را داده بود اختیار فسخ دارد انکه میگیرد بجهت انکه
شرطش وفا نشده چه عوض را هر گاه داد و در غیر فلان وقت داد شرطش وفا نشده
بلی اگر وقتی که گفته هنوز فوت نشده شرطش وفا شده پس خیار ندارد در فسخ و در
صورت امضاء باید عوض را بستاند و حال در هر معامله و هر عوضی چنین است سوای
انکه در صرف قبض هر دو عوض قبل از تفرق ضرور است و تراب زرگرها را از جاروب

کردن دکانشان بهم میرسد و خورده طلا و خورده نقره دارد انرا بجنس دیگر مثل
فلوس یا گندم و غیر اینها از انچه طلا و نقره نیست بفروشند اسلم است چه اگر بطلا
یا نقره فروشند گاه باشد که ربا بعمل اید چه نمیدانند مقدار هر یک از طلا و
نقره را بلی اگر جزم دارند که هم طلا دارد و هم نقره انوقت بطلا و نقره با هم میتوان
فروخت چه مرکب بمرکب معامله اش خوب است و ربا نیست لیکن باز معامله
با جنس دیگرش بهتر باشد چه مرکب بمرکب طریق حیله است برای صحت و غیر حیله
مهما امکن بهتر از حیله شاید باشد و انکه گفتیم تراب زرگری را بفروشد در صورتی
است که صاحب ان طلا و نقره های خورده که در ان تراب است نشناسد
و اگر بشناسد و صاحبش کیست باید بصاحبش بدهد البته و نمیتواند مال مردم را بفروشد
مگر بصورت فضولی که گذشت حکمش و اگر که بصاحب دادن برای ان
زرگر مفسده میکند که تهمت میزنند او را بدزدی و ضرر مالی یا عرضی باو میرساند
در این صورت تا میتوانند بنحوهای دیگر بصاحب برسانند خواه صاحبی که می
شناسد یکنفر باشد و خواه جمعی که باید مهما امکن بصاحب برسانند و اگر بهیچ نحو
متیسر نباشد که بصاحب رسانده شود بحاکم شرع دهد که او بصاحبش بدهد و اگر
حاکم شرع نباشد بمؤمنین و مؤمنات بدهد که انها بصاحبش برسانند و اگر
بهیچ وجه متیسر نباشد که بصاحبش برسد یا بجهت خوف عرضی یا مالی یا بجهت انکه
صاحبش معلوم نیست هر چند بداند که زرگری مردم این بلده یا قریه یا محله را
نموده اما نمیداند که این طلا و نقره مال کدام یک از انهاست در ان

وقت

وقت تصدق نماید از جانب صاحبش و برای او بانیکه عین ان طلا یا نقره را
بدهد بفقیر و مسکین و اگر اصلح باشد برای فقیر و مسکین فروختن و قیمت دادن
باشد بفروشد و قیمت را تصدق کند چه متعارف است که چنین چیزها را از فقرا
و مسکین بقیمت درست نمیخرند بخلاف زرگرها که بقیمت درست میفروشند و اگر
بداند که صاحب در این محله یا در این قریه است و منحصر در ایشان است و نشناسد اش
اگر متیسر باشد که از ایشان همه اذن در تصدق بگیرد اذن بگیرد و اگر گوید بهمه
شان که بخود مان بده که برضای هم کار انجام دهیم بدهد بایشان خود میدانند
و اینها که گفتیم اختصاص ندارد بخرده طلا یا نقره تراب زرگران بلکه همه حقوق مردم
این حال دارد هر گاه در دست دیگری افتد باید بچنین تفصیلی که گفتیم عمل نماید

فصل

فصل در مرابحه و مواضعه و تولیه هر گاه کسی چیزی را که خریده است بقیمتی و خواهد
بفروشد اگر از و خرید بشرط سر اسر یعنی بهمان چه خریده میخرند انرا بیع تولیه میگویند
و اگر بشرط نقص و کمتر کون قیمت میخرند انرا بیع وضیعه مینامند و اگر بشرط زیادتر از
قیمتی که بایع باز خریده است میخرند انرا بیع مرابحه میگویند و گاه لفظ بیعها را هم
اندازند بانیکه میگویند تولیه و مواضعه و مرابحه و اگر خرید و فروخت بعد اید بدون ملا
حظه قیمت خرید سابق بنحو مذکور انرا مساومه و بیع مساومه میگویند و در معامله
و مبایعه انچه ظاهر میشود از احادیث بهتر همان اخری است که ملاحظه قیمت سابق
و اشتراط یکی از مذکورات نباشد علاوه انکه سلامتی از کذب و از صعوبت ادای
امانت در این است لیکن اگر ان سه شق اول را نیز کردند حلال است بشرط انکه

وا اند قیمت سابق را بایع درست بگوید و هم چنین سایر اخراجاتی که بر مبیع واقع
شده و خسارتها و نقصانها که در مبیع بعمل آمده و مدت اگر بیع مؤجل باشد و غیر ذلک
و واجبست در غیر بیع مساومه آنکه ذکر کند مقدار راس المال را و آنکه راس المال چه جنسی
بود اشرفی یا نقره اگر اینها را تفاوت باشد بحسب قیمت یا بحسب رغبت نحو متبایعین
که اگر غیر باشد رغبت ندارد و نخواهد مشتری باینکه اگر اشرفی داده بود و میگوید که
زر سفید دادم و مشتری مطلع بحال باشد نخواهد گرفت بلی اگر تفاوتی در نظر ایشان ولهذا
نمی پرسد مشتری که باشرفی خریدی یا نقره و هیچ تفاوت نباشد شاید ضرور نباشد اظهار آن
بلی اگر بگوید مشتری که بعینه آنچه خریدی میخرم بزیاده یا غیر باید ذکر نماید حتی صنف اشرفی را
که از چه صنف است و اگر راس المال جنس دیگر بود مثل گندم یا روغن یا قماش و امثال اینها
مثل مس و زر فلوس البته باید ذکر نماید و باید قدر ربح را در مرابحه و قدر وضیعه یعنی آنچه
کم میکنند و درست بر میدارند در مواضعه ذکر نماید البته پس بگوید بایع در صیغه و عقد
که بکذا خریدم یا راس المال کذا یا بمن اینقدر نشسته است اگر با راس المال اخراجاتی
کرده باشد و اگر در ان عملی کرده باشد که اجرت دارد بگوید راس المال کذا و عمل من
کذا اجرة العمل را خود کرده باشد و خواه دیگری باجاره یا بتکلف برای بایع و اگر ارش گرفته
است بایع باید ارش را از قیمت راس المال وضع نماید چه ارش در لغت جزء از ثمن است
که نداده است یا داده و باز پس گرفته و اگر وضع را گوید که ارش کذا گرفتم معتبر و اما ارش
جنایتی که بر مبیع شده از جمله ثمن نیست پس ضرور نیست که از راس المال وضع نماید لیکن
هرگاه دران جنایت عیبی در مبیع بهم رسید یا امری که موجب نقص قیمت شد بایع باید

خبر نماید

خبر نماید مشتری را بتحقیق حال هم چنانکه اگر عیبی دیگر در نزد بایع بهم رسیده باید خبر کند
چه گاه هست که مشتری اگر مطلع شود بحدوث ان عیب راضی نباشد و آنچه را بعد از
مبایعه اولی بتکلف بایع نموده شد از قدر قیمت یا مجموع قیمت که با و تکلف نموده بایع
اولی ضرور نیست که انرا وضع نماید چه بتکلف نحو بایع شده و این در حکم گرفتن از او است
لیکن نه چنین باشد که قیمت زیادتر شده باشد بجهت تکلف بعد و اگر چنین باشد
باید اعلام نماید مشتری را بلکه قدر تکلفی را دست بردارد و وضع نماید از راس المال
و ما بقی را بگوید که راس المال است و اگر ثمره از درخت یا شیری از حیوان و امثال
اینها خورده باشد و اینها نماء ملک او بوده اند که بعد از مبایعه بهم رسیده ضرور نیست
که وضع نماید از راس المال بلی باید خبر نماید که [illegible] مبیع [illegible] القدر [illegible]
در قیمت و رغبت [illegible] است وصف و آنچه در وقت مبایعه جزء
مبیع بوده بازاء آن چیزی از ثمن منظور داشته شده باید انرا اخراج نماید و آن نماء را
بمشتری بدهد و اگر نه عوضش را مگر آنکه آن نماء محض تکلف بایع بوده و بازاء ان
هیچ از ثمن منظور نشده و هیچ زیاد نشده ثمن بسبب آن نماء که تکلف شده و با
ید حیله نکند بایع باینکه مبیع را بغلامش اگر چه آزاد باشد یا پسرش یا دیگری بفروشد
و گران تر بخرد محض برای آنکه راس المال را زیاد کند و کذب نگفته باشد [illegible]
متبادر [illegible] چنین معامله نیست بلکه معامله است [illegible] بایع دران [illegible]
شمرده یا حیله شمرده و گاه هست [illegible] اگر بداند که بیع حیله او راس المال حیله است نمیخرد
هرچند اضعاف آن بیرزد و اگر مبیع مملوکی باشد [illegible] جنایتی نموده و آقا فدا داده

ان فدا را داخل راس المال نماید هرچند بعبارتی گوید که قابلیت داشته باشد باینکه بر من اینقدر
نشسته است چه چنین چیزی را در راس المال البته منظور میدارند چنانکه ماکول و ملبوس و مسکنی و امثال
اینها را [illegible] در راس المال گنجانیده و ناخوش است نسبت دادن ربح را بر راس المال بلکه
بعض فقها حرام میدانند پس نگوید که ده خریدم و دوازده میفروشم ربح ده دو میخوام بلکه
نسبت دهد به مبیع و بگوید بمن اینقدر نشسته است یا غیر این از عبارات دیگر و بگوید ربح میخوام
مقاوله
در این مبیع کذا و بهتر این است که بعد از مقاطعه بگوید این مبیع را بکذا فروختم بطریق مسا
ومه و اگر نسیه خریده است باید مدت را ذکر نماید و خبر کند و اگر ننمود و گفت حالا میفروشم
و مشتری باین نحو خرید خیار فسخ برای مشتری خواهد بود و این محمول است [illegible] ذکر اجل
فصل
و ذکر حالیت هیچیک نشده باشد فصل در بیان خیارها که در مبایعه [illegible] اول خیار مجلس و
معنی مجلس همان است که در عرف گفتیم یعنی تا بایع و مشتری از هم جدا نشده اند بعد از ایقاع
عقد بیع هر یک خیار فسخ بیع دارند مگر آنکه بیع را بشرط عدم خیار فسخ یا جمیع خیارات بعمل
آورند یا آنکه یک طرف خیار نداشته باشند یا آنکه بعد از بیع اسقاط خیار نمایند هر دو و اگر
احدهما اسقاط نمود دیگری خیار دارد انکه اسقاط کرده ساقط میشود آن دیگری [illegible]
اسقاط آنست [illegible] اظهار نمود خیاری که دارند از هر جهت ساقط باشد و درست ازان
بر داشته شد یا گویند بیع را لازم کردیم یا گویند اختیار نمودیم امضا شدن انرا فسخ
شدن و امثال این عبارات و هم چنین اگر احدهما بگوید خیار همان یک جانب [illegible]
بر طرف است و اگر احدهما امضا نمود و دیگری فسخ نمود فسخ ان مقدم است و اگر حایلی
میانه متعاقدین بعمل آید چه نازک و چه کثیف خیار ایشان باقیست چه تفرق بعمل نیامده

و اگر از هم جدا شوند

و اگر از هم جدا شوند خیار ساقط میشود از هر دو بشرط آنکه از هم جدا شدن باختیار خودشان
باشد و اگر یکی باختیار جدا شد و دیگری هم بعد او رفت و نگذاشت تفرق که بعمل آورد
خیار او ساقط شده و هم چنین اگر احدهما غافلانه دیگری خود را جدا نمود و آن دیگری
بعد از آنکه فهمیده همراه او رفت و نگذاشت تفرق بعمل آید بقدر بالقوه خیارش ساقط
نمیشود و اما خیار آنکه جدا شد برای تفرق بعمل آمدن ساقط است و اگر جبراً کسی ایشان را
داشت [illegible] خیارش ساقط نیست مادام جبر و اگر هر دو را جبراً از هم جدا
نمودند خیار هر دو باقیست مادام جبر و اگر احدهما جدا شد و دیگری بحال خود باقی ماند و
همراه نرفت خیار ان دیگر نیز ساقط شد و باید تفرق بعمل آید بحدی که عرفاً بگویند تفرق
بعمل آید و چند گام البته بعمل می آید بلکه البته دور نیست که بیک گام نیز بعمل آید و تفرق
نیز مسقط خیار است بنحوی که خواهی دانست و خیار میان متعاقدین است چه متعاقدین
مالکها باشند یا وکیلها یا یکی مالک و یکی وکیل بنحوی که در صرف دانستی و اگر یکی
از متعاقدین بیهوش شد یا خوابید یا مست شد و امثال اینها خیار ساقط نمیشود بجهت
عدم تفرق و اگر مرد خیار او باقی است و منتقل بورثه میشود [illegible] بحقوق [illegible] میت
از مجلس بر داشته شود و تفرق میان جسد و احد متعاقدین بعمل آید و خلاف نه بلی ظاهر انست
که وارث خیار دارد مادامی که تفرق از متعاقدین دیگر نشده باشد چنانکه حال مورث
او بود پس اگر در مجلس عقد و همراه مورث نباشد خیار ندارد و محتمل است مطلق خیار نداشته
باشد وارث والله یعلم و اگر متعاقدین یک شخص باشد مثل وکیل طرفین یا ولی پس دران
اشکال است [illegible] خیار نیست یا هست دائما الا آنکه اسقاط یا تصرف نماید یا آنچه اصلح است

دوم خیار حیوان است

و این ضرور است علما ای تقدیر و اگر مبیع مملوکی باشد که بر مشتری عتق قهری شود مجرد
بیع خیار در ان ندارند اصلا هیچ خیاری بحسب ظاهر دوم خیار حیوان است چه آدم
باشد و چه غیر آدم که هر که حیوانی بخرد خیار دارد از ابتدای بیع تا سه روز در فسخ نماید
اما بایع خیار سه روز ندارد و خیار مجلس دارد و اگر معاوضه حیوان بحیوان نمایند ظاهر
آن است که متعاقدین هر دو خیار دارند و مسقطات این خیار همان مسقطات خیار
سابق است و تصرفاتی که موقوف است بر اینها آب دادن یا علف دادن یا تیمار
کردن و امثال اینها موجب سقوط خیار نمیشود و اگر بسر نهر برد برای آب دادن یا
آنکه در خانه نتوانند لیکن ان اسهل است ضرر ندارد و ساقط نمیشود خیار بان بلکه اگر سوار
شود در بردن و آوردن از سر آب هم ضرر نیست و مسقط خیار نباشد هر گاه سوار شدن که
سهم در رفتن حیوان باید اطاعت کردن آن در رفتن و آمدن باشد بلکه احتمال دارد
که مطلقا ضرر نداشته باشد بجهت آنکه بتبع عادت واقع شده است نه آنکه در رفتن
و آمدن بدواند و غرض دیگر داشته باشد بغیر روش عادت و اگر بقصد اسقاط خیار
واقع شود مسقط خواهد بود و آن تصرفات مسقط خیار واقع شود مسقط خواهد بود
و از تصرفات مسقط خیار آنست که ببوسند کنیز را یا لمس نمایند بدن او را یا نگاه
نمایند بموضعی که قبل از خریدن حرام بود نگاه بان یا نعل نماید چهارپا را یا سم آنرا
بتراشند و امثال اینها سیم خیار شرط است یعنی شرط نماید بایع یا مشتری
یا هر دو که خیار فسخ برای ایشان باشد یا برای شخص خارجی باشد و باید که مدت
مضبوط باشد و جایز است که شرط نمایند که مشورت با دیگری نمایند در فسخ و امضا

سیم خیار شرط است

کم هر چه او گوید

که هر چه او گوید چنین کنند و باید در اینصورت آنچه شرط شده وفا شود و از جمله خیار شرط
آنست که بایع شرط میکند که از حین عقد تا فلان مدت هر وقت رد ثمن یا رد مثل
ثمن را بمشتری نماید اختیار داشته باشد در فسخ مبایعه و در اینصورت و همه صور
تهای خیار مبیع از حین عقد مال مشتری میشود و منفعت آنهم از مشتری است
و ثمن مال بایع و منفعت آن هم و اما تلف پس حکمش خواهد آمد و همچنین حکم نقص
و عیب و اخراجات که برای مبیع باید بشود مثل علوفه چهارپا و غیر آن بر مشتری
است و اگر خرابی مبیع بواسطه مشتری شود تدارک آن بر مشتری است هر گاه رد
شد بر بایع و اگر خرابی خود بخود شد و تدارک آن بر مشتری نیست و اخراجات ثمن
بر بایع اینها همه جاست تا وقتی که فسخ شود و در صورت اخری یعنی صورتی که بایع
شرط خیار نمود که اگر رد ثمن نماید اختیار فسخ داشته باشد ما دامی که رد ثمن ننموده
مشتری بعد از مبایعه تصرف در مبیع میکند تصرفی مثل سکنی در خانه و مثل آن و سواری
در مثل حیوان و شیر دوشیدن و امثال اینها نه تصرفاتی که نقل ملک نماید یا آنکه
خراب نماید و امثال اینها و بایع نیز تصرفی در ثمن میکند هر چند تصرفات ناقلانه
باشد و این موجب سقوط خیارش نمیشود بلی اگر اسقاط خیار نمود بعد از معامله دور
نیست که ساقط شود و در خیار شرط غیر صورت اخیری اگر تصرف ناقلانه یا غیر نا
قلانه نماید اسقاط خیار نمود مثلا هر گاه چیزی خرید و شرط خیار تا مدت معینی برای
خود قرار دارد و قبل از انقضاء مدت برد بازار و در معرض بیع در آورد خیار آن
ساقط میشود چهارم خیار غبن است یعنی کسی که فروخت مغبون شد و گول خورد

یا کسی که خرید گول خورد مغبون شد و خیار غبن سه شرط است یکی آنکه نداند آنست
که قیمت از آنچه معامله شد مثلا بیشتر است در صورت اول یا کمتر است در صورت ثانی
و شرط دوم آنکه غبن فاحش پس اگر اندک زیاد و کمی شده در عرف گول خوردن
نمیگویند خیار نیست مثل آنکه یکتومان معامله یکدرهم از قیمت متعارف زیاد یا کم
شده بلی اگر در چهار یا پنج درهم معامله مثلا یکدرهم تفاوت شده گول خوردن
است پس هر گاه ظاهر شد که گول خورده است خیار دارد در میانه فسخ معامله یا
امضاء بدون ارش و اگر متغیر نباشد باعتبار تلف شدن یا تلف کردن و امثال
اینها عوض آنرا رد نماید در صورت اختیار رد و این خیار بتصرف ساقط نمیشود
پس اگر متصرف گول زن است باید در صورت فسخ عین مال مغبون را بدهد
اگر چه معامله نموده باشد با دیگری چه ظاهر شد که این معامله صورت ندارد چه عین
مال مغبون بل اگر مغبون راضی شود باین معامله و عوض را خودش بگیرد ظاهرا
صحیح خواهد بود چه حکم معامله فضولی دارد و اگر آنکه تصرف نموده مغبون است نه غابن
باید غابن عین مال مغبون را بدهد و اما مغبون پس اگر عین مال غابن موجود است
و متغیر است بدهد والا عوض را چنانکه گفتیم و اگر غابن آن تفاوت را بمغبون
بدهد احتمال دارد که مغبون خیارش ساقط شود و احتمال دارد که باقی باشد
و در این صورت اشکالی است پنجم خیار تاخیر است یعنی هر گاه مبایعه بعمل
آمد و تقابض نشد نه بایع مبیع را تسلیم مشتری نموده و مشتری نگرفته هنوز و نه
مشتری ثمن را ببایع داده و بایع نگرفته هنوز تا سه روز بیع لازم است و

خیار در فسخ اصلا

خیار در فسخ اصلا نیست و بعد از انقضای سه روز خیار فسخ برای بایع هم میرسد
و این در صورتی است که مشتری تاخیر نماید در ثمن دادن و مانعی از طرف بایع
نبود و اما صورت عکس معلوم نیست که بایع را اختیار باشد یا آنکه سبب تاخیر
از طرف اوست و این خیار در صورتی است که شرط تاخیر در ثمن نشده بلکه شرط تاخیر
در مبیع هم نشده باشد چه شرط اولی بیع را بیع نسیه میکند و شرط ثانی سلف
و حکم هر دو را دانستی و همچنین شرط تعجیل در دادن ثمن یا مثمن را ننموده باشند
و اگر نموده باشند و وفا نشد خیار فسخ برای صاحب شرط است بجهت آنکه وفا
بدادن حقش ننموده و اختیار امضاء هم دارد بجهت آنکه میتواند دست از حق
خود بر دارد و ما بقی را بگیرد و حال شرط تاخیر یا تعجیل بعض ثمن یا مثمن معلوم
میشود از آنکه گفتیم و این خیار تاخیر در این صورت نیز نیست و اگر بدون اینهمه
این شرطها بعد آنکه بعضی از ثمن یا بعضی از مثمن را قبض نموده حکم آن دارد که
هیچ قبض نشده باشد یعنی خیار هست بعد از سه روز برای بایع و بعضی گفته اند
که خیار نیست بلکه بیع باطل میشود بعد از سه روز چه در اخبار وارد شده که بعد از سه روز
بیعی نیست برای مشتری یا میانه بایع و مشتری لیکن مشهور حمل بنفی لزوم بیع نموده
اند برای خصوص مشتری و این اقوی است چنانکه در حاشیه که بر شرح ارشاد مولانا
احمد اردبیلی رحمه الله نوشته ام بیان آن شد و از جمله خیار تاخیر است خیار چیزی
که تا فردا ماندن آن فاسد میشود مثلا که بخوف فاسدی که باشد مثل اینها و امثال
آن مطبوخات و میوه تازه که فاسد شود و تا فردا هیچ نماند و هر چه مثل اینها باشد پس

و برط

اگر مشتری تا سه روز ثمن را نیاورد مبیع را قبض ننماید والا بایع اختیار فسخ دارد که اصلاح
در آن دیده خود تصرف نماید یا به دیگری بفروشد فسخ مینماید اگر خواهد بلکه البته فسخ
بهتر است هرگاه مشتری شیعه باشد که مراعات عدم تضرر شیعه مهما امکن میکنند
لیکن تسلط دارد که فسخ ننماید و ثمن را از مشتری بگیرد لیکن چون بمکینده بگذارد ضایع
و فاسد شود و ثمن از مشتری بگیرد هر چند میتوانند بلکه تا توانند تصحیح امر نماید و حرف دی نشود
و بعضی میگویند که خیار اختصاص با اینها ندارد و اختصاص بیک روز تا شب ندارد بلکه
هر مبیعی که مشتری تأخیر نماید در قبض و خوف و ضرر و تلف وارد باشد خیار دارد و بایع در فسخ
و امضا و این اشکالی دارد زیرا که دلیلی برای این کلی یا هم سوای حدیث لا ضرر و لا
یا مثل ما علی المحسنین من سبیل و امثال اینها و مقتضای اینها آنست که بایع بفروشد
مال مشتری را و عوض را برای او نگاه دارد چنانکه حال در همه حقوق که نزد شخص
باشد و ترسد که تلف شود چنین است که میفروشد یا عوض میکند بچیزی دیگر تا صاحبش
بیاید مگر آنکه گفته شود که الزام این معنی هم بر بایع ضرر است که منشأش تأخیر مشتری است
بلکه آنچه بایع صرفش میکند اختیار دارد و از آنچه گفتیم ظاهر شد که بایع در صورت
عدم فسخ و بیم فساد و تعذر مشتری نگذارد که فاسد شود برای مشتری بفروشد چون
مسلم برادر مؤمن است باید آنچه را برای خود روا دارد برای او روا دارد و اخبار
در این باب بسیار است و تشدید زیاد دارد که نباید گذاشت برادر ایمانی متضرر
شود و اصلا بلکه نسبت بهر کس که مالش حرمت دارد چنین باید بلکه وجوب کفائی
صناعات و زراعات و تجارات برای نظم معاش مسلمانان و حرمت دارد

یا اگر خود متضرر شود اگر رفع ضرر آن را نماید لازم نیست که متحمل ضرر شود باعتبار لا ضرر
و لا ضرار لیکن اگر مراعات نماید و ایثار بر نفس نماید شاید ممدوح باشد خصوص در صورتی
که ضرر خود سهل و ضرر آن عظیم باشد یا اعظم از ضرر خود باشد و اگر داند که برادر دینی تدارک
ضرر او را خواهد کرد دور نیست که در اینوقت هم لازم باشد لیکن ضرری که متحمل تواند شد
و میسرش باشد تحمل آن لیکن در اخبار تشدید بسیار وارد شده چنانکه اشاره شد
باید مراعات شود خصوصا در مقام احتیاط چنان است حال اگر بایع تأخیر نماید در گرفتن
ثمن از مشتری عذر خیار فسخ چنانکه اشاره شد ششم خیار رؤیت است هرگاه چیزی به

ششم خیار رؤیت

وصف خرید و ندید هرگاه ببیند و موافق وصف نباشد همه اش یا بعضی یا آنکه
همه مبیع را دیده الا بعضی و آن بعض بوده بعد دید موافق وصف در نیامد خیار
فسخ دارد اگر کمال وصف برآمد و اگر فوق وصف برآمد و بایع ندیده بود بایع خیار
فسخ دارد اما مشتری در صورت اخری خیار ندارد اگر بایع دست از زیادتی بر
داشت و با او تکلف نمود منتی هم بر مشتری نگذاشت و اگر منت گذارد مشتری را میرسد
که ممنون نشود و هم چنین است اگر بالاتر برای مشتری ضرر داشته باشد با آنکه حاکم غصب نماید
باعتبار رجوع یا زوجه اش ازاد کند باین جهت مثل آنکه کنیزش وجیه و مقبول برآمد یا آنکه
کنیزی است میخواست از برای طبخ و امثال آن و کنیز وجیه را طاقت آن نباشد یا
میسرش نباشد و الحاصل اگر بهتر برآید و مشتری عذر مقبول نزد عقلا دارد در فسخ اختیار
ازاد دارد و اگر مرادش لجاجت و عناد باشد معلوم نیست که خیار داشته باشد و هم چنین
است حال در صورت اول که دون برآید و مشتری راضی باشد بایع را میرسد که فسخ نماید

بجهت آنکه دون برآمده مگر آنکه عذر وجیهی داشته باشد با آنکه گوید من کنیز وجیه خود خواهم از ترس
زوجه ام یا حاکم یا غیر اینها طمع نه و امثال آن چه خود ضرور تر دارم والله یعلم هفتم
خیار عیب و هشتم خیار فوات شرطی که در عقد شده باشد بدانکه آنچه از اصل خلقت

هفتم خیار عیب و خیار فوات

طبیعیش بیرون رفته عیب است البته با آنکه یا زیادتر شده یا کم شده و کمتر یا نقصان
جسمی است و یا نقصان وصف طبیعی است اول مثل آنکه مملوک دست زیاد یا انگشت
زیاد یا فرج زیاد و امثال اینها داشته باشد یا چاق و سمینی که از حد طبیعی گذشته باشد
و حد طبیعی آنست که انسان مستوی الخلقه برآنست و ثانی مثل آنکه یک دست باشد یا
چهار انگشت و امثال اینها و هزال و لاغری طبیعی نیز از آن جمله است بلکه موی پشت
زهار و دور آن و موی دست و پا که متعارف است اگر کنیزی نداشته باشد بحسب
خلقت عیب است هر چند بظاهر امر مطلوب است و بمعالجات ازاله آن مو میشود
و هم چنین اگر سر عبد مو نداشته باشد یا اینها که گفتیم و هم چنین اگر حیضی بیرون آید از هم
عیب است هر نحوش که باشد هر چند قیمت او اضعاف مضاعف زیاد شده باشد
و ثالث مثل آنکه بیمار باشد بیماری دائمی یا بیماری منقطعی که عرفا عیب گویند و موجب
ارش شود بنحوی که خواهی دانست و بجهت حین عقد اگر بیمار باشد و نزد مشتری آید عیب
باشد چنانکه فقها گفته اند و قیاس نما بر آدمی حیوانات و اشجار و اثمار و اجناس و
غیره را و هرگاه مبایعه بلفظ مطلق شد در مبیع مطلق منصرف بصحیح میشود یعنی سالم از
عیوب مذکوره و همچنین است حال ثمن که منصرف بصحیح میشود پس هرگاه عقد مطلق
شد باید مشتری ثمن صحیح و بایع مبیع صحیح بدهد و هم چنین اگر شرط صحت کنند و بایع مشغول

الذمه است که اقل ما یصدق علیه الصحیح آن مبیع معین را بدهد و مشتری اول
ما یصدق علیه الثمن معین صحیح را و بر هیچکدام لازم نیست که بهتر از آن و خوبتر
بدهند و اگر خوبتر و بالاتر را بدهند بر آن دیگر لازم است که بگیرد و لجاجت ننماید مگر
آنکه عذر وجیه شرعی بیاورد بنحوی که اشاره شد و اگر خواهند خصوص خوبتری را بعنوان
شرط و استحقاق بگیرند باید شرط نمایند در ضمن عقد و هرگاه شرط نمودند و عقد کلی
شد نه شخص معین مشغول الذمه است که فرد از آن کلی بدهد و اگر عقد شخص معین

تبرعا

آن مبیع یا ثمن شد و آن شخص معین ظاهر شد خالی است از آن خوبی مثل آنکه شرط
شده بود موی کنیز پیچیده باشد و ابرو باریک پیوسته و دهان تنگ و امثال
اینها و ظاهر شد که نه چنین است در اینصورت خیار مشتری را دارد که خیار از سلا
خوف شرط است و تفصیل این در بیع صرف گذشت و بدانکه خیار فوت شرط میان
امضاء عقد است مجانا یعنی بدون ارش و تفاوت گرفتن بازاء شرط مفقود و
میان فسخ بیع و رجوع بثمن خود اگر موجود و عوضش اگر مفقود باشد این خیار هرگاه
قبل از تصرف ظاهر شد و اما اگر بعد از تصرف ظاهر شد مثل آنکه شرط بکارت که
بعد جماع کردن ظاهر شد عدم بکارت در اینصورت ارش میگیرد مگر آنکه بایع راضی
شود که تصرف کرده را پس گیرد و مثل تصرف کردن است عیبی که حادث شود نزد
مشتری در غیر ایام خیارش چنانکه خواهی دانست و مسقط این خیار اسقاط بعد از
عقد است با آنکه بایع را بری الذمه نماید از حق شرطش و هم چنین است ثمن و هم
چنین است اگر بایع نفروشد بقیمت مبیع به کمال باعتقاد به کمالی یا بشرط نقص این

کمال و بعد معلوم شود کمال را داشته لهذا نفو بایع و اگر شرط نامشروع یا محال کردند مثل آنکه
شرط کند زن تو بر من حلال باشد یا آنکه زرع را قبل از وقت رسیدن برساند و بعد از آن بدهی
و امثال اینها شرط باطل بلکه بیع نیز باطل است و امّا خیار عیب پس میانه فسخ است بنحوی
که گفتیم و امضاء با ارش یعنی تفاوت مابین قیمت صحیح و معیب اگر ثمن را داده آن قدر
تفاوت را پس میگیرد و اگر نداده نمیدهد و مابقی را میدهد و منشاء تفاوت بودن
در عیب ارش میتوانند و در فوت شرط نمیتوانند گرفت در حاشیه بر شرح مولانا احمد اردبیلی
رحمه الله علیه نوشته ام و صورت یافتن ارش آنست که آن معیب را نزد اهل خبره قیمت
میکنند صحیحاً و قیمت دیگر معیباً و تفاوت مابین این هر دو قیمت را ملاحظه میکنند
که چه نحو است مثلا تفاوت عشر است یا خمس است بهمین نحو تفاوت در قیمت مبایعه
شان بنا میگذارند چه گاه باشد که در مبایعه قیمت را بسیار نازل که باشند مثلا
قیمت فروخته باشد و تفاوت قیمت واقعی اگر نصف باشد در اینجا هیچ نمی باید بستانند
چه ارش باقی نمیماند پس لهذا نصف قیمت مبایعه خودشان را ارش قرار میدهند مثلاً
چیزی ده تومان قیمت آن بود به پنج تومان خریده و بعد از آن معیب ظاهر شده که نصف قیمت
صحیح است پس معیبش نیز پنج تومان است پس هیچ ارش نمیماند و گاه هست که بجای تومان خریده
صحیح را و هرگاه معیب نصف قیمت بر آنکه باید یک تومان دیگر بایع بگیرد و این بالبدیهه
غلط است چه صحیح که قیمت آن چهار تومان شد البته معیب نصف قیمتی قیمتش دو تومان
خواهد بود پس دو تومان را از بایع پس میگیرد یا ثمن نمیدهد لهذا گفتیم که بتفاوت نزد اهل
خبره ارش را بنا نگذارند بلکه تفاوت اهل خبره را ملاحظه کنند که چه نحو است عشر است

یا نصف است یا ثلث مثلا بعد از آن بهمین تفاوت بنا را بر قیمت مبایعه شان گذارند
اگر عشر بود عشر قیمت مبایعه شان را پس گیرد یا ندهد و هکذا باقی صور تنها و اگر در مبایعه
اجلی باشد اجل را عرض دارند در قیمت اهل خبره و گرفتن ارش و این قیمت را نسبت بو
قت مبایعه و مکان مبایعه عرض دارند و این خیار عیب ساقط میشود اگر بایع تبرّی
از عیب نمود مجملا یا مفصلا یا آنکه گفت بهمه عیب باین قیمت میفروشم یا مرا بعیب
رجوعی نیست باشم گوان میفروشم و امثال اینها و مشتری راضی شده بود یا آنکه مشتری
عالم بعیب بود سابقا یا آنکه اسقاط خیار عیب نمود یا اسقاط همه خیارات نمود
و هرگاه خیار رد ساقط شد نمیتوانند رد نماید و نه ارش بگیرد و همین حالت دارد ثمن
معیب باشد و اگر تصرف در آن معیب شده بود در صورتی که هیچ یک از مسقطات
بعمل نیامده باشد و عیب ظاهر شد پس نمیتوانند داد لیکن ارش میگیرد مگر آنکه صاحب
راضی باشد بپس دادن آن وقت میتوانند پس داد و میتوانند هم پس ندهد و
ارش بگیرد و مثل تصرف است هرگاه نزد مشتری در غیر ایام خیارش عیبی دیگر بهم رسد
که در اینصورت رد نمیتوانند کرد ولیکن ارش میتوانند گرفت و امّا اگر در ایام خیار
مشتری بهم رسد مشتری رد میتوانند کرد و این تصرف که گفتیم اگر بعد علم بعیب
شده بود هم همان حکم دارد مگر وطی که اگر کنیزی حامله برآمد چون حمل عیب است
میتوانند با تصرف که پس بدهد چنانکه میتوانند ارش بگیرد لیکن پس دادن در صو
رتی است که بدانست حامله است و وطی که و هرگاه رد کرد باید نصف عشر قیمت
آن جاریه را بایع بدهد از جهت همان وطی که کرده است خواه وطی قبل که باشد یا وطی بعد

که وطی دبر وطی است شرعا و اگر باکره بود عشر قیمت بدهد بعد از زوال بکارت هر چند
بجهت حمل این بکارت در معرض زوال باشد و اینکه میتوانند پس دادن با وجه
تصرف همین مخصوص است به عیب حمل باشد و اگر حامله نباشد و عیب چیزی دیگر باشد
نمیتوانند پس داد چنانکه مقتضای قاعده است حتّی آنکه تأمّل نموده اند در بوسیدن
لمس سوای وطی و ظاهر آنست که چنین است بلکه اگر بوسیده باشد و لمسها
دیگر که لازم وطی است عادة نیز بعمل آورده باشد میتوانند پس داد بلی اگر عیبی نزد
مشتری بهم رساند در غیر ایام خیارش نمیتوانند پس داد و هم چنین اگر تصرفات دیگر
باشد و اگر تصرف مثل آب بده یا در را به بند و امثال اینها باشد اشکالی است
احوط عدم رد است بلکه اقوی هم همین است که رد ننماید و ارش بگیرد و این عیب
که موجب خیار رد یا ارش است آن عیبی است که در وقت عقد بود یا در اوقاتی که
بایع هنوز مبیع را بمشتری نداده بهم رسد چه تلف و نقص از بایع است چنانکه
گفته خواهد شد و هم چنین اگر حادث شود در اوقاتی که خیار باشد چه گفته خواهد شد که
در اینوقت از کسی که خیار نداده و از تلف خواهد شد و از کیسه او میرود و اگر عیب در بعضی
باشد نه همه خیار میانه امضا و ارش گرفتن یا رد همه میتوان دارد امّا رد معیب
بتنهائی خیار نداده و همچنین است هرگاه دو شخص باتفاق بخرند و حصه یکی معیب برآید
یا رد با هم کنند یا ارش بگیرند فامّا معیب تنها را پس دهند تسلط ندارند بلی
اگر بایع برضا گیرد مانع نداده در هر دو صورت بلکه در صورت اخیر هرگاه بایع
بیاید دو مشتری دو نفرند و هر یک قدری را میگیرند یحتمل بر بایع لازم باشد که معیب

تنها که حصّه یکی از مشتریها است بگیرد هرگاه رد کنند لیکن احوط و اولی آنست که گفتیم
که باتفاق پس دهند یا ارش بگیرد و خیار عیب فوری نیست بلکه هر وقت که خواهد
یا ارش میگیرد یا رد میکنند لیکن رد در صورتی است که تصرف نکرده باشد چه بعد از تصرف
تسلط غیر از ارش ندارد و اگر دعوی کند بایع که تبرّی از همه عیوب یا خصوص این
عیب کرده بود قول قول مشتری است هرگاه انکار کند با یمینه بر بایع اثبات است و اگر
نمود قسم بمشتری میدهند و مشتری مخیّر است میانه قسم خوردن و رد قسم به بایع نمودن
چنانکه قاعده است در دعواها که چنین حل میشود و اگر بایع گوید که عیب نزد من شده
بود و هم چنین در ایام خیار مشتری نیز نشده بود و مشتری گوید که شده بود قول قول بایع
است سوای که گفته شد حل میشود دعوی دیگر گریز پائی یا غلام یا کنیز که سابقاً در نزد بایع
داشته عیب است امّا حادث نزد مشتری عیبی نیست که رد بر بایع شود یا ارش گیرد و اگر
دعوی نماید که نزد بایع بود هرگاه اثبات که نزد او مکرر میگریخته هیچ شبهه نیست و امّا
اگر اثبات نمود که گریخت نزد او در زمانی که کافی باشد که ثبوت و همچنین حیض ندیدن
ششماه تا ششماه هم در کنیزی که نه صغیره است و نه یائسه و مراد از صغیره اینجا کمتر از نه
سال است چه نه ساله متعارف نیست که حیض بینند هر چند ممکن است پس خلاف خلقت
زنان است حیض ندیدن نه ساله و ده ساله و یازده ساله بلکه دوازده ساله بلکه
سیزده ساله هم چه غالبا در این سنها نمی بینند بلی اگر از سن متعارف حیض دیدن
حیض نه بینند عیب است بلکه در نیست که اختصاص بششماه نداشته باشد بلکه هرگاه موافق
عادت و متعارف هم سن و هم شهرها حیض نه بینند عیب باشد و هم چنان است حال

باشه چه بسیاری از زنان کمتر از سن پنجاه قطع میشود حیض ایشان و ثقل و دردی در مثل روغن چراغ و زیاده از عادت باشد عیب است و هم چنین بول نمودن در رخت خواب عیب است از کبیر نه طفل صغیر اما روسرخ بودن و ثیب بودن یعنی باکره نبودن کنیز عیب نیست بجهة انکه غالب در کنیز ثیب بودن است مگر کنیز صغیره قبل از بلوغ چه غالب و طبیعی آن بکارت است و اگر مشتری شرط نموده بکارت یا عدم بکارت را وقت عقد و خلاف شرط بعمل آمده خیار اشتراط دارد نه خیار عیب بغیر خیار دارد در رد یا برداشتن مجانا بدون ارش لیکن اگر شرط بکارت نموده و بازاء آن زیادتی قیمت ملحوظ بوده اظهر آنست که ارش هم میتواند گرفت خصوص در صورتی که تصرف و جماع ظاهر شده ثیبه است و اگر غلام و کنیز دیوانه شدند یا خوره بهم رسانیدند یا پیس شدند از حین تمام شدن عقد تا یکسال خیار دارد مشتری در رد کردن و اگر تصرف نموده خیار در رد نیست علی الاحوط بلکه رد در اینصورت اشکال تمام دارد بلکه احدی از فقها راضی نیستند لیکن ارش میگیرد و اگر بعد از یکسال بهم رسید هیچ خیاری ندارد

نهم خیار تدلیس است

نهم خیار تدلیس است یعنی بایع مثلا حیله نموده در مبیع بنحوی که موافق طبیعی متعارف نموده یا موافق رغبت و خواهش مشتری نمود وارسته یا انکه بنحوی نموده در وقت بیع که واقع چنین نبوده مثلا کنیز کو را سود بسر او تعبیه نموده یا انکه گوسفند لاغری آب و علف زیاده از حد داده تا انکه بنظر چاق نموده و سنگین و امثال آن و هم چنین کفته موی بچیده میخواهم پس موی او را پیچانیده بجیله و امثال اینها یا انکه گوسفند شیر دهی را

مثلا مدتی

مثلا مدتی شیرش را ندوشیده تا در پستان او بسیار جمع شد و بسیار شیرده بنظر در آمد و این را التصریه میگویند و قس علی هذا پس اگر چیزی از اینها ظاهر شود عیب نیست خیار عیب دارد و اگر عیب نیست لیکن مشتری شرط خلاف نموده بود خیار اشتراط را دارد که گفته شد و اگر تصریه است پس اگر ثابت شود تصریه باقرار بایع یا بینه اختیار دارد مشتری میان امضاء عقد بدون ارش یا رد اگر رد نمود هر قدر شیری که از آن دوشیده است واجب است رد نماید لکن بعضی آن شیرها که حین بیع بود بلا تامل و اگر موجود نباشد مثل آن شیر بدهد و الا عوض آن قیمت آنرا بدهد و اما شیرهای دیگر را یعنی آنچه بعد از تصریه از آن دوشیده است آنرا هم احوط آنست که بدهد خصوصا آنچه مخلوط شد بعد از بیع با آن شیری که تصریه کرده بود هم احوط آنست که بدهد هرچند ظاهر آنست که لازم نیست مذکرنیم صاع و ربع صاع باشد آن شیر پس دهد کافی نیست هرگاه نیم صاع و ربع صاع چهار یک برنج و چیزی بالاتر است در ظرف سه روز شیر را دوشیده باشد و توقف نموده باشد و اگر ثابت نشد تصریه تا روز سیم اختیار دارد که پس دهد بجهت آنکه در این ظرف امتحان نماید بدوشیدن که اگر ظاهر شد بامتحان او که تصریه شده است بانکه اول بسیار شیر آمده و بعد نقص کرده و گاه است که در دوشیدن دوم نیز بسیار است بجهت تصریه لیکن در روز سیم و بالاتر نقص معتد به میکند و ظاهر میشود که تصریه شده اختیار دارد در رد یا امساک بدون ارش و گاه نقص سهوی بسیار اوقات دست بهم دهد ظاهر میشود بسبب آن و اگر رد نمود گفتیم که شیرها را نیز رد نماید بدستوری که مذکور شد فاما اخراجات آن گوسفند را

اگر نموده وضع نماید و باقی را بدهد و اگر چرانیده باشد اجرت چرانیدن خود را منع نماید مگر انکه از التلف بایع نماید و این تصریه در گاو و گاومیش و شتر نیز میباشد بلکه بعضی انرا جاری نموده اند در هر حیوانی که مطلوب در آن شیر دادن باشد مثل انکه اولاغ ماده یا کنیز برا که شیر دهد برای شیر شان کرد چه محتاج شیر ایشان بود لیکن اشکالی است در اینکه حکم تصریه داشته باشند بلکه حکم تدلیس دارد

دهم خیار شرکت است

دهم خیار شرکت است یعنی چیزی که مبیع یا ثمن شد بعنوان تعیین و تشخیص نه بعنوان کلی پس آخر ظاهر شد که قدری از آن حق دیگری است خواه حق همان که داده است یا شخص اجنبی این شرکت نقص و عیب است که موجب خیار رد میشود یا قبول با شرکت صاحب حق و این خیار مختص مشتری است اگر آن شرکت در مبیع باشد یا بایع اگر در ثمن باشد بشرط انکه آن صاحب حق با شبهه میدانسته است و داده است برضای خود لیکن نبخشیده و اگر ببخشد و دست از حقش بردارد ممکن که خیار بر طرف شود بشرط انکه منت نکذارد یا انکه گرفته منت او را قبول کرد و اما اگر صاحب حق جاهل بوده بآن حق بعد از انکه معلومش شد او هم خیار دارد میانه امضاء عقد یا فسخ آن و اگر اجنبی باشد صاحب حق شفعه بهم میرساند یا تحقق شرایط شفعه و با عدم تحقق هیچ اورا خیاری با حق دیگر نیست سوای انکه بدون رخصت آن تسلیم مبیع بمشتری در صورت اول یا ثمن ببایع در صورت ثانیه نمیتوانند نمود و در تحقق شفعه هم نمیتوانند تسلیم نمود بدون اذن شریک و اگر آن زیادتی و در چیزهای متساوی الاجزاء بهم رسیده مبایعه انها بوزن یا کیل یا عد یا زراع باشد که منی کذا یا ذرعی کذا یا کیل کذا یا عددی کذا

و بایع بمشتری

و بایع بمشتری زیاد داد جهلا و مشتری نیز جاهل بود همانقدر زاید را پس میدهد بایع باید بگیرد اگر صاحب دیگری است و همچنین است هرگاه هر دو معلوم شان بود باشد زیادتی مثل انکه جوالی داد که ده من گندم دارد بمشتری که هشت من گندم خریده بود یا انکه احدهما جاهل و دیگری عالم لیکن این در مزروع مشکل است چه گاه باشد که آن زیادتی را اگر جدا نماید ضرر ببایع یا صاحب دیگر بهم رسد که بیکار شود یا ناقص قیمت بلکه بعض فقهاء مزروع را مطلق داخل غیر متساوی الاجزاء نموده اند و اگر جوال گندمی را مثلا بخرد که ده من است بتصدیق بایع و بعد که کشیدند الفعل برآمد هیچ یک اختیار فسخ ندارند بجهت قسمت قهری که دو من را ببایع و ده من را بمشتری داده میشود و اگر بر سبیل فرض نادر احدهما یا هر دو در این قسمت قهری متضرر شوند خیار فسخ برای متضرر خواهد بود اگر واقعا ضرر باشد

یازدهم خیار تبعض صفقه است و این عکس دهم است چه انکه مبیع یا ثمنی که بعنوان مشخص و معین مبیع یا ثمن شد نه بعنوان کلی و ظاهر شد نقصش خیار دارد انکه ناقص باو رسیده است میان فسخ یا امضاء بحصه از ثمن که در مقابل انچه باو رسیده یا بحصه از مبیع در مقابل انچه باو رسیده از ثمن و این تبعض گاهی بعنوان شرکت مشاعی اجنبی میشود که راضی باین عقد نسبت بحقش نباشد و رد نماید عقد را و اگر راضی شد بعد از عقد و علم ممکن که خیار ساقط شود و احتمال بقا نیز هست بانکه گوید من از تو خریدم و از دیگری نگرفتم و عقد با او ننموده ام یا انکه خیارم مستصحب است و گاهی بعنوان مفروض ملی باشد مثل انکه حقیقت دریا امثال این گرفت و یک لنگ آن مال دیگری برآمده که امضاء نمیکند عقد را نسبت بحقش و اگر امضاء نماید همان حالت دارد و گاهی

تبلف آلهی میشود نزد بایع یا در ایام خیار مشتری و گاهی بنده شتن بایع بعضی آنچه را
فروخته بود میشود و امثال آن مثل آنکه بعضی از مملوک خر برآمد یا بعضی از مبیع وقف
یا از سرکه شراب برآمد و امثال آن و حال در ثمن نیز مثل حال در مبیع است و تفاوت
نقص قیمت یک لنگ شدن در را مثلاً معلوم میدارد چه در جفت آن قیمتی دارد و لنگ آن با
جفت قیمتی و بدون جفت قیمتی دارد و نازل تر از جفت و حال در متساوی الاجزاء و نحوی
است که گفته شد در خیار سابق بلکه اینجا تسلط فسخ است علی التقدیر چه کسی اراده ی
گندم مثلاً بیست و داشت نی برآمد میتواند گفت که من میخواهم من نخواستم الا ده من در آن
و عوض اینرا از خارج نمیخواهم مگر آنکه مبایعه بنحو کلی باشد و اگر بنحو کلی باشد اما بانکه
ده من نه بدهد و هشت من دارد و دیگر ندارد ده بدهد میتواند که باز فسخ نماید و دیگر
ضرور دارم و نمیخواهم که از دو کس بخرم چه اغراض مختلف است و در طرف ثمن اظهر است
چه میگوید یکتومان زر ضرور داشتم و کمتر بکارم نمی آید و نمیخواهم تتمه را از دیگری بگیرم
الحاصل کسی که ده من چیز خرید از چنین مبایعه ده من منتقل میشود بملک مشتری و ده درهم
مثلاً منتقل بیایع و هر یک تسلط دارند ده تمام حق را بگیرند و اگر بعض حق داده شد و بعض
داده نشد میرسد بگوید ده عقد و عهد و شرط و رضای من بکذا بود هرگاه نشد فسخ میکنم و
میتواند بگوید ده راضی شدم و عوض ما بقی را پس بده اگر داده و الا نه بدهد چه بمن عقد و
شرط و عهد نمودی که این را با باقی بدهی و هر جزء جزء در عهده تو است که بدهی پس
اگر ندهی بعضی را معنی ندارد که ما بقی را ندهی بجهت آنکه بعض حق مرا ندادی و حق
من مستصحب است باید بدهی و میسور ساقط بمعسور نمیشود چنانکه حضرت امیر صلوات الله علیه

فرموده

فرموده اند و باز فرموده اند که ما لا یدرک کله لا یترک کله یعنی چیزی که همه آن دست
بهم ندهد بلکه بعضی دست بهم دهد همه را ترک نمیتوان نمود الی غیر ذالک اذا دلّه
صحت و امضا و بالتّسیه پس آنچه توهم نموده بعض از متاخرین از انکه امثال این عقدها
باطل است اصل ندارد دوازده هم خیار تعذّر تسلیم مثل انکه مبایعه به بنا بر تسلیم عوضین
و بکمان آن کشد و ظاهر شد تعذّر و بعد از عقد تا وقت معین یا مطلق خیار بهم میرسد
انرا که حقش باو نمیرسد و متعذّر شده میانه فسخ یا امضا و در صورتی که در تعذّر مطلق
امکان انتفاع باشد از سفاهت رسد و خیار میان امضا و مجّان یعنی بدون ارش
یا فسخ است سیزدهم خیار تفلیس است مثل انکه چیزی بمفلس فروخته بودند هرگاه عین
مال خود را یافتند اختیار دارند در فسخ بانیکه بردارند عین مال را در امضا و با طلب
کاران دیگر در قسمت غرما شریک شود و بخواهشان سهم بردارند و نقص بخو زند بحسب
اشان فصل در احکام خیارها بر وجه کلی خیار مجلس نمیباشد در هیچ معامله سوای
خرید و فروخت و اما خیار شرط پس در هر عقد و معامله جا است سوای عقد نکاح و وقف
و عتق و ابراء و طلاق و ساقط میشود به تصرّف صاحب خیار هر نحو تصرّفی که باشد از
تصرّفات مالکان در ملک خود مینماید از لوازم ملکیت حتی مثل آب بده و در ببند
و رختم بده یا انکه لمس کنیز کند یعنی دست بدست او یا موضعی دیگر کذا او یا نگاه کند
بجزی که حرام است و بدان آن از کنیز و امثال اینها چه ظاهر میشود رضا بملکیت بهم رسانند
و اگر صریح گوید این تصرّف میکنم بدون رضا به بیع کلامش شرعاً مسموع نیست و مذکور
شده تصرّفات ضروریه برای آب دادن و علف دادن و آخور بستن و تیمار نمودن

دوازدهم خیار تعذر

سیزدهم خیار تفلیس است

فصل

و امثال اینها مسقط نیست و هم چنین هر گاه سوار شود در بردن باب و علف دادن و امثال
آن از راه چموشی و غیر آن نشود یا اگر نشود این بهتر و اصلح است یا انکه صعوبت و عسر دارد
غیر سواری بردن اینها ضرر ندارد یا غیر اینها بنحوی که گذشت و همچنین اگر تصرّف امتحانی
باشد برای امتحان هرگاه شرط نموده باشد امتحان بعد از مبایعه را یا راضی شود
بایع بآن و بعضی مطلق تصرّف امتحانی را مضر نمیدانند بشرط آنکه بهمان قدر امتحان
باشد و پس مثلاً اگر زین یا پالان بر پشت آن میگذارند برای سوار امتحان و امتحان
شد همان ساعت زین را بر دارند از پشت آن دو دقیقه عمداً تاخیر نکنند بلکه سهواً
نیز چه تصرّف سهوی را نیز مسقط خیار میدانند و ع اشکال پس احوط بلکه اقوی آنست
که اگر تصرّف سهوی شد بنا را بر اسقاط خیار گذارند مگر انکه مثل دیدن موضعی از کنیزه
بر او حرام است قبل از خریدن یا لمس او باشد ظاهرا اینها سبب سقوط خیار نشود
والله یعلم و در حدیث صحیح این است که هر کاری که بان کرد و احداث شود مسقط
خیار است و بدانکه تصرّف بفروختن یا بخشیدن و امثال اینها مسقط خیار است بلکه
بمعرض بیع و امثال آن در آوردن نیز مسقط است پس آنچه بعضی میکنند چیزی را که
بخیار شرط برای انکه اگر فروختند و از ایشان خریدند بقیمت خوب فبها و الا رد نمایند
و میبرند به بازار یا غیر بازار و بمعرض بیع در می آورند اگر خریدند بنحو خواهش ایشان خوب
و الا فسخ میکنند و پس میدهند غلط است چه همین بمعرض بیع در آوردن موجب
سقوط خیار است و اگر فروختند چیزی را که خیار داشتند بیع ایشان صحیح است چه مال
خود را فروختند و همچنین حال ثمن و معاملات دیگر اما خیار ساقط شد بجهت تصرّف

وبدانکه

و بدانکه هر کدام که تصرّف نمودند در آنچه باو منتقل شده تصرّف آن مسقط خیار
خود ش است و بیع لازم میشود بنسبت بان و باعث ساقط شدن خیار از دیگری نمیشود
مگر آن دیگری التماس نموده بود از متصرّف که تصرّف کند پس متصرّف آن ساقط
میشود و خیار از هر دوشان بلکه بمجرّد التماس شاید خیارش ساقط شود هر چند دیگری تصرّف
ننماید و خیارش باقی باشد و هم چنین است هرگاه تصرّف احدهما باذن و رخصت
فاتن از دیگری باشد که دور نیست از انکه خیار هر دو ساقط شود بلکه بمجرّد اذن دادن دور نیست
که خیارش ساقط شود و اگر تصرّف نمودند در آنچه مال ایشان بود و باین عقد هر یک بدیگر
داده بودند دور نیست که باعث فسخ معامله شان شود هرگاه عالماً عامداً مختاراً
نمودند و هم چنین اگر احدهما این کار را کردند زیرا که باید حمل افعال مسلمین بر صحت
نمائیم بلکه بعض اوقات یا اکثر اوقات از نفس تصرّف می یابیم مراد متصرّف برهم
زدن بیع است مگر انکه اظهار نماید که تصرّف که کرده ام باذن فحوی است یعنی جزم داشتم
که راضی است در مالش تصرّف نمایم لهذا تصرّف نمودم با نیکه مال مال او است یا انکه جزم
از خارج بهم رسد منظور متصرّف دزدی و فعل حرام است و دانستی سابقاً که تصرّف
باعث سقوط خیار شدن در همه خیارات نیست بلکه در بیع شرط متعارفه معروف
جز ما تصرّف مسقط نیست هر چند مشتری از ملک خود بیرون نماید بفروخت یا هبه و امثال
آن چه بایع هرگاه فسخ نمود تسلط دارد که عین مال خود را در دست هر که باشد بگیرد
و معامله مشتری باطل میشود جزماً و اگر عین مالش تلف شده باشد بتلف الهی یا بعیب
دار شده باشد رجوع میکند بعوض مالش اگر مثلی است بمثل و اگر قیمتی بقیمت و شناختن

هر دو را و رجوع بمشتری بجهت آنست که در ایام خیار بایع هر تلفی یا نقصی که در ان شود
از کیسهٔ مشتری رفته است و ضمان بر اوست و اگر تلف متلفی است رجوع باو میکنند
و میتواند رجوع بمشتری نماید و او رجوع بمتلف و اگر خود تلف نموده و فسخ نموده از
کیسهٔ خودش رفته است و اگر فسخ ننموده عوض را بمشتری میدهد و اگر مشتری تلف
کرد ضامن است هرگاه بایع فسخ نمود و رجوع بمشتری بجهة آنست که در ایام خیار بایع
هر تلفی یا نقصی در ان شود از کیسهٔ مشتری رفته است بر اوست عوض را باید بدهد والا
فلا و اما بایع در ان ثمن که گرفته جزما تصرف میتواند نمود و نفروخت مال خود را مگر برای
تصرف در ثمن و از این است که شرط مینماید در هرگاه رد مثل ثمن را نماید باز اختیار
فسخ داشته باشد و مشتری نمیتواند گفت در عین مال مرا بده نه مال خود را و اگر عین
مال او را داده هم نمیتواند گفت که مثل ثمن را بده عین ثمن را میخواهم و اما خیار غبن

و اما خیار غبن

پس اگر گول زند که غابن میگویند تصرف در ان مالی که از مغبون گرفته کرده بود
خیار غبن مغبون اصلا ساقط نمیشود خواه تصرفش باخراج از ملکش باشد و خواه نه که در
هر دو صورت خیار فسخ دارد و بعد از معاملهٔ ثانی غابن و فسخ مغبون معاملهٔ غابن
باطل میشود و اگر مغبون راضی بمعاملهٔ غابن نباشد و اگر امضا کند معاملهٔ غابن بود
حکم فضولی دارد و در برای خودش خواهد بود و رجوع میکند مغبون مال خود و اگر تلف شده
باشد در صورت فسخ والا عوض میگیرد بهمان نحو که در خیار بیع شرط گفته شد و اگر
مغبون تصرف نموده در حالتی که نمیدانسته که گول خورده پس ظاهر آنست که اختیار
فسخ دارد خواه تصرف مخرج از ملک و خواه غیر آن هرچند در تصرف مخرج احوط عدم

فسخ است

فسخ است خصوصا هرگاه ازاد نموده باشد یا ام ولد نموده باشد لیکن در فرضی که
نتواند فسخ نمود ظاهر تفاوت زیادتی را میتواند گرفت بجهت لا ضرر و لا ضرار
و اینکه این خیار برای دفع ضرر غبن است هرچند جمعی از متاخرین گفته اند که تفاوت
را هم نمیتواند گرفت و این بعید است و اگر احتیاط از این جهت نمایند بد نیست
والله یعلم و اگر بعد از علم غبن تصرف در انچه گرفته بود کرد اسقاط خیار نموده و بیع لازم
شد و اگر تصرف در انچه بغابن داده بود کرد ظاهر فسخ معامله نموده بتفصیلی که در سابق در
خیار شرط گذشت لیکن خیار غبن فوری است بحسب ظاهر پس باید بهمان ساعت که مطلع
شد بغبن اختیار فسخ یا امضا نماید پس اگر نمود فبها و الا بیع لازم است چه این خیار
برای رفع ضرر است و ضرر از او مندفع شد بهمین قدر لیکن القدر [illegible] بلکه مر
خص است القدر تاملی نماید یا با اهل خبره در ان نزدیکی مشورت نماید و محتمل که باقی باشد
القدر ببایع ضرری نباشد یا آنکه مطلقا باقی باشد لیکن احوط بلکه اظهر اول است

و اما خیار مجلس

و اما تلف الهی پس بقاعدهٔ آنکه تلف در زمن لا خیار له میشود تلف از غابن شده
و اگر تلف مخلوقی است پس بدستوری که گفته شد و اما خیار مجلس پس خیار هر دو طرف
باقی است تا از هم جدا نشوند بنحوی که گفته شد مگر آنکه تصرف در انچه گرفته نموده باشد
پس خیار او ساقط میشود و بیع نسبت باو لازم میشود و اما آنکه تصرف ننموده پس
خیار او باقی است و اگر تصرف در انچه داده بود نمود پس ظاهرش فسخ بیع است

و اما خیار تاخیر

بنحوی که سابق دانستی و اما خیار تاخیر پس از جهت حصول خیار اگر در انچه فروخته بود
تصرف نمود این فسخ بیع است و اگر در عوض آن عبارت از ثمن است تصرف کرده

و اما باقی خیارات

این امضاء بیع است و ظاهر آنست که این خیار نیز فوری است بدستور خیار غبن و اما باقی
خیارات پس تصرف در انچه گرفته اند موجب امضاء و در انچه داده اند موجب فسخ است
هرگاه عالما عامدا باشد و خیار در انها فوریت سوای خیار عیب فوری نیست هر
وقت خواهد پس میدهد و هر وقت خواهد امضا میکند و ارش میگیرد مگر آنکه تصرف در
ان نماید پس رد نمیتواند نمود بلکه ارش میتواند گرفت و مثل تصرف نمودن است آنکه
عیبی حادث شود در وقتی که عهدهٔ عیب بر همان شخص است که میخواهد رد نماید چه با وجود این
کذا نمیتواند رد نمود بلی ارش میتواند گرفت مثلا هرگاه عیب در ایام ثلثه خیار حیوان
بهم رسد میتواند رد نمود بجهة آنکه ضمان عهدهٔ تلف و عیب در این ایام بر بایع است
بخلاف آنکه بعد از ثلثه عیب حادث شود و معلوم شود که عیب داشته بود در ان صورت
رد نمیتواند نمود و ارش میتواند گرفت و بدانکه هرگاه خیار برای هر دو طرف باشد و
یکی از ایشان فسخ نمود و دیگری امضا فسخ مقدم است و معامله برهم میخورد و فقها گفته
اند که تلف در ایام خیار از من لا خیار له است پس اگر خیار از برای بایع تنها است تلف
اگر شود مبیع از مشتری تلف شده است و اگر از برای مشتری تنها است خیار است تلف
از بایع میشود و اگر خیار برای هر دو است تلف مبیع از بایع و تلف ثمن از مشتری و در
صورت اولی منصوص هستند در بعض موارد و چون بعنوان معلل مفهوم میشود عموم
فهمیده اند و حکم اخیر را از جمع دو حکم اول با هم بنا گذاشته اند و الا مقتضای
قاعدهٔ بیع صحیح آن بود که ثمن تلفش از بایع باشد و مبیع تلفش از مشتری بجهة آنکه
بمجرد عقد منتقل میشود و عوضها بیکدیگر پس میبایست تلف هر ملکی از مالکش باشد

ولهذا حکم

ولهذا حکم در ثمن و منافع چنین است باینکه منفعت مبیع از مشتری است در ایام خیار
چنانکه مال اوست بعد از ایام خیار و منفعت ثمن مال بایع است در ایام خیار و بعد از
آن ایام هرچند تلف شوند در آن ایام و بسبب تلف از کیسهٔ غیر صاحبش رفته باشد یعنی از کیسهٔ
صاحب اولی رفته باشد نماء و ثمن برای صاحب ثانی است که الان او صاحب است
و اما بعد از ایام خیار تلف از صاحب ثانی است که الان صاحب است همچنانکه نماء و ثمر
هم از اوست و هر مبیعی که تلف شود پیش از آنکه بقبض مشتری داده شود از کیسهٔ بایع رفته
است و مبایعه هم باطل میشود باینکه ثمن بر میگردد و ملک مشتری میشود و اما نماء و ثمر
مبیع از مشتری است هرچند بیع باطل شود چه بطلان از حین تلف است نه از اصل
و همچنین ثمن و نماء ثمن مال بایع است تا الوقت که بیع باطل شود و برگردد بمشتری

فصل در بیع و معامله ربائی

فصل در بیع و معامله ربائی بدانکه هر چیزی که بکیل باشد یا موزون در معاملهٔ آن
بکیل یا وزن میشده در عهد رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم اگر معلوم باشد یا در
عهد بلاد معامله اگر عهد رسول معلوم نباشد باید معاملهٔ این سراسر باشد که
هیچ زیادتی در هیچ طرف نباشد خواه صحیح را با شکسته یا با عیب دار معامله نمایند
چه باید سر بسر باشند و خواه صحیح را با صحیح خواه خوب را با بد و خواه بد را با خوب
بهر صورت باید معامله سراسر باشد یعنی اگر بکیل معامله میشود باید کیل هر دو طرف
یکی باشد و هیچ زیادتی نباشد و اگر موزون باشند وزن یکی باشد و هیچ زیادتی
نباشد بلکه گوشت گوسفند را با گوسفند معامله ننمایند و همچنین گوشت گاو و شتر
و غیره از ماکول اللحم با آن حیوان که آن گوشت از نوع آنست هرچند که حیوان

خودش بکیل یا موزون نیست چه نهی وارد شده و شاید بعضی از فقها موزون تخمینی را نیز داخل موزون گرفته باشند که اعم نزد ایشان از موزون تحقیقی و تخمینی و گوسفند و امثال آنرا که برای گوشت میخرند البته بوزن تخمینی میخرند و همچنین خرما بر سر درخت با خرمای چیده که مکیل یا موزون بالفعل است معامله خوب نیست چه بر سر درخت نیز تخمین میخرند و همچنین حال در زرع هرچند اوّلی را مزابنه مینامند یعنی بیع خرما بر سر درخت بخرمای چیده و دوّمی را زرع باشد محاقله مینامند و هر دو حرام است ظاهراً لیکن اگر احتیاط از امثال اینها کرده شود بهتر است بانکه هر ثمری که باشد را تخمین میخرند بر سر درختش با ثمر چیده آن که مکیل یا موزون باشد معامله ننمایند و زرع هم چه گندم باشد و چه غیر آن و امّا مکیل و موزون تحقیقی پس بلا شک معامله آن ربا است اگر سراسر نباشد و ربا را شنیدی را ارشد قبایح و محرّمات است و زیادتی که گفتیم باید نباشد نه از جنس آن مکیل یا موزون و نه از غیر جنس آنها مثلاً یکمن گندم با یکمن گندم باید معامله شود هیچ زیادتی در هیچ طرفی باید نباشد نه از گندم و نه از جنس دیگر مثل برنج یا مس یا زر یا فلوس یا پنبه یا ریسمان یا کرباس یا غیر ذالک بلکه باید منفعت هم نباشد را زیاد شود مثل انکه یکمن گندم بدهد بعوض یکمن گندم یا شرط حالی یا بار چهارپا منوان و آوردن یا انکه قدری از زمان در خانه یا کاروان سرای او باشد و امثال اینها از اموری را اجرت بازای اینها بالذّات مباح شده شرعاً اگر خواهند اجرت گیرند هرچند قلیلی باشد را قابلیت اجرت مذاشته باشد و در اجل علی الهم چنین است هرچند زیادتی دانه گندم باشد را آن قیمتی ندارد بلکه یکمن گندم حالی با یکمن گندم موجّلی نیز ربا است چه اجل را قسط از ثمن میباشد بحسب تعارف هرچند اجلی قلیلی باشد مثل انکه فردا بدهد

با معامله

یا معامله صحیح شده و شرط شود که عوض بعد از یک سال بدهم یا ظهر میدهم یا بعد از ین میدهم و آن من گندم بر سبیل مثال است چه اختصاص بگندم نیست و هم چنین اختصاص بمن نیست و اختصاص بوزن هم نیست بلکه اگر معاوضه شود من گندم مثلاً بمن گندم و شرط انکه یکسوره قرآن بخواند برای او یا برای پدر یا مادر یا شخصی دیگر حرام است و ربا است اگرچه یکسوره کوچک باشد یا یک آیه باشد و امثال اینها چه هر زیادتی که باشد حرام است و این حرام بودن و ربا بودن اختصاص بمبایعه ندارد بلکه هر معاوضه و مشارطه انحکم دارد چه صلح باشد یا هبه معوض عنها یا غیر اینها مثل انکه معاوضه مطلق نمایند یا تنخواه طلب گیرند یا غیر اینها و این ربا ربای معامله و معاوضه است که اختصاص در مکیل و موزون ملاحظه و لیس و در غیر اینها نمی باشد پس شعر مکتوب یا پارچه بدهد و دو توب پارچه بگیرد مثلاً ربا نیست

وامّا ربا

و امّا ربای دیگر هست که حرام است و آن ربای قرضی است بانکه چیزی را قرض دهند لشرط منفعت و این اختصاص بمکیل و موزون ندارد بلکه در همه چیزها جاریست چه هرچه را قرض میدهند معنی آن این است را همان را که قرض دادند باید همان را بعینه یا مثل آن را بعینه بدون زیادتی اصلاً پس بدهند خواه زیادتی از عین باشد مثل یکمن گندم بیکمن گندم و چیزی که زیادتر یا یکمن گندم بیک من گندم با قرائت قرآن و امثال اینها که گفته شد سوای اجل و تاخیر مدّت چه اجل را قسط از ثمن در قرض نمیباشد بلکه قرض و شرعیت آن مبنی بر اجل و تاخیر است را آن اجل و تاخیر تبرّعاً میباشد برای انکه قرض میگیرد و این اجل و تاخیر را البته باید تبرّعاً لقرض گیرنده بدهد قرض ده و اصلاً بازاء آن هیچ چیز نگیرد که نفعی داشته باشد یا نفع باشد چنانکه گفتیم را خواندن آیه

قرآن را نیز بازاء آن شرط ننمایند و همچنین امثال آنرا حتّی در قرض شکسته قرض دادن و بازاء درست و صحیح گرفتن هرچند سراسر باشند حرام است و ربا است چه صحت منفعت است و همچنین اگر بدهد را قرض دهد لشرط خوبتر از آن هرچند سراسر باشد حرام و ربا است چه منفعت است خواه قرض ده این منفعت را برای خود شرط نماید و خواه برای پدر و مادر یا خویشان و خواه برای اجنبی اگرچه فقیری باشد را همه حرام است و اگر منفعت برای قرض گیرنده شرط شود بعضی آنرا نیز حرام میدانند و اظهر عدم حرمت است لیکن احوط اجتناب است و این حرمت در وقتی است که شرط شود در قرض و اگر شرط نشود تبرّعاً بدهد حرام نیست لیکن بلکه گفتیم که مستحب است را قرض گیرنده نفع بدهد و خواه احسان چنان نماید وامّا قرض ده سنّت است که نگیرد بلکه مکروه است و معامله سو قرض الحسنه نماید و از خدای تعالی اجر خواهد بهتر است و حال در ربای معامله نیز چنان است یعنی شرط آن زیادتی حرام است امّا اگر بدون شرط بدهد حرام نیست و دانستی را قاعده کلّیه در قرض همان نفع بردن یا شرط در چیزی را قرض دهد و هر نفعی باشد بنابر مشهور و بعضی میگویند که هر نفعی حرام نیست بلکه حرام نفعهائی است که بازاء آن قیمتی یا اجرتی باشد شرعاً چنانکه گفتیم امّا اگر قرض دهد لشرط انکه قرض تقرض ده دهد وقتی را خواهد یا انکه قرض لشرط انکه چیزی را که بکسی دیگر میفروشد باو فروشد بهمان قیمتی را بدیگران میفروخت یا سلف کند باز بهمان نحو یعنی بهمان قیمت را سلف میکند بدیگران یا اجاره دهد خانه یا چهارپا یا امثال اینها را باو بهمان اجرت را بدیگران میدهد و امثال اینها حرام نیست مثل انکه دختر باو دهد بمهری را بدیگران میدهد و غیر ذالک و اظهر این است را اینها حرام نیستند و قاعده

کلّیه در ربا

کلّیه در ربا معامله و معاوضه همان خصوص مکیل یا موزون را معامله نمودن با زیادتی در یکطرف از مقدار همان مکیل یا موزون هر زیادتی باشد را گفتیم امّا مقدارها هر کاه مساوی باشند ضرر ندارد هرچند منفعتی باشد مثل صحیح عوض شکسته و خوب عوض بد بلکه در این صورت معامله را غیر سراسر نمیتوان نمود اصلاً پس بازاء صحیح بودن یا بهتر بودن هیچ نمیتوان قرار داد اصلاً بلی اگر شرط نباشد زیادتی بهبه صورتش حلال است و دانستی که جو در مبحث ربا با گندم یک جنس حساب میشوند باید سراسر معامله شوند و نزد فقهای رضوان الله علیهم هر چیزی با اصلش و از همان نوعش از یک جنسند مثلاً شیر گوسفند و ماست آن و پنیر آن و روغن آن و کشک آن و غارای آن و امثال اینها از یک جنسند و روغن گوسفند با روغن گاو و میش یا گاو دو جنسند میتوان بتفاضل و زیادتی معامله نمود و بخلاف شیر با روغن همان و ماست همان الی غیر ذالک همان نحوی که گفتیم یک جنس حساب مینمایند و تفاضل و زیادتی را راضی نیستند و هم چنین است نزد ایشان گندم و آرد آن و نان و غیر اینها از آن و حکم مساوی مذکور خواهد شد و هم چنین کنجد و روغن آنرا یک جنس حساب مینمایند و قس علی هذا و ربا میانه پدر و فرزند نیست و زن و شوهر و آقا و مملوک او نمی باشد و میانه مادر و فرزند نمیباشد و هم چنین میان پدر و فرزند رضاعی نمیباشد و همچنین میانه مرد و متعه اش نمیباشد انکه نمیباشد آن زن دائمی و میانه آقا و کنیز مشترک نمیباشد از کنیز محقّق است که نمیباشد و میانه آقا و عبد یا کنیز مکاتب نمیباشد امّا میان او و مدبّر نمیباشد یعنی انکه بنا گذاشته را بعد از مردن آقا آزاد باشد و ربا میان مسلم و کافر نمیباشد باین معنی که

میتواند از و بگیرد اما با و دادن حرام است البته و بعضی گفته اند که در صورتی میتواند
که معاهد نباشد و با مال در پناه ده باشد و این احوط است هرچند گرفتن مطلق
خالی از قوت نیست و اما ربا میان مسلم و اهل ذمه پس مشهور این است که
و حرام است هم گرفتن ربا از ایشان و هم دادن و این اقوی است البته بلکه
ظاهر این است که غیر این احتمال ندارد و بهیچ وجه جایز نیست تا دری تجویز کرده اند
گرفتن ربا از ایشان را نه دادن بایشان را چه دادن را باتفاق نموده اند بر آنکه
حرام است و آنچه در ولایت عجم متداول شده که زر بهند و امید هند و از و ربا گیرد
با آنکه دانستی که خلاف احتیاط است حرام است بجهة آنکه ایشان یقینا میدانند
که هندو آن زر را از وقته بمسلمانان میدهد و از ایشان ربا میگیرد علی رؤس الا
شهاد و دانستی که این حرام است باتفاق علما و موافق حدیث هم حرام است علاوه
آیات و اخبار متواتره در حرمت ربا پس علانیه آن کار حرام را مینماید و مسلمانان
ربا ده علانیه آن حرام را میکنند و مع ذلک این ربا ها از مسلمانان گرفته قد
ریزا آن هندو خود بر میدارد و قدری دیگر را باین مسلمان که زر باو داده بود در آن
منفعت میدهد و این مسلمان با آنکه اعانت در اثم آن کافر و هر یک هر یک از مسلمانان
ربا ده نموده بود علی مال آن ربا ده های مسلمانان را میگیرد و مالک میشود و شنیدی
که درهمی از آن بدتر از هفتاد زنا با مادر و دختر و خواهر است در اندرون کعبه و دانا
که ربا شهرها را خراب میکند چنانکه تمام عجم را خراب نمود خدا تعالی حفظ کند و دانستی
که معامله حرما بر طلب آن و مانند اینها جایز نیست سر بسر و نه با تفاوت فصل

در بیان احکام قبض

در فصل احکام قبض

در باقی احکام قبض چه سابق گفتیم بدانکه قبض در غیر منقولات مثل زمین و خانه و حمام و بستان
و امثال اینها قبض اینها تخلیه است باینکه مانع نشود از تصرف مشتری و اظهار نماید که برو و
تصرف نما و رفع موانع تصرف او را نماید و اگر موقوف بکلید است بدهد و اما منقولات
مثل حیوانات است که ریسمان که در گردن آنها یا سر آنها است بدست مشتری دهد یا همچنان
سر آنها را بدست مشتری دهد و بعضی گفته اند کافی باشد آنکه بگوید که بگیر و ببر و بگذارد و سر
دهد نزد او و احوط اول است و اما مثل اقمشه و زر و امثال اینها قبض آن است
که بدست مشتری دهد یا بدامن او اندازد باطلاع و اعلام او یا بوکیل او دهد در اینها
و در حیوان نیز و اگر نگیرد مشتری بعض فقها میگویند که بحاکم شرع دهد و ظاهر آنست که
بدست او گذاشتن اگر گرفت و الا بدامنش و امثال انداختن باطلاع او اگر
میسر شد و الا نزد او انداختن و گذاشتن هرگاه نگیرد کافی است باز باطلاع او
و واجب نیست که القصد یع رجوع بحاکم شرع را بکند یا مؤمنان را اگر حاکم شرع نباشد
اما باطلاع او نزد او گذارد یا اندازد اگر نگرفت و این اختصاص بمبیع ندارد بلکه ثمن
نیز چنین است بلکه هر حقی چنین است لیکن شاهد بگیرد در همه اگر خوف انکار و منجر شدن
بدعوی باشد هم چنانکه دادن بدست او نیز چنین است و این شاهد گرفتن برای
خیریت اوست و امر بان ارشادی است و جمعی میگویند که قبض در مکیل و موزون
بکیل و وزن است و این احوط است البته و اگر قبل از قبض مبیع تلف شد یا معیوب
شد دانستی که از کیسه بایع رفته است بنحوی که گذشت و اگر غاصبی غصب نمود قبل از
قبض باز عهده آنرا بر بایع میدانند که باید استخلاص نموده تسلیم مشتری نماید و همچنین

آن

است حال ثمن بحسب ظاهر که استخلاص آن در عهده مشتری است پس اگر زود استخلاص شد
بحیثیتی که تأخیری نشد فبها و الا خیار فسخ بهم میرسد برای صاحب تأخیری میانه فسخ
یا امضاء عقد و اگر فسخ نمود عوض را پس میگیرد اگر داده بود و الا نمیدهد و اگر عوض
تلف نموده یا نزد او تلف شده عوض آنرا میگیرد و اگر امضا نمود باید صبر نماید تا از غصب
در آید و اگر خود تواند و بایع نتواند مثلا خود در آورد و اگر خواهد آزاد نماید میتواند نمود
هرچند در ید غاصب باشد و مغصوب شد و اما ثمری هرگاه نمود مال مشتری است
و بر بایع عهده آن ثمر نیست چه عقد را بر آن ننموده بود تا آنکه در عهده اش باشد و قبض نمود
بدادن بمشتری چنانکه حال در اجزاء مبیع چنان است باینکه در عهده بایع است که بدهد
و اما ثمر در عهده اش نیست مگر آنکه بایع غاصب شود و اگر مثل مملوک و حیوان
و خانه باشد و منفعت غاصب از آن نبرده باشد ضامن آن منفعت
نابرده نیز هست باید اجرت آنرا بدهد و باید اعلی اجرتها را بدهد اگر تفاوت
اوقات منشاء تفاوت اجرتها باشد یا تفاوت مملوک یا حیوان یا مثل اینها
بحسب سن یا صحت و مرض و امثال اینها باشد چه نقص اینها عهده و عوضش بر غاصب
و کمال و زیادتی ایشان مال صاحبشان است هرچند بفعل غاصب شد باشد و اما
اگر بایع خودش مانع آن غاصب شود از قبض بدون عذر شرعی غاصب هر دو خیار
برای مشتری نیز هست میان فسخ و امضاء و در امضاء اجرت لازم است بر بایع
مثل غاصب هرچند منتفع نشده باشد و اگر بایع از راه عذر شرعی حبس نمود خودش
یا مانع دیگری شد از دادن باینکه نداد تا ثمن را بدهد چه خوف داشت از دادن

که ثمن بدهد

که ثمن بدهد او نیاید یا اگر بیاید بعد از محنت و تعب یا خسارت در این صورت منفعت
برده را باید بمشتری بدهد هرگاه ثمن را گرفت و مبیع را داد و اخراجات مبیع در صورت
حبس مشروع بر مشتری است بجهت آنکه ملک اوست و همچنین در صورت تقاضای غیر مشروع
نیز خرج بر اوست چه ملک اوست لیکن هرگاه غاصب خرج کشیده از کیسه غاصب
رفته بلکه بر او لازم است که نگذارد تلف شود پس لازم است که خرج آنرا بکند و مشتری
رجوع نمیتواند نمود و بر بایع لازم است که مبیع را فارغ ساخته تسلیم نماید بلکه از
حین تمام شدن عقد اگر مبیع مشغول بچیزهای بایع است مثل خانه یا صندوق و امثال
اینها که مبیع نموده در حالی که مال خودش در میان اینها است باید بزودی آنچه زودتر
فارغ نماید و از آنجا بیرون کند و الا غاصب است مگر آنکه برضای مشتری باشد در آنجا
بودنش و اگر غاصب شد اجرت باید بدهد و احکام غصب بر آن جاری است و باید
که بایع آنچه مؤونت دادن و تسلیم مبیع است بمشتری از کیسه خود بدهد مثل کیل نمودن یا
وزن و مؤونت ثمن بر مشتری است مثل وزن نمودن او و صراف نمودن و اما مؤونت
برداشتن و بخانه خود بردن بر صاحب اختیری است و میشود شخص واحد متولی اقباض و تقبض
هر دو بشود مثل آنکه ولی یا وصی مبایعه میان دو نفر که ولایت ایشان را دارد بکند یا
شخص واحد وکیل بایع و مشتری هر دو است یا آنکه خود بایع و قبض ده و وکیل مشتری است
در قبض گرفتن یا عکس این فصل در شراکت و احکامش بدانکه شراکت دو معنی دارد یکی
عقد است و معامله است و دیگری مجرد مشترک بودن مالی میانه دو نفر یا زیادتر یا مشترک
بودن حقی غیر مالی مثل راهها و مسجدها و امثال اینها که حق مشترک است میانه مرور کنندگان

در فصل در شراکت

و نمازکننده کان و غیر اینها و مال عین میتواند بود مثل خانه و حیوان و غیر اینها و منفعت نیز میتواند
بود مثل سکنی و سواری و امثال اینها و منشاء شراکت گاهی قهری است مثل ارث و گاهی
بمعامله شده مثل آنکه با هم بشراکت خریدند یا اجاره کردند و امثال اینها و گاه بمجرد
خلط و خرج میشود مثل گندم و سرکه و شیره و امثال اینها را با هم ممزوج نمودن شود دو نفر یا
بیشتر را اختیاراً خود ممزوج نمایند یا یکی از ایشان یا شخص خارج یا حیوان یا باد یا خود
بخود مثل آنکه مالی هر یک در شیشه ملحق خود بود و در طرفی و امثال آن گذاشته بود
شیشه‌ها خود بخود شکست و گاهی شرکت باعتبار اشتباه بیکدیگر بهم میرسد مثل آنکه مشتبه
شود شیشه مال زید بمال عمرو و غیر ذالک و گاه هست مزج یا اشتباه از طرف ظالم یا غاصب
میشود و گاه هست مالی است و معلوم نیست مال خاصه زید است یا خاصه عمرو است
و بهیچ وجه از وجوه شرعیه ظاهر نشود که مال کدام است نه بشهود و نه بقسم و نه بنکول و نه
بغیر اینها در اینصورت مال را مشترک میانه هر دو میگیرند و حکم بالمناصفه میکنند
هر چند واقعاً مال یکی است جزاماً چرا این صلح شرعی قهری است و بعضی بقرعه تعیین میکنند و
اینها همه در صورتی است که هر یک دعوی نمایند که مال من است یا آنکه صبی یا مجنون باشند
یا گویند که نمیدانیم که مال کدام یک از ما است و اگر هر یک اقرار نمایند که مال من نیست

قسمت

اما شرعاً مال از میان این دو بیرون نیست پس صبر میکنند تا رضا شوند و الا منتهی
مینمایند یا قرعه میزنند و یحتمل که از ملک هر دو بیرون رود هرگاه دلیل انحصار مال میان
این دو نفر مساوی اقرار یا اضعف از اقرار باشد و هرگاه بیرون رفت از قبیل اموال
مباحه میشود یا مال امام نظر ببعضی روایات ظاهر میشود که همه دنیا مال رسول صلعم و آل علیهم

المزبور

است بحسب آنچه بخیال من است تا تأمل نمایم و است و تأمل در دلالت نیز بکنیم الحاصل هر صورتی
که مال مشترک باشد اگر نقصانی بآن میرسد از میان همه است بقدر حصه و نسبت بحصه و اگر
نفعی میکند باز چنانست و اگر مؤنتی دارد مثل نفقه حیوان و کسوه آدمی از حیوان بلکه
غیر آدمی نیز و مثل اجرت مکان و حافظ و نگهبان و امثال اینها هرگاه شرعاً مستحق باشند
آن مؤنت نیز بر سر حصه‌ها است و اگر بعض معیوب شد آنهم بر سر همه است و اگر غاصب
یا دزد قدری را ببرند از میان همه است بقدر حصه و اینها مشغول الذمه همه اند بقدر
حصه و شرکت دیگر که عقد و معامله است آنست که دو نفر یا بیشتر عقد شراکت بعمل بیاورند
در عمل و معامله کردن بمالی از هر یک که آن مالها را با هم ممزوج نمایند یا الکلام آن
مالها از اول امر مشترک بوده باشد و سابقه پس نفع و نقصان و مؤنت بر سر همه
بحصه است بنحوی که گفته شد و اگر مالها ممزوج نشده بوده باشند و از یک دیگر ممتاز باشند
نقصانی که رو داد بهمان مال شده که ناقص شده نه آنها که ناقص نشده اند و همچنین است
حال نفع و مؤنت پس معلوم شد از آنچه گفتیم اینکه اگر در عقد شراکت شرط شود
آنچه خلاف مقتضی شراکت است عقد صحیح نیست علی الاحوط بل الاقوی ایضاً
مثلاً اگر شرط شود که نفع مجموع برای یکی از ایشان باشد یا نقصان بر یکی از ایشان
باشد یا نفع یا نقصان است بمال نباشد بلکه تفاوت داشته باشد صورت ندارد
چنانکه گفتیم و از جمله امور فاسده آنست که بعضی قرض میدهند نصف مال شراکت را
یا قدری از آن را بشرط آنکه قرض کش عمل نماید در شراکت و بعوض عمل چیزی نگیرد از نفع
و آن نفع را بر سر مال بحساب قسمت نمایند بدستور شراکت و میدانند که در شراکت

انکه کار میکند از یکی از شریکها در مال شراکت باید شریک دیگر بعوض کار او انهم
کاری بکند متقابد او تا آنکه ربح مال را بالمناصفه قسمت کنند یا آنکه بعوض کار او
اجرتی قرار دهد از خارج یا تفاوت در نفع قرار دهد بانکه سه حصه نماید مثلاً دو
حصه برای شریک کارکن و یک حصه برای خود لیکن نقصان بر سر مال است یا آنکه
مثلاً در راس المال دو حصه از شریک کارکن و یک حصه از شریک کارکن و نفع دو
حصه درست شود هر یک حصه اما نقصان نسبت بمالها بر سر مالها است که
دو بهر نقصان از دو حصه و یک بهر از یک حصه اینها و امثال اینها بجایی نخواهد است
و اما قرض بدهد بشرط آنکه شریک کارکن نفع کار خود را نخواهد ربا و حرام صریح
است بلی اگر شرط ننماید و عقد شراکت را نسبت بمال بعمل آورد چنانکه مقتضای
عقد مطلق است اما شریک کارکن خود تبرعاً دست از عوض کار خود بردارد و جزاء
احسان قرض دهنده را منظور دارد حلال است بلکه نسبت باو مستحب است هر چند نسبت
بقرض دهنده مستحب نیست که بگیرد نفع کارش بلا عوض یا کم عوض چنانکه دانستی سابقاً
و دیگر شراکتی که بعضی میکنند باین نحو که آنچه هر یک بهم رسانند میان هم بشراکت
و آنچه نقصان رسد بهر یک بر سر هم بشراکت اینهم باطل است و اینرا مفاوضه
گویند و همچنین شراکتی که بعضی میکنند باینکه هر یک جدا کارند صنعتی یا حرفت و
کسبی یا تجارتی دارند اما میگویند آنچه هر یک بهم میرسانیم میان هم بشراکت
اینهم باطل است و اینرا شراکت ابدان میگویند و گاهی دو نفر یا بیشتر با هم
بشراکت بنای زراعت میگذارند باید تخم هر یک را بدیگری مخلوط و ممزوج

نمایند تا شرکت

نمایند تا شرکت بعمل آید یا تخمی را شایع بخرند یا ملک ایشان شده باشد بوجهی دیگر شایعاً
در اینصورت نیز شراکت بعمل میاید که نفع و نقصان میان هم است و اما اگر
تخم هر یک علیحده باشد و زرع کرده بخود شراکت هنوز بعمل نیامده هر تخمی که خوب شد زرع
آن مال صاحب خودش است بتنهائی و همچنین اگر بد باشد یا برطرف شد و اگر خرمن نمود
و ندو خورد کردند بنحوی که ممزوج شد و معلوم نشد که حصه هر یک چه قدر است شرکت
بعمل آمد یا آنکه معلوم است لیکن صاحب زیاد قدر زیاد را بصاحب نقص بخشید و شرایط
هبه بعمل آمد از اقباض و غیره یا آنکه صلح نمودند بنحوی که شرایط صلح بعمل آید خوب
است و شرکت بالتسویه بعمل میاید و اگر هبه یا صلح مثلاً بعمل نیاید و مزج بعمل آید
شرکت بعمل میاید لیکن نه علی التسویه بلکه بتفاوت آنچه معلوم است از مالها
و غیر معلوم بصلح قهری حل نمایند و هیچ یک از شرکا نمیتوانند در مال مشترک
تصرف نمایند مگر باذن همه شرکاء هر نحو شراکتی که شده باشد در مال و هر چه
اذن داده شده بهر قدری باید اکتفا بهمان اذن و همان قدر شود و
تعدی هیچ جایز نیست اصلاً و اگر تصرف نمود احدی بدون اذن یا تعدی
نمود از ما دون یا قدرش با وجود عصیان ضامن نیز است که اگر تلف شود یا
رفتی رود دهد که نقص یا عیبی بهم رساند آن متصرف ضامن است آنچه را که در
تحت ید اوست و آنچه را که تصرف نمود همه را زیرا که غاصب است و با او
معامله غاصبها کرده میشود و هرگاه اذن طلبید در تصرف باید جزماً اذن بدهد
هر چه هر شریکی که مانع شود شریک را از انتفاع و تصرف ظالم و متلف است

و معامله با ظالمان و متغلبان با او میشود البته و منفعت تلف شده بر شریکش باید عوض
بدهد با او و اگر عین بسبب حایل شدن تلف شد ضامن عین نیز هست و اگر خودش تصرف
کرده البته غاصب عین نیز هست نسبت بحصهٔ شریک بلکه اگر تصرف نکرده نیز غاصب است
چه آن مشترک در تحت تسلط او و در ید او هست بدون مانعی از تصرف پس معامله
غاصب با او میشود و ضامن عین از تلف شدن و نقص شدن و عیب ناک شدن
و قیمت نازل شدن هم هست و باید اعلی القیم را بدهد و منفعت برده و نا
برده هم را ضامن است و بدهد و اخراجات که کشیده است بهر نحو که کشیده باشد
از کیسه اش رفته و اگر شریک مظلوم و مغصوب منه است خود میتواند رفع غصب
و منع او را نماید فبها و الا بحاکم شرع رفع مینماید و اگر نباشد بمؤمنین رفع میکند
و الا تقاص میکند بهر نحو که میسرش باشد و احوط این است که تقاص بعد از آن
نماید که از حاکم یا مؤمنین مطلبش حاصل نشود یا حاصل شود اما بتعب یا خرج کردن
یا خفت کشیدن یا قسم خوردن یا آنکه نزد حاکم شرع نتواند حق خود را ثابت
نماید و مدعی علیه انکار کند و قسم خلاف واقع اما قسمش بخورد چه اگر قسمش داد حقش
در دنیا ساقط میشود و همین قسم حقش است در دنیا مگر آنکه بعد از قسم خوردن
تائب و نادم شود و اعتراف بحق نماید آن وقت حلال است و بکیرد و اینها که
گفتیم مخصوص اینجا نیست بلکه تقاص در هر جا که باشد چنین است لیکن اکر کسی بکوید
راضی نیستیم بتقاص کمان چه طمع در دست و بایند که چیزی عطا میکنند و
حق دارم و نمیتوانم بوجه غیر تقاص تحصیل نمایم و کاهی بجهت جهل بمسئله
کمان حق

قسم نخورد

کمان حق و بحض تحصیل در تقاص میکنند و کاه هست از طمع و حرص در دین دارند بسبب الحاجی
در دین عادت نموده اند پس چنین کسان چون ملتفت نشده باید از شرح رخ حق در تقاص شوند بعد
الی و پایان بلا استحقاق و سیر نیند تحصیل را موافق واقع نمایند مگر یقینا از جمله اشخاص
مذکورین نباشد پس آن وقت میتوانند تقاص نمود و الله یعلم و عقد شراکت از عقود جایزه است
از هر دو طرف هر یک هر وقت خواهد فسخ عقد مینماید و اگر اجلی در این عقد قرار دهند
مثل آنکه گویند تا یکسال شریک باشیم یا تا شش ماه یا هر قدر تعیین کنند این لزوم
ندارد بلکه میتوانند هر یک خواهند قبل از اجل فسخ کنند و فایده اجل آن است که بعد از
اجل جایز نیست تصرف اصلا الا بعقد تازه یا اذن جدید و آیا شریک میتواند مال شرکت
را تعمیر نماید بدون اذن شریک یا موقوف است بر اذن او و بعضی تجویز نموده اند
حتی آنکه اگر منع نماید هم تجویز کرده اند اول میگوید که نفعی میرساند و احسانی میکند
بدون غرامت و ضرری بشریکش و دومی میگوید تصرف در ملک غیر موقوف بر رخصت است
و بعضی فرق نموده میانه آلت مشترک یا مختص بتعمیرکن و در ثانی تجویز میکنند دون
اول و حق آن اول است و مطلق تعمیر نمیتوانند نمود چه منع از تصرف شریک اضرار
با وست در تصرف هر گاه هیچ متضرر نشود شریک منع او را حقی نیست و آلت مشترک را
صرف نمودن ضرری بشریک نیست بلکه تبرع و احسان است و با وی مینماید ما علی المحسنین
من سبیل و واجب نیست بر آن شریک که شریک این شود در عمارت نمودن و همچنین
شریک نمیتواند آنچه خرج نموده از شریکش حصه بگیرد بلکه اگر عمارت میکند بدون آنکه
از شریک چیزی بگیرد بکند و الا نکند بلی اگر آن شریک امداد و اعانت نماید مناسب

انصاف و مروت است خصوصا تعمیر اگر مداخل پیدا کند یا زیاد کند بلکه در اینصورت
احتمال دارد که مجبور سازد او را باعانت یا آنکه دست از مداخل که حاصل شد
از آن تعمیر بردارد چه ضرر و اضرار در دین نیست پس تعمیر کردن بنحوی که همه آن کیسهٔ خودش
باشد کاه است که مساوی مداخل حصهٔ خودش میشود یا زیادتر و این ضرر است بلکه اگر
کمتر باشد بسهل کمی هم ضرر است چه متوجه این تعب شدن و مال صرف نمودن و عمر نیز
صرف نمودن برای امر جزئی ضرر است و مانع شدن از انتفاع مالش هم ضرر است
پس باید شریکش با شریک شود در تعمیر یا قسمت نماید بنحوی که شراکت برطرف
شود که ضرر مندفع شود و ظلم است آنکه شریک تعمیر نماید و مداخل پیدا کند و شریک
دیگر مداخله از تعمیر شریکش بهم رسیده صاحب شود و شریک در تعمیر نشود و شرع راضی
بظلم نیست و اگر اصل ارض منفعتی داشته باشد باید حصهٔ شریک را در خصوص منفعت
ارض بدهد و هر گاه مال مشترک دین باشد پس هر چیزی که یکی از شرکاء استیفاء نمود
و وصول کرد باقی شرکاء در آن شریک هستند نمیتوانند جواب آن دهد با اینکه این قدر
را من وصول کردم برای خودم نه برای شما و حوالهٔ شما نبودم بروید برای خود وصول
نمائید نمیتوانند گفت بلکه باید حصهٔ ایشان را از آن وصول که بدهد هر چند حصه
نموده باشند این نحو که هر کدام آنچه را وصول نمود برای خودش را این حصه صحیح و باطلات
و هم چنین اگر طلبی بود از زید داشته اند بیک شریک داده اند و طلبی را از عمرو داشته
بشریک دیگر و هکذا و باین نحو قسمت نموده باشند و راضی شده باشند و قرعه نیز زده باشند
چه قسمت قرض و دین و ما فی الذمه باطل است و همچنین است حال هر گاه شرکت
میانه دو نفر

میانه دو نفر باشد و مکروه است مشارکت با کفار نمودن بلکه در حدیث منع بضاعت
با نها دادن و ودیعه سپردن و دوستی صاف با نشان پیدا نمودن نیز وارد شده و علامه
رحمه الله ملحق نموده بکفار مسلمین را که پروا از محرمات نداشته باشند و شاید از جهت
آن باشد که مال شان مشبوه است بجهت بی پروایی یا آنکه امانت در ایشان نیست
بجهت مذکور با اینکه باید از ایشان منافرت نمود از باب نهی از منکر و مراد از کافر
غیر مؤمن است هر چند در حدیث ذمی وارد شده بجهت آنکه علتهای مزبوره مشترک
است بلکه هر گاه از جهات مذکوره باید کرد آنچه گفته شد پس بکفار بطریق اولی پس
تامل کن و هر گاه خواهند شریکها قسمت نمایند مالهای مشترک را اگر متساوی
الاجزاء باشد بنحوی که قسمت کردن احتیاج برد کردن احد شرکاء چیزی را بر دیگر
برای درست آمدن حصه ها و قسمت ندارد چنین مالی را قسمت جبری و قهری
مینامند و اگر درست آمدن حصه و قسمت موقوف است برد چیزی آنرا قسمت
تراضی مینامند اولی گندم و جو و روغن و شیره و امثال اینها مثل خانه که بناها
لیش متفق و موافق افتاده و حصهٔ هر یک بنائی می افتد درست و طیاره هیچ
زیاد و کمی نسبت باحدی نمیشود و ثانی مثل خانه مختلف الاجزاء و قسمت بالتسویه
نمیشود مگر آنکه یکی بدیگری چیزی زیاد دهد و این حقیقة معامله و معاوضه است
موقوف و تراضی طرفین پس در قسمت اولی احتیاج برضای طرفین نیست بلکه
هر یک تسلط دارند و حصهٔ خود را از دیگری سوا نماید قهرا و بعد از آنکه حصه ها را
جدا نمودند باید قرعه بزنند هر حصه را بنام هر کدام برآمد مال اوست و احوط است

که بدون قرعه نکنند و بعد از آنکه قسمت شد و صحیح قسمت شد برگشت ندارد و لزوم بعمل
آید مگر آنکه ظاهر شود که قسمت حیف و میل شده و با تفاوت بوده چه عمدا تفاوت شده
چه سهوا و هرگاه که در قسمت تراضی ایشان نشود بقسمت حاکم شرع جبر مینماید تا راضی شود و اگر
حاکم شرع نباشد مؤمنان حسبة این جبر و قهر را مینمایند که ضرر شریک نرسد و کاه
باشد که شریک نخواهد شراکت را و جبر بر شراکت نمودن مخالف قاعده الناس مسلطون
علی اموالهم است و باید قسمت بنحوی نشود که موجب سفاهت شود و باینکه مال
از حیز انتفاع افتد یا ضرری روی دهد که عقلا نپسندند والله العلیم فصل در مضاربه

فصل در مضاربه

بدانکه هرکس مالی بکسی دهد که کار در آن بکند اگر منفعت آن مال را شرط مینمایند
که مابین هر دو باشد این را مضاربه مینامند و اگر شرط شود که منفعت مخصوص آن
که عامل و کارکننده باشد این را قرض مینامند باعتبار آنکه اگر مال تلف شد از کیسه
عامل رفته است چنانکه اگر نفع کرد از آن اوست و اگر شرط شده که همه منفعت
برای صاحب مال باشد این را بضاعت و تبرع مینامند در اینصورت تبرع
عامل مستحق اجرت نیست اگر تبرع شرط شده باشد یا آنکه شرط نشده باشد لیکن
معهود و متعارفی ندارد که چنین معاملی چنین کاری را برای چنان صاحب مالی
با اجرت بکند و اگر معهود و متعارف داشته که چنین شخصی چنین کاری را برای چنان
شخص تبرع و بی اجرت نمیکند و البته اجرت دارد مستحق اجرت خواهد بود از صاحب
هرگاه دانست از معهود و متعارف بود و امر کرد بعمل و اگر ندانست آن معهود را امر کرد و
گفت مرادم احسان و تبرع نمودن بود لهذا اظهار اجرت نکردم و عامل گوید که چون

معهود و متعارف

معهود و متعارف بود ظاهر بود که عقد داشتم که دانسته و امر کرده و کذا الاسم اجرت
خواستن را بنا و اردم مسئله مشکل است چه اصل برائت ذمه صاحب مال است و اصل
ضایع نشدن عمل عامل که معروف است با اجرت گرفتن و معهود و متعارف در این باب
دارد و اصل مجان نشدن چیزی که عوض دارد و اجرت دار است بر سبیل معهود و
متعارف باینکه منتقل شدن آن عمل بملک صاحب مال بلا عوض نیست و شاید قوی اول
باشد بلکه ظاهر این است هرچند احوط حصول مراضات است بلکه دست از شاید این
احتیاط ها بر ندارند و اما مضاربه پس دانستی که مجموع مال از یک شخص است یا بیشتر که میدهند
بدست عاملی خواه عامل هم یکی باشد یا بیشتر و عقد مضاربه میان صاحب مال و عامل بعمل
میاید بصیغه عربی یا فارسی باینکه میگوید که این مال را بتو دادم بمضاربه که عمل در آن
بکنی و هرچه نفع بهم رسید میان من و تو یا ما و شما اگر هر دو طرف متعدد ند یا من و شما
اگر عامل متعدد باشد و بس یا ما و تو اگر عکس آن باشد و باید تعیین نمایند و دست
عقد که حصه هر یک از صاحب مال و عامل از نفع چه قدر است و اگر متعدد باشند حصه هر یک
از متعدد ها چه قدر است و معین نیست که بالای صاحب مال ثلث و برای عامل یک
ثلث چنانکه الان بیشتر چنین مضاربه میکنند چه مضاربه منحصر در این نیست بهر نحو میشود از
قسمت و اگر عقد مطلق شد بدون تعیین حصه اگر تعارف در دو ثلث و یک ثلث
بنحوی شده که از اطلاق همان را می فهمند و اطلاق منصرف بهمان میشود عقد صحیح
و قسمت دو ثلث و یک ثلث است بنحوی که گفته شد و اگر چنان تعارفی ندارد که فهم
دست بهم دهد و مجهول میماند باطل میشود عقد و عقد را بهر لفظ و عبارتی که معنی عقد

مضاربه از آن معلوم و مفهوم میشود بعمل آوردن کافی است و معین نیست لفظی از آن و قبول
شاید فعلی کافی باشد باینکه عامل بردارد و ببرد و لیکن احوط آنست که بزبان قبول کند و مشهور میان
علمای مالکیه اجماعی ایشان چنانکه علامه رحمه الله فرموده و مخالفی ندیدیم آنست که مالی که بآن
عقد مضاربه واقع میشود باید که زر سفید یا اشرفی باشد که طلا و نقره مسکوک بسکه معامله
و اگر اینها نباشد بلکه متاعی یا جنسی دیگر یا طلا و نقره بی سکه معامله باشد عقد بر آن واقع
نمیشود و بعضی از علماء متاخرین که تامل در این حکم نموده اند تاملشان بیجاست چنانکه
در حاشیه شیخ مولانا احمد اردبیلی رحمه الله بیان کرده ام منه عفی عنه و اگر خواهند که دیگر
بشود عامل در اینکه بعد از آنکه این جنس را فروخت و زر نمود یا طلا و نقره را مسکوک
بسکه معامله کرد آنوقت عقد مضاربه را بعمل آورد باینکه ایجاب را وکالة گوید
و قبول را اصالة و احوط آنست که دیگری را وکیل نماید در قبول نمودن از جانب
خودش و از اینکه گفتیم ظاهر شد که مضاربه بزر سیاه که فلوس باشد و از مس است باطل
است چه حال آن اجناس است و باید دانست که اجناسی که وکیل بود که بعد از نقد شدن
مضاربه نماید تا زر نشده است در دست العامل بعنوان امانت است اگر نفع دارد
مال صاحب مال و اگر نقصانی دارد از کیسه صاحب میرود و عامل اگر شرط اجرت شده
برای او در زر نمودن مستحق میشود و اگر شرط نشده حالش حال آن کسی است که مال را
ببضاعت و تبرع میگیرد بتفصیلی که گفته شد و اگر افراطی یا تفریطی یا مخالفتی از آن
عامل سرزد ضامن است و حال او حال غاصب میشود که ماخوذ باشق احوال میشود
چنانکه مکرر اشاره شد و دیگر باید مال مضاربه معلوم باشد و باید که دین نباشد چه

اگر عقد

اگر عقد مضاربه بر طلبی واقع شده که در ذمه است خواه ذمه عامل و خواه ذمه دیگری باطل است
تا آنکه گرفته شود و وصول گردد بعد از آن مضاربه واقع شود و الا حین دین بطلان مضاربه
اش باطل است پس اگر خواهند باید پیش سابق وکیل نمایند عامل را که بعد از وصول عقد مضاربه
را بعمل آورد و دیگر باید مال مضاربه آن قدر باشد که از عهده معامله کردن با آن تواند
بیرون آید مگر آنکه شرط نماید که تواند استعانت بدیگری نماید و اگر شد این شرط شاید
اطلاق لفظ کافی باشد هرگاه عالم باشد صاحب مال که عامل خود تنهائی از عهده بیرون
نمیتواند آمد یا آنکه متعارف باشد که عامل استعانت نماید مثل آنکه نوکری گیرد یا اجیری
و یا غلامی ملک باشد یا مثل اینها و اگر شرط نشده باشد که خودش بدون استعانت عمل کند
و مالک ندانست که عامل از عهده بیرون نمیتواند آمد باید عامل خبر کند او را و الا
ضامن خواهد بود همه مال را یا آن قدر زاید را علی اختلاف الاقوال و هرگاه صاحب
مال شرط نمود در عقد که بغیر این مال مضاربه از دیگری نگیرد یا شرکت نیز نکند یا خود را با جاره
و جعاله هم ندهد یا آنکه تبرعا نیز برای دیگری کار نکند یا امور خودش را متوجه نشود که مانع
مضاربه یا موجب نقصی در عمل مضاربه شود یا آنکه مبادا مانع یا نقص بعمل آید بهر صورت
باید شرط او هرگاه قبول نمود مراعات نماید و اگر قبول نشود عقد صورت ندارد و اگر
این شروط نشده اگر اطلاق عقد را معهود و متعارف است که چه چیز از این امور نشود که
چیز نشود مانع ندارد باید آن معهود مراعات شود و هم چنین اگر قرینه باشد مثل آنکه
مال مضاربه بسیار کم باشد یا آنکه بسیار بسیار باشد باید مراعات شود چه بسیار کم جزما
یا ظاهرا مانع از امور مذکوره نیست و بسیار بسیار مانع است بهر صورت یا هر قدری که

که مانع است و اگر هیچ یک از معهود یا قرینه نباشد ظاهراً مانع از این امور مذکوره نباشد
بقدری که عرفاً و عادةً مانع نداشند چه علی ای تقدیر مانع بقدر عرف و عادت را معتبر
نباید آورد چه هرگاه بعمل آورد حکام شخصی که مال مردم را گرفته و با ایشان شرط و عهدی
نموده و مع ذالک حبس مال ضروری است ظاهر بلکه اگر فسخ عقد نماید مانع ندارد چه
این از عقود جایزه است هر وقت خواهند هر یک از طرفین میتوانند فسخ نمود چنانکه
خواهی دانست لیکن بعد از فسخ باید اعلام نمایند از جهت رفع عذر و ضرر و غیر ذالک
از احکامی که خواهی دانست و احوط آنست که هرگاه مال مضاربه قدر معتد به باشد
دیگر مضاربه نگیرند مگر برخصت صاحب مال یا از اوّل شرط نماید و هم چنین هرگاه از دیگر
گرفت اعلام نماید که مضاربه چی مردم هستم و این احتیاط برای آنست که مبادا آخر
منجر بدعوی و نزاع و جدال شود باینکه صاحب گوید که با این همه مال مضاربه چه جهت
رفتی و فوق وسع خود اقدام نمودی و خلل در امور من نمودی چه چیزی که منجر
بدعوی و گفتگو شود شارع ناخوش دارد و استحکام و سد و بند را برای رفع
غو غا بسیار خوش دارد بلکه منع نموده از معامله که در معرض نزاع باشد والله العلیم
و بر هر تقدیر هرگاه مضاربه دیگر یا شراکت دیگر یا از مال خود نیز خواهد معامله نماید
مال صاحب مال را مخلوط بمال خود و مال دیگری نمی نماید و هم چنین مال دیگری را
بمال خود یا صاحب مال اوّل مخلوط نمی نماید الّا باذن و رخصت و اگر اذن نگرفت
و مخلوط نمود غاصب میشود و احکام غصب بر او جاریست باینکه ضامن عین و منافع
با علی القیم و غیره خواهد بود و اگر قرینه باشد که از آن ظاهر باشد رخصت خلط و مزج

بنحوی که یقین

بنحوی که یقین حاصل شود مانع ندارد و بر هر تقدیر اخراجات سفر را که خواهیم گفت
که از مال صاحب مال است همه را پای صاحب مال محسوب ندارد بلکه اگر صحیح نباشد خلط
و غاصب نشد با آن اخراجات مذکوره را از مال همه بردارد بنسبت بحصّها و مالها مگر
آنکه شرط نماید عامل و قبول نماید صاحب مال و دیگر از شروط مضاربه آنست که گفتیم باید
ربح مشاع باشد میانه عامل و صاحب مال پس اگر معیّن نماید قدری مفروضی برای احدهما
و ما بقی برای دیگری فاسد میشود باینکه گوید مثلاً یک تومان برای صاحب مال و هر چه زیاد
آید برای عامل یا بالعکس و جایز است متعدد شدن هر یک از طرفین چنانکه گفتیم و امّا
مضاربه نماید عامل با عامل دیگر مگر باذن صاحب مال و هم چنین شراکت یا بضاعت و
تبرع یا مداینه و قرض و غیر ذالک و اگر نیز مضاربه مثلاً با دیگری نمود و شرط نمود ربح
را میانه عامل ثانی و مالک صحیح است باذن و اگر شرط کرد که ربح برای خودش و مالک
باشد باطل میشود هر چند عامل ثانی راضی باشد چه عامل اوّلی عملی ننموده که بازاء آن ربح
خورد و بلی اگر شرط نماید با عامل ثانی که قلیلی از حصّه خودش باو دهد حق الجعاله آنکه
مضاربه را از مالک گرفته و باو داده یمکن که صحیح باشد اگر معیّن نماید و یمکن اگر همین
معنی را با صاحب مال میکنند نیز صحیح باشد و اگر قلیلی از عمل را او کرده باشد و بازاء آن
شرط چیزی معیّنی نماید هرگاه آن عمل هم معیّن باشد ظاهراً هیچ اشکالی ندارد و اگر بدون
اذن مالک مضاربه با ثانی نمود باطل نیست بلکه فضولی موقوفست بر اجازه مالک
اگر اجازه داد صحیح و الّا باطل است عقد ثانی لیکن مال را تسلیم او نمی نماید مگر باذن
صاحب مال و امّا عقد اوّل که میانه خود و صاحب مال است یحتمل که انهم فسخ شده باشد

باینکه عقد ثانی را که خود فضولاً از جانب مالک نموده است فرع فسخ عقد خویش باشد و
عقد مضاربه را هرگاه مطلقا نمود قضاء میکند که آنچه را مالک در معامله کار او بود
اگر او معامله مینمود همه آن کار مضارب باشد چه مضاربه و کالتی است در معامله
از جانب مالک پس میتواند عامل که عرض نماید قماش و جنس را و باز نماید و پهن نماید
الی غیر ذالک از اموری که در مبایعه صادر میشود از بایع در وقت بایع شدن
عامل یا از مشتری در وقت مشتری شدن او و هم چنین اجاره نمودن حمّال برای
حمل یا حیوان یا دکان و حجره برای حفظ و غیر ذالک و میتواند نیز معیب را که خود
هرگاه صلاح داند یا آنکه معیب را که خیار ردّ و امضا و ارش دارد مشتری مثلاً
ردّ نماید یا امضا نماید و ارش گیرد الی غیر ذالک از احکام معامله که گذشت همه
با صلاح و غبطه نه بدون آن هر چند مالک بدون صلاح هم میتوانست بشرط که
بسفاهت منجر نشود امّا مضارب بدون صلاح نمیتواند چنانکه حال در هر وکیل این
است که صلاح موکل را باید منظور دارد و مشهور آنست که خریدن باید بعین مال
مضاربه بعمل آید یعنی معامله بعین شود باینکه گوید خریدم بعین این ثمن نه بذمّه
و نه بعنوان کلّی و بعد از آن عین تنخواه دهد و شناختی سابقا معامله بعین شخصی را
و بذمّه را که کلّی و غیر مشخص است چنانکه غالب در معاملات همان ذمّه و کلّی است
و حال مشاهده میشود که مضاربه چیها تفاوت نمیدهند میانه معامله خود و ان
و معاملات غالبه باینکه میخرند بذمّه و کلّی و بعد از خریدن مال مالک را تنخواه میدهند
و این خریدن بذمّه که مشهور باطل میدانند بچند قسم است اوّل آنکه بذمّه مالک

اوّل

بخرند و این بیع

بخرند و این بیع و شرا و فضولی است نه مضاربه چه معلوم نمیشود و از عقد مضاربه که عامل را مالک
وکیل در چنین امری نموده بود و حکم بیع فضولی را شناختی دوّم آنکه عامل بخرد بذمّه خود باینکه
مضاربه چی و وکیل مالک است یعنی از طرف مالک و بجهت او بخرد بذمّه خود بنیّتکه نایب و ذمّه
مالک است و فعل نایب فعل منوب عنه است و این احتمال دارد که داخل عقد مضاربه باشد بجهت
آنکه می بینیم که عاملها غالبا باین نحو معامله میکنند و مالکها میدانند و هیچ در وقت عقد متوجّه
این نمیشوند باینکه باین نحو غالب متعارف بعمل نیاورند بلکه معامله و معاوضه علی بعین
را که باشد که به نظر نیاورند و متفطّن آن بعنوان خصوصی نشوند بلکه باشد که عارف با
حکام آن نیز نباشند و مراعات نکنند مثلاً اگر بعین اشرفی چیزی را خریدند و آن جنس
دیگر برآمد یا معیوب برآمد و غیر آنکه عوض میدهند و مطالبه عوض میکنند چیزی دیگر نیست و
لیکن که این غلط است جزما و قس علی هذا باقی احکام را پس ظاهر آنست که این معامله فعلا صحیح
و داخل مضاربه باشد هر چند مشهور راضی نشیند بجهت آنکه احتمال ضرر برای مالک دارد
چه گاه باشد که مال مضاربه تلف شود بآفتی و این چیزی نیست چه بلا فصل معتد به مال مضاربه
تنخواه میدهد یا آنکه خرید غالبا نفع دارد و همان ساعت میتواند فروخت یا بعد از آن بی
که تاخیری زیاد نشود با آنکه در تاخیر زیاد فسخ میشود یا مطالبه ثمن میکنند یا بیشتر یا غیر علّتی
دیگر گفته اند که ربح بذمّه ربح این مال نیست و این نیز چیزی نیست چه ربح برای مشتری است
و شرط شده که میانه او و عامل شرکت مشاعی داشته و وکیل هم بود از جانب مشتری
و نسبت ربح بمال اینقدر بس است که عرفاً میگویند و از اینقدر این قدر نفع کردیم بلکه حقیقة
ربح این مال است چه بایع راضی نبوده که بذمّه عامل در آید الّا بعوض معیّنی که از نحو بدهد

مالک

دوم

اصالة یا نیابة هر چند عوض اشخصی نکرده بود کلی کرده بود لیکن یقینی است که کلی خارج نبود و کلی در خارج وجود آن عین وجود شخص است یا در ضمن چه شیئی تا مشخص نشود موجود نشود
پس عوض را العوض فرد منتشر واده وان در خارج همان فرد است که مشخص نمود کلی را
بان و تسلیم نمود و بایع نیز راضی و غیر چنین چیزی را نمیخواست پس اقوی جواز وصحت است
و لهذا در هیچ حدیثی متعرض شرط شراء العین مال نشده اند با تعارف و تداول ان
لیکن احوط مراعات مشهور است البته البته پس باید که شراء الشخص مال نماید و مسئله
دا حکامش را نیز بدانند تا همان ها را مرعی دارند سیوم آنکه میخواهد بذمه خود اصالة
یعنی نه برای مضاربه و از جانب مالک هر چند بعد از معامله وجه و مال مالک را نخواهد
میدهد با عتقاد خود حیلهٔ شرعیه نموده بلکه امانت را گرفته بود برای مضاربه در یح
فلین خیانت نموده عوض ثمن خود داده هر چند غاصب است در بحث و مشغول الذمه
و بایع نیز غاصب است هر چند مطلع بحقیقت حال نباشد و نپندارد مال عین آن است
است چه در غصب جهل موجب رفع عقاب آخرت نیست هر گاه جهل باقی ماند تا قیامت
یا آنکه بعد از آنکه علم بهم رسانید بلا تاخیر از عهده بر آمد لیکن حق دنیوی و شغل الذمه
بهم رسانیدن بر ترتب دستهای متعاقبه البته است الحاصل با عتقاد خود کاری کرده
که حصه ربح مالک را نیز صاحب شده بعوض آتش جهنم و انتقام قهاری جباری از چند
سلا یکی آنکه مال مالک را غصب نموده دوم آنکه خیانت نموده با مالک و در حدیث وارد
شده که مؤمن و شیعه هرگز خیانت نمیکند و تشدیدات شدیده و تخویفات هائله
که در غصب و ظلم و ستم و خیانت وارد شده حد ندارد و آیات قرآنی که در مذمت

ظلم وظالم

سیم

ظلم و ظالم وارد شده یکی از ان عالمی را بس است و مع ذالک این ظلم و خیانت را نه
همین با مالک تنها نموده بلکه با بایع نیز نموده که مشغول الذمه او هست تا قیامت و
غصب و ظلم بحق او نموده که ثمن مبیع او را نداده تا قیامت چه مال مردم را بایع مالک
نشده چنان در دستش بعنوان غصب است و با اینها بایع بیچاره را بچاه انداخته
و با اینها همه معلوم نیست که مبایعه اش صحیح باشد تا آنکه مالک صحیح باشد تا آنکه ما
لک حصه ربح مالک نشود چه بایع راضی با نتقال مبیع بمشتری با این نحو نبود که مشتری از
عین مال خود ثمن را ببایع بدهد یا آنکه ثمن اصلا ببایع ندهد و بدتر از ان مال غصب و خیانتی
را بدهد که بر هیچ وجه بایع مالک ان نشود بلکه تا قیامت داخل مظالم غصب
و خیانت هست بنحوی که اشاره شد و شهید رحمة الله در ذکری تصریح نموده که مالک
شدن ان محل تردد است اینها علاوه آنکه دانستی که ربح عوض الربح این مال حب
میشود بلکه حقیقة ربح این مال است پس هر گاه مبیع صحیح باشد با نیکه مبیع مال صا
حب ثمن شود بعوض ثمنی که بایع جاهل گرفته و تصرف نموده و لهذا در اخبار وارد
شده که هر کس مال طفل را تجارت بان نماید و ولی ملی نباشد ضامن است و ربح
برای طفل است هر چند برای طفل هم کرده باشد در هر صورت چون تجارت و مبایعه
اش شرعی نیست میبایست منفعت برای بایع باشد و مع ذالک فرموده اند
نفع برای طفل است و خسارت بران شخص الی غیر ذالک و اینها شاید بنابیش برای
باشد که بایع ملک خود را از خود منتقل ساخت و بعوض ثمن بصاحب ثمن گذاشت
و اعراض از ان نموده مال صاحب ثمن انگاشته و باو گذاشته بعوض ثمنی که گرفته و برده

و تصرف نموده و اینکه اعتقاد او است که صاحب ثمن معامل است خطا ان ضرر ندارد
بعد از آنی که مال را بصاحب ثمن گذاشته و داده و از ان اعراض نموده و بعضی اوقات
یقین حاصل است که صاحب ثمن یا ولی آن راضی است باین عوض مالش بلکه چنانکه
خال صاحب مال مضاربت چه برای همین مال را داده و ولی نیز در چنین صورتی جزما راضی
است که این عوض مال طفل باشد که متصرف دیگری افتاده و لیکن باشد تلف نموده یا
یا آنکه معروف نباشد یا میسر نشود وصول بان یا حصول از ان و نشود که تحصیل شود
پس اگر بعنوان تقاص قهری باشد که ولی اهل اعتبار باشد یا حاکم شرع راضی اند که تبر
از ان است که مال تصرف شده و از دست در رفته مال طفل باشد والله یعلم با آنکه
قاعدهٔ لا ضرر نیز شاید چنین اقتضا کند با آنکه احادیث معتبره در کتاب زکوة
نقل شده که هر گاه تجارت نماید بمال طفل کسی که ولی ملی نباشد ضامن مال است
و ربح برای یتیم است مطلقا و فقهاء متقدمین و متاخرین فتوی بمضمون انها
داده اند هر چند نادری از متاخرین بعضی قیود نموده با نیکه بعین مال طفل خریده
شده باشد و ولی نیز اجازه نموده و این تقیید بیجا است بنسبت منصوص و فتاوی
چه ارتکاب بعیدی است بلکه بسیار بعید بلکه بنسبت با نکه ولی غیر ملی یا ملی غیر ولی خریده
برای خود نموده باشد جاری نیست با آنکه اینها هم داخل نصوص و فتاوی هستند
پس باید ملاحظه نمائی و تامل کنی و هم چنین اخبار را که وارد شده که مردم در غصب
مظالم ما تعیش میکنند چه ایشان مظالم ائمه را بعنوان مبایعه بکار میدادند
و چیزی میخریدند و میخوردند و میپوشیدند و هم چنین وارد شده که الناس

اولاد زنا

اگر

اولاد زنا اولغاً یا ما خلا الشیعه الی غیر ذالک و از ان جمله آنکه مهر میبایدی شبه باشد و هم
چنین ثمن کفن و امثال اینها و با اینها همه وارد شده که ضرر و اضرار در دین نمیباشد
بلکه تدارک باید بشود که دفع آن ضرر بشود و معلوم است که از اعظم ضرر است که بر مالک
شده است باید تلافی انرا بکنند و دیگر گفته اند که مضارب باید نقد بفروشد چه در نسیه
احتمال عدم وصول است یا مطلقا یا مدتی دیگر و دیگر گفته اند که بثمن المثل بفروشد
کمتر که تضییع مال است گفته اند که بنقد غالب بلد بفروشند چه و کیف باید چنین کند و اقوی
آنست که باید مضارب موافق مصلحت کار کند گاه هست که در امور مذکوره
مصلحت است چنانکه غالب چنین است و گاه هست در خلاف اینها مصلحت است
و سفر کردن مضاربه در نفس خلاف مصلحت است خصوصا طریق مخوف باشد یا نه باید باذن
مالک بشود و اگر مالک شرط عدم سفر کند یا شرط سفر بسمت معینی کند یا شرط معامله
در جنس معینی کند یا معامله با شخص معینی یا آنکه معامله نکند الا نسیه یا امثال اینها کلیت
و باید تعدی ننماید عامل و باید دانست که اخراجات سفر را عامل از اصل مال مضاربه
میتواند نمود اما در حضر اخراجاتش بر خودش است و بعضی میگویند که آن اخراجات
که زیاده تر از اخراجات حضرش است همان بر اصل مال است یعنی همان تفاوت
زیادتی تنها و اما قدری که در حضر میکرد بر خودش است و بعضی همه را بر خودش دانسته
و اول اظهر است لیکن دانستی که اگر مال مضاربه دیگر یا مال از خودش هم باشد بر
همه است اخراجات و بعضی ایرا شنیده در سفر کمال توسعه بلکه اطعمهٔ لذیذه بلکه
ضیافتها نیز میکنند و اینها غلط است بلکه اخراجات متعارف که نسبت بشان

وزی او دست همان را میتوانند نمود و اگر عادت بلد اینکه و اطمینه بتقلیل داشته باشد
باید مالک را اعلام نماید و برضای او باشد و ضمانت ننماید بلکه و لنهی که اصل مسئله
خلاف فتوا دارد پس البته البته خلاف احتیاط را نکنند و هر چند مطلق خرج نمودن احوط
است لیکن تا اینقدر را احتیاط نمی گوییم نکنند بلکه خرج کنند اما اگر احتیاط نماید در این
تفاوت زیاد دقیق را بکنند احوط است و الزام نمیکنیم برای این احتیاط هم لیکن تا
پیش میرود تقلیل نماید و خودداری کند بهتر است چه نفس کرده است و شده خلاقی است
و امر در حق الناس شدید است پس اولی و احوط آنست که در حین عقد امر
بشرط و مراضات طی شود و باید دانست که ربح بعد از آنست که راس المال
تماماً کمالاً بصاحبش رسید انوقت اگر ربح پیدا شد و میان هم قسمت نمایند و باید
عین راس المال داده شود نه قیمت و اگر میسر نباشد انوقت قیمت همین وقت
که وقت محاسبه و ربح گرفتن و معامله بر هم زدن است بدهد پس اگر محاسبه نمایند
و ربح یابند و بعد از محاسبه بچندی چیزی از مال تلف شد باید آن ربح را جبر و تدارک
آن تلف نمایند و اگر چیزی ماند قسمت نمایند الی حصل تا معامله بر هم نخورده و
فسخ نشده هر نقصانی که شود تدارک از ربح باید نمود بلکه اگر مالک قدری از
آنرا بعد از خسران گرفت و بعد از آن ربحی بهم رسید تدارک آنقدر گرفته را نمیکنند
بلکه تدارک خسارت ما بقی را میکنند چه این ربح از ما بقی حاصل شده و عامل مالک
حصه اش میشود بمجرد ظهور ربح لیکن چون ربح وقایه راس المال است که باید خسران
راس المال از آن تدارک شود البته تا وقتی که معامله فسخ شود ملکیتش متزلزل است

پس لابد است

پس لابد است در استقرار ملکش از اینکه حال انقضا شود براس المال در صورت فسخ معامله و بدون
این جبر و تدارک خسرانها باید بشود و نقصانی که رو دارد وقت خریدن و فروختن و مشغول
تجارت بودن شکی نیست که باید تدارک شود یا نه اشکال است هر چند رجحان دارد که
باید بشود و لیکن اگر بتراضی کار طی شود شاید بهتر و احوط باشد و اگر عقد شد و هیچ ربحی
ظاهر نشده هیچ برای عامل نیست و بعضی میگویند مگر آنکه فسخ از طرف مالک باشد
در اینصورت اجرت المثل عملش را باید بدهد بجهت آنکه کارش احترام دارد
و آن خالی از تامل نیست چه نموده بود باین عقد جایز لیکن اینهم خالی از اشکالی نیست
چه گاه باشد که مال همین را در معرض ربح آید مالک فسخ نماید برای آنکه از این ربح چیزی
نبرد و این ضرر است بحسب عرف و میشود که مال مدتها در تجارت باشد و هیچ نفعی پیدا
نشود و هر وقت مالک خواهد فسخ نماید گوید فسخ مکن که تعب کشیدم بلکه امروز و فردا
ربح پیدا شود الی حصل اصل آنست که گفتیم که عقد جایزی است که اقدام نموده لیکن بعضی
اوقات که تعب کشیده تا آنکه در شرف ربح آمده باشد و فسخ نماید از خوف بردن
آن ربح این ضرر است ظاهراً والله العالم و مال مضاربه در ید مضارب بعنوان امانت
است و حکم امانت دارد مادام که افراط یا تفریط یا مخالفت نشود چنانکه گفتیم
و ضامن نمودن عامل موجب فساد مضاربه است بلکه حکم قرض دارد و احکام قرض
بر آن جاری است و هر گاه صاحب مال شرط نموده سفر بسمت معینی نماید و عامل
مخالفت نمود پس سفر در غیر آن سمت نمود یا شرط کرد با او که چیزی معینی را بخرد پس او
چیزی دیگر خرید ضامن مال میشود و لیکن اگر ربح بعمل آمد میانه هر دو شان است بنحوی

فسخ

که شرط با هم نموده بودند و بدانکه مردن هر یک از صاحب مال یا عامل باعث بطلان مضاربه
میشود و هم چنین اگر دیوانه شد یکی از ایشان و هم چنین اگر سفاهت بهم رساند پس اگر
مالک مرد و مال نقد شده بود و ربح نبود وارث مستحق همان عین مال است میگیرد و اگر ربحی
بهم رسیده وارث و عامل میان هم قسمت مینمایند بنحوی که شرط شده بود و اگر میت
مالش قسمت غرما شود حصه عامل را تمام میدهند و مقدم بر غرما میدارند و اگر مال
نقد نشده باشد بلکه هم چنان جنس باشد و امید ربح باشد و هنوز ربح پیدا نشده بعضی
گفته اند برای عامل هست حصه ربح او و این مشکل است بلکه تا ربح بهم نرسیده است که
معامله باطل شده ظاهراً مستحق ربح نیست خصوصاً هر گاه بعد از موت بلا فاصله نقد گردید
و ربح نبود بلی در صورتی که خریده بود برای موسمی و داشته و در آن رواج یا طرفی بهم
میرسانده و قبل از آن موسم فوت شد و در نیت اینچنان باشد در آن بعض فقها
فرموده اند که بگذارند تا موسم و ربح که بهم رسید بدهند و باز فرموده اند میرسد ورثه
را که الزام عامل نمایند بنقد نمودن و این مشکل است الا در صورت اخری که وقت
و موسم ربح پیدا شود و برای آن خریده شده که تا نقد نکنند ربح را نمیتوانند گرفت
و اگر میت عامل باشد پس اگر نقد است و ربح نیست مالک اخذ مینماید و اگر ربح
است حصه عامل را بورثه اش میدهند و اگر متاع باشد همه یا بعضی آن و خواهد مالک
که نقد شود و اذن بدهد وارث را میرسد وارث که نقد نماید و اگر خود نقد نماید
یا امین حاکم شرع و ربح ظاهر شد حصه عامل را بورثه میدهند و اگر ربح ظاهر نشد
ثمن را مالک بر میدارد و اگر ربح ظاهر شد و هنوز جنس و متاع چه قیمت و قیمتش ربح

دارد باید

دارد باید که ورثه را اذن بنقد کردن بدهد و رنجشان را بدهد ربح حصه‌شان را بدهد و اگر ربح پیدا
نشده لیکن بشتاب و استعجال فروختن ربح را برطرف میکند و بتامل و آرام فروختن ربح است
دور نیست که لازم باشد بتامل و آرام بفروشند یا اگر استعجال نماید حق ورثه را بدهد و همچنین
است حال اگر زنده باشد عامل و فسخ شد مضاربه لیکن نه آنقدر تاملی دور و دراز امر بسیار
و اگر در استعجال مالک عامل یا وارث او متضرر شوند و در تامل مالک متضرر شود تحمل که مالک
را میرسد که فروشند و رفع ضرر خود نماید چه عقد جایزی است که عامل اقدام نموده برای
جوازش لیکن احوط بلکه اقوی آنست ارجع میانه حقین بصلح قهری بشود والله العالم و اگر
خواهند ورثه مالک که مال چنانکه بعنوان مضاربه بود میان مالک و عامل الحال هم
مضاربه باشد میان مالک و ورثه عامل یا بدانش مضاربه تا نا بعقدی جدید
و شرایطی جدیده شود بانکه مال المضاربه نقد باشد حین این عقد هم و نقد بودن نزد
عقد عامل فایده ندارد همچنانکه عامل نیز اگر زنده باشد و فسخ کنند یا آنکه مدت منقضی
شود و خواهد مضاربه را بعمل آورد عقد را جدید العهد آورد و باعتبار انقضاء مدت
عقد اول یا فسخ نمودن آن باید جمیع شرایط را اعتبار نماید از سر نو چنانکه حال
در جمیع عقود تجدیدی چنین است و مشهور میگویند که باید مال مضاربه معلوم القدر
باشد و متعین هم باشد پس صحیح نیست که بگوید آنچه میخواهی از مال من یا آنچه در
این کیسه است مثلاً بردار و مضاربه کن و همچنین صحیح نیست که بگوید یکی از این دو
کیسه را مثلاً مضاربه کن پس اگر کیسه باشد که معلوم نباشد که چند تومان دارد و بدهند
بمضاربه این معلوم القدر نیست و صحیح نیست و اگر دو کیسه باشد و معلوم باشد

که هر یک چند تاوان وارد و بگوید که یکی از اینها را مضاربه کن نه بعنوان تعیین این معنی
نیست و صحیح که خواهد بود بنا بر مشهور و بعضی میگویند صحیح است یا جهالت و قول قول عامل است
با قسم در تلفش هرگاه نزاع شد میان او و مالک و عامل چون امین است قول قول
اوست در تلف شدن و در تفریط نکردن و در خسارت نمودن و قدر خسارت و هرگاه
مالک مدعی کذب او باشد اثبات نماید یا قسم بدهد و اگر دعوی ظنی کذب یا تهمت
نماید قسم ظنی و تهمتی میتوان داد هرگاه اهل تهمت باشد و اگر گفت اینقدر ربح
کردم و رجوع نمود نمیشنوند رجوعش را و همچنین اگر ادعای غلط نمود مگر آنکه ثابت
نماید آن ادعا را و اگر از ثبوت عاجز باشد تسلط قسم بر مالک ندارد مگر در صورتی
که دعوی نماید و مالک مطلع است بحقیقت قول من یا دعوی مظنه و تهمت بر مالک
نماید قسم تهمتی بمالک میتوانند داد هرگاه اهل تهمت باشد و اگر ظاهر الصلاح و متدین
باشد قسم تهمتی نمیتوانند داد نزد حقیر والله العلم و اگر گفت بعد خسارت کردم یا تلف
شد شنیده میشود همچنین که گفته شد که عامل امین است و در خسارت و قدر خسارت
قول او مسموع است و هرگاه مضاربه باطل باشد شرعاً و مالک و عامل ندانند که باطل است ربح تماماً برای مالک است و عامل را اجرت المثل کارش میرسد و اخراجاتی
که در سفر از مال المضاربه باعتقاد مضاربه نموده بعد از آن که معلوم شد که مضاربه
باطل است ظاهر شد نیز که اخراجات مذکوره را پس نموده باید پس دهد و اجرت
المثل کارش را بگفته اهل خبره بگیرد و اهل خبره ملاحظه این معنی میکنند که در این
سفر چه قدر خرج نموده یعنی نقصان پس دادن اخراجات نفقه خود را احتمال

دارد که آن

دارد که آن اخراجات را نتوانند پس گیرد بجهت تسلیط بر تلف نمودن مجاناً لیکن
میتوان گفت که این مجاناً گمان بقید مضاربه و اعتقاد آن بود و این اظهر است بلی
اهل خبره در نظر خواهند آورد در اخراجات را که خورش بکشد چه قدر اجرت المثل خواهد
داشت و اگر مال المضاربه تلف شود یا نقصی بهم رساند از کیسه صاحبش رفته است و اگر
هر دو عالم ببطلان مضاربه بودند و مع هذا معامله مضاربه نمودند این وعده است
که بهم نمودند که سلوک مضاربه با هم میکنیم در اینصورت نفقه سفر را که عامل از آن
مال نموده و تلف کرده و تسلط ندارد ظاهرا که از عامل پس گیرد و اما ربح حاصل شده
یحتمل حصه عامل از بابت جعاله برای او باشد پس نتواند مالک که بر هم زند و عامل
نیز نتواند بر هم زند و یحتمل بر هم توانند زد هر یک و به اجرت المثل رجوع کنند و ظاهر
آنست که اول درست تر است لیکن علی ای تقدیر اگر تلفی یا نقصی بمال رو دهد از
کیسه صاحب رفته است و اگر مالک عالم باشد بفساد و عامل جاهل و معتقد
صحت پس حکمش ظاهر است حکم صورت هر دو عالم است و اگر مالک جاهل و عامل
عالم باشد پس ظاهر آنست که حکمش حکم صورت هر دو جاهل است و بعضی از فقها
میگویند در صورتی که عامل عالم بفساد باشد متبرع است و مستحق هیچ نیست و بعضی دیگر
میگویند متبرع در صورتیست که اعتقاد داشته مستحق نیست نه وجه مضاربه و نه
مستحق اجرة المثل را و اما اگر اعتقادش این بود که اگرچه وجه مضاربه را مستحق
نیست اما شارع حکم میکند برای او باجرت المثل آنوقت متبرع نیست بلکه مستحق
اجرت المثل خواهد بود و بدانکه در هر صورت مضاربه فاسده حکم شد باجرت

المثل محکی است که اقل امرین از اجرت المثل و آنچه راضی شده است بر سدش باعتبار رضا
شدنش بکمتر و اقدام نمودن بانیکه زیاده از حصه صورة مضاربه از تو نمیخواهم پس بنا بر این
اگر هیچ ربح بهم نرسیده شاید مستحق هیچ نباشد لیکن در چنین صورتها دست از احتیاط نباید
برداشت والله العلم و بدانکه سفری که گفتیم عامل نفقه خود را میتواند از مال مضاربه
بردارد و در آن سفر آن سفر عرفی است نه شرعی پس اگر در سفرش نماز را قصر نکند و روزه را باید بگیرد میتواند که اخراجات نفقه خود را از مال مضاربه بردارد و از آن جمله
آنست که قصد اقامت نموده باشد یا بعد از سی روز متردد در آنجا باشد یا عاصی
شد بغیر خیانت در مضاربه چه در همه صورت نفقه خود را از مال مضاربه برمیدارد

فصل در مصالحه

فصل در مصالحه بدانکه مصالحه عقدلیست لازم هرگاه صحیح شد دیگر رجوع نمیتوانند نمود
هیچ یک از طرفین و بدانکه صلح در نزد شیعه موقوف نیست باینکه نزاعی شده باشد
چنانکه سنیها میگویند چه میگویند صلح معنیش آشتی کردن است و این نه چنین است بلکه
صلح معنیش دفع فساد نمودن است و صلاح حال خود دیدن و لازم نیست از نزاع شود
چه گاهی نزاعی است منشای داشته باشد و گاهی نزاعی نیست صلاح چه گاه است
که التماس میکند شخصی که بیا حق خود را بگیر و صاحب حق اصلا نزاعی ندارد لیکن حقش
معلوم نیست که چه قدر است و گاه است دو شخص میخواهند معاوضه بکنند نه بعنوان
مبایعه یا اجاره یا هبه معوض چه اینها شرایط و احکامی دارند که موافق خواهش
ایشان نیست پس اصلاح امور کار ایشان بصلح میشود چه اگر صلح نکنند معاوضه ایشان
فاسد است شرعاً و دفع فساد آنرا میخواهند بکنند بطبق خواهش پس صلح رافع فساد شد

پس اگر خواهند

پس اگر خواهند عینی را با عینی معاوضه نمایند بعنوان لزوم بدون همه شرایط و احکام بیع
نه بدون بعضی که شرط بیست با صلح آن معاوضه فایده بیع را میدهد در نقل شدن عین معین
بعنوان لزوم و اگر خواهند منفعتی را معاوضه نمایند بعنوانی که همه شرایط اجاره در آن
نباشد هر چند بعضی که شرط است با صلح در آن باشد صلح کنند آن صلح فایده اجاره را
میدهد و همچنین اگر خواهند فایده هبه یا ابراء یا عاریه را بدهد بعنوان لزوم و بدانکه
صلح مطلق صحیح است الا صلحی که حلال الهی را حرام نماید مثل آنکه حری عبد شود و وطی
زوجه اش نشود و غیر ذالک یا حرام الهی را حلال نماید مثل آنکه وطی پسر یا زن شوهردار
یا زن عقد نشده حلال شود و امثال اینها و اما اگر چیزی حرامی حلال شود بر بیع یا
اجاره یا غیر اینها از آنچه گفتیم صلح در آن صحیح است و آنهم حلال میکند و همچنان است
اگر حلالی با اینها که گفتیم حرام شود صلح نیز مثل اینها است حرام میکند و صلح صحیح است با
اقرار و با انکار بجهت آنکه شرعی شده است برای دفع فساد و از اعظم فساد نزاع
است و اگر با انکار صحیح نباشد نزاع چنان باقی میماند لیکن همان قطع نزاع دعوی
میکند بحسب ظاهر نه نفس الامر پس اگر کسی دعوی دروغی بکند با کسی و آنکس نداند
دروغ است و صلح نماید بمالی آن مال بر او حلال نیست جز اینکه زقوم جهنم است
و گاه است که آنکس میداند که دروغ میگوید لیکن مع ذالک صلح با او میکند برای
حفظ آبرویش یا دفع ضررش این مال هم حرام و زقوم جهنم است و گاه است
که شخصی نزد او حقی یا طلبی دارد و میداند چه قدر است لیکن دروغ میگوید که
نمیدانم که چه قدر است بیا صلح کن و آن شخص صلح میکند لهذا اگر چیزی کمتر از آنچه میدانست

که حقّش است اینهم حرام و زقوم است اگرچه یک فلوس حقّش زیادتر باشد گاه
است که راست میگوید که نمیداند که چه قدر است لیکن قدری از انرا جزما میداند
امّا زیاده و کم از ان را نمیداند و میگوید که نمیدانم چه قدر است و انشخص صلح میکند
بگفته او که نمیدانم اینهم حرام زقوم است چه حیله و تزویر است بلکه باید بگوید که
میدانم القدر از انرا که جزما است لیکن زیادتر از ان را نمیدانم مثلا گاه است
صدتومان جزما حقّش نزد او هست لیکن نمیداند که از صدتومان بیشتر است یا نه
انکه میداند که چیزکی بیشتر است لیکن قدر آن چیز نمیداند پس میگوید که من نمیدانم که چه
قدر است بیا صلح کن پس صلح میکند بیک تومان یا کمتر بجهت انکه اعتقاد صاحب حق اینست
که آن نمیداند
که چه قدر است و حال انکه دروغ میگوید چه صدتومان را میداند و خورده بالاتر را نمیداند
پس اگر خواسته باشد که صلح واقعی حلالی باشد راست بگوید که صدتومان جزما میخواهی
لیکن در بالاتر علم ندارم و گاه حیله میکند در صورت مذکوره که صلح کن باین چیزی
قلیلی و اگرچه حق تو صدتومان یا بیشتر باشد و ان بیچاره میگوید که صلح کردم بیکتومان یا کمتر
لیکن بنا لیش بر این است که او میگوید که نمیدانم که حق تو چه قدر است و فرض میکند
که اگر انچه را نمیدانم در واقع صدتومان بیشتر باشد باز صلح کرده باشی این بیچاره پندارد
که راست میگوید و اینکه اگر صدتومان بیشتر باشد محض فرض اوست پس صدتومان فرضی بود
صلح میکند بگذار و اگر اعلام کند باو که جزما صدتومان بیشتر است ملکه صلح نکند باین قلیل
و از این جهت حیله میکند که نمیدانم چه قدر است فرض میکنم و پندارد که صدتومان
بیشتری فرضی صلح بچیزی قلیلی نمودن با صدتومان بیشتر یقینی تفاوت ندارد و نمیداند

اینکه اگر تفاوت

اینکه اگر تفاوت نداشت پس چرا دروغ میگوید در سرقتش و اینکه بگوید و حال انکه خدای
تعالی دروغ گوی را لعنت کرده و انقدر عذاب ها برای او مقرر کرده و ائمه علیهم السلام فرموده اند
که شیعه فسقهای دیگر را میکنند امّا دروغ نمیگوید بلکه دروغ گفتن از شیعه کی بر می
میکنند و نمیداند با وجود این اینکه مال مسلم حلال نمیشود مگر بطیب خاطر و تبذیر در حلالیت
طلبیدن کی طیب خاطر است و لهذا میترسید اگر راست بگوید مبادا راضی نشود
بصلح ان قلیل و عجب انکه ظاهر میگویند که میدانیم که اینقدر از ما طلب داری لیکن
اگر صلح بکمتر میکنی میدهیم والا نمیدهیم و این بیچاره چون می بیند که حقّش را نمیدهد
مگر بصلح کردن و اسقاط بعضی نمودن لهذا ملجی میشود که صلح میکند و اگر حقّش بهزار است
است یک فلس یا نیم فلس یا هزار یک فلس را بخوشی خود باین قرض دارد و انمیداند
و گاه است میگویند حق تو را میدهیم لیکن حالا میسر ما نمیشود اگر صلح میکنی باین
قدر حالا میدهیم یا میرویم هر نحو است تدارک میکنم و میدهیم و این دروغی است
که حق او حلول نکرده است و الحال حق ندارد که مطالبه نماید خوبست و صحیح است و
امّا اگر حلول کرده است و مستحق است پس حبس حق او یک ساعت و کمتر از ساعت حرام است
و بجهنم میفرستد حتی وارد شده که در هر روزی که پس میاندازد گناه ده عشر گیر را
در نامه عمل اوی نویسند بلی اگر صاحب حق خود بدون اکراه راضی بر پس انداختن
باشد باکی نیست والا البته باید حق را داد هر قدری که میسر میشود و البته
باید بدهد هرچند بقرض کردن میسر باشد که البته البته باید قرض نماید و بدهد و نگوید
که من قرض نمیخواهم بکنم یا بگوید که اگر میخواهی قرض بکنم و بتو بدهم پس چیزی را دست

بردارد والا نمیکنم چه بلاشک مواخذ است و غاصب حق است و عقوبات را دارد بلی
التماس نمودن چیزی دیگر است لیکن در التماس نمودن نیز باید ملاحظه جبر ورا نماید که اینهم
حرام و غصب و ظلم است و گاه است که میگوید که میدهم حق تورا لیکن توقع دارم که چیزی
دست برداری و صلح نمائی و صلح میکند امّا اگر اشمار رو و بدهد صلح نمیکند این صلحهم
مشکل است که بطیب خاطر شده باشد الحاصل اشدّ امور که موجب عذاب دنیا و آخرت
و خراب شدن هر دو طرف حق النّاس است و میزان عدل برای انست و خرابی دنیا
و مفاسد ان از جهت ان اکثر غالب بلکه ادبار و تنگی دنیا و برهم خوردگی اوضاع
و تنگ دستی غالباً از حق النّاس است که اگر خیانت نباشد شریک مال مردم است غالبا و اگر
خواهد میسرش میشود از تحصیل معاش چه ظاهر است که در جهان کمتر نامقیّدان کم است
میکنند چنانکه دزدان مکرّر دزدیها میکنند و الاف و الوف بچنگ می آورند و بعد
از ان باندک زمانی پریشان و سرگردان میگردند و تا جرانی که همین دزدان ربایند
مال ایشان میبرند با گرگان نامقیّدان و جور حکّام و سلطان و ب با اینها فقرا
و مسکینان را هم اعانت میکنند و با اینها همه حوادث زمان که متلف مال ایشان
است با همه اینها ذخایر و ثروت و الاف و الوف جمع مینمایند و نامقیّد بدبخت
با اینها همه را در دنیا میکشد در آخرت نیز از جهت حق النّاس سر کارش باللئیمی
خواهد بود و حق الله تعالی سرکار با چنان کریمی است و حق النّاس نیز اگر سرکاری
با خدا دارد سرکاری با عدالت او سبی نه دارد سبی نک لانخاف الا عدلک ولا
ترجوا الا فضلک یا ارحم الرّاحمین و باید بدانند که رزق بدست خداست و فرموده

که ومن یتوکل

که ومن یتوکّل علی الله فهو حسبه بعد از انی که فرموده ومن یتّق الله یجعل له مخرجا ویرزقه
من حیث لا یحتسب پس با وجود این معنیها از کیسه خدا بخل ورزیدن و از خوان رحمت
واسعه اش خود را محروم نمودن و خدا را از خود ناراضی نمودن و خود را خسر الدّنیا
والاخره ساختن وجهی ندارد و خوابهای عجیبه که نسبت باموات دیده شده که
در حق النّاس بسیار بسیار شدید است و ذکر شدید است و ذکر خوابها موجب طول
میشود پس البته باید از خواب غفلت بیدار شد خدای تعالی از فضل و کرم خود بیدار
نماید پس معلوم شد که صلح با علم طرفین درست بهم میدهد و با جهل طرفین نیز درست
بهم میدهد و این بیشتر است و گاه است که یک طرف عالم است و طرف دیگر جاهل
چنانکه دانستی که حق ده عالم و صاحب حق جاهل یا عکس آن پس هر یک از این
دو باید اعلام کنند جاهل را تا صلحشان درست باشد واقعا تا انکه حلال گرفته باشند
بلکه باید بهر نحو که باشد حق را الحاجش برب نمد البته و بدانکه چیزی یا حقّی که از جمله
عوضین مصالحه است و مجهول باشد اگر ممکن الاستعلام باشد استعلام نمایند بکیل
یا بوزن یا بانحاء دیگر چه در صلح هم مثل معاملات دیگر جهل عوضین مضر است
نزد فقها الّا در صورتی که ممکن نباشد استعلام مثل انکه میداند که مشغول الذمّه است
امّا هیچ نمیداند که چه قدر است امّا اگر قدری از انرا دانست لیکن زیاده از انرا
نمیداند که هست یا نه یا چه قدر است پس باید بگوید قدری را که میداند و قدری را که
نمیداند تا صلح صحیح باشد واقعا چنانکه دانستی و گاه است که نمیداند که طلب دارد
یا حق اولویّت دارد مثل اوّل نشستن در مسجد یا سوق و امثال ان یا حقّی

تحجر در احیا و اموات باز باید اظهار نماید و صلح جایز نیست بمال دادن و لسبب آنکه
استرضا و دست از حق برداشتن بتحصیل میتوان هم چنانکه اگر احتمال مال نباشد و بلکه
جز ما حقوق مزبوره است از اینهم میتوان صلح نمود بمال و گاه عوض صلح مال قرار
نمیدهند بلکه فعلی را اقرار میدهند چه مال و چه غیر مال باید معین و مشخص نمایند اگر
ممکن باشد تعیین و اگر نه کمیت ان مجهول شد انکه شخصی حقی یا مالی بر ذمه شخصی دارد
وان شخص نیز حقی یا مالی در ذمه این شخص دارد و هیچ یک نمیدانند قدر را که چه
قدر است یا حق چه حق است یا مال را که چه چیز است و از چه نوع است و از چه جنس است
و ممکن نیست استعلام جایز است صلح باینکه حقها را بازاء یکدیگر دست بردارند یا چیزی
معینی هم علاوه کنند و اگر تعیین استعلام در یکطرف ممکن باشد و در طرف دیگر ممکن
نباشد طرف ممکن استعلام نماید و اگر عوضان زر باشند یعنی طلا و نقره یا هر دو قبض
مجلس ضرور نیست برای صحت معامله چه این بیع صرف نیست و همچنین احکام و شرطی را در
بیع گفتیم انجا نیست و ضرور نیست سوای انچه گفتیم از انکه باید معلوم باشد عوضان در
ممکن الاستعلام نه مطلقا و هم چنین باید برضا باشند نه جبرا و نه از راه حیله و تزویر و باید
طرفین صلح هر دو بالغ و عاقل و رشید باشند البته عوضان مال باشند چه عین و چه
منفعت و چه فعل و اما اگر حق باشند مثل حق جلوس در مسجد پس احتمال دارد که رشد
شرط نباشد اما مثل حق تحجیر رشد شرط است ظاهرا چه مالش بمال بر میگردد و بدانکه
در صلح ربا میاید چه دانستی را اظهر بلکه صواب انست که ربا مختص به بیع و قرض نیست
بلکه هر معاوضه مثل با مثل بازیاد و نقص ربا است و هر گاه ربا باشند بنحوی است که در بیع

مذکور است

مذکور شد یعنی مختص بمکیل یا موزون است و اتحاد جنس عوضین بدستوری که در بیع
مذکور شد و اگر دو شریک که با هم بشراکت کار میکردند اگر در آخر خواهند فسخ شراکت
نمایند و احد شریکین صلح نماید با شریک دیگر باینکه راس المال خود را که در شراکت
آورده و بان شراکت نموده بردارد و ما باقی برای شریک دیگر باشد چه نفع
و چه خسران که اگر نفع بعد آمد از او و اگر خسران شد از کیسه او باشد و شریکی
که راس المال خود را برداشته رجوع نباشد این صلح است و صحیح است

فصل در هبه

و بخشیدن هر گاه کسی خواهد عین مالی را نقل نماید در ملک دیگر بعنوان بخشیدن آن عین
باو این هبه است بهر عبارتی که دلالت کند باینکه مال را بخشیده کافی است و عربی بودن
ضرور نیست و این صیغه و عبارت ایجابی دارد باینکه میگوید بخشیدم یا بگوید بتو دادم
حق ات و مال خود ات یا بگوید پیش کش تو کردم یا گوید ملک تو کردم و امثال این عبارت
که مفادش بخشیدن است و قبول انست که گوید قبول کردم یا خواست بر داشتم یا امثال
اینها و شاید قبول فعلی هم کافی باشد باینکه بردارد و بقرینه اینکه قبول نمود جزما لیکن
اگر بلفظ و عبارت بگوید بهتر و احوط است و هبه ما فی الذمه صحیح نیست یعنی کسی را از کسی
طلبی داشته باشد ان طلب را قبض نکرده بکسی دیگر بخشد صحیح نیست نزد فقها چه قبض دادن
شرط صحت هبه است البته و تا قبض داده نشود ثمری نمی بخشد و نقل ملک بعمل نمی اید اصلا
و اینکه بعضی گفته اند قبض شرط صحت نیست بلکه شرط لزوم است مرادشان این نیست
که قبض نداده ثمری میدهد و نقل بعمل میاید اما لزوم ندارد این غلط است بلکه مرادشان
این است را بعد از قبض عقد از حین وقوعش اثر میکند و معلوم میشود که از حین

وقوع عقد نقل ملک شده اما موقوف است به تحقیق قبض و اگر قبض نداده اصلا ثمری
نمیکند پس بنا بر این هبه ما فی الذمه باطل است چه از اخبار ظاهر میشود و قبضی که
شرط است قبض دادن عین هم انچه بخشیده است و ما فی الذمه هر گاه ببخشد
عین ان قبض داده نمیشود و چه محال است بلکه فردی از ان داده میشود و ان
غیر ان عین است و اینکه گفتیم صحیح نیست هبه ما فی الذمه در صورتی است که اگر خواهد
بدیگری بخشد نه بمدیون پس اگر خواهد بمدیون بخشد صحیح است و بر میگردد با برای ذمه
چه ابرای ذمه بمنزله مدیون جزما صحیح است و مختص بلفظی نیست هر لفظی هست
خوبست و از ان جمله انست که بگوید بخشیدم بتو و امثال این عبارت و قبضی که در هبه
شرط است انست که واهب چیز بخشیده است بقبض بدهد یا بگوید که بقبض بدهید
یا انکه راضی شود و اذن دهد که قبض دهند و اگر ولی چیزی را ببخشد بطفل صغیرش
احتیاج بقبض نیست زیرا که ید ولی ید صغیر است بمجرد بخشیدن در قبض طفل رفت و
بعضی گفته اند باید قصد نماید که این قبض ولایتی طفل است تا قبض طفل شود و این
ضرور نیست و هم چنین ضرور نیست که زمانی بگذرد که تعاین قبضش شود و مثل
طفل است مجنون و اگر بفرزند کبیر بخشد باید بقبض دهد تا صحیح شود و اگر در دست
متهب چیزی بود از مال واهب و واهب باو بخشید صحیح است و احتیاج بقبض
دادن دیگر ندارد و اگر در دست وکیل واهب باشد هر نحو و کالتی باشد مثل
انکه امانت نزد او باشد یا مضاربچی مالک یا شریک او باشد بهر صورت
که ید او ید واهب و قبض او قبض واهب باشد صحیح است و احتیاج بقبض دیگر

ندارد اما

ندارد و اما اگر عاریه نزد کسی باشد یا شخصی برده در وقت سادمه که از مالیش نماید و مثل اینها
پس ید ایشان ید واهب نیست پس محتاج بقبض است و اگر انچیز در ید و قبض وکلای متهب است
کافی است ایشان ید متهب و قبض ایشان قبض متهب است بمجرد انکه بخشید واهب از
متهب پس در قبض متهب است مثل انست که در ید متهب بود که باو بخشید و اگر بطفل بخشد
چیزی را غیر ولی باید که ولی قبض نماید و این ولی پدر و جد پدری هر چه بالا رود و وصی
پدر یا وصی جد و حاکم شرع است بنحوی که دانستی و بدانکه حصه مشاعی چیزی را میتوان
بخشید و قبض ان بعنوان مشاع است مثل فرد و ختن مشاعی را و بدانکه هبه گاهی معوض
عنها میشود و باینکه می بخشد چیزی را بعوض انکه آن شخص باو بخشیده او نیز چیزی باین ببخشد
یا چیزی باین بدهد یا کاری برای این بکند یا حقی را از این دست بردارد و طرفین
هر دو باین راضی شده اند و هبه سوا فیما بین خود بعمل آورده اند اولی انوقت که قبض دارد لزوم
بهم میرسانند و اگر عوض هم هبه و بخشش بود انهم باید قبض داده شود تا صحیح شود چه هبه
هر قسمی از ان که باشد قبض دادن شرط صحت انست و بدون قبض هیچ ثمری نمیکند
و هر گاه هبه معوض عنها بعمل آمد و قبض داده شد نمیتوانند احد هما را رجوع نمایند چه
لازم شد هر چند عوض چیزی سهلی باشد لیکن اگر عوض را ندهد میتوانند رجوع نماید و پس
بگیرد و اگر هبه نمایند بطمع عوض لزوم ندارد عوض هر چند ان چیزی را بخشیده بگیرد و
بخورد و صرف نماید لیکن اگر داند که برای طمع عوض داده با الضافی است که بخورد
و صرف نماید و هیچ ندهد خصوص هر گاه هبه کنن فقیر باشد و متهب غنی و هم چنین است
اگر ببخشد برای خدای تعالی یا بقصد تقرب بخدا رجوع نمیتوانند نمود چه اعظم عوضها

گرفته و منظور داشته و هم چنین اگر انچه را بخشیده تلف نمود انکه باو بخشیده بود یا
تلف الهی در دست او شده چه دراین دو صورت نمیتوانند رجوع نماید بگرفتن عوض
ان و همچنین اگر ثالثی انرا تلف نموده چه دراین صورت نیز نمیتوانند رجوع نمود
مثل ان دو صورت لیکن دراینصورت میرسد متهب را یعنی انکه مال باو بخشیده
شد رجوع نماید بان ثالث و عوض مالش را ازو بگیرد چه مالش را تلف نموده و اگر
هبه بیکی از ذی رحم شده دراینصورت نیز نمیتوانند رجوع نمود بعد از قبض داد
علی الاقوی و اگر بپدر یا مادر بخشیده شده البته رجوع ندارد و هم چنین هرگاه
یکی از والدین بولد یا اولاد بخشد و نا خوش بسیار که کسی ببعضی اولاد چیزی بخشد
دون بعضی دیگر و در اخبار منع وارد شده لهذا بعضی حرام دانسته اند مگر انکه
مزیتی از علم یا صلاح یا فقر و پریشانی باشد انوقت مانع ندارد چنانکه بعضی ائمه ع
کردند و اظهر انست که شوهر چیزی را که بزنش بخشید یا زن چیزی را بشوهر بخشید
بعد از قبض دادن میتواند رجوع نمود لیکن کراهت شدید دارد بلکه احتیاط
در عدم رجوع است و اگر ابراء ذمه نمودند یکدیگر را البته لزوم دارد چنانکه گفتیم
و هبه هرگاه بغیر اشخاص مذکوره شد رجوع میتوان نمود هرگاه برای خدا نه بخشیده
و معوض عنها نبوده یا بوده اما عوض را نداده بنحوی که گفتیم و گفتیم رجوع وقتی میتو
اند نمود که عین انچه هبه نموده بحال خود باشد و اگر تلف شده به هر نحو تلفی رجوع نمیتو
اند نمود و اما اگر تلف نشد لیکن تصرف دران نموده متهب پس علما را دراین خلا
ف است اکثر فقها جایز نمیدانند مطلقا و بعضی جایز میدانند مطلقا و بعضی تفصیل

میدهند

میدهند اگر تصرف اینست که از ملک خود بیرون نمود و ملک دیگری نمود بفروختن یا
بخشیدن یا صلح یا مهر نکاح و امثال اینها رجوع نمیتوانند نمود و هم چنین اگر تغییری در
عین نمود بانیکه مثلا رنگش کرد یا بریدیا گازری نمود یا چوب را نجاری کرده و امثال
و امثال اینها رجوع نمیتوانند و متمسک بحدیثی شده که مضمونش این است که اذا کانت
الهبة قائمة بعینها فله ان یرجع والا فلیس له ان یرجع یعنی اگر انچه بخشید بعینه
بحال خود برپاست میتوانند رجوع نمود والا فلا چه در صورة مذکوره صادق نیست
عرفا که بعینه بر حال خود برپاست چه چیزی که فروخته شد مثلا دست بدستها گشت تا
بجیبتی در میان مردم معین نیست که نزد کیست یقینا انرا قائمة نمیگویند بلکه
بمجرد انکه نزد متهب قائمة بعینها نیست داخل حدیث است چه منتقل شده بدیگری قائمة
بعینها نیست و قایلین بفصل میان این و اول نیز نیست و هم چنین اگر تغییر داده باشد
صورتش را با انکه تغییر بجزئی شده که ملک متهب است مثل صبغ یا عمل و ملک اورا
قهرا نزد خود اوردن صورتی ندارد چه ظاهر اخبار رجوع انست که ملک خود را اورد
چنانکه بود خلاصه این مذهب خالی از قوتی نیست بلکه بعضی از صورتش بی تامل چنان
است مثل گشتن دست بدستها و انکه برنج را سفید نمود و طعام ساخت و گندم را ارد
و نان نمود یا هریسه نمود و انگور را سرکه یا دوشاب و امثال اینها نمود بلکه کمتر ازین تغییر
ها هم و اگر صورتی تامل داشته باشد اظهر چنان است که گفتیم خصوص با عدم قول بفصل
و میگویند کنیز را که وطی نمود متهب واهب نمیتوانند رجوع نمود چه قائمة بعینها نیست
بجهت دست خورده و دخول را اعظم تغییر انست و بعضی دراین تامل نموده و گفته که اگر

ولد بهم رسیده و حامله شد نمیتوانند رجوع نمود چه از رقیت خالص بیرون امده و متشبث
بحریت شده و بعد از موت ان فرزند احتمال رجوع و عدم رجوع دارد چنانکه حال در
امثال این نیز چنین است مثل انکه فروخته بود و باز باو برگشت بخیار فسخ یا عیب و امثال
اینها یا انکه خود واپس خرید یا ارث باو رسید یا باو بخشیدند و امثال اینها و احتیاط
را در امثال این امور باید مرعی داشت و اما اگر ملک یا چاروا و امثال اینها که
باو بخشیده بودند باجاره داد متهب احتمال دارد که واهب رجوع نتواند نمود
که بعینها قائم نباشد و شاید اقرب جواز رجوع باشد بانیکه قائم بعینها باشد لیکن
انتظار کشد تا مدت اجاره منقضی شود و احتمال دارد فسخ تواند نمود اجاره را
و اگر انتظار کشید منافع گذشته تا حین رجوع مال متهب است جزما و اما منافع اینده
مال خودش است بحسب ظاهر و اگر هبه را متهب رهن نموده و واهب رجوع کرد احتمال
دارد که رجوعش صحیح نباشد بانیکه قائمة بعینها نباشد چه الحال وثیقه دین دیگری است
و احتمال صحت نیز دارد بانیکه مراعات نماید فک شدن انرا و احتمال انکه رهن را نتو
اند فسخ تواند نمود بعید است بلکه اظهر در نظر این است که در چنین صورتهای قائمة بعینها
نیست و نتواند رجوع نمود بلکه در اخبار مذمت بسیار نموده اند کسی را که رجوع
نماید بهبه اش هر چند تواند رجوع نمود چه فرموده اند ائمه ع که مثل کسی است که بر
گرداند انچه خورده است بعد از برگردانیدن انرا واپس خورد و نهی شدید فر
موده اند و اگر واهب رجوع نمود و هبه معیوب شده نزد متهب احتمال دارد
که صحیح نباشد رجوعش و اقرب صحت است لیکن هم چنان معیوب میگیرد و ارش

نمیتواند گرفت

نمیتواند گرفت چه مسلط نموده بود اورا بر اتلاف مجانا یعنی بلا عوض پس معلوم شد
که اگر متهب خودش معیوب نموده بود انهم همین حکم دارد و هم چنین اگر ثالثی معیوب
نموده و متهب را میرسد که از ان ثالث ارش بگیرد و اگر واهب معیوب نمود قبل از
فسخ یا تلف نمود متهب را میرسد که ارش و قیمت را ازو بگیرد قهرا و حال این چیزی
که تلف شده و حال عوضی که مستحق است متهب که بگیرد از واهب حال هبهای لازم
است مثل هبه بقصد قربت یا با والدین و امثال اینها و اگر تلف نمودن یا معیوب
ساختن بقصد رجوع بود یعنی رجوع نموده تلف یا معیوب نمود در هبه غیر لازم
متهب صرف نمود یا تلف کرد حکم معیوب نمودن متهب دارد و هم چنین اگر واهب
تلف کند متهب را میرسد مثل العین را ازو بگیرد اگر مثلی باشد مثل گندم و روغن
و بعد از عجز از عین قیمت اگر قیمتی باشد قیمت بگیرد مثل دانه جواهر و همچنین اگر واهب
خودش صرف نماید یا تلف کند نه بقصد رجوع و از این معلوم شده که واهب میتواند
که ببعض انچه بخشیده رجوع نماید دون بعضی و اگر واهب رجوع نمود و هبه زیاد
شده و نما کرده مثل انکه درخت میوه داد یا حیوان بچه اورد یا شیر داد پس اگر
از این مقوله نماها است یعنی منفصل و جدا است از هبه تماما مال متهب است تا انوقت
که واهب رجوع نمود و ان نماها را نمیتواند از متهب بگیرد چه ملک لازم بان متهب است
بی شبهه و اگر نماها منفصل شرعی است لیکن متصل حسی است مثل شیر در اندرون پستان
و هنوز ندوشیده باشند یا بچه در شکم حیوان که هنوز نزائیده باشد حکم نماء منفصل
حسی دارد و اگر متصل است حسا و شرعا هر دو مثل چاق شدن حیوان یا صنعت

یا دکرفتن مملوک یا کوچک بزرگ شدن انها بر میگردند بواهب هرگاه رجوع
کرد همراه عین و احتمال دارد و واهب نتواند رجوع نمود بانیکه هبه قائمه
بعینها نیست چه تفاوت نمود و تفاوت در ملک متهب شده و موافق قاعده
نماء ملک هرکس مال اوست پس این زیادتی مال متهب است چه نماء ملک او بوده پس اگر
قهراً مال واهب شود منع ندارد و پس این منشاء شده قائمه بعینها بران صادق نیا
ید و این خالی از قوت نیست بلکه اظهر همین است خصوص هرگاه بفعل و عمل متهب شده
و اقوی از این انکه مال بازاء این زیادتی خرج نمود و خصوص هرگاه انکه بازاء اشتغال
و عمل هیچ ثمر و نفعی ندیده چه اقوی اینست البته که در اینصورت رجوع نمیتواند نمود و این ا
شد است از کارزی نمودن یا وطی جاریه نمودن بمراتب و اگر قایل شویم بجواز رجوع در این
صورتها الا شک که متهب شریک واهب خواهد بود بالنسبه و بدانکه هرگاه هبه نمود بشرط
عوض بدون انکه تعیین عوض نماید مراد بقبض متهب صحیح است این هبه بانیکه اگر متهب
عوض داد صحیح و لازم میشود لیکن تعیین عوض باید بشود و اگر اتفاق نمودند بر عوضی باید
قدر هبه را بجب مثلا اگر مثلی باشد و میسر باشد مثل و الا قیمت انرا بدهد لیکن واهب
اختیار دارد میان رجوع و قبول عوض و متهب نیز مخیر است میان رد و قبول عوض
و بعد از انکه تعیین عوض و تقابض از طرفین شد هم در هبه و هم در عوض لزوم بهم رسد
و اگر اقباض از طرف واهب شده هنوز نگرفته است میتواند رجوع نمود چنانکه دانستی
و اما متهب بعضی میگویند مخیر نیست بلکه بعد از انکه هبه را گرفت براو لازم است
عوض را بدهد بنحوی که گفته شد و بعضی میگویند براو هم لازم نیست مگر بعد از انکه

وعوض

تقابض

تقابض طرفین شود و هرجا که گفتیم در احتمالات الاصلح و مراضات باید طی شود و اگر
متهب بمیرد و هبه منتقل بورثه شود ظاهر انیست که رجوع نمیتواند نمود چه قائمه بعینها نیست
بجهه منتقل شدن و اگر واهب بمیرد احتمال هست ورثه توانند رجوع نمود چه رجوع
حق بود و از حقوق مورث ایشان و جمیع ارث بوارث میرسد و علامه رحمة الله و فخر
المحققین اختیار نموده اند عدم رجوع را بهبه منتقل شد بمتهب و این مستصحب است
تا خلافش ثابت شود و خلافش همان در صورت حیات واهب و رجوع او ثابت
است چه از اخبار زیاده از این معلوم نمیشود و احوط نزد حقیر انست که بمصالحه و تراضی
طی شود هرچند حرف علامه و فخر المحققین خالی از قوت نیست و بدانکه میتواند کسی حق
و مال خود را بدیگری ببخشد هرچند معیناً نداند چه قدر است حق و مالش مثلا حقه ارثیه
در خانه دارد و نمیداند حقه اش چه قدر است خواه مشاع باشد یا مفروض و این
نیز ضرور نیست بداند لیکن چون قبض شرط صحت است باید قبض دهد اگر مشاع است مجموع
تخلیه اگر مثل خانه باشد و احوط انست که متهب بتحت ید خود در آورد تا قبض هبه
خاطر جمع بهم رسد اما در مشاع هرگاه حقه اش را بخشید باید متهب در تحت ید خود بعنوان اشاع
در آورد هرچند با مشارکت شریک یا شرکاء در تحت ید می آورد مجموع را که حقه اش در ضمن
انست مشاع و اگر مفروض باشد همان مفروض را در تحت ید خود در آورد و میتواند
واهب که قدر شایعی را که بخشیده بود قدر سیرا از ان قدر شایع رجوع کند و میتواند جزئی
مفروضی را که بخشیده بود قدری از انرا مشاعا رجوع نماید و شریک متهب شود و در هبه
متهب شرط نیست و اگر متهب فوت شد قبل از قبض هبه باطل میشود مگر انکه واهب بورثه

متهب ثانیا بخشد ان هبه ایست تازه و علی حده و اگر واهب مرد قبل از انکه هبه را متهب
قبض نماید در اینصورت هم هبه باطل میشود و اگر ورثه بخشند هبه ایست جدید پس احکام و
شرائط هبه را باید داشته باشد والله العلیم فصل در رهن هرگاه چیزی را رهن نمودند نزد
کسی احتیاج است بعبارتی که از ان ظاهر شود که رهن نموده علی الاحوط و باید بعد از انکه
رهن نمودند بقبض مرتهن بدهند یعنی انکسی که گرو را میگیرد و باید قبض نماید تا صحیح شود گرو
گرفتن او علی الاقوی و اگر نزد مرتهن بوده بس است برای قبض بتفصیلی که در هبه گفتیم حتی
انکه باید برضای صاحبش بقبض داده شود یا خودش بقبض بدهد و اگر بعنوان غصب در نزد
او بوده که رهن گرد بحیثیتی که کافی باشد برای قبض با احتمال عدم کفایت بجهت نامشروع
بودن ان قبض و لازم نیست همیشه در قبض مرتهن باشد بلکه بعد از قبض اگر پس بدهد براهن
که صاحب ان رهن است یا رهن را او میدهد باکی نیست و باید رهن ده رهنی را که
میدهد یا مال و ملک خودش باشد یا اگر ملک دیگری باشد برخصت و رضاء صاحبش ر
هن دهد پس مال صغیر یا مجنون یا غایب را رهن ندهد چه ولی معلوم نیست که تواند
اجازه امثال این امور را بدهد و هم چنین حاکم شرع مگر در فرضهای نادر بانیکه اگر
اجازه ندهد بغارت رود یا انکه ضرر عظیمی برسد اما اگر از برای طفل یا مجنون خودشان
احتیاج شد که رهن بدهد مال شان را باکی نیست و باید بجبر رو مال کسی را برهن ندهند
چه حرام است مثل جبر دیگر و اگر راهن اقرار نمود بقبض دادن بس است برای صحت
و اقرارش براو لازم میکند و اگر بعد انکار نماید مسموع نیست مگر انکه بوجهی از وجوه محتمله
مسموعه دعوی نماید مثل انکه گوید اقرار علی رسم القبالة کردم و امثال این لیکن در صورت

فصل در رهن

مسموع شدن

مسموع شدن باید اثبات نماید و الا مسموع نیست و هم چنین اگر عاجز شد قسم میتواند داد و هرگاه دعوی
علم نماید بانیکه گوید میدانم قبض داده اقرار کردم و رهن باید عین باشد نه منفعت و نه
دین مگر انکه دین را استخلاص نموده عین شده بعد از ان رهن نماید و باید رهن چیزی باشد
که توان فروخت پس مثل ادم ازاد یا خمر یا خوک و امثال اینها که در فصل بیع گفته شد نباشد
و رهن کردن برای قرض و دیون انچه باشد صحیح است و هم چنین بجای بیع سلف که مبادا
ندهد مبیع را یا برای نسیه مبادا ندهد ثمن را بلکه بجای بیع سلف حالی که هیچ تاخیری در ان
نباشد هم صحیح است که بجای مبیع یا ثمن بگیرند بلکه برای عینی مضمون نمایند اگر تلف
شود عوض بدهد صحیح است مثل انکه چنین کاری در عاریه مضمونه نمایند یا مثل ان و باید را
هن و مرتهن هردو بالغ و عاقل و رشید و با اختیار باشند یا انکه بحسب [illegible] ولی بعمل آورند
و میشود در رهن ده و رهن گیر وکیل باشند یا وصی یا ولی باشند نسبت بمال طفل
یا مجنون و نزد فقها نمیتوانند اینها که مال طفل را قرض بدهند مگر انکه صلاح او منحصر در این
باشد و بانیکه مثلا اگر قرض ندهد بغارت رود و سلف میتوانند نمود مال طفل و مجنون
را و رهن بگیرند مبادا وصول نتوانند شد بدون ان و هرگاه لابد باید قرض یا سلف
نمایند باید ان معامله را با معتمدی غنی مالدار نمایند و رهن هم بگیرند و اگر هر سه باهم
متعذر شد رهن بگیرند با مالداری یا معتمد بودن و اگر رهن متعذر شد اکتفا بجزء داشتن
و معتمد بودن بکنند و اگر این هردو هم متعذر شد اکتفا بیکی نمایند و اگر متعذر شد انچه
صلاح ببینند بهر انچه صلاح باشد دست بر ندارند و میرسد مرتهن را در شرط نماید یا راهن
در عقد رهن که وکیل باشد در فروختن رهن و برداشتن ثمن ان تنخواه طلب در وقتی که

اجل دین منقضی شد و نداد دین را میتوانند که این شرط برای دیگری نیز بکنند بلکه برای جمعی
که هر یک اختیار فروختن را داشته باشند و هرگاه شرط شد لازم میشود و این وکالت
از طرف راهن چه این عقد از طرف راهن لازم است و از طرف مرتهن لازم نیست
چه حق خود را میتواند دست بردارد و میتوانند وکیل خود را معزول نماید مگر آنکه وکیل
وکالتش در ضمن عقد لازم شرط شود و معزول ننماید و هرگاه وکیل شد در فروختن بغیر
بفروشد چه بخودش فروختن باید برضای صاحب رهن باشد و رضایش باید ثابت
شود و اگر تصریح نمود یا ظاهر نمود که هر چند بخودش میخرد هم مرخص است بخودش بفروشد
و اگر اظهار این معنی نشده و قرینه هم نباشد ظاهر شود مرخص نمودن بنحو مذکور البته بغیر
بفروشد چه وکالت در بیع و فروخت ظاهر در فروختن بغیر است و اگر ظاهر در آن نباشد
ظاهر در عموم هم نیست و بمحض احتمال رخصت ثابت نمیشود با آنکه تطرق تهمت نیز جهت
و نفس نیز در او هست و اگر مرتهن وکیل نشده در فروختن بسر دعوا در صورت ندادن
مال از راهن مطالبه نماید رهن را بفروشد و حقش را بدهد یا اذن بدهد بفروختن
پس اگر قبول نمود یکی از این دو کار را فبها و الا عرض او را بحاکم شرع نماید تا آنکه او را
بجبر بدارد بهر یکی از این دو کار را بکند و اگر حرف حاکم شرع را نیز قبول ننمود میتواند
حاکم شرع حبس نماید او را تا بکند و میتواند حاکم خودش بفروشد و طلبش را بدهد و اگر
چیزی زیاد بیاید بصاحبش پس دهد و اگر معتبر شود که از رهن آنقدر فروخته شود که مساوی
طلب او باشد همان قدر بفروشد و بدهد و زیادتر نفروشد بلکه بصاحبش پس بدهد و اگر
حاکم شرع نباشد یا دور باشد و دست باو نرسد یا آنکه حاضر باشد لیکن اگر باو عرض نماید

طلبش سوخته

طلبش سوخته میشود و خسران میکشد بجهت آنکه باثبات نمیتواند رسانید هرگاه طلبش را
مدیون انکار نماید یا آنکه مثل طفل و مجنون باشد بهر حال هرگاه طلبش باید ثابت نشود
و عاجز باشد از ثبوت میتواند خودش رهن را بفروشد و طلبش را اخذ نماید و زیادتی
اگر باشد بصاحبش رد نماید و اگر نتواند مساوی طلب خود را بفروشد از رهن و زیادتی
نفروشد بلکه هم چنان بجنسه بصاحبش بدهد و چنان نماید البته و در صورت اخری یعنی
آنکه میترسد که طلب او را انکار نمایند نزد حاکم شرع و نتواند اثبات نماید بمحض خوف
اکتفا ننماید بلکه اول دعوی نماید و محاکمه نزد حاکم شرع بکند اگر دید که انکار طلب
او میکنند مدیونش یا آنکه مرده است مدیون و وارث انکار میکند و نمیتواند ثابت
نمود آنوقت رهن را خود بفروشد بنحوی که گفته شد و باید سعی تمام نماید که رهن
را بقیمت اعلا بفروشد و اگر در اینصورت که انکار طلب او شد و از اثبات
عاجز ماند اگر رهن نداشته باشد و مالی یا جنسی از آن مدیون بدست طلب کار
افتد بعوض طلبش میتواند بردارد بعنوان تقاص و اگر جنس باشد بفروشد و بهر
صورت اگر زیادتی باشد بصاحبش پس دهد و اگر چنانچه رهنی را راهن نموده باشند
راهن برای طلبی بعد از آن طلب طلبی دیگر از مرتهن بطلبد راهن و بر ذمه خود قرار دهد
و همان رهن را راهن طلب دوم نیز نماید صحیح است و هم چنین اگر طلب سیوم و هکذا
و همچنین اگر رهنی را راهن طلبی نماید و بعد از آن رهنی دیگر رهن همان طلب نماید
با رهن اول صحیح است و همچنین رهن ثالث و رابع و هکذا هر چند قیمت رهن اول
وفا نماید بطلب که مانع ندارد ضم رهن دیگر چه اغراض متفاوت است و رهن در نزد

مرتهن حکم امانت دارد و اگر تلف شود بدون افراط یا تفریطی از مرتهن ضامن نیست مرتهن
بلکه از کیسه صاحبش که راهن است رفته است و باید طلب مرتهن را تماما و کمالا بدهد و بجهت
تلف شدن رهن هیچ از او مطالبه ننماید و از دینش هیچ کم و کاست نکند و اگر راهن تلف
نموده باشد هم چنان است و کفر شد لیکن ظاهر آنست که عوض آنرا بدهد بمرتهن و رهن
نماید نزد او و هم چنین اگر اجنبی تلف نماید چه باید عوض آنرا براهن بدهد و نزد مرتهن رهن
شود و اگر مرتهن تلف نمود رهن را یا تلف شود در صورتی که افراط یا تفریطی از مرتهن
شد مرتهن ضامن است که عوضش را براهن بدهد و طلب خود را بگیرد و این حقی است و
طلب او حقی است جدا و اگر حقها یک جنس شوند باینکه مثلا هر طرف زر رایج باشند یا
در میروند و زیادتی که باشد از هر طرف بیکدیگر رد میکنند و هیچیک از راهن و مرتهن
را نمیرسد که توقف در رهن نمایند مگر برخصت یکدیگر و اگر منفعتی دارد مال راهن است
اگر رهن از راهن خودش باشد و الا مال هر کس که صاحب رهن است و باید البته مرتهن مانع
حصول منفعت برای راهن نشود مثل آنکه خانه باشد یا چهار پا یا کشتی یا مملوک و امثال
اینها باید بگذارد او را باجاره یا مثل اجاره بدهد و منفعت حاصل شود و لیکن تا آنقدر که
وثیقه او بحال خود باشد و بمعرض زوال یا اختلالی نرود و اگر مانع میشود ضامن عوض
آن منفعت است چه ضرر و اضرار در دین نمیباشد پس باید که منفعت حاصل شود
برای صاحب رهن خواه راهن باشد و خواه غیر او چه نماء ملک هر کسی مال مالکش است
و بمجرد رهن شدن مال مرتهن نمیشود بلکه هنوز مال راهن است یا صاحب رهن اگر
رهن از غیر راهن باشد و اگر راهن و صاحب رهن برضا و رغبت راضی باشند که مرتهن

منتفع شود

منتفع شود مانع ندارد و اگر منتفع شود ضامن آن نیست و برای او حلال است و اگر قرض
دهد مرتهن براهن و شرط کند که منتفع از رهن بشود مرتهن این انتفاع حرام است
جزما و رباست و اگر شرط نماید در وقت قرض دادن که انتفاع از رهن ببرد بعنوان
اجاره مثلا بعوض قلیلی آنهم حرام و رباست چنانکه دانستی و اگر شرط نباشد لیکن میل
بده که قرض داد و راضی است البته که منتفع شود از رهن بجهت آنکه قرض داده است در
اینصورت حرام نیست لیکن اولی آنست که تنخواه قرضش حساب نماید چنانکه در اول کتاب
گفته شد که مستحب است قرض کن نفع بقرض ده بدهد هرگاه شرط نشده باشد و قرض
ده مستحب است که نگیرد و اگر گرفت تنخواه قرض حساب نماید و اما اگر قرض نباشد
بلکه دینی دیگر باشد مثل نسیه فروختن یا سلف خریدن و امثال اینها اگر شرط
که از رهن منتفع شود حلال است و حق مرتهن است البته لیکن باید در اینصورت
معین شود قدر انتفاع و مدت انتفاع و کیفیت انتفاع اگر معلوم نباشد و اگر
نماء رهن متصل برهن باشد مثل چاق و فربه شدن یا بزرگ شدن این داخل رهن
میشود و رهن است مثل اصل تا فک شود و اگر منفصل باشد مثل ولد و متولد یا شیر
دوشیده یا قابل انفصال باشد مثل پشم و کرک و مو و شیر در پستان اینها هم مثل
متصل مال صاحب رهن است البته چه نماء ملک او است لیکن آیا داخل رهن میشوند
مثل متصل یا نمیشوند خلاف است میانه اصحاب اشهر و احوط بلکه اقوی داخل بودن
است و اگر شرط شد ببودخول یا عدم دخول اشکال در آنوقت نیست که چنانچه
که شرط شده و اگر این اجزاء موجود باشند حال رهن کردن اما متصله پس شکی نیست

که داخل رهن است و اما منفصله پس شاخ نیست که داخل نیست مگر آنکه شرط شود
و اما مثل پشم و کرک و مو پس اظهر دخول است و اگر هر یک از راهن یا مرتهن مرخص
نموده باشند دیگری را در فروختن رهن یا صلح کردن یا مهر زوجه را رهن نمودن و امثال
اینها پس اگر دیگری در این کار رهن باطل میشود و عوضی برای آن رهن نیست مگر آنکه
شرط شود در رهن شود یا قرینه باشد بر آن یا آنکه برای استیفای همین دین از رهن
رهن گذشت آن اذن داده شده باشد پس اگر استیفا نشده ظاهراً عوض رهن است
تا وقتی که استیفا شود و اخراجات اگر داشته باشد رهن مثل علوفه دواب یا
نفقه و کسوه مملوک یا مرمت مثل خانه و امثال اینها همه بر راهن و صاحب رهن
است و بر مرتهن نیست و اگر راهن و صاحب رهن حاضر نباشد یا میسرش نشود
اخراجات پس از این جهتها و امثال آن راهن خرج نمود و اگر مرتهن خرج نماید
ضایع شود رهن مرتهن البته خرج میکشد از جانب صاحب رهن و اگر خواهد
اخراجات را از او میگیرد هرگاه به قصد گرفتن از وی کرده باشد و بهتر است که شاهد
بگیرد برای ختم ماده نزاع از پای صاحب و جانب او خرج بکند و تبرع نمود رجوع نمیتواند
نمود و اگر رهن را منافعی است و منتفع شد خرج را از پای آن محسوب دارد و چرا این
گاه هست که معهود و متعارف است مثل آنکه مملوکی را رهن نمودند متعارف
نیست که قوت یومیه او را با منافعی از راهن بدهد بلکه مرتهن میدهد به جهت آنکه نزد
اوست و متعارف است که خدمت هم میفرماید و از طرفین در آن با یکدیگر مضایقه
نیست و از این جهت است که وارد شده است در اخبار که رهن سوار میشود و اگر

براوست

بر اوست نفقه‌اش و در صحیح وارد است که اگر مرتهن علوفه میدهد به مرکوبش سوار شود
و هر یک از راهن یا مرتهن اگر مردند باطل نمیشود رهن لیکن هر یک که مرد میرسد
آن زنده را که قبول نماید تسلیم کردن رهن به وارث آن مرده و همچنین وارث مرده
را میرسد که قبول نماید بودن آن رهن را در دست آن زنده چه در دست کسی بودن رهن
مثل تصرف در رهن است موقوف است بر رضا و رخصت هر دو طرف و اگر رضا و رخصت
هر دو طرف در این و امثال این نشد باید حاکم شرع اصلاح این امر نماید اگر شد به نهاد آن
خود نگاه میدارد یا تسلیم عادل و امینش میکند که نگاه دارد و راهن چنانکه مال خود را میتواند
که رهن نماید میتواند نیز که مال غیر را رهن نماید به رضا و رخصت آن غیر چنانکه مکرر اشاره به آن
شد و هرگاه رهن نمود ضامن است اگر تلف شد هرچند بغیر تفریط تلف شود چنانکه ظاهر
از حال صاحبان این است که راضی بتلف شدن آن نیستند اگرچه بغیر تفریط باشد بلی اگر
راضی باشند و شرط شود یا اثبات ضمان نیست به تفریط و هرگاه حلول نمود وقت
دین و میسر است راهن را که فک نماید یا ادای دین صاحب را تسلط است که جبر نماید
راهن را که فک رهانت نماید و اما قبل از حلول نمیرسدش به جهت آنکه اذن در رهن
نموده تا فلان موعد داده بود و باید بگوید با او که تا چه موعد رهن میکنم و بازاء چه قدر
و چه رهن میکنم و اگر استرضا حاصل کند که تا هر قدر خواهد از وقت و مقدار رهن
کند و قبول نمود ظاهراً مانع نداشته باشد و بر صاحب لازم است که صبر نماید تا آن وقت
که آن مقدار را ادا نماید لیکن چون امثال این امور بالاخره منجر بنزاع میشود در
اکثر اوقات یا بعضی اوقات خوب باشد که عذری و ضرری بعمل آید چه صاحب آن

خیال امری نماید که منتهای رضای او در آن باشد و راهن غرامت بکند مثلاً رهن
نماید تا صد سال و امثال این امور پس تعیین مقدار و وقت احوط و اولی است بلکه
بلکه اشخاصی که رهن را نزد او میکنند یا میگذارند تعیین نماید و اعلام کنند هم اولی
و احوط است و بعد از حلول اجل مرتهن را میرسد که آن رهن را بفروشد و تنخواه طلب
بردارد بنحوی که مال راهن حقوقش را کفایت میرسد که بفروشد و تنخواه بردارد لیکن
مثل آنکه صاحب رهن با راهن است و اگر کسی که طلب از کسی داشته باشد یکی بازاء
آن رهن باشد و دیگری نباشد و چه رهن دارد اگر گرفت باید رهن را بدهد و چرا
است که نگاه دارد تا طلب بی رهن را بگیرد مگر در صورتی که قرض داراش خبردار
باشد معتبر نباشد و میسرش باشد بحسب شرع که آن طلب دیگر را هم بدهد و سر وعده
دادن طلب دیگر هم شده باشد و ندهد و پس انداز هرچند مطالبه نماید و حاکم شرع
نیز نباشد که با او بگوید بگیرد از او یا باشد اما اطاعت او نکنند و حاکم شرع نیز
قادر بر گرفتن از او نباشد و دیگری نیز نتوانند از او بگیرد و بهیچ وجه چاره در گرفتن
این وقت نداشته باشد مگر حبس نمودن این رهن در این صورت ظاهراً صحیح است
حبس نمودن تا استیفای حق خود بکند مگر آنکه رهن خانه نشیمن مدیون باشد
یا مملوکی که محتاج به خدمت او باشد راهن در این دو صورت نمیتوان قهراً گرفت
از او به جهت ادای دین او چه مدیون هرگاه مال او منحصر باشد بخانه نشیمنش یا مملوکی
که خادمش باشد تسلط ندارد صاحب طلب که اینها را از او بگیرد برای وصول
نمودن طلبش و علما گفته‌اند که هرگاه مدیون حقوقش بفروشد اینها را برای ادای

دینش

دینش یا بخشش تنخواه دینش بدهد مانع ندارد و لهذا اگر اینها را رهن نماید صحیح است
لیکن ظاهر اولی است که در این صورت نیز طلب کار تنخواه طلبش نگیرد و از مسکنش و از خادمش
بیرون نماید و محروم نکند هرچند میتواند که بکند و اگر مدیون وجه حاضر کند که بگیرد
وجهی است که رهن بازاء آن کردم بردارد و رهن را بده چه وقتش حلول کرده و تو شرط
نموده که بر سر وعده وجه را که آوردم بگیری و رهن را بدهی باید وجه را بگیرد و رهن
بدهد به راهن و اگر طلب دیگرش این وجه تنخواهش نباشد مثل آنکه پنج طلب داشته
مثلاً البته حبس رهن نمیتوانند نمود و باید رد کنند و اگر وجه هر دو از یک جنس باشد و هر دو
حلول کرده باشد دیگر را چه میسرش شده و وجه دیگر را میسرش نیست الان و خوف
ندادن بنحوی که گفته شد نیست باید رهن را بدهد و حبس نماید بازاء قرض دیگر هرگاه
مدیون بگوید که این وجه بازاء آن طلب رهن دار است چه با او عهد و عقد شده
که وجه را هر وقت آورده بر سر وعده رهن را بدهد و حلال نیست طالب بودن از مدیون
معسر و پریشان و نه حبس نمودن ایشان و نه از ایشان جدا نشدن تا وجه بگیرد و اگر
کسب کن باشد آن مدیون واجب است که کسب نماید و قدری از آن را انفاق کند
بر خود و عیال واجب النفقه‌اش بقدر ما یحتاج بلکه بقدر معروف و هر چه زیاد آید طلب
کارش بدهد و میتوان چنین کسی را امر نمود با نهایی که گفتیم و با نهایی داشتنش و الزام
نمودنش بعنوان امر معروف و نهی از منکر بلکه ظاهر فقها این است که هر چه مملوکش
باشد واجب است تنخواه طلبش بدهد یا بفروشد و کارسازی نماید مگر قوت آن روز
تا شب خود و عیالش و لباس خود و عیالش که محتاجند بآن و همچنین مثل اینها از ضروریات

و خانه سکنی و مملوک خادم اینها را فروخته شد و بدهد و ما بقی را اگر فروخته شد و بدهد و اگر نمیفروخته شد و
نمیدهد باید صاحب طلب را راضی نماید که برضا دست ازو بر دارد تا وقتی که چیز بدستش آید یعنی
حاصل ادای دین واجب مضیق است هرگاه صاحب طلب راضی بتاخیر نباشد باید یا او را راضی
نمود بتاخیر یا وجهش را اداء نماید بهر نحوی که میسر باشد غیر خانه و خادم که محتاج سکنی و خدمت باشد
و نفقه آن روز و کسوه و لحاف و فرش ضروری و غیر اینها از چیزهای که مضطر با نها باشد
و اگر نفقه روز دیگر را که بدهد بتخواه طلبش باعث تلف شدن خود یا احدی از عیالش شود و چاره
دیگر برای او نباشد در اینصورت هم لازم نیست که بدهد و گفتیم سابقا که مدیون باید کمال
خوش سلوکی نماید با طلب کارش هم چنانکه مستحب است که طلب کار نیز خوش سلوکی نماید با قرض
دار و مدیون با اینکه مهلت دهد معسر را و بر او تنگ نگیرد و در حدیث صحیح وارد شده که هر کس
خواهد که خدای تعالی او را در زیر سایه نگاه دارد روزی که سایه نباشد مگر سایه خدای
تعالی قرار دهد باید مهلت دهد معسر را یا چیزی از برای او دست بر دارد و در حدیث
دیگر وارد شده که هر کس مهلت دهد معسر را ملجا شد بجای او و بر خدای تعالی در هر
روزی ثواب تصدق نمودن با نقد طلبی که از او دارد و استقصاء ننماید در طلب
گرفتن و محاسبه کردن با اینکه تا درهم آخر را یا فلس آخر را بگیرد و سنت است که بریء
الذمه نماید بهر درهمی ده درهم عوض خواهد گرفت و اگر بریء الذمه نکرد بهر درهم را درهمی
خواهد گرفت بلکه اگر بریء الذمه نمود شاید اضعاف مضاعف باو بدهند تا نیت
و حالت او چه باشد و سنت است که هرگاه طلب داشته باشد در خانه او فرود نیاید
و اگر فرود آید تا سه روز بیشتر نباشد و بعضی فقها بیشتر را حرام میدانند و حدیث معتبر

وارد وانیکه

وارد وانیکه هرگاه هدیه برای او فرستد بتخواه طلبش حساب نماید و اگر حساب نکرد حرام نیست
لیکن مستحب است حساب نمودن و الله یعلم **فصل در ضامن شدن** و آن صحیح است شرعا با اینکه گوید ضا
من شدم که من وجه طلب فلانی را از فلان کس و بعد از آنکه ضامن شد دین و قرض که
در ذمه آنکس بود از ذمه آنکس منتقل میشود و بذمه ضامن میاید و ضامن مشغول الذمه
میشود و آنکس که مدیون بود ذمه او فارغ میشود و از طلب آن طلب کار و خلاص
میشود از آن و اگر گوید ضامن شدم که اگر او ندهد من بدهم این ضمان نیست نزد شیعه
و باطل است بلکه ضمان همان بود که گفتیم که مشروط و معلق بشرط نباشد بلکه چنین گوید
که من ضامن هستم و بعد از این قول مال بذمه او قرار میگیرد و ذمه مدیون خلاص است
و اگر این ضمان را از سر خود کرد و بالتماس مدیون ننموده مدیون خلاص شد مطلقا و بری
الذمه شد من جمیع الوجوه و ضامن بوی هیچ رجوع باو نیست و هیچ حقی از و طلب ندارد
و اگر بالتماس مدیون ضامن شد اگرچه مدیون بریء الذمه شد از طلب کارش لیکن مشغول
الذمه ضامن شده باید بضامن بدهد و هم چنین است اگر ضامن شدن باذن مدیون
شده باشد و ضامن باید مکلف باشد پس صحیح نیست ضمان نابالغ و مجنون و باید رشید
هم باشد پس صحیح نیست ضمان سفیه چه آن ممنوع است از تصرفات مالیه اش و اما
مملوک پس اظهر عدم صحت ضمانش است هرگاه بغیر اذن مولاش باشد و اما باذن مولا
اگر ضامن شده باشد پس بهر نحوی که مولی مقرر کرده باشد و راضی شده باشد بهمان
نحو است و احوط آنست که بغیر این نحو ضامن نشود و باید هر کس که ضامن میشود برضای
خود ضامن شود بدون شایبه جبر و اکراه هر چند جبر روا باشد هرگاه یافته شد که جبر

روا است صحیح نیست و اگر یافته نشد صحیح است و اگر بعد دعوی جبر و اکراه نماید مسموع نیست مگر آنکه
تواند بحوی از انحا و ثابت نماید و اگر عاجز شود و دعوی نماید که مدعی علیه اش اطلاع دارد
میتواند قسم نفی العلم بدهد و اگر مدعی علیه اش اطلاع بکره او نداشته نکند امری که باعث
تغریر و فریفته شدن او شود با اینکه گوید من ضامن مدیون تو هستم و در دل قصدش این بنا
شد باعتقاد آنکه این جبر روا است پس واقعا ضامن نیستم و با این خیال قسم بخورد هرگاه
ضمان او ثابت نشد زیرا که تغریر موجب ضمان است و بیچاره صاحب طلب با این ضمان
خورسند نمود که دست از طلبش از مدیون داشت بر داشت بلکه هرگاه اظهار نمود که
تو ضامنی اقرار کرد که از مدیون طلبی ندارم و بریء الذمه است پس از او نمیتواند بگیرد
بلکه اگر اظهار نکرده باشد هم نمیتواند از او گرفت چه اعتقاد دارد که این شخص ضامن
است پس بسبب تغریر ضامن است باید وجهش را بدهد اگرچه صاحب طلب نتواند اثبات
ضمان او نماید پس انکارش بی صورت است بلی اگر صاحب طلب او را مجبور نمود بضامن
شدن یا آنکه مدیون او را مجبور ساخت و صاحب طلب میداند پس میتواند قسمش
بدهد اگر از اثبات عاجز باشد و اگر صاحب طلب مطلع نباشد و مدیون مطلع باشد
یا مدیون دعوی نماید و بعد از عجز قسمش بدهد و اگر معترف شد مدیون بنفس الامر ضمان
ضرری بصاحب طلب نمیرسد چه طلبش را از ضامن میگیرد و مدیون باید مقدم بر آنکه طلب
کار طلبش را از ضامن بگیرد وجهش را تسلیم ضامن نماید یا خودش تسلیم صاحب طلب نماید
یا آنکه ضامن ضامن بشود و اگر صاحب طلب راضی باشد چه بهر صورت درست است باید
که صاحب طلب نیز راضی باشد با اینکه ضامن ضامن مدیونش بشود پس اگر کسی ضامن

بشود و او راضی

شود و او راضی نباشد صورت ندارد ضمانش و اگر ضامن بهتر از مدیون باشد بحسب تمکن
و وفا بعهد و وعده و قدرت بر اداء آن دین و عدم خوف در سوختن طلب و غیر ذلک بحیثیتی
که بهر وجهی از وجوه که صاحب طلب راضی بضمان او نشود و ترجیح دهد مدیون خود را البته غلط
واضح ظاهر نموده باشد و همه ارباب خرد تخطیه او نمایند و بهمه جهت گویند که ضامن بهتر
و خاطر جمع تر است البته حتی آنکه هیچ منتی نگذارد او بلکه ممنون باشد و عدم رضا بضمان
او را محض بی جهت شمارند بلکه عذر و ضرر باشد نسبت بعدم ضمان او و دور نیست که در
صورت رضا نکردن او اعتنا نداشته باشد بلکه سفاهت باشد مثل صورتی که مدیون را
استطاعت ادای دین نباشد بحسب عادت یا آنکه مدیون مرده باشد و هیچ وفائی
دینش را ترکه نگذارد پس دیگری ضامن بشود برای خلاصی رقبه او و از این است که
حضرت امیر المؤمنین ع و ابو قتاده که ضامن میتی شدند حضرت رسول صلعم قبول نمود بدون
استرضای صاحبان طلب و آنچه در صحیح وارد شده که هرگاه راضی شد طلب
کار بری میشود ذمه میت محمول است در غیر صورت مذکوره بلکه اصل آنست که صاحب
طلب راضی باشد الا در چنان صورتی و از موثقه ابن عمار نیز ظاهر شده صحت ضمان
با عدم رضای صاحب طلب و شاید محمول باشد باین نحو که گفتیم و الله یعلم و اما مدیون
پس معتبر نیست رضای او در ضامن شدن شخصی از جانب او بلکه همه کس را میرسد
که قرض هر کس را که خواهد ادا کنند از جانب او بدون رخصت و رضای او بلکه
با منع او نیز پس میرسد همه کس را که قرض و دین او را بذمه خود قرار دهند و از ذمه
او بردارند هرگاه طلب کار راضی باشد هر چند مدیون راضی نباشد لیکن در اینصورت با

فصل در ضامن شدن

اسحاق

که دین اورا ادا نمودند یا در ذمه قرار دادند و بعد او انها بید بمیرند این ان زر که فلیسی بجهت
از انچه داد ند الطلبکار یا خواهند دادر ند یون بستانند اصلاح چه ستلی هیچ ندارند
بر مدیون بانکه از و چیزی بگیرند و بگویند ما قرض تورا دادیم بیا انچه را الطلبکار می
بالیست بدهی بما بده یا یک فلوس بیشتر بما بده هیچ نمیتوانند این دعوی را نمود بلکه
او را بری الذمه کردند و از دین خلاصش کردند بدون انکه توانند از و چیزی بگیرند
چه اگر خواهند از و چیزی بگیرند باید باذن و رخصت او ضامن شوند تا توانند که انچه
بطلبکار دهند از او بگیرند و اگر ضامن شدند باذن او و با طلب کار سازش کردند
بانکه قدری را کم کردند از طلب او و نداد ند باو و برائت ذمه حاصل کردند بانکه
صلح کردند یا طلب بخشش کردند یا چیزی را بقیمت گران به تنخواه دادند بهر صورت
انچه را داد ند بطلب کار همان قدر را میرسد از مدیون بگیرند و انچه ندادند بطلب
کار از و کم کردند او نمیرسد از مدیون بگیرند و اگر بعد از انکه طلب را از ضامن گرفته
چیزی باو بخشید از نزد خود مانع ندارد و مال ضامن است و تمام مال را که از برای ضمان
داده بود میتواند از مدیون بگیرد و انچه باو بخشید کم نکند چه بعد از گرفتن تمام بخشید
لیکن بشرط انکه این توطیه و حیله نبوده باشد برای انکه تمام را از مدیون بگیرد
و اگر بطلبکار زیادتر از طلبش دادند انقدر زیاد را نمیرسد از مدیون بگیرند چه چیزی
بالیست زیادتر ندهند و بدانکه بالی کله ادعی ضامن ان میشود ان مالیست
بر ذمه مدیون ثابت شده باشد شرعاً اگر چه متزلزل باشد ثبوتش مثل ثمن نسیه
که خیار فسخ ان بیع را داشته باشد یا سلف چنینی و امثال اینها و اگر فسخ شد ضامن

بری الذمه

بری الذمه میشود و هرگاه مال را در صورت اولی و ثمن را در صورت ثانی رد بما
حبس نماید و صاحب قبض نماید اما مثل امانت پس ضمان در ان بی وجه است
و صورتی ندارد و بلی عینهای مضمون مثل عاریه مضمونه و امثال ان بعضی میگویند
که ضمان در ان صحیح است بجهت انکه کسی که عین در دست اوست ضامن است که یا
عین را تسلیم نماید اگر باشد یا قیمت را اگر تلف شده یا دزد و امثال ان برده
باشد و بعضی میگویند ضمان در ان صحیح نیست اما ضمان عین پس از جهت انکه
عین بذمه منتقل نمیشود الا بعد تلف شدن و قیمت شدن و اما قیمت پس
ضمان ان ضمان ما لم یجب است یعنی هنوز در ذمه قرار نگرفته و ضمان در جائی
است که در ذمه قرار گرفته باشد و بهر حال ضمان عهده که ضمان درک هم میگویند
صحیح است مثلاً کسی چیزی را میخرد و ثمن را میدهد و می ترسد مبیع مال و حق غیر در
اید کلاً یا بعضاً شخص ضامن درک هم میگویند صحیح است مثلاً کسی چیزی را میخرد
میشود که اگر مبیع حق غیر برآید و راضی باین بیع نباشد یا رضایش اعتبار نداشته
باشد شرعاً ان شخص از عهده ان ثمن برآید و همچنین است اگر این خوف در ثمن
باشد بانکه مبادا مال غیر براید و از بایع بگیرد اگر عینش موجود باشد یا عوضش را
بگیرد اگر تلف شده ان شخص از عهده ان مبیع برآید که بایع پس دهد اگر عینش
موجود باشد والا عوضش را اگر بیع بعین ان ثمن شده باشد و اگر بثمن کلی
شده باشد که در ذمه مشتری است از عهده ثمن بیرون آید و همچنین است در طرف
مبیع هم که اگر انهم کلی باشد مثل انرا بدهد و اما ضامن عهده ضامن درک

منافع بعد که هرگاه از مشتری بگیرد صاحب عین مبیع ایا میتواند عوض انرا از جانب
بایع بمشتری بدهد مشکل است بلکه نمیتواند چه ضمان ما لم یجب است چه هنوز بیع در ذمه
بایع قرار نگرفته اصلا و مالی که بر ذمه مدیون ثابت است یا حالا است یعنی حال باید پس
داد یا انکه مؤجلا بدهد و اولی را اگر ضامن شود حالا بدهد صحیح است و همچنین اگر
ضامن شود مؤجلا بدهد لیکن باید اجل را معین نماید و اما مؤجل را اگر ضامن شود
که با جل خودش بدهد هیچ اشکالی ندارد و همچنین اگر ضامن شود که بعد از اجل بدهد
لیکن باید معین نماید و اگر ضامن شد حالا بدهد یا اجلش را پیش اندازد یعنی قبل از
اجل بدهد اشکال دارد اگر دین باشد چه اجل را در دین قسطی از ثمن است شرعاً و عرفاً
و قدری از دین زیاد است بازاء اجل پس معنی ندارد انچه در ذمه مدیون است ضامنش
شود زیادتر بدهد چه ظاهراً ربا است و مع ذلک ضمان ما لم یجب است چه زیادتی
داخل ما لم یجب است و بهر نحو باشد ضمان چنینی دلیل نیست بر صحتش بلی اگر قرض باشد
باکی نیست چه اجل در قرض بازاء چیزی این است و حتی تا وقت تبرع بحث است و لزوم
ندارد و بدانکه صحیح است که از ضامن دیگری نیز ضامن شود و هکذا پس هر یک را بدون
اذن ضامن شده نمیتواند که انچه را ضامن شده از مضمون عنه اش بگیرد یعنی کسی
که ضامن او شده و اگر باذن ضامن شده میتواند گرفت و اگر هبه واقع شد
یا صلح بکمتر مثلاً نمیتواند از مضمون عنه اش زیاده از ان بگیرد چنانکه گفتیم و صحیح است
در ضمان دور زدن هم مثلاً انکه مضمون عنه بدون واسطه یا بواسطه ضامن ضامن
شود و اینها همان دستور است که گفتیم که هر کدام را بدون اذن است رجوع

نمیتوانند کرد

فصل در حواله

اول

میتوانند کرد و هر کدام که باذن است رجوع میکند همان قدر که بطلب کارش داده فصل
در حواله و ان شرعی است لیکن بشرائط چند اول رضاء محیل که ان شخص است که حواله میکند
دوم رضای محتال و ان شخصی است که حواله را قبول میکند که انچه از محیل طلب دارد او و محیل او
حواله نموده طلبش را از ثالثی بگیرد و در اینجا باشد که از ان ثالث بگیرد و این حواله را
قبول نماید سیم رضای محال علیه و ان همان ثالثی است که حواله نموده که محتال طلبش را
از و بگیرد الحاصل رضاء هر سه نفر مذکور که انرا موجبه ثلاثه مینامند باید بعمل آید تا حواله
صحیح شرعی شود و بعضی توهم نموده و رضاء ثالث را که رضاء محال علیه باشد شرط
نمیدانند بانکه میگویند که محال علیه مدیون محیل است و محیل طلب خود را از محال علیه هم
چنانکه میتواند گرفت خودش بدون وساطت کسی همچنین میتواند گرفت بوساطت
شخصی بانکه بگوید وجه طلب مرا الفلان شخص ده مثل غلامش یا نوکرش یا پسرش
یا وکیلش پس محتال هم حالش حال وکیل است و چنان انگارد که وکیل او است
پس چه اعتبار دارد رضای او و این محض توهم است چه وکیل و غلام مال را برای
صاحب طلب میبرند و هیچ انتقال دین از ذمه بذمه نشده چه ید وکیل و غلام ید موکل
و اقا است بلا شبهه و حواله چنین نیست چه ید محیل نیست البته چه بمجرد رضاء ثلاثه طلب
محیل که از محال علیه دارد منتقل میشود بمحتال و ذمه محال علیه از محیل بری میشود و
مشغول الذمه محتال میشود پس دو حکم شرعی خلاف شان میباید شرعاً ثابت شود
اول ذمه محال علیه مشغول بطلب محیل بود و حال بری شده و دوم انکه ذمه اش
مشغول بطلب محتال نبود و حال مشغول شده بجهتی که تسلط رد ان ندارد و انکه

دوم

محیل هم تسلط رد ندارد و همچنین محتال طلبش اوّل از محیل بود و حال از محال علیه شده بنحوی
که تسلط رد ندارد بلی اگر محیل محتال را وکیل نماید در اخذ طلبش از محال علیه برای محیل و بعد از
گرفتن تنخواه طلب خود بردارد مانع ندارد و لیکن حواله نیست و احکام حواله و مواجهه ثلاثه
را ندارد بلکه احکام وکالت را دارد و لزومی ندارد بلکه هر یک از موکل و وکیل اختیار فسخ
و عزل را دارند و غیر اینها از احکام وکالت و اضافه بر آن فرع آن است که شخص
واحد متولی طرفین که آن طرف قبض نمودن و قبض دادن باشد بشود شرعاً و ظاهر آن است
که مانع ندارد و تغایر اعتباری کافیست و مثل این است آنکه محال علیه وجه را بدست محتال
دهد باینکه وکیل خود بشو نماید که وجه را گرفته تسلیم محیل نماید و بعد از گرفتن محتال محیل
گوید از تنخواه طلب خود بردار و بالجمله صورت وکالت منحصر در این نحو نیست که گفتیم مثبت
و مع ذالک محیل و محتال و محال علیه نیستند بلکه وقتی میشوند که حواله شود یعنی هوا
جهه ثلاثه و رضای ایشان منتقل از ذمه بذمه بشود و شرط چهارم آنست که محال علیه
خبردار باشد بحیثیتی که تواند طلب را بدهد بدون مانع شرعی یا آنکه وقت حواله
محتال اطلاع داشته باشد بمعسر بودن محال علیه و این شرط لزوم حواله است
نه صحت چه اگر ظاهر شد که وقت حواله معسر بوده اختیار فسخ عقد حواله دارد
که بآن رجوعش بمحیل باشد و اگر وقت حواله خبردار بود و بعد معسر شد اختیار
ندارد در فسخ و اگر اتفاق افتاد که وقت حواله معسر بود و لیکن بعد خبردار شد
اقرب آنست که خیارش باقی است و شرط پنجم آنست که محال علیه مشغول الذمه
محیل باشد وقت حواله چه اگر بریء الذمه باشد و حواله باو نمود محیل و محال علیه

قبول نمود

چهارم

پنجم

قبول نمود که وجه طلب محتال از محیل بر ذمه من است این بعینه ضمان است نه حواله و احکام
ضمان را دارد و بجهت ضامن شدن مشغول الذمه محتال میشود و محیل بریء الذمه میشود
از طلب محتال و ذمه اش مشغول محال علیه میشود که او صاحب طلبش میشود چه ضمان اش
بالتماس محیل بود و بالجمله این احکام ضمان را دارد چه ضمان نه حواله و ضمان وقتی
میشود که در وقت قبول ضمان اظهار نماید که الآن مال در ذمه اوست و او مشغول
الذمه است نه محیل تا آنکه ضمان بشود و الا بیع شیعه ضمان نشود و اگر این اظهار
را نکرد بلکه قبول دادن و وعده آن نمودن این ضمان هم نشود و نیست بلکه از
مقوله آن میشود که مؤخر وعده که کرد وفا نماید و تسلط شرعی بر اخذ ندارد و هنوز
ذمه محیل مشغول است بآن طلب و اگر محال علیه داد بعد از دادن بریء الذمه شود
بلی اگر قبول کردن محال علیه تعزیری شود مر محتال را ممکن که از راه تعزیر تسلط بهم
رساند که از محال علیه بگیرد و الله یعلم و معلوم شد که حواله شرعیه در صورتی است
که محیل مشغول الذمه محتال و محال علیه مشغول الذمه محیل باشد پس محیل طلبی که از محال
دارد تنخواه طلب محتال که از محیل دارد میدهد پس محیل می آید که قدر طلبی که حواله
بر محال علیه میکند از محال علیه طلب داشته باشد آن قدر را یا بیشتر پس اگر کمتر
طلب داشته باشد و اگر زیاده از طلبش حواله نماید و محال علیه قبول نماید مقدار
طلبش حواله است و آنچه زیادتر است ضمان است اگر قبول آن بنحوی شده که
اظهار اشتغال الذمه خود بآن وجه بنحوی بآن نحو که گفتیم و الا وعده دادن بحث است
چنانکه کل دانستی و طلب محتال از محیل و طلب محیل از محتال علیه هر کاه از یک

جنس و یک وصف باشد اشکالی نیست و اگر مختلف باشد پس موقوف است
بر تراضی معاوضه هم بآنکه آن جنس و وضعی را که محیل از محال علیه طلب داشته محتال
از تنخواه جنس و وضع که خود از محیل طلب داشته بر داشته و رضاء هر سه بر این
واقع شده و باید این عوضین معلوم باشند و ثابت در ذمه باشند اگر چه
بعنوان عدم استقرار باشد بنحوی که در مال الضمان گفتیم خواه آنکه مثلی باشند
یا قیمتی و شناختن آنکه مثلی کدام است و قیمتی کدام و بعضی منع نموده حواله را در
قیمتی بجهت جهالت آن و این مردود است بآنکه منضبط میشوند بوصف و قیمت
و این معاوضه برضای هر سه است و بدانکه گفتیم که بمجرد تمام شدن حواله در رضای
هر سه مال و طلب محتال منتقل میشود بذمه محال علیه و بری میشود ذمه محیل پس
رجوع نمیتواند کرد محتال بر او و بعد از تحقق حواله بلکه رجوعش همین بر محال علیه
است و بس و بعضی میگویند که اگر محتال محیل را بریء الذمه نمود سوای حواله و جدا
کانه از آن رجوع نمیتواند کرد و الا رجوع میتواند کرد از جهت حدیثی که ظاهر
در این معنی است و دور نیست که بنا و آن حدیث و قول آن بعض بر این است
که مردم بسیار اوقات از کسی طلب دارند میخواهند طلب ایشان وصول شود
بهر نحو که باشد و هر کس که بدهد پس هر گاه مدیون ایشان بگوید طلب را از
فلان کس بگیرد و فلان کس گفت میدهم نمی فهمند از این معنی حواله شرعیه را یعنی
اینکه طلبشان بمجرد قبول این معنی از ذمه مدیون شان بر خواست و مدیونشان
بریء الذمه شد و ایشان را دیگر رجوعی بمدیون شان نیست اصلاً و راساً بلکه

چنین

سابقاً

چنین میکنند که طلبی که از مدیون دارند هر کس بدهد خوب است و از جمله هر کس آن کس است
که مدیون گفت برو و طلبت را از او بگیر ایشان میروند اگر آن کس داد فبها و الا
باز بر میگردند سر مدیون شان که آن کس که گفته بودی نداد من از تو میخواهم طلبم را
و گاه باشد که خیال ضم ذمه آن کس بذمه مدیون میکنند نه آنکه انتقال بالکلیه از
ذمه مدیون بالمره پس لهذا معصوم ع در آن حدیث شرط کردند که اگر محتال محیل
بریء الذمه نماید محیل را محیل بریء الذمه میشود و الا فلا اشاره است بآنچه
گفتیم نه آنکه بعد از آنکه حواله شرعیه بعمل آمده باشد باز احتیاج است باینکه
محتال محیل را بریء الذمه نماید زیرا که عقد حواله همین معنی دارد البته چه مضمون
آن این است که طلب از ذمه محیل منتقل شود بذمه محال علیه و ذمه محیل بری
شود بالمره و محتال دانسته و فهمیده عقد چنینی را کرد و راضی شد و شرط
نمود که هر گاه طلب را بذمه محال علیه قرار دادی ذمه تو بری است مطلق
و محال علیه نیز قبول نمود و عقد لزومی چنین بعمل آمد و صحیح شد چه احتیاج دیگر
باقی میماند بشرط خارجی علیحده چه حواله بشر کرد مگر آنکه گوییم که برای تأکید
است و رفع توهم که مبادا غفلتی روی دهد یا آنکه توهم ضم ذمه بذمه
کنند یا غیر باز بر میگردد بآنچه ما گفتیم بهر حال باید عقد حواله را بدانند که چه
معنی دارد و ثمر آنش نیز بدانند و در عقد عبارتی گویند که معلوم شود
که چه مراد شان است و اگر گویند که ما عقد حواله را میکنیم و هر چه حکم شرع
آن است ملتزم میشویم هر چند ندانیم که چه است احکامش خوب است و در

ست است بلکه اگر نگویند که ملتزم میشویم هم ضرور نیست بلکه حکمهای شرعیه برایشان لازم میشود
و اما اگر عبارات عقد حواله ازایشان سرزند و توانند که معنی آن عبارات چه چیز است
صورت بدانند باید معنی را بدانند و قصد نمایند لیکن اگر دعوی نمایند که قصد نکردیم
ازایشان مسموع نیست بظاهر شرع مگر توانند اثبات یا دعوی علم نمایند بر مدعی علیه
خود قسم نفی العلم در اینوقت میتوانند داد و اگر گویند ما این عبارات را میگوئیم
و معانی را نمیدانیم و انچه معانی اینها است راضی هستیم که بعمل آید این فایده نمیکند
و صورت ندارد و اگر یکی از طرفین دعوی نماید که معانی را نمیدانستیم و بعد از انکه
بعمل آوردیم عقد را ظاهرا اصل با اوست چه اصل در افعال مسلم حمل بر صحت است و آن
دیگر مدعی است باید اثبات نماید یا قسم دهد بعد از عجز اگر خواهد و اینها که گفتیم
مخصوص عقد حواله نیست بلکه جمیع عقود و ایقاعات همین حالت دارند و ممکن
است بجز آنکه بگوید محیل بمحتال که هر چه طلبت را رو بروی فلانکس میکنم که بدهد بتو
و محتال قبول کند و فلان کس هم قبول کرد که بدهد از ذمه محیل منتقل شود بذمه محال علیه
بعنوان لزوم و حواله شرعیه شود و انتقال از ذمه بذمه محال علیه از احکام شرعیه
حواله باشد لیکن خلاف احتیاط است و اشکالی دارد بلکه باید اظهار نماید
انتقال از ذمه محیل بذمه محال علیه بنحوی که محیل بری الذمه شود بعوض طلبی که
از محال علیه داشت و بمحتال داده و هر سه بر همین معنی راضی شده باشند چنانکه
گفتیم والله یعلم و حواله هم مثل ضمان میشود او هم بدیگری و همچنین میشود که دور
بزنند که محال علیه بیواسطه یا بواسطه حواله بمحیل نماید بمحیل اولی یا بعد از او و اگر

بجا آورد

چنانچه محیل بعد از حواله خود هر چه طلب محتال را داد اگر بالتماس محال علیه است و سوال
اوست میتواند رجوع بمحال نماید و اگر از پیش خود داد این تبرعا حساب میشود و نمیتوا
ند که رجوع نماید بمحال علیه چنانکه در ضمان گفتیم و حواله هم مثل عقود دیگر وقتی صحیح است
که صادر شود از بالغ عاقل غیر سفیه بدون جبر و اکراه و باید محیل و محتال و محال علیه هر
سه چنین باشند **فصل در کفالت** و این انست که شخصی کفیل دیگری شود که او را
حاضر نماید وقتی که طلب احضارش نماید و این شرعی است بشرط رضای کفیل و آن آن
کسی است که کفیل شود و میگوید من کفیلم که حاضر نمایم و همچنین بشرط رضای مکفول له
و آن آنکسی است که کفیل برای او کفیل میشود که هر وقت خواهد احضار مکفول نماید
برای او و نزد او احضار نماید و مکفول شخصی است که با او دعوی دارد و مکفول له
و میخواهد حاضر باشد برای طی دعوایش و میترسد که در آن وقت او را نیابد
پس کفیل میاید و کفیل او میشود که وقتی که خواهی طی دعوا نمائی من حاضرش میکنم
و مشهور انست که رضای مکفول شرط نیست بلکه هرگاه شخصی کفیل او شود که نزد
طی دعوی مدعی یا او او را حاضر نماید و مکفول له راضی شد باید هر وقت که او را
بگوید بیا حاضر شو برای طی دعوی مکفول له باید حاضر شود برای طی آن دعوی
هر چند بدون رضای او کفیلش شده بود و گاه بود که هیچ اطلاع نداشته بکفا
لت کفیل برای احضار رو بلکه اگر هم مطلع شد و راضی نشد بکفیل شدن و منع
کرد که کفیل من مشو با وجود این هرگاه کفیلش شود صحیح میدانند چه هرگاه احدی
دعوی با حدی داشته باشد و نزد حاکم شرع طلبد او را برای طی دعوایش لازم است

فصل در کفالت

براو که حاضر شود پس هرگاه مکفول له دعوای با او داشته باشد و نزد حاکم شرع او را
استحضار نماید برای طی دعوایش باید حاضر شود و مکفول له او را استحضار میتواند برای
طی دعوی و کفیل بمنزله وکیل مکفول است در استحضار و طلبیدن و بعضی میگویند که
شرط است رضای او هم تا آنکه تسلط داشته باشد بر استحضار او چه او را هیچ دعوای
نیست و دعوی مکفول له با او چه رجوع دارد و بچه جهت از سر خود کفیل او میشود بدون رضای
او و وکیل مکفول له همان خود مکفول له است چه فعل وکیل همان فعل موکل است و و
کالت از عقود جایزه است وکیل میتواند خود را فسخ نماید و بموت و جنون و امثال
اینها نیز فسخ میشود این کجا و عدم امکان فسخ و تحقق حق شرعی بعنوان تسلط کجا با
آنکه مکفول له دعوایی با کفیل دارد و کفیل دعوی با مکفول میکند که من کفیل تو شدم
پس از این جهت بیا حاضر شو پس میتواند گفت که چه کار داشتی که کفیل من شدی
بلی اگر وکیل مکفول له شود برای استحضار و از جهت وکالت بطلبد در آنوقت
او را با اجنبی که وکیل شد هیچ تفاوتی نیست و وکالت در همه چیز جایز است
و این بابی علیحده میخواهد و احکام علیحده ندارد و احکام کفالت بسیار است
هم چنانکه شناختی و خواهی شناخت بهر صورت احوط انست که برضای مکفول
باشد تا تمام احکام در این جاری شود و اگر نشد وکیل مکفول له شود و استحضار
نماید و بعضی میگویند که شرط است در کفالت تاجیل یعنی آنکه کفیل شود که بعد از
عقد کفالت بمدتی نه بلافصل احضارش نماید و بعضی این را شرط نمیدانند و شرط
در کفیل انست که بالغ و عاقل و جایز التصرف باشد و آنکه مکفول معین باشد

نه آنکه بگوید

نه آنکه بگوید که یکی از این دو نفر را حاضر نمایم چه در عقد لازم بمجرد عقد مشغول الذمه است
بنحوی معینی و تحقق شغل الذمه بغیر معین مثل شغل ذمه است بدادن یکی از مبیعین یا یکی
از ثمنین و امثال اینها و دانستی که فاسد بودند تامل کن با آنکه صحت چنین عقدی و لیکن تمام
خاطر جمع معلوم نیست که داشته باشد علی ای حال و احوط ترک چنین کفالتی است البته
و اگر کفالت مؤجل باشد شرطش این است که اجل را معلوم نماید تا آنکه ضرر و غرر و عدم تعیین
اشتغال ذمه بعمل نیاید و اگر مکان تسلیم متعدد باشد تعیین مکان نیز نماید مگر آنکه اطلاق
کلام منصرف بآن شود و این نیز تعیین است و مثل وقت و مکان است شروط
دیگر اگر بعمل آید در این عقد باید معین شود و باید کفیل بعد از قبول وفا نماید بهمه آنچه
گفتیم از وقت و مکان و شروط پس اگر احضار نمود یا اخلال بیکی از اینها و اجب است
که قبول نماید مکفول له و کفیل از عهده بیرون نیامده مگر آنکه راضی نماید مکفول له را
که دست از آن حقش بردارد و اگر احضار نمود بنحوی که شرط نموده بود و تسلیم تام نمود
بری الذمه میشود و اگر نکرد و امتناع نمود از کفالت میرسد او را که حبسش نماید
تا حاضرش نماید و جمعی میگویند اگر دعوای مکفول له با مکفول مالی و حقی است او دیگری
میتواند داد و او را بری الذمه نماید بر کفیل لازم نیست که احضار نماید و بس بلکه
اگر احضار ننمود و هر چه طلب مکفول له را داد ساقط میشود پس احضار ضرور نیست
بلکه اگر دعوی قصاص باشد یا زوجیت مثلا لازم است او را احضار نماید البته و بعضی
میگویند که مکفول له تسلط دارد که کفیل را الزام باحضار نماید مطلق و حبسش نماید
تا تسلیمش نماید هر چند دعوایش با مکفول از قبیل مال باشد چه اغراض متفاوت میباشد

لیکن این اشکالی دارد چه ثابت و محقق است که هر کس دین هر کس را میتواند ادا نماید و بعد از ادا نمودن از گردن آنکس ساقط میشود و بری الذمه میشود و چنانچه فرض کنید مکفول له کفیل نشده بود اجنبی است که ادا او دین اجنبی میکند بلی اگر دین را بهمان نحو که از طلب داشت نهد و بنحو دیگر بدهد میتوانند که نگیرد و الزام باحضار او خاصه نماید با آنکه دعوی منحصر در مثل مال و طلب تنها نیست بلکه امری دیگر نیز هست میتواند الزام باحضار نماید پس نزاع لفظی است و هرگاه مکفول مُرد بری الذمه میشود کفیل چه کفیل بدان و تن او شده بود و او مُرد و آنکه جسد او را خواهد و غرضی صحیح در این داشته باشد در این صورت حاضر نماید جسد را و مثل مُردن است هرگاه غایب شود لغیبت منقطع که هیچ خبر از او نباشد نباشد و معلوم نباشد و اگر معلوم باشد مهلت داده میشود کفیل بقدر رفتن تا آنجا که مکفول در آنست و برگشتن از آن و این مهلت بود گفته اند که بعد از حلول اجل و مطالبه احضار باید داد و اگر مکفول خودش حاضر شد نزد مکفول له بر سر وعده که با کفیل شده بود که احضارش نماید در آن ساقط میشود از کفیل حق احضار و بری الذمه میشود و از کفالت بیرون آمده و همچنین است اگر حاضر نمود او را اجنبی و تسلیم مکفول له نمود و اگر کفیل کفالت نموده باشد برای دو مکفول له یا بیشتر باید تسلیم همه نماید و بری الذمه نمیشود به تسلیم بیکی و همچنین اگر کفیل زیاده از یکنفر شده باید همه را احضار نماید و اگر چند نفر کفیل شدند برای احضار شخصی در وقت معینی همین که یکی حاضر نمود از دیگران ساقط شد حق احضار و میشود شخصی کفیل کفیل شود و شخصی دیگر کفیل ثانی و هکذا و احکام کفالت بود تفصیلی را گفتیم نسبت هر یک

هر یک باید مراعات

هر یک باید مراعات نمود و اگر کسی مدیون را از دست صاحب طلبش که گرفته بودش و داشتنش برای استیفای حقش بر او لازم است که احضار او نماید یا وجه طلبش را بدهد بنحوی که گفتیم و اگر حق مالی نبود باید احضارش نماید و بس تا ممکن است الا غرامت او را بکشد تا ممکن است و در حدیث وارد شده که کفالت در حدود و نمیباشد و قوی مضمون این وارد شده اند

فصل در اجاره

در اجاره غرض این است که منفعت چیزی را که شخص خانه و چهارپا و غلام یا زمین و امثال اینها است از ملک مالک آن منفعت بیرون میکند و ملک کسی دیگر میکند بعنوان لزوم و چنانکه بیع کارش این است که عین را ملک مشتری میکند بعنوان لزوم اجاره کارش این است که منفعت عین را ملک مستاجر میکند بعنوان لزوم و آنکه منفعت میدهد او را موجر میگویند و آنکه میگیرد مستاجر میگویند و باید که موجر و مستاجر هر دو بالغ و عاقل و رشید و مختار باشند و باید موجر منفعتی را که اجاره میدهد ملک خودش باشد و اگر ملک خودش نباشد باید یا وکیل مالکش باشد یا ولی او یا وصی او به دستوری که در بیع گفتیم و احکامش همان است که در آنجا گفتیم و اگر هیچ کدام نباشد عقدش فضولی است بهمان نحو که در بیع گفتیم و حکمش نیز همان نحو است و مستاجر نیز مثل موجر باید برای خود استیجار نماید یا وکیل یا ولی یا وصی باشد بهمان دستور که در بیع و شرا گفتیم و همان احکام و اگر هیچکدام نباشد استیجارش فضولی است بهمان نحو که گفتیم و همان حکم و همچنین باید وجه اجاره یا مال خودش یا مال موکلش یا مال کسانی که ولی ایشان است یا وصی ایشان است باشد و صیغه فارسی هم خوب است بانیکه بگوید موجر که باجاره دادم خودم را اگر خودش را اجاره دهد یا اجاره دادم فلان چیز را از حالا

تا فلان مدت بکذا یعنی وجه اجاره و آنرا نیز باید تعیین که چه چیز است و چه قدر است چنانکه مدت اجاره را گفتیم که تعیین کند و منفعت را نیز تعیین کند و اگر منفعت فعلی معینی باشد مثل دوختن قبا و یا نوشتن کتاب معین یا بردن ببلد معین سواری یا بار بردن ببلد معین و امثال اینها ضرور نیست که مدت معین نمایند مگر آنکه خواهند که آن فعل در ظرف مدت معین واقع شود و همچنین ضرور نیست شرطی یا قیدی زیاده بر آنچه گفتیم نمایند مگر آنکه خودشان خواهند پس بهر نحو و شرطی که خواهند صیغه بخوانند که بآن نحو صحیح میشود و لزوم هم بهم میرساند مگر آنکه شرط و قید مخالف شرع باشد یا متعذر باشد پس باطل است و اقوی آنست که عقد آن اجاره هم باطل میشود چه صحت فرع بر اصلی است مگر بوجه فاسد پس فاسد شد و احوط آنست که صیغه بخوانند در اجاره اگر لفظ رسم باشد چنانچه گفتیم و بدون صیغه این معامله را معاطات بنا و رند چه بدون صیغه معاطات میشود پس قبل از تفرق در احد عوضین یا در هر دو میتوانند فسخ نمایند یا بعد از تفرق در احد عوضین یا هر دو لزوم هم میرسد بنحوی که در بیع گفتیم پس اگر هیچ صیغه نخوانند گاه است که احدی از طرفین راضی بفسخ نشود و موجب نزاع و مخاصمه و ناخوشیهای دیگر شود با آنکه بعضی صیغه را هیچ اعتبار نمیکنند و بی صیغه را مثل با صیغه میدانند پس از این جهت نیز ناخوشی شبهه بهم میرسد و خروج از شبهات احوط است بلکه در اجاره دادن خود برای نماز و روزه از جانب میت کردن و امثال آن از عبادات البته صیغه اجاره را جاری نمایند تا آنکه در ذمه اجیر قرار گیرد و بر او واجب شود و چنانکه بنذر و نذر عبادت

واجب میشود

واجب میشود و بعد از وجوب بقصد اطاعت خدا و اخلاص بعمل تواند آورد چه تا واجب نشود قصد قربت و اخلاص بدرست بهم میرسد بلکه کردن از جهت اجرت است که میگیرند و همچنین هرگاه باعتقاد لزوم معامله بعمل آید باید صیغه بخوانند تا آنکه معامله مخالف رضا و مقصود نشود و هرگاه عقد اجاره بعمل آید بوجه صحیح عوضها که عبارت از منفعت و وجه اجاره باشد از حین عقد و بمجرد عقد منتقل میشود هر یک بدیگری بانیکه منفعت منتقل میشود بمستاجر و وجه اجاره منتقل میشود بموجر و انتقال بعنوان لزوم است بحیثیتی که منفسخ نمیشود و نه بموت موجر و نه بموت مستاجر و حقها منتقل بوارثهای ایشان میشود مگر آنکه شرط شده باشد که شخص مستاجر خودش بتنهائی نه دیگری بجای او هم چه در این صورت تنها عقد باطل میشود بمجرد موت همانکه شرط شده بود خودش منفعه لا غیر نه آنکه صحیح است و منتقل بوارث میشود چه انتقال بوارث خلاف شرط است و اگر نشده باشد بموت باطل نمیشود و نه بچیزی دیگر از چیزهائی که خواهیم گفت مگر آنکه برضای یکدیگر دست از مقتضای عقد بردارند که اسم آن اقاله میگویند یا آنکه سببی از اسباب فسخ بهم رسد چنانکه اشاره میشود و فروختن عینی که منفعت آنرا اجاره داده بود باعث فسخ اجاره نمیشود مثلا خانه را که باجاره داده بود یا چهارپائی را و امثال اینها را فروخت موجر هیچ ضرر باجاره نمیرساند بلکه تا مدت اجاره بسر برود منفعت مال همان مستاجر است و آن عین چنان بلا منفعت مال مشتری خواهد بود تا مدت منقضی شود و آن وقت منفعت مال مشتری خواهد شد بتبع عین و این در صورتی

است که مشتری میدانست که باجاره است آنچه را میخرد تا فلان مدت واگر نمیدانست
وخرید بیع صحیح است لیکن بعد از آنکه معلوم او شد در اجارهٔ دیگری است اختیار دارد
میان فسخ یا امضاء عقد وصبر نمودن تا مدت اجاره منقضی شود مجّاناً یعنی استحقاق
ندارد که اجرت این مدت را از بایع بستاند بجهت آنکه اجرت این ملکی است
که خریده و مال او شده چه در وقتی که خرید اجرت مال مستاجر بود وملک مسلوب المنفعة
نزد موجر بود وآنچه را موجر مالک بود همان را فروخت پس منفعت ملک
مشتری نیست تا انقضاء مدت وبایع ثمن معیّن را بازاء عین تنها قرار دا
ده ودر بیع همیشه ثمن بازاء عین است وبس وبلا لازمه عین است آنکه منفعتی داشته
باشد مال مشتری شود از جهت تبعیت عین مجّاناً وبلا عوض چه ثمن هیچ چیزی
از آن مقابل منفعت نیست بلی عینی که منفعت هیچ نداشته باشد یا قدری از او
فات نداشته باشد عیب ونقص است نسبت بآن عین پس بایع کاری حرامی کرده
که عینی باچنین عیبی را بمشتری فروخته واخفاء عیبش نموده واظهار نکرده مگر آنکه
ندانسته این کار نموده مثل آنکه وکیل او باجاره داده بود واو خبر نداشت یا آنکه
غافل شده چه در این صورتها اگرچه حرام نکرده لیکن باز مشتری اختیار فسخ دارد
نه امضاء با ارش بلکه بی ارش وارش را در صورتی مستحق میشود که نقصی باشد
که بازاء آن ثمن عقد مبایعه ملحوظ باشد چنانکه تحقیق آنرا در حاشیه شرح ار
شاد مولانا احمد قدس سره کرده ام واز آنچه گفتیم ظاهر شد اگر مشتری خبر
داشت باجاره لیکن باعتقاد آنکه مدت کمتر است خرید وظاهر شد که بیشتر از آنچه

براو ظاهر بود است

براو ظاهر بود است اگرچه یکروز باشد که اختیار فسخ دارد اگر بایع را اعتقاد این بود
که مدت زیادتر است وباین شرط فروخت بمشتری واخر ظاهر شد که کمتر است یا آنکه
بشرط این فروخته بود که مدت معیّنی مسلوب المنفعة باشد بجهت آنکه در اجاره
دیگری است واخر ظاهر شد که در اجاره کسی نیست پس اگر مشتری عالماً عامداً
مسلوب المنفعة خرید منفعت مال بایع است بجهت آنکه سابقاً حق او بود ومنتقل
بمشتری نکرد واگر مشتری مطلع نبوده وخریده بود مطلق باید بعد از آنکه ظاهر شد
که باجاره کسی نیست منفعت را بمشتری بگذارد بجهت آنکه عقد را مطلق کرده بود
ومقتضای مطلق آن بود که منفعت ملک را بمشتری گذارد بتبع عین واز این معلوم
شد حال آنکه منفعت مال مستاجر کمتر بر آمد از آنچه گمان داشت واگر مستاجر فسخ
اجاره نمود بعد از آنکه بایع فروخته بود وعین را بمشتری باین نحو خریده بود
منفعت مال بایع فاما اگر مشتری خبر نداشت ومطلق خریده بود ظاهر است که بایع
باید منفعت را بمشتری واگذارد بجهت عقدی که با او کرده بود وجه منفعت را
بایع بعد از فسخ مستاجر باید بمشتری گذارد بمقتضای عهد وعقدی که کرده واگر
فسخ نمیکرد مانع بهم رسیده بود مقتضای عقد را وهمچنین باطل نمیشود
اجاره بجهت حدوث عیبی در احد عوضین چه آن موجب خیار میشود ومیانه فسخ عقد
یا امضاء آن مجّاناً بدون ارشی اگرچنانکه آن عیب نقصی نباشد که بازاء آن
چیزی از عوض ملحوظ باشد نزد ارباب خبره آن معامله والا ارش خواهد بود بجهت
ظاهر بآنکه آنقدر عوضی که ملحوظ است در مقابل آن نقص انداخته اند مثل آنکه خانه را

اجاره نمود که بیوتات متعدده داشته که بازاء هر بیتی قدری از وجه اجاره ملحوظ
پس یکی از آنها یا بیشتر خراب شد یا آنکه عیبی بهم رسانده انتفاع ملحوظ از آن میسر نشد وقس
علی هذا النظایر آن ومثل حدوث عیب است اینکه ظاهر شود که در حین عقد آن عیب موجود بود
لیکن اگر موجر دانسته این عقد را کرده ومطلع ننموده مستاجر را غش نموده وغش حرام
است واگر تواند عیب را زایل نماید بجهتی که نقصی نسبت بمستاجر بعد نیاید وازاله نمود
باین نحو خیار آن مستاجر برطرف میشود ولزوم بجای خود خواهد بود بلکه واجب است بر او
ولازم باشد که ازاله نماید بجهت آنکه عقد وعهد وشرط نموده بود که بلا عیب بدهد مگر آنکه
عقد چنین باشد که فلان منفعت که مال وحق من است بتو بعنوان اجاره دادم پس
هرگاه ظاهر شد که ندارد یا کمتر دارد بر او لازم نیست که بهم رساند چه نگفته بود که
بهر صورت بتو بدهم بلکه گفته بود آنچه را دارم بتو دادم چه میانه این دو نحو
فرق ظاهر است واز اینست که فقها گفته اند که اگر منهدم شد مسکن مستاجر اختیار فسخ
دارد و تسلط ندارد بر موجر که الزام او نماید بتعمیر آن منهدم چه تسلط او منفی است بالاصل
چه آنچه بر موجر است است که تسلیم نماید آنچه را اجاره داده وآنچه موقوف علیه انتفاع
است مثل درها وکلید اما تعمیر خراب شده پس بر او لازم نیست وهمچنین باطل میشود
اجاره بتلف شدن آن عینی که اجاره شده بود برای انتفاعش هرگاه تلف شده آن
بعد از عقد بلا فصل نبود بلکه تلف شد بعد از مدتی که میتوانست مستاجر قدری
انتفاع از آن ببرد چه نسبت بآنقدر صحیح است البته خواه انتفاع برده باشد خواه
نبرده باشد واما نسبت بقدر تلف شده باطل است بالمرة اگر تلف بالمرة شده باشد

و شرط شده

و شرط شده باشد انتفاع همان عین والا حکمش گفته خواهد شد وهمچنین باطل میشود اجاره
بتلف شدن بعض از عینی که اجاره شده بشرط آنکه آن بعضی که باقی مانده است
ممکن باشد که قدری از منفعت را از آن استیفا نمود هرچند قلیل باشد چه نسبت بآنقدر
صحیح است ونسبت بآن تلف شده باطل است اگر تلف بالمرة شده است ودر این صو
رت خیار تبعض صفقه که در بیع گذشت دارد یعنی خیار میانه فسخ وعقد امضاء
عقد بحصه از اجرت مسمّی در عقد یعنی آن اجرت را تقسیم میکند بر سر اجزا وبآن حصه
بر میدارد واگر تلف بالمرة نشده باشد در اینصورت وصورت سابقه بلکه نقص و
عیبی بهم رسانیده خیار عیب دارد وگفتیم آن خیار را مگر آنکه مسکن منهدم شده
باشد مالک بسرعت تمام ترا از آن تعمیر نمود بنحوی که هیچ نقصی در حق مستاجر نشد
وهمچنین باطل میشود اجاره بازاد شدن عین مملوک پس استیفا کرده میشود آنچه
شده است از منفعت آن مملوک بعد از آزادی هم وبعضی میگویند تسلطی بر آزاد شده
نیست بعد از آزادی بلکه باید اجرة المثل آن عمل را از آقا استیفا کند واگر در این
عقد شرط خیار فسخ برای خود یا برای اجنبی نمایند صحیح است مثل آنکه در بیع گذشت وشرط
است در عین آنکه صحیح باشد انتفاع بردن از آن با بقاء عین واگر علی سبیل انتفاع
بردن سهل از آن بتحلیل رود مثل رخت پوشیدنی صحیح است اجاره آن واین سهل انتفا
عات مانع نیست بلکه مطلق تفاوت هم مانع ندارد وهرگاه معلوم باشد پس رخت را تا
بحدّ مندرس شدن اجاره داد وند مانع ندارد وباید آن منفعت منفعت معتدّ به
نزد عقلا باشد وحرام نباشد پس جایز است اجاره دادن وکردن مثل سیب برای

بوئیدن واشرفی برای زینت کردن وهمچنین درخت و امثال ان برای سایه انداختن
وائینه برای روی دیدن وزن برای شیر دادن طفل چه شیر اگرچه عین است ولیکن
که عرب وضع نموده لفظ اجاره را برای نقل غیر عین بعنوان لزوم واما نقل
عین بعنوان لزوم را لفظ بیع برای ان وضع نموده واگر نقل اعم از عین ومنفعت
وحق خواهند با ملاحظه اصلاح لفظ صلح برای ان وضع نموده واگر انتقال عین با
ملاحظه بخشش باشد لفظ هبه را ورسول صلعم وائمه ع بلسان قوم شان حرف میزدند
چنانکه محقق ومسلم است لیکن اجاره زن برای رضاع صحیح شده از جهت افعال
زن از حمل طفل وگذاشتن در دامن وگذاشتن پستان در دهنش وامثال اینها
هرچند شیر نیز مقصود است لیکن مقصود بالتبع گرفته میشود بجهت کثرت این
امور وقلت این در جنب انها باینکه شیر را اگر بتنهائی دوشیده بدهند نخواهند
واعتباری نداشته ودر نزد انهائی که اجاره میکنند مرضعه را واگر شیرش را دوشیده
باشند در ظرفی وخواهد ان دوشیده را بغرض بکسی بدهد این را اجاره نمی نامند
وعوض ان شیر را اجرت ان شیر نمیگویند وهمچنین بنحو حساب بلکه اجاره کردن برای
رنگ کردن چه رنگ از عطار یا حناسای مثلا میخرند اجاره نمیگویند وقیمت انرا
اجرت ان نمیگویند وهمچنین است اجاره کردن چاه آب برای اب از ان کشیدن
واز اینها که گفتیم ظاهر شد انکه انچه در بعضی بلاد تعارف یافته است از اجاره دادن
درختان بمیوه انها غلط است نظر بفتاوی فقها وادله شرعیه آن فتاوی وتوهم این نموده اند که میوه را منفعت درخت میگویند ولهذا درخت را وقف

میکنند

میکنند ووقف حبس نمودن اصل است ودادن منفعت موقوف علیه واین توهمی
است فاسد چه منفعت در وقف وامثال آن عبارت از حاصل وحصول از چیزی وثمر
آنست خواه عین باشد وخواه منفعت در مقابل عین وانچه در اجاره معتبر است آن
مقابل عین است بجهت انکه اشاره شد الی اصل عینی که حاصل چیزی ونماء ان باشد اگر
موجود است نقلش بعنوان ملک سلف است اما نقلش بلفظ اجاره که مراد از ان بیع
باشد مجازا بجهت شباهتی که باجاره دارد ومانع ندارد وهرگاه در بیع تجویز استعمال
لفظ در معنی مجازی نمائیم چنانکه اظهر واشهر است لیکن در این صورت احکام بیع را
دارد از خیار رؤیت وغیر اینها وهمچنین اگر لفظ بیع را در نقل غیر عین مثل خدمت
عبد وامثال ان استعمال نمایند مجازا این اجاره است واحکام اجاره را دارد
والله یعلم وهرگاه کسی اجاره داد خود را برای کردن کاری میرسد او را که آن کار
بنفسه بکند یا با مملوک خود بمشارکت یا مملوک بتنهائی بکند یا با آدم دیگر اگرچه
اجاره نماید ان آدم را که مانع ندارد مگر انکه شرط شود در عقد اجاره که خود
بنفسه بعمل اورد بنفسه نه بمملوک ونه بدیگری یا انکه شرط شود در عقد اجاره که خود
با مملوک نه دیگری یا خود ودیگری نه مملوک ودیگری معین باشد که باشد یا معین
نباشد خلاصه هر نحو که شرط شد باید بمقتضایش عمل شود واگر شرط نشد لیکن قرینه
هست که مراد کردن خود بنفسه است یا خود وفلان کس معین مثلا هر نحوی که قرینه دلالت
نماید بهمان نحو معمول دارند واز جمله قرینه است که معهودی باشد که اطلاق منصرف
بان شود وچنانکه حال در اجاره دادن خود برای عبادات کردن مثل صوم وصلوة

وحج وغیر اینها چنین است بلکه والتفتی که عبادت کردن بعوض اجرت که میگیرد صورت ندارد
ومنافی قصد قربت واخلاص است وتا اجاره ندهند خود را وباجاره دادن بر خود
واجب نسازند بدین صورت میگیرد وصحت انها لهذا فقها بعد از ذکر واجبات
بنفسه میگویند وذکر میکنند واجب بعنوان التزام بر خود را مثل نذر یا عهد یا یمین
یا استیجاره وبعد از وجوب بر نفس قصد قربت واخلاص جزما دست بهم میدهد
واین نمیشود مگر باینکه بر خود واجب سازند ومعیناً بر او واجب شود واحتمال دارد
که هرگاه در ضمن عقد شرط نماید که اختیار داشته باشد که بدیگری اجاره دهد صحیح
باشد باینکه بعد از عقد بر او لازم شده که عبادت را بعمل آورد یا انکه استیجار
نماید دیگری را که بر او لازم شود که بعمل آورد واین احتمال بد نیست وموافق قواعد
است پس درست است لیکن در این صورت نمیتواند که از اجرتی که قرار شده بود
در عقد چیزی را برای خود بردارد وکمتر از ان استیجار نماید دیگری را مگر انکه عملی نماید
که بازاء ان تواند انقدر تفاوت را بردارد چه در اخبار بعضی صحیح وبعضی
معتبر است وارد شده که شخص خود را باجاره میدهد برای عملی پس عمل نمیکند و
بدیگری میدهد پس ربح میگیرد در این جواب فرمودند که نکند چنین مگر انکه در ان
عملی بکند الی غیر ذلک از عبادات واین مضمون را ادا میکند ودانستی که شرط
است که منفعت معلوم باشد ومعین تا منتقل شود بملک مستاجر ومعلومیت یا
تقدیر عمل است مثل خیاطت ثوب معلوم یا سواری چهارپا تا موضع معین وامثال
اینها یا بتقدیر مدت مثل انکه یکماه خیاطی نماید یا یکماه سواری چهارپا را اجاره

مستاجر

مستاجر ومنفعتی که ضبط ان ممکن نیست مگر بزمان باید بزمان ضبط شود مثل سکنی خانه و
شیر دادن مرضعه وامثال ان واگر شرط نماید که عملی را در ظرف مدت معین بعمل
آورد ومانع ندارد وصحیح است هرگاه میسر باشد در ان ظرف بعمل اید وشرط نیست
که مدت را متصل بعقد اجاره نماید پس میشود مثلا که ماه رمضان اجاره دهد خانه
معینه اش را از ابتدای ذی الحجه یا محرم یا امثال اینها تا انقضاء مدت معین واگر
شرط نماید که ابتدای مدت از حین فراغ از عقد اجاره باشد صحیح است بلا شبهه وهرگاه
از ان حین منفعت مال خودش باشد یا اگر از خودش نباشد عقد را همچنین بعنوان فضولی
بعمل آورد ودانستی فضولی را وصحتش را واحکامش را واگر عقد را مطلق نماید باینکه
گوید یکماه یا دو ماه وتعیین ننماید که ابتدای ان از کی باشد صحیح است البته وابتدایش
از حین فراغ از عقد خواهد بود بنحوی که گفته شد لشرطی که قرینه یا معهودی نباشد
که از ان فهمیده شود ابتدای مدت وتعیین ان فصل در احکام اجاره اول
هرگاه در انچه اجاره کرده عیب ظاهر شد عیبی که موجب تفاوت در منفعت شده
اختیار دارد مستاجر در فسخ اجاره ودر امضاء ان بهمان اجرت مشترطه وبعضی
میگویند که میرسد او را ارش که تفاوت میانه صحیح ومعیوب منفعت تفاوت شود
است بنحوی که در بیع گذشت واین خالی از قوت نیست بجهتی که در بیع مذکور
وظاهر شد ثانی در اجاره دادن زمین یا غیره از اعیانی که از دیگری اجاره
کرده باشد یا اکثر از انچه اجاره نموده باشد یعنی اجرت مسمی اجاره ثانیه را
زیاده نماید از اجرة مسمی اجاره اولی خلاف است میانه فقها واحوط اجتناب است

فصل در احکام اجاره
اول

دوم

خصوصاً دردکان و خانه و اجیر که مزدور باشند و خصوصاً در صورتی که اجرت نقره
یا طلا باشد خصوص زر نقره و زر طلا ثالث اجاره دادن زمین بگندم یا جوی
که دران زمین زرع کند و ازان حاصل شود خلاف است و احوط اجتناب است
بلکه احوط اجتناب است از گندم و جوی دیگر هم که دران زمین زرع نشده بلکه
گندمی دیگر یا جوی دیگر زرع شده باشد غیر ان اجرت رابع هر گاه تعدی نمود مستاجر
در عینی که اجاره کرده است یا افراطی یا تفریطی ضامن قیمت از عین میشود و قیمت وقت تعدی
و جمعی میگویند که قیمت روز غصب را ضامن است و بعضی میگویند که اعلا القیم از روز
غصب تا روز تلف و این دور نیست که اقوی باشد بلکه ظاهرا اقوی است و هر گاه
اختلافی در قیمت ان شد و نتوان تعیین نمود و بر جوع باهل خبره یا غیر ان مشهور
انست که قول قول مستاجر است که منکر است و بر موجر است که اثبات زیادتی
نماید و بعد از غیر قسم دهد مستاجر را و می گیرد ان بعنوان سایر کمات طی شود
خامس جایز است که اجاره بدهد ان خانه را که اجاره کرده باشد از دیگری و شرط
نشده باشد استیفاء منفعت مستاجر بنفسه بکند یا قرینه نباشد که عقد اجاره ایشان
مطلقش باین منصرف شود و با شرط مذبور یا قرینه مذبوره نمیرسد که اجاره بدیگری
بدهد و همین حکم دارد چهارپا یا غیر چهارپا از اعیان که صحیح باشد استیجار شان لیکن تسلیم
بمستاجر ثانی ننماید مگر باذن صاحب احتیاطا هرچند اقوی جواز تسلیم است بکسی که مقید
نباشد و پروا و قرینه نباشد که صاحب یا مثال این مال را تسلیم میکرد که استیفاء
منفعت کند سادس کسی عملی را قبول کرد جایز نیست که بدیگری بدهد ان عمل را بکمتر

ازان قدر

ازان قدری که خود قرار داده مگر انکه دران چیزی که عمل دران را قبول نموده کاری کند که اجرتی
داشته باشد هرچند اجرت قلیلی باشد که بان کار و عمل حلال کند ان زیادتی و تفا
وت را و احتیاط این است که چنین کند و غیر این نکند و انچه گفتیم در صورتی است که شرط
نکرده باشد صاحب ان عین که عمل دران بشود انکه عمل در انرا خصوص موجر بنفسه
بکند و اگر یکی از این دو باشد نمیتوانند داد بلکه خود باید عمل را بکند و ضامن است اگر
تسلیم عین کند بدیگری سابع ظاهر انست که علوفه چهارپای اجاره شده و اب
دادن ان و غیر اینها از اخراجات دیگر بر صاحب چهارپاست مگر انکه شرط
شده باشد که مستاجر بکند از خود و در صورت غیر شرط هر گاه صاحب چهارپا یا
وکیل و ادم او پیدا نباشد علوفه و اب بان حیوان دهند باید مستاجر بدهد
البته و نگذارد که تلف شود چهارپا البته و هر گاه داد بقصد انکه عوض انرا بگیرد از
صاحب چهارپا میتواند گرفت و حق دارد و اگر بخشید بصاحب یعنی تبرع کرده باینکه
داد و بری الذمه نمود صاحب را نمیتواند بگیرد مگر انکه صاحب تبرعاً باو بدهد ثامن
هر گاه صنعت کار فاسد نمود چیزی را که داده بودند باو که اصلاح ان نماید و یا
زدش ضامن است و هرچند حاذق و ماهر باشد هر گاه ظاهر شد که از کار و شغل
و عمل او فاسد شده است و ظاهرا خلافی دراین نیست و ازین جمله است طبیب
و جراح و امثال اینها هر گاه بدوا و معالجه ایشان مردن یا تلف عضو و ضایع شدن
یا معیوب شدن و مثل اینها بعمل اید هرچند بر ایشان واجب باشد مداوا و معالجه
کفایت یا عینا چه این با ضامن شدن منافات ندارد و وقتی که ظاهر شود که از معالجه

ایشان مرد مریض یا تلف عضوش شد یا مثل اینها و اگر کسی برائت از ضمان را از مریض
بالغ عاقل یا ولی او طلب کند و شرط نماید که اگر مردن و تلف و مثل اینها از معالجه من بعمل
اید بدون تقصیر و مسامحه من و با سعی و جد و جهد من من ضامن نباشم و ایشان
راضی شوند بحتمل که ضامن نباشد و ظاهر انست هر گاه واقعا بقدر وسع خود سعی نمود
و کوتاهی نکرد و طبیب صاحب وقوف بود و حاذق و هم چنین است امر بیطاری چهار
پایان و مستحب است که صناع را ضامن ننمایند هر گاه مامون باشند و متهم نباشند
و هر گاه در دست صانع و غیره از اجیران تلف شود چیزی مشهور این است
که ضامن نیستند مگر انکه تعدی یا تفریطی کرده باشند و بعضی میگویند که هر گاه متهم باشند
ان صانع و اجیران ضامن هستند مگر انکه ثابت نمایند بثبوت شرعی تلف شدن
بدون تقصیر و تفریط را اصلا و این اقوی است و احتیاط واضح است هر صورت
که احوط است انرا مراعات نمایند بهتر است و ظاهر بعضی ضمان است مطلق و این
بسیار بعید است و حمامی ضامن نیست رخوت و اسباب مردم را که در بینه و رخت
کن میگذارند مگر انکه باو بسپارند و قبول نمایند و تفریط نماید تاسع هر گاه کسی کاری
بکسی بگوید و عملی که از کسی بخواهد و انکس بکند اگر ان گفتن ظاهر باشد در اجرت دا
دن و کردن او و در قبول ان اشکالی نیست در انکه ان اجرت ظاهر شده را باید
بدهد قدر معهودی داشته باشد انقدر را بدهد و الا باید بصلح طی شود و
بحتمل که اقل احتمالات را واجب باشد که بدهد و احوط اولی است بلکه ثانی
مشکل است هر گاه دعوی نماید اجیر که العقار مز فلان احتمال بعینه اکثر از اقل

ومنجر بدعوی

و منجر بدعوی شود و مخاصمه و اگر ان گفتن ظاهر نباشد در اجرت دادن باید البته
اول اجرت را قطع و تعیین نمایند و بعد ازان عمل کنند و تکیه بامور که موجب
نزاع و مخاصمه شود ننمایند و حدیث است که کسی که ایمان بخدا و رسول و روز قیامت
دارد اجیر را بکار نفرماید تا انکه اعلامش کند که چه قدر است اجرت ان بلی اگر
اجرت معین معهودی داشته باشد که مخاصمه دران نباشد بحسب معروف بین الناس
پس ضرر ندارد عدم تعیین و اگر کار فرما دعوی اراده عدم اجرت و عدم عوض
نماید و کارکن خلاف انرا باید ملاحظه نمایند اگر ان عمل را در عادت ایشان
اجرتی و ان عامل از شانش اجرت گرفتن باشد البته قول قول اجیر و عامل
است و اگر نه عمل را عادت اجرت باشد و نه عامل را قول قول کار فرماست
و اگر عمل را اجرت باشد عادةً ولیکن یعنی عامل را نباشد پس جمعی قایلند
که مستحق اجرت است عامل و اگر عکس باشد که عامل عادتش اجرت گرفتن باشد
دون عمل محقق رحمه الله قایل است بلزوم اجرت و علامه رحمه الله قایل نیست و
قول محقق خالی از قوت نیست خصوصا هر گاه امر داند که عادت ان عامل
اجرت گرفتن است پس در این صورت نهایت قوت دارد عاشر معروف
از فقها انست که انچه توقف دارد بران وفا کردن منفعت بر موجر است مثل
ریسمان بر خیاط و مداد بر نویسنده و ظاهر این است این بنا بر عادت و عرف
زمان فتوی دادن است تا انکه اطلاق لفظ متعاقدین منصرف بان شود
چه امثال این تابع عرف و عادت متعاقدین است تا انکه مدلول لفظ ایشان

بشود واکر عرفی نباشد باید تعیین شود که بر که است و با عدم تعیین مشکل است صحت
ان اجاره بلا اجارهٔ معاطاتیه خواهد بود و بحتمل با عدم تعیین بر مستاجر باشد چه موجر
خود را یا عینی را باجاره داده منفعت انرا ببرد مستاجر و این خالی از قوت نمی
مسیت حادی عشر که منفعت عینی وقف براو و اعقاب او باشد هرکاه اجاره د
او ان عین را مدتی و اجاره دادن خلاف فرموده واقف نباشد صحیح است اک
اجاره مادام حیات او و بعد از موت فاسد میشود و همچنین هرکاه وصیت شده
شده باشد منفعت را او بنفسه ببرد یا بعد از موت وارث او هم ببرد ثانی عشر
عین مستاجره در دست مستاجر بعنوان امانت است ضامن آن نیست مکر بتعدی
یا تفریط نه در مدت اجاره و نه بعد از ان مدت
مادامی که در دست او بعنوان غصب نباشد
مثل اینکه بعد از مدت ندهد الی حین
با طلب صاحب و خواستن او
تمت بعون الله وحسن توفیقه
رحم الله من طلب المغفرة
لکاتبه ولوالدیه
رحم الله و حیه علی

در بیان فتاوی علامی بسم الله الرحمن الرحیم فهامی مجتهد العصر و الزمانی مولانا الحاج شیخ جعفر

در بیان مسئلهٔ متفرقه مسئله در مستحق زکواة عدالت شرط نیست س کسی که یقین
کند که یکی از سجده تین یا تشهد را ترک کرده است و نداند که کدام است ج
هرکاه داخل رکن نشده است هر دو را بعمل آورد و دو بجهت قیام با محل دو سجده سهو
باید بکند و احوط اعاده است مسئله چشمهٔ بزرک یا اب جاری که در صحرا
باشد بدون اذن مالک وضو میتوان ساخت مسئله هرکاه کسی تجارت
در اخراجات خود بکند و چیزی از خود نه زیاد آید ان زیادتی که بسببی قناعت شده
است خمس ندارد لکن احوط انست خمس ان را بدهد مسئله هرکاه دو مجتهد
باشد و احدهما افضل باشد مقلد مخیر است در تقلید هر کدام می باشد و احوط انست
که هرکاه در یک شهر باشد تقلید افضل را بکند مسئله هرکاه در شیرهٔ انکور بعد از جو
شیدن و قبل از ذهاب ثلثین چیزی مانند سیب یا به در ان بریزند و بعد قوام
آورند و ذهاب ثلثین شود پاک میشود ولیکن احتیاط شدیدی دارد مسئله شال
کمر از لباس محسوب است مسئله نکاه بروی زن نامحرم بدون لذت جایز است
و احوط اجتناب است مسئله بول حیوانی را شیر ادرا میدوشند هرکاه وقت
دوشیدن داخل شیر شود ان شیر حلال است مکر انکه انقدر بول داخل او شود
که در شیر مستهلک نشود از خبایث محسوب شود مسئله هرکاه کسی لباس ساتر او منحصر در
مغصوب باشد اکر تواند انرا بکند و عریان نماز نماید و اکر کندن ان بسبب
سرما مثلا ممکن نباشد بپوشد در ان نماز کند و اجرت انرا بصاحبش بدهد مسئله

هرکاه کسی سب پیغمبر نعوذ بالله یا یکی از ائمه معصومین یا قران را نماید کافر است
اکر نطفهٔ ان در اسلام منعقد شده باشد توبهٔ او دیکر قبول نیست مسئله غنا شنیدن
حرام است و حضور در ان مجلس در حال غنا هم حرام است و هرکاه در ان مجلس برای امر
خود نشسته و رجوع بغنا نداشته باشد و کوش ندهد مانعی ندارد مسئله اکر کسی کفری
کوید و بعد کوید که اعتقاد من نبود اکر در وقت کفتن قرینه بر انکه معتقد او نبوده بوده
است ان قول مسموع است و الا مسموع نیست مسئله و کسی که نماز را دشنام دهد اکر
هتک حرمت اسلام در ضمن او بعمل آید مانند دشنام با خدا و ائمه یا انکه مستلزم
انکار وجوب ان باشد کافر میشود و الا کناه عظیمی کرده و کافر نیست مسئله رد مظالم را
ان شخص خود میتواند بدهد و هرکاه به مجتهد بدهد بهتر است مسئله اکر کسی در جامهٔ خود منی
یابد از وقتیکه یقین بحصول جنابت دارد نماز را اعاده نماید مسئله آب قلیلی که نجس شود
هرکاه متغیر بنجاست نباشد بمجرد اتصال بکر پاک میشود بشرط انکه اعلا از کر نباشد
و اکر علو ان بعنوان باشد هم مانعی ندارد و پاک می شود مسئله السلام علینا و علی
عباد الله الصالحین از نماز بیرون میکند ولیکن بعد از کفتن ان واجب است که السلام
علیکم را بکوید و هرکاه نکوید نماز او باطل نیست و معصیت کرده است مسئله در خانهای
رهن و مجهول المالک باشد بدون اذن شرعی نماز نمیتوان کرد مسئله و کسی که نذر کند
ماه معین را چه در حضر باشد یا در سفر روزه بکیرد نذر او منعقد نمیشود مسئله غصبی
نبودن مکان و ظرف آب و جای که آب وضو یا غسل در ان میریزد در صحت
وضو و غسل شرط است مسئله ارتماس نمودن در آب مبطل روزه است و موجب قضا

دالکفاره

و کفاره هر دو میشود و هرکاه سر را تنها زیر آب فرو کند همان حکم را دارد مسئله هرکاه سهواً
ارتماس بعمل آورد باید بیرون آید و هرکاه عمداً زیر آب بماند روزهٔ او باطل و قضا و کفاره واجب است
مسئله هرکاه آب از جای بلندی فرو ریزد و خود را در زیر ان نکاه دارد بنحوی که تمام بدن
او را فرا کیرد روزهٔ او باطل نمی شود مسئله ارتماس در آبهای مضاف مانند کلاب
مفسد صوم نیست مسئله اکر سهواً ارتماس بعمل آورد روزهٔ او باطل نیست و هرکاه نیت
غسل بکند و بعد از غسل بخاطر آید غسل او صحیح است مسئله در روزهٔ قضای رمضان هرکاه
بر او معین شده باشد هرکاه پیش از ظهر ارتماس نماید بقصد غسل روزه باطل و غسل صحیح است
و اکر بعد از ظهر کند عمداً غسل و روزه هر دو باطل و کفاره معین دارد مسئله جنب
شدن عمداً در روز مبطل صوم است چه جنابت با انزال باشد یا با دخال قدر حشفه و
چه انزال باستمنا باشد یا غیر ان و ادخال حشفه چه در فرج زن باشد قبلاً یا دبراً
یا در دبر مرد چه زنده باشد یا مرده مسئله هرکاه زنی که جماع با طفل کوچک بعمل آورد
اکر بنحوی باشد که اسم جماع بر او صادق نباشد مثل طفل یکماهه مفسد صوم
نیست لیکن احتیاط دارد مسئله هرکاه مرد زن را یا زن مرد را اکراه بر جماع کند
اکراه کننده متحمل کفارهٔ دیکری میشود علاوه بر کفارهٔ خود مسئله هرکاه در ماه
رمضان افطار بحرام کرد یک کفاره واجب و جماعتی بکفارهٔ جمع قائلند و
ان احوط است مسئله و در کفارهٔ ماه رمضان مخیر است در اینکه هر روزی که افطار
کرده است در میان عتق رقبه و اطعام شصت مسکین و دو ماه روزه بدهد و در بین
باین نحو که یکماه یک روز را متوالی بکیرد مسئله اکر کسی جنب شود در شب ماه

مبارک رمضان اگر عادتش آنست هرگاه بخوابد تا صبح بیدار نشود هرگاه باختیار خود
بخوابد و قضا و کفاره بر او لازم است و هرگاه عادتش آنست که بیدار میشود دفعهٔ اول هرگاه
بخوابد تا صبح بیدار نشود روزهٔ او صحیح است و اگر بیدار شود دفعهٔ ثانی بخوابد و نیز بیدار نشود قضا
لازم و کفاره را ندارد و هم چنان هرگاه دفعهٔ ثالث بخوابد و بیدار نشود بنا بر اقوی و در این صورت
احوط است مسئله اگر کسی بداند در متمکن از آب تا صبح نخواهد بود جایز است او را که جماع نماید
و صبح با تیمم ادراک کند مسئله بر زن حایض و نفاس لازم است هرگاه از خون پاک شود
پیش از صبح غسل نماید و اگر عمداً ترک کند روزه‌اش باطل و قضا و کفاره لازم است مسئله و زن
مستحاضهٔ متوسطه یا کثیره هرگاه اعمالی که بر او لازم است بعمل آورد روزه‌اش صحیح است
و در تقدیم غسل بر صبح لازم نیست علی الاقوی مسئله دروغ گفتن بر خدا و رسول صلوات الله علیهم
هدی در اموری که متعلق بامر دین باشد موجب فساد صوم است در امور دیگر مانند عمر
ابن آن یا مکث ابن آن در بعض بلاد باشد حرام است لیکن مفسد صوم نیست و دروغ
بر حضرت زهرا در امور شرعیه احتیاط شدیدی دارد و بر سایر پیغمبران مفسد صوم نیست مسئله
هرگاه کسی جنب شود و نیابد بعد از مدتی مطلع شود نماز را باید از وقتی که یقین بجنابت
کرده است اعاده نماید اما روزه‌ای که در آن روز گرفته قضا ندارد مسئله هرگاه زن از حیض
پاک شود و غسل را فراموش کند احوط آنست روزه‌ها را قضا کند مسئله اگر جنب شود
جنابت را فراموش نماید و روزه دارد و بعد از آن که بخاطرش آید باید روزه را قضا
کند مسئله هرگاه در ذمهٔ کسی روزهٔ واجب باشد روزهٔ سنتی نمیتوان گرفت
مسئله در روزهٔ واجب اذن پدر و مادر و آقا و شوهر شرط نیست و اگر واجب موسع باشد

وخواهد تعجیل

وخواهد تعجیل نماید و یا از ایشان منع کند و گویند تا خیر ببیند از احوط تاخیر است هرگاه
هم تعجیل کند جایز است مسئله مهمان بی اذن صاحب خانه مکروه است روزه
دارد و هم چنین صاحب خانه بی اذن مهمان مسئله روزهٔ سنتی بی اذن شوهر و آقا
صورت ندارد و بی اذن پدر و مادر خالی از اشکالی نیست و احوط ترک است و اگر منع
از روزهٔ سنتی نماید اشکالی در بطلان نیست مسئله اگر کسی به پول حرام چیزی بخرد اگر
بعین آن پول ابتیاع نماید آن چیز هم حرام است و اگر آن چیز را بذمه بخرد و چنانچه
قصد کند که از حرام ادا نماید بعضی از علما نیز بحرمت آن قایلند و اقوی آنست
که حلال است لیکن احوط اجتناب است و اگر قصد ادا از حرام ندارد و چنان اتفاق
افتاده که از حرام ادا نموده اگرچه ذکر گفته است حلال است لیکن مشغول الذمه قیمت آن
ملیا شد چون ادا از حرام باعث فراغ ذمه نمیشود مسئله هرگاه پول حرام داده و آب
بجهت وضو یا غسل خریده اگر آب را بعین آن پول خریده است وضو و غسل او باطل است
مسئله نظر بمحرم بی لذت بما سوای عورتین جایز است و بالذت جایز نیست مطلق
چه زن بمرد محرم یا بزن محرم مسئله اگر کسی اجیر باشد که روزانه برای کسی باشد
که کار کند و روزه‌ها مضعف او باشد از کار و کار را کمتر کند بی اذن مستاجر روزهٔ
مستحب نمیتوان گرفت مسئله نظر بصورت زن یا مرد در آب یا آینه بالذت
حرام است و هم چنان نظر زن بصورت مرد در آینه مثلا نیز هرگاه صورت آن را
بخاطر بگذرانند و لذت برد حرام است مسئله اجرت امور محرم و پولی که بسبب کار حرام
اخذ می نمایند حرام است مانند اجرت زنا و لواط و قولی بتعمد ظلمه بجهت اعانت

آ

ایشان در ظلم اخذ می کنند مسئله هرگاه کسی واجب و سنتی نماز را از هم فرق نکند مانعی ندارد
هرگاه همه آنها را بعمل آورد مسئله هرگاه خیمه یا سقف خانه مملوکه غصبی باشد نماز آن
باطل است و در خانهٔ وقف تفصیل است مسئله کوزه که کافر لب زده و به پزد نشستن پاک
میشود س در بلاد روم با یقین اینکه مسلمان از ذمی اجتناب نکند پوست از دست
مسلم گرفتن جایز است یا نه ج جایز است س در جای غصبی غسل و وضو جایز
است یا نه ج جایز نیست س از دست ذمی روغن و ماست تواند گرفت یا نه
ج اگر ملاقات او با آن معلوم نباشد طاهر است و از او گرفتن مانع ندارد س
اگر ذمی بام را کل کاری بکند و بعد از منقطع شدن باران ترشح است پاک است
یا نه ج هرگاه باران در وقت آمدن مستولی بر تمام آن شده است همه آن پاک
میشود و چکهٔ آن طاهر است س گوسفند را اهل تسنن ذبح کنند اما ذمی پاو زند
و مسلم سلخ کند بشستن آن پاک است یا نه ج خوردن جایز است س اگر کسی را
بجای مهمان تکلیف فرمایند و آن نمیداند که در آنجا فعل حرام می شود و میرود و می
بیند که غنا میکنند آیا می تواند در آنجا بماند یا نه ج هرگاه در مجلس غنا برای
برای غنا یا بسبب رفاقت مستمعین غنا نه نشسته باشد مانعی ندارد مگر آنکه از قول
او آن عمل را ترک بکنند که از باب نهی از منکر باید برخیزد مانعی ندارد س
اگر کسی در ایام طفولیت در ابتدای مکلف شدن در ماه مبارک احتلام شد
و نمیدانسته که احتلام چه چیز است ماه مبارک را روزه بگیرد و بعد از آن معلوم شد
که در آن وقت غسل میبایست بکرد او نکرده است آیا روزه‌اش صحیح است یا نه ج

باید قضا

باید قضا نموده و در وجوب کفاره دادن او اشکالی هست و احوط آنست که کفاره بدهد س
آیا مسافر نماز ظهر و عصر را به نماز ظهر امام اقتدا بکند جایز است یا نه ج مانعی ندارد
س اگر کسی متاعی خریده است خوب و بد در حین فروختن طاقه طاقه راس المال بکند
حلال است یا نه ج جایز نیست س زمینی که بیاض باشد بقیمت ارزانی گرفته باغ
ساخته قیمتش بالمضاعف زیاد شده در زیادتی قیمتش خمس هست یا نه ج
آن عمل هم از جملهٔ مکاسب است س آیا عدول مقلد از تقلید مجتهدی به تقلید مجتهد
دیگر بالمره جایز است یا نه ج عدول از تقلید مجتهد در مسئله بقول مجتهد دیگر مطلقا جایز
نیست س اگر حاکم بجهت کسی وظیفه قرارداد نماید حرمت خصوص آن مالی که میدهد
معلوم نباشد حلال است یا نه ج هرگاه آن شخص از اعانت کنندگان آن ظالم نباشد
مسئله با وجود قضای واجبی نماز سنتی می توان گذاشت مسئله اگر کسی یقین کند که دو
سجدهٔ از او فوت شده و نداند که از یک رکعت است یا دو رکعت اگر از نماز فارغ
نشده است باید نماز را اعاده کند و شک در نماز احتیاط در عدد رکعت اعتباری
ندارد و بنا بر صحت گذارد مسئله و هرگاه میت را دفن نمایند و بعد از دفن او
معلوم شود که احد اغسال او ناقص شده بیرون آورده غسل او را تمام نمایند س
آیا کسی مسئله را از مجتهد حی عادل شنید گوید بفلان مسئله بفتوای مجتهد چنین است آیا
جایز است یا نه ج بعد از شنیدن حکم مسئله از مجتهد بگوید که حکم فلان بفتوی مجتهد
چنین است اصلا مانعی ندارد مسئله و در خانه مغصوب هرگاه غیر غاصب را
مالک اذن در نماز یا سایر تصرفات دهد جایز است و مانعی ندارد مسئله و در

قرائت ظهر روز جمعه در دو رکعت اول جهر مستحب است و احوط اخفات است مسئله و نماز عید اگر بجماعت گذارده شود افضل است مسئله هرگاه کسی نماز عشا را فراموش کند و بعد از نصف
شب بخاطرش آید و اقوی است که نماز او قضا است و احوط است که بقصد ما فی الذمه بنیت ادا و
قضا نه نماید مسئله هرگاه میت را در قبر دفن نمایند اگر چنان پوسیده شود که صدق
نبش قبر بر گشودن قبر او صادق نیاید قبر او را گشودن و میت دیگر در آن دفن کردن
مانعی ندارد س آیا تجزی در تقلید جایز است یا نه ج تقلید مجتهدی در بعض مسائل
و تقلید مجتهد دیگر در مسایل دیگر مانعی ندارد س در شب ماه رمضان شخصی را غسل
لازم باشد و متمکن از استعمال آب ندارد بجهت عذر شرعی تیمم نمود نشست تا صبح را
دریابد و خواب بر او غالب گردید همچنان نشسته بود ناگاه دید صبح طلوع کرده آیا روزه
او چه طور است ج هرگاه خواب بدون اختیار شده ضرری ندارد و قضا بر او
لازم نیست س کسی در غیر ماه رمضان صبح از خواب بیدار شد غسل بر او لازم شده
بود دید که طلوع آفتاب نزدیک است اگر تیمم کند نماز را ادا تواند کرد هرگاه شروع
کند به حمام رود نمازش قضا می شود و با وجود این تیمم نکرد به حمام رفت و نماز را قضا
نمود آیا غسل او درست است یا نه و از آن نماز بری الذمه شده است یا نه ج
در صورتیکه به حمام رفته و بعد از قضا شدن نماز غسل نموده باشد غسل او صحیح است
و آن شخص چون مظنه طلوع آفتاب دانسته است عاصی است و بمنزله عامد در ترک
در صلوة است و اگر در حال وجوب تیمم غسل نموده است غسل باطل است س علمای
امامیه و فقهای ائمه اثنا عشریه رفع الله قدرهم و عظم الله اجورهم عورت که حائض

بوده باشد

بوده باشد در حین حیض زلزله یا کسوف و خسوف اتفاق افتد آیا بعد از ادای طهر قضای
زلزله یا کسوف و خسوف لازم است یا نه ج در زلزله اقوی وجوب است نماز
کسوف و خسوف در آن فرض قضا ندارد س کسی از نوافل فرایضیه را مثلاً نافله ظهر را
نکرد بعد از نماز ظهر بنیت ادا کذا او در وسعت وقت یا قضا بهر تقدیر آیا اول
نافله ظهر باید بکند یا عصر را و همچنین نافله شام را بعد از خفتن بچه طریق باید کرد
ج نماز نافله ظهر بعد از ادای ظهر قضا است و هر چند اصل وقت نافله باقی باشد
علی الاقوی و در این صورت هرگاه همان نافله قضا را پیش از عصر خواهد بکند مانعی
ندارد س وقف بحرکت و وصل بوقف در قراءت نماز عیب دارد یا نه ج
مانعی ندارد و احتیاط اولی است س کسی در اثنای نماز چنین تشهد شک کند
که آیا های اشهد حای حطی یا های هوز چه طور باید کرد ج سزاوار آنست
که هر دو را اعمال آورد و نماز را بعد اعاده کند س کسی در نماز اعمال مندوبه نماز را
مثل قنوت و سایر اذکار مندوب را غلط خواند مثلاً استغفر الله را استغفر الله
یا استقفر الله ربی و اتوب الیه بگوید یعنی عین معجمه را خاء معجمه و یا قاف بگوید
و ضمه و اتوب بکسره بدل گفت نمازش درست است یا باطل ج در صورتیکه
داخل ذکر یا دعا محسوب شود مانعی ندارد س بازارهای ارمنی و سگ با آنها
تردد نمایند و باران باریده و رطوبت حاصل شده و آنها می آیند و می روند در
وقت رطوبت چه حکم دارد و بعد از خشک شدن بازار بدون آفتاب آیا آن
پاک است یا نجس ج با هر چه رطوبت ملاقات کند نجس می شود و زمین بازار هرگاه

نجس شود و باران بآن نرسد و آفتاب آن را خشک نکند خود بخود پاک نمیشود و اگر خاک
پاک بروی آن ریزند تا آنکه روی آن نجس باشد و زیر آن پاک باشد و آن خاک بهم بخورد
زیر بالا افتد بروی آن پاک است س وقتی که برف باریده باشد و سگها و شترها
پا نهاده باشند بر بالای برف و جای پای ایشان معلوم است آیا هم آنجا که اثر پای آنها
نجس است یا پاک و کسی که بر آن اثر پای نهد پای آن کس نیز پاک است یا نه ج
اگر رطوبت موزه دارد چنانچه غالب الشئ نجس میشود مگر آنکه مانعی از وصول
عین نجاست مسطوره محتمل باشد س شخصی در روز ماه رمضان آب در دهن
کرد آب را بیرون ریخت آیا درست پاک نکرد از آب روزه لب دهنش در خاطرش هم داشت
چه حکم دارد ج و به رطوبت باقیه بعد از ریختن آب مانعی ندارد س زیر کفش
نجس آیا چند قدم از بالای گل نمناک رفتن پاک است یا خشک شدن زمین شرط
است ج باید زمین خشک باشد تا مطهر شود و اگر رطوبت ملیه داشته باشد که سرایت
نباشد هم مانعی ندارد س حنوط میت فراموش شده دفن نموده باشند بعد از
ده روز مخبر شوند چه باید کرد ج وقت آن گذشته است س شخصی از نطفه حرام
بهم رسیده باشد آیا اولاد او حلال زاده است یا نه و بعمل صالح مستحق جنت میشود یا نه
ج اولاد او حلال زاده است س آیا کسی بجهت تقیه شهادت دروغ می تواند
کرد چنانکه لاعلاج است مثلاً اگر نکند ضرر مالی و بلکه جانی محتمل است و اگر خواهد از روی
در خلوت بحاکم الشرع بگوید ایمن نیست مدعی را خبر دار میکند خلاصه علاجی ندارد
ج در صورت مسطوره از راه تقیه شهادت دروغ میتوانند داد س هرگاه

کسی در نماز

کسی در نماز آیا ک ایاک میگوید بدون تشدید نمازش درست است یا باطل ج
باطل است اگر عمداً چنان کند و اگر سهواً بگوید و بخاطرش نیاید تا داخل رکن میشود
نماز او صحیح است س حد ترخص چه چیز است حکم قصر نماز دارد ج حد ترخص آنست
که دیوارهای شهر مخفی شود یا آنکه صدای اذان متعارف بانجا نرسد س
مالیات ملک را از مؤنت ملک حساب میتوان کرد و بعد از اخراج مالیات هرگاه باقی
بحد نصاب رسد باید اخراج میتوان کرد ج مالیات ملک از مؤنت زراعت
محسوب است و بعد از اخراج آن ملاحظه نصاب میشود علی الاقوی و احوط است
که نصاب را پیش از اخراج ملحوظ دارند بلکه احوط است که اصلا مؤنت را ملحوظ ندارند
و زکوة مجموع زراعت را اخراج نمایند س زید کرده او لاد ندارد و میراث زوجه
اش از اراضی و از اعیان و از آب چه طور میراث میبرد ج زوجه او اولاد نداشته
باشد از اصل زمین اصلا ارث نمی برد و از اعیان غیر منقوله مانند خشت و چوب
و گچ و آجر که بنا شده است از قیمت ارث می برد و بر عین آنها تسلطی ندارد و هم
چنین است درختها و آب جاری و چشمه و چاه علی الاقوی و در سایر اموال مانند سایر
ورثه ارث میبرد س هرگاه جابری از کسی جبراً مالی بگیرد و آنکس خمس آن مال را
نداشته باشد آیا در اینصورت آنکس نجس آن مال مشغول الذمه است یا نه ج
هرگاه تفریط در دادن خمس آن نموده است ضامن است و الا فلا س صیغه
متعه را بزبان فارسی یا ترکی میتوان خواند یا نه خواه الفاظ عربی ممکن باشد خواه نه
ج اگر عربی توانند خواند غیر عربی جایز نیست و اگر نمیتوانند بفارسی و ترکی

وفات

می توانند و توکیل کسی که عربیه تواند خواند واجب نیست لیکن احوط است س آیا غنا کردن در مرثیه جایز است یا نه ج غنا مطلق حرام است چه در مراثی یا غیرها س آیا شخصی که قضا دارد نماز حاضره در اول وقت مجزی ج با وجود قضا ادرا اول وقت میتواند کرد س آیا عدالت در متولی موقوفات شرط است یا نه ج در متولی شرعی موقوفات عدالت شرط است س کسی ملک خریده است مثلا به بیست تومان بعد از مدتی چهل تومان شده است ایا بیست تومان زاید خمس واجب میشود یا نه ج اگر آنچه را بجهة اکتساب یا منافع خریده باشد بعد از ملاحظه مؤنت سنه و زیادتی مفروضه خمس لازم میشود س اگر کسی نماز قضا در ذمه داشته باشد و قبل از دخول وقت وضو بسازد یا غسل جنابت کند اما نه بنیت آنکه نماز قضا را بکند آیا وضو و غسل چه صورت دارد ج هرگاه بنیت وجوب بسازد مانعی ندارد س اگر شخصی مراتب اجتهاد ندا اشته باشد متوجه احکام شرع بشود و قطع دعوا بشاهد و قسم بکند چه صورت دارد ج کسی مرتبه اجتهاد ندارد و حکم میکند فاسق است س دیبا و زربفت و حاشیه اروق که متعارف از طلا و نقره مخلوط به ابریشم میبافند معامله در تجارت نقداً یا نسیه چه صورت دارد ج معامله او نقد و نسیه مانع ندارد و لباس زر است که بپوشند س اگر کسی یک خم شراب گرفته باشد و نصف آن شراب را از خم برداشته و بعد از آن تتمه آن شراب که در خم مانده است برگردد و سرکه بشود آیا همه آن خم با تمام سرکه که در خم است پاک است یا نه ج شراب که سرکه شده است پاک است و خم هم پاک است قصور ندارد س

ابریشم را

ابریشم را با مال شو باف یعنی ریسمان را با کرباس برابر و پنبه را با کرباس و یا به ریسمان برابر میتوان عوض کرد یا نه ج در صورتی که هر دو را کشیده باشند برابری در وزن مانعی ندارد و پنبه کشیده بکرباس فرد ختن مانعی ندارد و همچنین ریسمان را بکرباس و در صورتی که هر دو را بکیل یا بوزن نه باشند برابری در کیل و وزن شرط است س نماز چاچو قلو صدق و شیرماهی چه صورت دارد ج جایز است و لاکن احوط ترک است س هرگاه کسی با دختر جماع کند بازنا آیا من بعد میتوانند او را عقد بکند حلال است یا نه ج حلال است میتوانند س والرام در ما سوم شک بر اتفاق کنند لازم است که هر یک بجا آورد احتیاط خود را ابی جعفر در بیان شک در اصل شرط است مثل اینکه شک کند در وضو ساخته یا نه و غسل کرده است یا نه یا آنکه پوشیده است در نماز چیزی را که پوشیدن آن جایز نیست یا نه یا آنکه نماز رو بقبله کرد درست یا نه یا مانند آن و حکمش آنست که اگر بعد از خروج وقت نماز شک کند ملتفت نشود و همچنین هرگاه بعد از نماز شک کند هر چند وقت باقی باشد اما اگر شک در اثنای نماز باشد اقوای آنست که شک او اعتبار ندارد و بنا بگذارد بر اینکه آن نماز صحیح است و برای نماز دیگر شرط مشکوک را بعمل آورد و احوط آنست که هرگاه شک کند در طهارت از حدث در اثنای نماز آن نماز را با تمام رساند و طهارت گیرد و اعاده کند و هرگاه شک کند بعد از فراغ نیز اعاده کند شک در اصل نماز است مثل اینکه شک کند که نماز کرده یا نه و حکمش آنست که هرگاه در حال بقای وقت شک کند آن نماز را بجا آورد و اگر بعد از خروج وقت شک کند قضا لازم نیست و احوط

در خصوص شکیات

برای کسی که عادت بنماز گذاردن ندارد و اینکه قضای آن نماز کنند دوم هرگاه ظاهر شود سهوی از او واقع نشده اگر جزو یا سجود را بجا آورده باطل است و نماز او صحیح است و اگر در اثنای ظاهر شود قطع کند و اگر بعد از رکعت احتیاط ظاهر شود که سهو واقع نشده آن یک رکعت یا دو رکعت نافله است و ثواب نافله را دارد و اگر در اثنا ظاهر شود نیت را برگرداند بقصد تنفل بنا بر وجهی قوت دارد و اگر در اثنای نماز احتیاط ظاهر شود که نماز او کم بوده پس اگر آن مقدار کمی ظاهر شده موافق با نماز احتیاط باشد اینکه ظاهر شود یک رکعت کم بوده و او نیز شروع در یک رکعت ایستاده کرده باشد یا ظاهر شود دو رکعت کم بوده و او نیز شروع در دو رکعت ایستاده کرده یا اینکه بمنزله موافق باشد مثل اینکه کمی یک رکعت باشد و او شروع در دو رکعت نشسته کرده زیرا عوض یک رکعت ایستاده و در این صورت نماز احتیاط را با تمام رساند و نماز او صحیح است و اگر آن کمی ظاهر شده مخالف با نماز احتیاط باشد پس اگر شروع در دو رکعت ایستاده کرده و در اثنای رکعت اول ظاهر شود کمی نماز یک رکعت است اکتفا بان رکعت کند و تمام کند از او سلام دهد و اگر بعد از داخل شدن در رکوع رکعت دوم ظاهر شود نماز احتیاط را اتمام کند و احوط آنست بعد از آن اعاده نماز کند و اگر شروع در یک رکعت ایستاده کند و ظاهر شود که کمی نماز دو رکعت است اضافه کند بر آن یک رکعت دیگر و سلام دهد و اگر شروع در دو رکعت نشسته کرده باشد تمام کند از او سلام دهد و رکعتی دیگر ایستاده بجا آورد و در این اشکال است و احوط آنست در مثل این صورتها با عملها مذکور اعاده نماز کند و اگر بعد از نماز

احتیاط است

احتیاط است مقدار کمی ظاهر شود پس اگر موافق با نماز احتیاط است نماز او صحیح است مثل اینکه کسی شک کند میانه دو و سه و چهار و بعد از اینکه دو رکعت ایستاده کند ظاهر شود که کمی او دو رکعت است یا شک میانه دو و سه کند بعد از یک رکعت ایستاده ظاهر شود که کمی نماز او یک رکعت و اگر مخالف باشد مثل اینکه در شک میانه دو و سه و چهار اول دو رکعت نشسته گذارد و بنا بر تقدیم جواز آن و قبل از دو رکعت ایستاده ظاهر شود که کمی نماز دو رکعت است یا آنکه اول دو رکعت ایستاده گذارد و بعد از اتمام آن و قبل از دو رکعت نشسته ظاهر شود که کمی نماز یک رکعت است در این صورت احتیاط را با تمام رساند و نماز او صحیح است بنا بر قولی که خالی از قوت نیست و احوط آنست که بان نیز اعاده نماز کند و اگر کمی ظاهر شود بعد از چهار رکعت هرگاه آنکه اول گذارده موافق باشد مثل آنکه اول دو رکعت نشسته گذارد و ظاهر شود که کمی یک رکعت است نماز او صحیح است و اگر مخالف باشد مثل عکس مثال مذکور احوط آنست اعاده نماز کند ششم آنست در بیان شک از لزوم رعایت شرط نماز و ترک منافیات آن در هر یک از آنها بنحوی که ذکر شد مسئله و کسی که دو سر داشته باشد هر دو را میشوید و مسح بر هر دو میکند مادامی که اصلی از زاید ممتاز نباشد و کسی که دو دست داشته باشد هر دو را میشوید مگر اندستی را که بالای بازو باشد و معلوم باشد زیادتی آن که شستن آن لازم نیست بنا بر قول اقوای مسئله هرگاه حدثی واقع شود میان دو شخص و مشخص نباشد که از کدام واقع شده است و علم نداشته باشد بان در اینصورت بر هیچیک از ایشان چیزی لازم نیست احوط آنست که سجده

نکنند برنج و آهک بعد از سوختن و گل ارمنی و گل سفید و در سنگ چخماق و سنگ آسیا
و سفال و ذغال بر ریگ و شوره و سنگ ریزه ضرر ندارد و جایز است سجده بر ریگ
و فصیل خواه شده و خواه نه و احوط آنست که بر پوست برنج سجده بکند هر گاه با دانه باشد
جایز نبودن فوت دارد مسئله و اگر جزوی را زیاده بر یکنوبت فراموش کند مثل اینکه
فراموش کند
یک سجده را از رکعت اوّل و یک سجده از رکعت ثانی هر دو را باید بعد از نماز قضا
کند و شرط نیست تعیین هر یک کند بنا بر قول اقوی و احوط آنست تعیین کند و اگر
زیاده بر یک جزو فراموش کند مثل اینکه اوّل سجده را فراموش کند و بعد از آن
تشهد را لازم است آنها را بترتیب فوت شده از قضا کند و اگر شک کند در سابق
از آن دو جزو مخیّر است هر کدام را که خواهد پیش کند بنا بر وجهی که قوت دارد
و احوط آنست هر یک را دو بار بجا آورد یک نوبت پیش و یکنوبت پس و احتیاط
نیز کند و اگر جزو دیگر اپس بجا آورد بخیال اینکه اوّل فوت شده و ظاهر شود که آخر
بوده یا عکس آن صحیح است بنا بر قول اصح و احوط آنست که اعاده هر دو کند
در بیان نماز جماعت
و اگر ماموم برکوع رود و شک کند در ادراک رکوع امام نمازش
باطل است و اگر در سجده یا غیر آن شود و بترسد که تا بامام رسد سر از رکوع
بردارد انجا که رسیده بنیت اقتدا کند و روی بقبله تکبیرة الاحرام گوید و برکو
ع رود و بحال راه رود تا خود با امام رساند و اگر ممکن نشود در رکوع خود را
بامام رساند و سجده را نیز انجا بجا آورد و بعد از آن خود را بامام رساند در
وقت رفتن پای خود را بر زمین میکشد و گام بر ندارد و هر گاه ادراک

رکوع باامام

رکوع با امام نکند سنت است که تکبیر گوید و با امام سجده اوّل یا دوم را بکند
تا آنکه فضیلت آن رکعت را دریابد و چون امام برکعت دیگر شروع کند ماموم
برخیزد و بنیت اقتدا کند اعاده تکبیر کند و اگر ادراک سجده و با امام نکند و به تشهد
رسد بعد از نیت و تکبیر احرام با او بنشیند و تشهد خواند و در این صورت بهمان
نیت و تکبیر نماز را باتمام رساند در بیان مبطلات وضو باطل نمیشود وضو هر گاه بیرون
آید از مخرج بول و غایط مثل خون یا رطوبت یا سنگ ریزه یا دانه خرما و مانند
آن و هر چیزی که نام بول و غایط بر او صادق نیاید و هر گاه چیزی بیرون آید
آلوده ببول یا غایط باشد ناقض وضو است پس هر گاه بادی بیرون آید
و یقین نباشد که از معده است یا چیزی دیگر بیرون آید و شک کند در آلودگی
آن بغایط اعتبار ندارد و در انجا هر گاه بنجس مغصوب استنجا نماید گناه کرده
است لیکن پاک میشود و احوط آنست که نوبت دیگر بنجس مباح استنجا کند و وضو
اضطراری اگر عاجز باشد از شستن اعضا یا بعض از آن راضی کند کسی را
در جمیع مطهرات
بی اجرت یا با اجرت که ضرر بحال او نرساند تا آنکه او را وضو دهد از مطهرات
یعنی منع میکنند از خوردن نجاست شتر را در چهل روز و گاو در بیست روز و چهل روز
احوط است و گوسفند در ده روز و قبط که مرغ آبی است در پنج روز و مرغ خانگی
در سه روز و احوط آنست که بعد از تمام کردن عدد مذکور در هر یک رجوع بعادت
و عرف شود پس اگر نام جلال بدو گفته نشود بول و سرگین او پاک است و همچنین
انتقال مثل عرق بدن کافر بعد از اسلام پاک است و همچنین انفصال یعنی آبی که

بعد از غساله شستن در بدن و جامه میماند و همچنین تیمم دادن میت در صورت
تعذر و همچنین انتقال و آن داخل شدن خون آدمیت در شکم کیک و پشه و شپش
مسئله باید آب غسل مباح باشد غصبی نباشد اما اگر جاهل باشد و بعد از غسل ظاهر شود
که آب غصبی بوده غسل او صحیح است مسئله هر گاه موضع سجده پیشانی نجس باشد اما چیزی
توان سجده کرد بالای نجس بگذارند قصوری ندارد مسئله قیام در نافله سنت است
مگر اینکه بر او واجب شده باشد مثل نذر و اگر نیت وجوب کند در عمل معیّنی که سنت
است یا نیت نذر کند در عملی که واجب است نماز او صحیح است و احوط آنست که واجب
باطل میشود در ریا
نیت واجب و سنت را سنت کند باطل شدن عمل در ریا و اگر قصد ریا یا عجب بعد از فراغ از عمل
کند موجب بطلان عمل نمیشود عدول از نماز قضا بنماز ادا جایز نیست و اگر مکرر خواندن
سوره بقصد تلاوت قرآن نه بقصد آنکه جزو نماز است ضرر ندارد و هر گاه بسیار طول ندهد
بنحویکه از هیئت مصلی بیرون رود و همچنین هر گاه بعض از سوره را بقصد تلاوت
قرآن بخواند اگر بقصد عدول از سوره باشد جایز است بشرطی که مذکور میشود کسی خواهد
یک گام یا دو گام پس رود ترک قراءت کند در حال حرکت و واجب است سجده در
وقتی که بخواند یا گوش دهد سجده واجب قرآن را اما اگر بشنود و گوش ندهد سجده بر او
نیست و دور نیست که بر او هم سجده باشد و جایز است در قنوت خواندن دعای فارسی
و دعای که ملحون باشد همچنانکه در اثنای نماز جایز است مناجات و ذکر و دعا بلغت
فارسی و بطریق لحن و اولی بلکه احوط ملحوظ کردن بر قواعد لغت عرب در جمیع اجزا
جز آنها است اما رعایت آن در قراءت و ذکرهای واجب لازم است سنت است

کریه کردن

گریه کردن جهت آخرت اما گریه کردن از برای مصیبتهای که بانبیا و اوصیا و علما
رسیده است احوط آنست که در نماز نکنند یک گام برداشتن در نماز مکروه و دو
گام اشکال است و اگر بعد از شروع در آیه شک در آیه قبل کند آیه قبل را بخواند
و اعاده آیه بعد از آن را و در اثنای برخواستن از برای قیام شک در سجده
کند احوط آنست برنگردد و نماز را باتمام رساند و اعاده نیز کند و همچنین هر گاه
شک کند در رکوع در جایی داخل شده باشد برای سجود یا شک کند در چیزی بعد از
آنکه در چیزی از مستحبات داخل شده باشد مثل اینکه شک کند در تکبیر احرام بعد از
شروع در استعاذه یا در قراءت بعد از شروع در قنوت در این چند صورت نیست
احوط آنست که برنگردد و بعد اتمام نماز اعاده آن کند و هر گاه شک شود در تشهد
کند تشهد را بجا آورد مگر آنکه بعد از ایستادن شک کند یا در اثنای برخواستن
بنا بر وجهی که بیان شد و همچنین است حکم هر شکی که در اجزای نماز باشد فرقی نیست
مابین شکی که در اجزای دو رکعت اوّل باشد یا باقی رکعات و نه مابین جزوی که
رکن باشد و جزو غیر رکن و نه مابین جزو واجب و مستحب حکم مذکور در هر یک از اینها
ثابت است و بعد آنکه هر گاه زیاده بر یک نوبت شک در رکعات واقع شود حکم آن
تابع شک آخر است مثل اینکه شک کند قبل از رکوع میانه سه و چهار و چون از سجود سر
دارد شک کند میانه دو و چهار و چون شروع کند به تشهد شک کند میانه دو و سه
و چهار پس بنای عمل را بر شک آخر گذارد و همچنین هر گاه ظن او بدل بشک شود یا شک
او بدل بظن شود و محل باقی باشد بنای عمل را بر آخر گذارد زیرا که ناسخ حکم اوّل است

و اگر شک کند در انچه در خواطر او گذشته که شک است یا ظن چنانکه برای بسیاری از مردم اتفاق
میشود بنا را بگذارد بر اینکه شک است و هم چنین هرگاه دانسته باشد که شک است یا ظن بعد از
شروع بفعل دیگر شک کند در انکه انچه شک بود یا ظن بنا را بگذارد بر اینکه شک است و اگر
او را شکی عارض شود و در اثنای فعل دیگر شک کند در شک سابق که موجب فساد بوده یا نه
مثل اینکه در اثنای رکعتی شک کند در اینکه دو رکعت سابق شک کرده میان دو و سه و یا چهار
بعد از سجدتین یا قبل از ان پس بنا را بر صحت نماز بگذارد و اگر شک کند بعد از نماز در انکه شک
او موجب یکرکعت نماز احتیاط است یا دو رکعت بنا را بر اقل بگذارد و احوط انست که هر دو
را بجا آورد و اعاده نیز کند و اگر شک او موجب دو رکعت مثلاً باشد و در اثنای
نماز احتیاط یا بعد از ان مبتلا شود بشکی که موجب یکرکعت مثلا باشد عمل بمقتضای
شک اوّل و احوط انست عمل بهر دو کند با اعاده نماز و اگر در نماز شک کند و بعد از
شک در کیفیت شک کند بنحوی که بهیچ جهت از برای او معلوم نباشد نماز او باطل است و بدان
انکه رکعت احتیاط در مواضع مذکوره واجب است پس جایز نیست که انرا ترک کند و اعاده
نماز کند و کسی که رکعت احتیاط بر او واجب شود و قبل از فعل آن فوت شود لازم است
بر ولی آن میت که تمام نماز را قضا کند و احوط انست که اوّل رکعت احتیاط را بجا
آورد و بعد از ان اعاده نماز کند و امّا دو سجده سهو را بتنهایی قضا کند هرگاه چیزی
از جزو فراموش شده در رکعت احتیاط و سجود سهو یاد و از ان واجب شود جزو در
قبل از سجود بجا آورد هر چند که سبب سجود قبل از سبب انها واقع شده و ما بین جزو و رکعت
ترتیبی نیست هر کدام را که خواهد بجا آورد بنا بر قول اقوای هر چند قول بتقدیم جزو قوت

دارد واجب میشود

دارد و واجب میشود نماز آیات یا بشهادت یا بشیاع یا خبری که افاده علم کند باشهادت
دو عادل یا یک عادل بنا بر وجهی که قوتی دارد و همچنین شخصی که مجبور بسفر باشد
اگر بداند نهایت سفر جبر را هرگاه مسافت است قصر کند و اگر نیست اتمام کند و اگر
نمیداند که چه وقت ماذون میشود در بازگشتن لازم است تمام کند مثل طالب غلام
گریخته مسافر از حد ترخص نگذشته تمام میکند و همچنین هرگاه شک کند و اگر سوار حیوان
غصبی شود یا پالان غصبی یا بار او مال غصبی باشد یا انکه امر واجبی را ترک کند در سفر خود
مثل ادای دین و نفقه زن و مانند ان اقرب انست قصر میکند و احوط انست
که جمع میانه قصر و اتمام کند مسافر نماز را تمام میکند هرگاه سفرش معصیت باشد اگر
پشیمان شود در سفر بقدر مسافت نمانده احوط جمع میانه قصر و اتمام است مسائل متفرقه
علامی فهامی میرزا ابوالقاسم مسئله هرگاه مصلی در بین نماز یقین حاصل کند که یک مسح
پا را نکشیده و تری هم باقی نمانده باشد چه باید کرد و اگر باقی مانده باشد و نداند که کدام
یک پا مسح شده چه حکم دارد ج هرگاه تری در اعضای سابقه هیچ کدام باقی نیست
وضو و نماز همه باطل است و اگر باقی مانده باشد پس اگر موالات عرفیه برهم خورده است
باز باطل است و هرگاه موالات عرفیه برهم نخورده مثل انکه تازه از وضو فارغ شده و
فورا داخل نماز شده و هنوز طولی نکشیده دست از نماز بردارد و مسح را بکند و هرگاه
نداند کدام پا بوده هر دو را مسح کند اوّل راست را و بعد از ان چپ را و همچنین هرگاه
داند پای راست فوت شده باز اوّل راست را مسح کند و بعد چپ را س هرگاه
مصلی نماز ظهر را ادا کرده باشد بعد بر خیزد نماز عصر را ادا کند سهواً بنیت نماز ظهر را کند

اگر در اثنای نماز بخاطر بیاورد چه باید کرد و اگر بعد از فراغ بخاطر آورد چه حکم دارد ج
در صورتیکه عدول بنیت تواند کرد بعصر هر چند بعد از نماز باشد و احوط این است
که اعاده هم بکند انها در صورتیکه واقعا سهو کرده و نماز عصر را قصد نکرده بخاطر
ش بوده که ظهر کرده و این نماز را به نیت جازم ظهر میکند و امّا اگر از باب سهو
اللسان بوده یعنی میدانسته ظهر کرده و بقصد عصر برخواست و لکن خطا بزبان یا بخاطر
رد ول ظهر را گفت در اینجا هیچ ضرر ندارد و نماز او صحیح است س هرگاه مصلی شک
کند در میانه چهار و پنج بعد از رکوع و اگر بعد از اکمال سجدتین باشد چه حکم دارد
ج مرشد العوام البته در همدان هست با نجا رجوع کنند س هرگاه هر جنسی را
فروشنده رؤیت نکند بخرید او بفروشد چه صورت دارد ج هرگاه مبیع بالمره
مجهول طرفین یا احدهما است بیع باطل است و هرگاه مجهول باشد امّا بوصف
خریده باشند بعد از رؤیت نقص ان از برای مشتری یا زیادتی ان از بایع ظاهر
شود خیار فسخ حاصل میشود خواه خلاف برای بایع ظاهر شود و خواه مشتری س
چه میفرمائید در باب طلب کردن بدون احتیاج ج حرام است و با احتیاج
ضرر ندارد و گاهی واجب میشود بجهت دفع ضرورت و این قلندرها که قوت
دارند طلب انها حرام است و همچنین حرمت مالی را با نها بدهند معلوم نیست
س هرگاه عمر کار گرفته باشد در اثنای کار کردن زید عمر با و تعدّی کند چه صورت دارد
ج نفهمیدم مطلب را تعدّی کردن بغیر حرام است خواه مزدور باشد و خواه غیر
ان س چه میفرمائید در باب شغل و عمل کردن مال یتیمی که نه وکیل و نه وصیی داشته

باشد

باشد ج هرگاه یتیم جد پدری ندارد و وصیی ندارد و حاکم شرع ولی او است یعنی
مجتهد عادل هرگاه دست رس نباشد بمجتهد عادل عدول مؤمنین متوجه شوند و انچه مصلحت
او باشد معمول دارند س هرگاه شخصی سجاف قبا را زیاده از قدر چهار انگشت گذا
شته باشد نماز او چه صورت دارد ج سجاف حریر کراهت دارد و بهتر انست
که زاید بر چهار انگشت نباشد لکن وجوب ان معلوم نیست و احوط ترک ان است
س هرگاه شخصی را نماز قضا بذمه داشته باشد از برای درک کردن فضیلت وقت
نماز را در وقت میتواند بکند یا نه ج هرگاه مشغول بکردن نماز قضا نیست بانکه
گاهی میکند نماز را از وقت فضیلت نگذراند و اگر بر خود قرار داده که بقدر مقدور
بکند نماز قضا را مقدم دارد با اینکه وقت فضیلت تنگ شود ان وقت نماز حاضره را
بکند س بفرمایید هرگاه شخصی زیارت عاشورا بکند اما مخرج حرف را ادا نکند و وقف
بحرکت و وصل بسکون کند چه صورت دارد ج ادای حرف از غیر مخرج بنحوی که حروف
از یکدیگر متمیز نشوند مبطل نماز و دعا و ذکر همه هست و همچنین وقف بحرکت و وصل
بسکون بنا بر اظهر و بهر حال چنین شخصی ترک زیارت هم نکند بلکه بقدر مقدور سعی در
تصحیح بکند و مادامی که تصحیح نشده باز ترک نکند چون لا اقل سلامی کردن خوب است س
بفرمائید مد سیاهی که در قرآن هست و سایر ادعیه ها واجب است کشیدن ان یا نه
ج مد سیاهی را احوط انست که ترک نکند و وجوب ان معلوم نیست س
بفرمائید هرگاه بر مصلی شخصی سلام کند و او رد سلام ننماید نماز او چه صورت دارد
ج فعل حرام کرده است بسبب ترک جواب و لکن بطلان نماز معلوم نیست س بفرمائید

هر جنسی که وزن کیل باشد نکشیده بفروشند در خوردن ان چه صورت دارد ج
هر چند بیع صحیح نیست در انچه متعارف است کیل و وزن در ان لکن بهرگاه تراضی واقع
شود میان طرفین و هر یک رضا باشند بخوردن مال دیگری بران وجه حرام نیست
س هرگاه موش در ظرف سینه بمیرد چه طور باید شست ج هرگاه برطوبت ملاقی
الظرف شده هفت نوبت باب بشویند و فرقی ما بین مس و غیران نیست س بفرمایید
بعد از بول استبرا واجب است یا نه ج استبرا سنت است ولکن هرگاه ترک
کند و بعد ازان تری مشتبهی از او ظاهر شود نجس است و وضو را میشکند بخلاف انکه استبرا
کرده باشد س بفرمایید تیمم بروی سنگ بی خاک میتوان کرد و بفرمایید هر شیء که
غبار داشته باشد میتوان کرد ج اولا واجب است تیمم بر خاک و هرگاه خاک
و رمل میسر نشود تیمم کند بغبار و احوط این است که در صورتی که خاک نباشد و سنگ
و غبار هر دو باشد دو تیمم بکند یکی بر سنگ و یکی بر غبار و هرگاه احتیاط نمیکند
غبار مقدم و در مرشد العوام تفصیل انها مذکور است تحصیل مرشد العوام بر شما متکفل
است و التصدیع من آسان است چکنم فرصت ندارم س بفرمایید هرگاه عمر مجتهد
نباشد و عادل هم نباشد علاوه بران معرفت هم از احادیث و سایر کتب ها
نداشته باشد اما تقلید مجتهد را میکند و سررشته کامل داشته باشد از رساله زید
از او تحقیق مسئله میکند و او در جواب زید میگوید که در رساله همچنین نوشته چه صورت
دارد ایا زید میتواند عمل نماید ج هرگاه مرد ثقه عادلی از مجتهدی نقل کند فتوی
ی را و این شخص هم مقلد ان مجتهد است میتواند بنقل او عمل کند س بفرمایید

هرگاه عمر

هرگاه عمر مسئله تجارت را نیاموخته باشد با وجود این تجارت کند چه صورت دارد آیا
بر هر تجارت کننده واجب است یاد گرفتن مسئله تجارت یا نه ج بلی هر کسی که متوجه
تجارت میشوند باید تحصیل مسائل انرا بکنند باین معنی که هر معامله را که میخواهند بکنند باید بدا
نند صحیح است یا نه و اما اگر معامله جاهل بسبب اتفاق اتفاقا موافق قول مجتهد او باشد
صحیح است بخلاف عبارات که تا بنای انرا بر جانبی نگذارند صحیح نیست هر چند موافق
واقع شده باشد س بفرمایید هرگاه ماموم پیش از امام سهوا تکبیرة الاحرام را بگوید
چه باید کرد و اگر بعد از فراغ بخاطر او آید چه حکم دارد ج نماز او باطل است اعاده
کند هر چند بعد از نماز بخاطرش آید س بفرمایید هرگاه شخصی جاهل مسئله باشد دست بمال
غصبی بزند چه صورت دارد ج هرگاه بدست گرفت ضامن است تا بصاحب برسد
س بفرمایید هرگاه ماموم تفحص از عدالت امام ننموده باشد با وجود این اقتدا
کند چه صورت ج نماز صحیح نیست س بفرمایید هرگاه عمر پولی بزید میدهد که تو میروی
در بازار این را از برای من جنس بخر و عمر اهم طلبی داشته باشد از شخصی بعوض طلب
خود رفته جنس از کالای زید گرفته و پول را برداشته چه صورت دارد ج این
در معنی این است که وکیل کند کسی را در خریدن متاعی و انکس از خود بخرد کالای او
و ظاهر این است که هرگاه مستلزم تهمت و فریب نفس شیطان نیست جایز باشد و باید
تاجر باشد که گاه هست مال خود را گران تر بفروشد و هرگاه از مال صاحب پول بخرد
که راضی نیست که از متاع خود بخرد که صحیح نیست س بفرمایید هرگاه شخصی نماز قضا بذمه
داشته باشد با وجود این نماز شب میکند الحال چه صورت دارد ج هرگاه نماز شب ادا نیت

قضا می شود باین معنی که اگر نماز شب میکرد قضا را می کرد در اینصورت نافله صورت ندارد
و اما اگر این را نکنند انرا هم نکنند نافله بکنند س بفرمایید هرگاه یک ریال رومی بدهد
بیک ریال فتحعلی شاهی بگیرد با صد دینار پول سیاه چه صورت دارد ج همین که در طرف
نقره ناقص ضمیمه است در برابر ان زیادتی نقره دیگر باشد باکی نیست س بفرمایید
ادغام در صلوة را واجب میدانید یا نه ج ادغام صغیره ظاهرا واجب و ان
ادغام مثلین است هرگاه اول ساکن و ثانی متحرک باشد خواه در یک کلمه باشد و خواه
در دو کلمه مثل اذهب بکتابی و یدرککم و یوجهه بغیر مثل قالوا و هم و فی یوم و همچنین
هرگاه در یک کلمه باشد و اوی متحرک باشد مثل رد وود و همچنین در متقاربین مثل
قد تبین و اذ ظلموا و بل ران و همچنین ادغام لام تعریف از چهارده حرف مثل
الشمس و الصافات و همچنین ادغام نون در حرف یرملون و همچنین سایر مواضع
که علمای صرف و قرای حکم بوجوب کرده اند و فرقی ما بین قران و دعا و سایر اذ
کار نیست س بفرمایید هرگاه شخصی مظنه این را دارد اگر بدریا بنشیند ضرر جانی
باو میرسد با وجود این بمکه میرود از روی دریا حج او چه صورت دارد ج با وجود
ظن ضرر بسبب تجربه مزاج و حال خود یا سخن طبیب حاذق ثقه جایز نیست رفتن اما
اگر اتفاق افتد که برود و در میقات استطاعت او باقی باشد و در انجا از برای
او ظن ضرر نباشد در رفتن بحج در این صورت هرگاه حج کند حج از او ساقط نمیشود
هر چند در سفر معصیت کرده است س چه میفرمایید در باب رفتن حاج از لنوی
و مابح ج و همچنین است کلام در ظن ضرر از و ما بح بصورت سفر دریا س بفرمایید جابر

حکم بزید نماید

حکم بزید نماید هر پنجتومان از عمر و بکر و زید مذبور بگفته جابر بکر دو اشرفی را جابر بدست
بکر داده و پنجهزار او را دست بکرد یا بخورد بفرمایید جابر شغل الذمه پنج هزار طلب باشد
یا پنج تومان ج بهر قدری که دران تصرف کرده شغل الذمه همان مال است یعنی در دنیا
پس از او ازو مطالبه میتوان کرد هر چند در باقی هم گناهکار است و در آخرت
باید از عهده ستمی که کرده بر آید بهر حال فرق است ما بین شغل الذمه ستمی و آزار رسانیدن
س بفرمایید هرگاه با مصلح شیء غصبی باشد یا جامه او یا خیاطه غصب یا وصله
دوخته باشد چه صورت دارد ج انچه بر او صادق آید که جامه مصلح است
هرگاه غصبی باشد نماز دران صحیح نیست و اما با خود داشتن مال غصب یا خیاط که
رخت بان دوخته باشند و امثال این پس بطلان نماز معلوم نیست اگر چه احوط
اجتناب است س هرگاه حاکم جبرا مثلا ده تومان از شخصی تحمیل بگیرد هرگاه مال حاکم
بدست ان شخص بیفتد میتوان خورد یا نه ج باید دانست که هر ظالمی که مال کسی را
عدوانا بگیرد او بطریق شرعی نتوان از او گرفت جایز است تقاص از مال او بقدر
حق خود س بفرمایید کشیدن قلیان باعث بطلان روزه سنتی میشود یا نه ج
حکم ببطلان نمیکنم ولکن احوط اجتناب است بلکه اگر جایز هم باشد چون باعث تسهیل
امر روزه میشود از برای ناس ترک ان احوط است و بسیار خوب است والله اعلم
مسائل چند فتاوی اقای اقا عبد الحسین ابقاه الله تعالی بفرمایید هرگاه شخصی مجتهد نباشد اهل
معامله باشد عمر از او مسئله به پرسد و زید در جواب گوید مجتهد در این خصوص مسئله هم چنین
میفرماید چه صورت دارد ایا عمر میتواند عمل بگفته زید نماید ج هرگاه عادل می داند

عمل میتوانند کرد و الّا خیر س بفرمائید وعده نمودن واجب است وفا کردن بوعده
یا نه ج احتیاط است که وفا کند س بفرمائید انکه هرگاه مصطلا اسم شریف جناب پیغمبر
را بشنود واجب است صلوات فرستادن براو یا نه و اگر در غیر نماز باشد چه حکم
دارد ج البته صلوات بفرستد ترک نکند س بفرمائید استعاذه را در نماز خفا
تیه یا جهریه جهر کند عمداً چه صورت دارد ج بهتر انست اخفات نماید س
بفرمائید شخصی دعای قنوت را عمداً کسره را فتحه کند یا فتحه را کسره یا ضمه را فتحه چه
صورت دارد ج احتیاط انست نماز را اعاده نماید س بفرمائید که هرگاه شخصی
قراده بخرد بموعد یکماه در سر وعده پول سیاه بدهد چه صورت دارد ج اشکال دارد
س بفرمائید هرگاه قراده را بخرد بموعد یکماه به پول سفید اما در سر موعد پول سیاه
میدهد چه صورت دارد ج درانصورت عیبی ندارد س بفرمائید هرگاه عمر با
زید شراکت کرده باشد باین طور عمر پنج تومان پول گذاشته باشد و زید هم پنج تومان
جنس گذاشته باشد چه صورت دارد در وقتی که تفریط نکرده باشند چه باید کرد
و اگر تفریط کرده باشند و مدتی هم ازین ایام گذشته باشد چه حکم دارد س بفرمائید
هرگاه عمر عیب جنسی را رفو کند و مشتری نه بیند باو بفروشد چه صورت دارد ج
همچنین معامله تدلیس است هرگاه مشتری مطلع شود اختیار فسخ دارد س بفرمائید
هرگاه عمر جنسی در نزد زید میگذارد و میگوید این را بفروش بده شاهی اگر اضافه
فروختی از تو باشد و زید او را هزار دینار فروخته باشد ایا ان اضافه از عمر است
یا از زید اگر ادعا کند میتواند بگیرد یا مجز نشود بخیال انکه قیمتی که گفته فروخته زید بری

اللازمه ازدواج

اللازمه ازدواج شده است یا نه ج هرگاه زید علم بعدم رضای عمر داشته باشد نمی
تواند دخل تصرف در اضافه نماید مگر باطلاع عمر س بفرمائید صیغه متعه را بلفظ فارسی
چه طور باید خواند بفرمائید بلفظ عربی چه طور باید خواند از مخرج ادا کردن شرط است
یا نه ج بصیغه فارسی بگوید بتمتع و متعه دادم نفس خود را بوعده فلان و مبلغ
فلان مرد در جواب میگوید که قبول تمتع نمودم بوعده فلان و عربی چنین بگوید که
متّعت نفسی بالمدة و الاجرة مرد در جواب بگوید قبلت التمتع بالمدة و الاجرة
ایضاً فتوی میرزا ابوالقاسم المکنی شیخ الاسلام بفرمائید هرگاه عمر با زید معامله کند عمر بگوید بجان
تو بمرگ تو خدا شاهد هدمی دهم باین قیمت چه صورت دارد ج فعل لغوی است
نگفتنش بهتر است اما حرمتش معلوم نیست س بفرمائید هرگاه پوستی از بدن انسان
جدا شود که درد بکند در پاکی او چه صورت ج هرگاه با تری با او ملاقات شود
بعد از جدا شدن ظاهراً نجس است و هرگاه خشک باشد باکی نیست و بهر حال شستن
محل ان ضرور نیست س بفرمائید هرگاه عمر با زید صحبت داشته باشد در بین صحبت از روی
شوخی دروغ بگوید چه صورت دارد ج هرگاه از حال او ظاهر است که مزاح او
شوخی میکند حرام نیست و هرگاه از روی جد باشد حرام است س چه میفرمائید در صحیح
نمودن اهل ... صب و غیره از ظلمه وفا قرار ج انما الاعمال بالنیات س چه میفرمائید
در باب جنسی در بیع شرط یا رهن کسی باشد و در دست بایع یا راهن تلف شود ضمان
دارد یا نه ج چون امین بوده است اگر تقصیر نکرده است ضامن نیست و اگر ان
مبیع یا مرهون وجه اجاره داشته مطالبه ان وجه نیز صورتی ندارد س بفرمائید

موجر فسخ اجاره میشود ج اقوی عدم البطلان است س چه میفرمائید اگر ملک ابتیاع
نموده و بعد از ان میتواند به بایع دعوی کند که ملک تو بقیمت ... بمن فروختهٔ و در وقت
فروختن ارزش نداشته ج اگر در حین ابتیاع مشتری نمیدانسته و اسقاط خیار غبن
نکرده چاره رسد اقا سید علی فرموده و بثبوت برساند که در حین عقد غبن بوده است
س چه میفرمائید در باب شخصی که زر قرض شخصی بدهد و بان جنسی را به مبلغ قلیل ارزشی
داشته باشد بمشتری بمبلغ خطیری بفروشد و مشتری دانسته بخرد این بیع صحیح است
یا نه و مشتری را غبن میرسد ج بیع صحیح و مشتری را غبن نمیرسد اگر از اهل اسفاهت
نباشد ابتیاع مشتری س چه میفرمائید در باب بایع ملکی را بیع نماید و غبن او را معامله
نماید بعد از ان مدعی شود غبن زیاده بر انست که من عالم بوده ام و مصالحه نموده
ام ج هرگاه ملکش در واقع غبن داشته باشد و قسم بخورد که در انوقت که در بیع
غبن را این قدر نمیدانستم اضافه بر ان قدر عالماً مصالحه نموده چاره رسد س چه
میفرمائید در ملکی که هبه شود و قبض شرط است و قبض چه معنی دارد ج بلی شرط است
و در چیزی که توان بدست داد باید داده شود و در ملک تخلیه است س چه میفرمائید
در عقود لازمه اعم از انکه نکاح دائم یا منقطع یا نذر یا عهد یا یمین یا اجاره و یا
رهن و غیره بفارسی گفته شود جایز است یا نه ج عقود لازمه احتیاط عربی است اگر
طرفین عارف بعربیت باشند و الّا و جوابش ظاهر نیست و باید کسی را وکیل نمایند
که بعربی صیغه عقود واقع شود بلکه بهر زبانی که دانند ظاهر اگر جایز باشد س چه
میفرمائید در باب دو شخصی که با یکدیگر لواطه کنند ما در و خواهر و اولاد یکدیگر را می

توانند بعقد

توانند بعقد در آورند ج نه حرام مؤبد است س چه میفرمائید در باب اولادی که از
اینان بعمل آید ج با وجود علم والدین حرام زاده است و اگر هر دو یا یکی جاهل باشند
ولد شبهه است س چه میفرمائید در باب پوشیدن زنان لباس مردان را ج اگر
منظور تلذذ شوهر باشد و نامحرمی نه بیند ظاهر اگه قصوری ندارد س در نکاح باکره رشیده
رضای والد را شرط میدانند یا نه ج احتیاط این است که برضای پدر و دختر هر دو عقد
کرده شود اقا سید علی فرموده هر چند مشهور و اولی انست که دختر به تنهائی میتواند
عقد نمود و مخفف گفته مگر انکه با وجود کبر دختر و بهم رسیدن کفو و رغبت طرفین پدر
دختر را شوهر ندهد بلا مانع شرعی میتوان بدون رضای پدر عقد نمود س چه میفر
مائید در باب شخصی که با زنی زنا کند می تواند او را بعقد در آورد ج اگر ان زن شوهر
دار داشته باشد حرام مؤبد میشود و الّا ظاهر حلیت است و احتیاط انست که توبه
اش بدهد و عقد نماید س چه میفرمائید در باب مجامعت بعد از حیض قبل از غسل
ج بعد از شستن فرج ظاهراً جواز است اقا سید علی فرموده با کراهت خصوص
هرگاه شبق نباشد مسئله چه میفرمائید در باب مقاربت که در خانه که طفل ممیز باشد
اگر چند کراهت شدید دارد و الّا قصوری ندارد س بفرمائید که ناکح میتواند
وکیل منکوحه شود و خود صیغه نکاح بخواند ج ظاهراً جواز است س بفرمائید
که بمجرد عقد زن مستحق تمام مهر میشود ج مشهور این است که بمجرد عقد مستحق تمام میشود
وطلاق قبل از دخول مستحق نصف است س چه میفرمائید در باب متعه نمودن فوا
حش ج احوط اجتناب است س چه میفرمائید در باب متعه نمودن اهل کتاب را

مهر

ج مشهور و اظهر جواز است س چه میفرمایید در باب شخصی که متعه بکند یک مدت یکساله
مثلاً و بعد از یکماه خواهد رخصتش نماید ان زن مستحق تمام مهر است یا بقدر مدت منقسم
شود ج بعد از دخول مستحق تمام مهر میشود بشرطیکه در مدت مشروط تمکین کامل
کند و الا پس مشهور توضیع مهر است س چه میفرمایید در مقاربت بعد از احتلام
ج مکروه است س چه میفرمایید در جماع در دبر زن ج اظهر حرمت است اقا سید علی
فرموده بلکه اظهر کراهت شدیدی دارد س چه میفرمایید در عقد نمودن صبیان
بجهت محرمیت مادر صبی ج اگر مادر زن محرم است او نیز محرم است س چه میفرما
یید اگر مادر زن محرم نیست ج در احادیث واقع نشده است محرمیت مادر زن
اما من بتکلیف از آیه قران اخراج نموده ام اقا سید علی فرموده اجماع علما
بر محرمیت مادر زن کافیست س بفرمایید طریق اخراج را ج شاید که داخل
تابعین غیر اولی الاربة باشد که در آیه وارد شده است س چه میفرمایید در باب
زنی که بر میت ادعای مهر نماید او را مثل سایر غرما قسمت استظهار میدهند
ج بلی س چه میفرمایید در عده طلاق در بیست و شش روز و دو لحظه تمام میشود ج
احتیاط انست که حیض سیم تمام شود س بفرمایید تدارک زنای محصنه بچه نحو
باید نمود ج میانه خود بخود اتوبه باید نمود حق سبحانه و تعالی اکرم از انست که
رحم نکند و خصم را راضی نکند س چه میفرمایید در باب حیوانات که انسان با آن
وطی نماید ج باید الحیوان را که ماکول اللحم است بکشند و بسوزانند و اگر غیر ماکو
ل اللحم است اخراج بلد نمایند و واطی ضامن قیمت است س چه میفرمایید در باب

نجاست

نجاست گرد زمین نجس را ج نجس است س چه میفرمایید در تقبیل پسران امرد گناه
کبیره است یا صغیره ج بنا بر قولی کبیره است س چه میفرمایید در باب نجاست شیره خرما
ج محل اشکال است اقا سید علی فرموده لیکن مشهور و اظهر طهارت است س چه میفرمایید
در نجاست آهن ج نجاستی که نجس بکند و تعدی کند مشخص نیست س چه میفرمایید در
باب نجاست ریسمان که بجولاه کوسفند رنگ شود ج ظاهر نجاست است اقا سید علی
فرموده که نجاست محل اشکال است بلکه ظاهر طهارت است هرگاه عین نجاست در ان
ریسمان باقی نمانده باشد س چه میفرمایید در باب نجاست زمین اندرون حمام
مهار را ج اقوی نجاست است اقا سید علی فرموده که بلکه اقوی طهارت است
مگر در صورتی که نجاست ان حاصل میشود س چه میفرمایید در باب نجاست زمین
سر حمام مهار را ج حکم نجاست مشکل است اقا سید علی فرموده که حکم این مسئله مثل
سابق است س چه میفرمایید در باب نجاست استخوان فیل و جنو ج ظاهراً
طهارت است س چه میفرمایید در باب طهارت غلاف کارد و یا مطهره یا جلد
قرآن یا غیره که در بلاد اسلام یافت شود ج احتیاط اجتناب است اقا سید علی
فرموده هر چند طهارت اقوی است مصنف گفته اگر در موضعی یافته شود که عبور
کفار در ان واقع نشود احتمال طهارت دارد س چه میفرمایید در باب نجاست
بول اسب و استر و الاغ ج احوط اجتناب است اقا سید علی فرموده هر چند
اقوی طهارت است س چه میفرمایید در باب نجاست شیره که بجوش آید ج نجاست
معلوم نیست س چه میفرمایید در باب نجاست تخم لاک پشت ج ظاهراً

رت است س چه میفرمایید که هرگاه زمین مسجد یا خانه یا بازار که افتاب بران
نتابد نجس شود بمجرد ریختن اب بران پاک میشود یا نه ج نه مگر انکه اب کر
بیکدفعه بران ریخته شود یا از حوض مشتمل بر کر یا از نهر اب جاری اب کشیده شود
بران موضع یا انکه انموضع سنگ رخام باشد که دو مرتبه اب مستوعب بران ریخته
شود بنحوی که از سنگ منفصل شود بعد از زوال عین نجاست س چه میفرمایید
در طریق تطهیر ظرفی که سگ بلیسد ج بخاک بمالد و بعد از ان دو بار باب بشوید
و اگر خواهد احتیاط نماید بعد از خاک مالیدن دفعه دیگر هم بقدری خاک و اب
که با یکدیگر بهم بر امده و مایع شده باشد بمالد و بعد از ان دو بار بشوید س چه
میفرمایید در باب زیر جامه نجسی که بکسی داده میشود که تطهیر نماید بگفته آن شخص
که بگوید تطهیر نمودم حکم بطهارت کرده میشود ج احتمال دارد اقا سید علی فرمو
ده اگر وثوق بقول ان شخص شده باشد و الا مشکل است مصنف گفته که نهایت
اگر در وقت دادن باو تملیک او نماید و بعد از تطهیر ان شخص نیز تملیک مالک
اول نماید بهتر خواهد بود س چه میفرمایید در خوردن کله و پاچه هرگاه با پو
بپزند ج اصل در اشیاء اباحت است تا حرمت ظاهر گردد اقا سید علی فرموده
مگر انکه داخل بر خبث باشد پس جایز نیست خوردن ان س چه میفرمایید در
کشیدن قلیان ج اگر نفعی منظور نباشد احتیاط در ترک است آقا سید علی
فرموده هر چند اظهر حلال بودن است مطلق بلکه وجه احتیاط معلوم نیست مگر در
صورت احتمال ضرر س چه میفرمایید در خوردن طوطو که در اب می باشد ج

نقل اجماع

نقل اجماع شده بر انکه جمیع حیوانات مائی غیر از ماهی حرام است س چه میفرمایید در باب
تقدم و تاخیر پدر و پسر در عقد نمودن مادر و دختر ج ظاهر این است که تفاوت نداشته
باشد س چه میفرمایید که هرگاه پدر و پسر دو خواهر را بعقد در آورند خواهر زن پدر است
فرزند خواهر که زن پسر است شیر میتواند داد ج قصوری ندارد س چه میفرمایید در باب
انکه واقع شده است که در محشر منادی ندا خواهد کرد که ای اهل محشر چشم های خود را بپو
شانید حضرت فاطمه زهرا علیها السلام بمحشر می آید در ان امر سادات داخلند یا مخصوص غیر
سادات است و یا سادات بخدمت انحضرت معصومه خواهند رسید ج ظاهر انست
که سادات محرم باشند و بخدمت ان حضرت میرسیده باشند س چه میفرمایید در باب
شخصی که در دل بگذراند که بصیغه نذر فلان فعل را بکنم لازم میشود براو ج اگر نذر قلبی
شده باشد احتیاط بجا آوردن ان فعل است س چه میفرمایید در باب غنا در مرثیه
ابا عبدالله الحسین علیه السلام ج حلیت معلوم نیست س چه میفرمایید در باب کسی که در حالت
غضب قسم بخورد و متوجه فعل مباحی نشود ج اگر سلب شعور او شده باشد اعتبار
ندارد و الا باید احتراز نماید س چه میفرمایید در باب گذاشتن قران مجید در خور
جینی که در بالای ان سوار شوند یا در زیر سر ج بدون ضرورت نامشروع است
س چه میفرمایید در باب عرض نمودن با حاکم جابر و طلب که بحکم ایشان گرفته شود
چه صورت دارد ج از راه امر بمعروف قصوری ندارد اقا سید علی فرموده
اگر بغیر ان ممکن نباشد س بفرمایید در چه چیزها تقیه نباید کرد ج در قتل نفس
محترمه و در شرب مسکرات و مسح بر خفین نهایت اگر بیم هلاکت دران بو تای

اخرین س تقیه میکنم اقا سید علی فرموده که هلکه در غیر هلاک مثل ضرر دیگر احتمال دارد که تقیه کنند س حضرت صاحب الزمان صلوات الله علیه حال صاحب باهل و صاحب ولد است ج مشهور چنین است س چه میفرماید وجوب در تهلیلات صبح و شام ج ظاهر استحباب است س چه میفرماید که هرگاه شخصی پول سفید و یا پول سیاه بکسی داده باشد و در اثنای شمردن آن پول شکند نقصانی که واقع میشود بر کدام است ج مشهور است که هر زری که میدهند باز بگیرند س چه فرما ید در بوسیدن دست علما و سادات ج اگر قصد امام نباشد قصوری ندارد س چه میفرماید در نجاسات مسوخات ج معلوم نیست س قول المیت کالمیت چه معنی دارد ج جایز نیست که بعد از فوت او عمل نماید بانچه یافت میشود در کتاب و یا فتادی یا انچه روایت میشود از او س هرگاه شخصی از خدمت مجتهدی مسئله را فرا گیرد و بعد از فوت مجتهد عمل بان میتوان نمود و یا بکسی نقل میتواند کرد ج عمل نمودن خودش شاید جایز باشد و بجهت غیر جایز نباشد اقا سید علی فرموده که عمل نمودن خود مشکل است نظر براین که قول میت است س حضرت امیر المؤمنین علیه الصلوة والسلام در ایام حال حیات خود باسمان رفت ج نه اما جا بها بردا شته شده آسمانها و اهل آنها را دیدند س حضرت امیر المؤمنین علیه السلام در ایام حیات جناب فاطمه زهرا علیها السلام دیگری تجویز داشت ج نه س بفرما یید جبرئیل علیه السلام بر امام زمان نازل میشود و امام ع جبرئیل را می بینید یا نه ج چه میشود که ببینند در زمان حضرت رسول ص جبرئیل را غیر هم دیدند

بنهایت

بنهایت دقت تعلیم میدیدند چه احادیث وارد شده است که فرق میانه نبی و وصی این است که بر نبی جبرئیل نازل میشود و نبی او را می بیند و وصی او را نمی بیند س شخصی خود قاری باشد از امام اقتدا کردن او با امام چه صورت دارد و هم داخل شود بمسجد ان شخص قاری با وجود انکه امام در نماز جماعت باشد و صفها بر هم نخورده باشد آیا اذان و اقامه از همین شخص قاری ساقط است یا خود بگوید ج اقتدا کردن افراء بقاری مانعی ندارد و در صورت مفروض ترک اذان و اقامه رخصت است والله اعلم س اگر کسی قسم بغیر ذات خدا مثل انبیاء یا معصوم یاد نماید آیا جایز است یا نه و اگر در معامله قسم بذات الله یاد نماید چه صورت دارد ج هرگاه راست باشد مکروه است ایضا س قسم خوردن بانبیاء و ائمه معصومین چه میفرماید ج هرگاه مطلب راست باشد ج حرمتی ندارد و در اثبات حکم جایز نیست س اگر کسی اصول خود را نداند نماز او چه صورت دارد ج اصول دین را ادا جب است که هر کس بدلیل بخواند و تقلید بر ان جایز نیست لیکن دلیل اجمالی کفایت میکند و بسیاری از مردم از ان امید است س در فروع شخصی که تحصیل اسباب دین خود نکنند نماز او چه صورت دارد ج هرگاه در مسایل فروع تقلید نکند که فروع خود را نداند اگر افعال را مطابق واقع بعمل اورد و در انجا که میکند تزلزل و تردد در صحت عمل خود نباشد مانعی ندارد مثل بسیاری از عوام که بگوش ایشان نرسیده است که تقلید مجتهد باید کرد و از پدر و مادر اخذ میکنند و اگر مطابق واقع نباشد یعنی مطابق رای مجتهد که تقلید او را نموده است یا تردد

از صحت عمل خود وقت فعل ان بوده است عمل او باطل باشد والله اعلم رای جناب شیخ جعفر س هرگاه مثلا شخصی تقلید مجتهدی کرده و ان مجتهد فوت شده و بار بعد از ان مجتهد حی هست ایا ان شخص تقلید مجتهد مرده را بکند چه صورت دارد ج در مسئله تقلید مجتهد مرده را در حال حیات او کرده باشد در حال ممات او تقلید او نیز میکند مگر انکه در مسئله عدم جواز تقلید میت تقلید او یا مجتهد حی دیگر کرده باشد والله اعلم س پس هرگاه شخص مثلا سه و چهار مجتهدی تقلید بکند و از کدامی مثلا ده مسئله اخذ کرده باشد و علم نفعه باشد و هر کدام که برای ان شخص اسان باشد در ان مسئله تقلید یکی را بکند و وه تا دیگر که اسان است تقلید یکی دیگر بکند چه صورت دارد ج تقلید سه چهار مجتهد بنحو مسطور جایز نیست والله اعلم بالصواب س هرگاه شخصی بمدت بیست سال یا سی سال از عمرش گذشته باشد و طریقه تقلید را نداند و به هیچ مجتهدی تقلید نکرده باشد نماز و روزه او چه صورت دارد ج در صورتیکه مطمئن بصحت عمل خود بوده باشد و از ان تقلید اطلاع نداشته باشد بعد از ان مطلع بر لزوم تقلید شد رجوع بمجتهدی نماید و در اعمال گذشته تقلید او میکند هرگاه موافق برای او باشد صحیح است و اگر مخالف باشد اعاده و قضا مینماید والله اعلم س هرگاه شخصی مثلا کدخدای ده یا محله شده باشد در خصوص امر دیوانی و مشغول ذمگی بسیار کرده باشد و صاحبان حق هم حاضر نباشد چه طور بکند بری الذمه شود جواب بفرمایید ج هرگاه معلوم است صاحب حق و ممکن نیست رد مظالم بدهد والله اعلم بالصواب س آیا غسل و وضو هر دو واجب لغیره اند یا تفاوت دارند ج هر دو واجب لغیره اند والله اعلم بالصواب



س هرگاه شخصی پول حرام از شخصی گرفته باشد و هم پول را بیهود و نصارا و سایر مخالف بدهد عوضش از مخالف پول دیگر بگیرد آیا ان پول که از مخالف گرفته برای غاصب حلال است یا نه ج در صورتیکه معارضه بعین واقع شده باشد عوض حلال نیست و فرقی میان یهود و نصاری که اهل ذمه باشند یا که در امان مسلمانان باشند یا مسلمانان نیست هر چند معامله مذکوره با کافر حربی باشد اتفاق افتد والله اعلم بالصواب س هرگاه کسی صاحب دیانت و عادل و غیر عادل باشد و دستش بمجتهد نرسد یا نرسیده باشد مال صاحب الامر ع خود بسادات فقرا داده باشد یا بدهد ایا جایز است بری الذمه میشود یا نه ج هرگاه در بقای مال امام خوف تلف عدول المؤمنین بفقرای سادات میتوانند برسانید س ایا نیت در نماز شدن قیام بر تکبیرة الاحرام و رکوع و رکن است یا انکه فعل است و هم نیت مقارن هر فعل مثل وضو و غسل و نماز و سایر شروط واجب است مقارن فعل باشد یا نه ج اقوی انست که نیت خارج از نماز و وضو و غسل است و شرط صحت است و هرگاه بعمل نیاید عمدا و سهوا نماز باطل است و مقارنت نیست از برای عمل واجب است والله اعلم س هرگاه شخصی اصول دین خود بمراتب تکلیف نداند و در فروع دین هم اعمالی نماید هر چند هم امر بکنند نشنود ایا غیبت هم چنین مردی در همه مراتب جایز است و معامله کردن با این طور اشخاص چه صورت دارد ج هر کسی علانیه معصیت خدا نماید نه در خفیه غیبت انکس جایز است یا انکه علانیه ترک واجبات نماید هم چنان غیبت لازم است و معامله نیز با او مانعی ندارد والله اعلم س بفرمایید هرگاه شخصی عقد طلاق را در جایی

که کثرت مسلمین در انجا هست مثل مسجد جامع بحبل المتین اینکه دو عادل در طوی کثرت هست
چه صورت دارد ج چنین طلاقی صحیح نیست بلکه باید در حضور دو عادل که بشناسد
زوج و زوجه را طلاق بگوید بنحوی که ان شاهدها توانند شهادت داد که
طلاق فلان فلان واقع شد محض حضور دو شاهد معلوم العداله معلوم نیست که
باشد چه جای وقتی که نمیداند که در حضور عدلین شده یا نه بهر حال مفتی استشهاد
باید مشخص شود در یک روزی توانند شهادت داد و این نمیشود مگر بمعرفت شهود
ایشان او را بالوصف س بفرمایید هرگاه شخصی در طوی آب غسل جنابت نماید
باین طور که اول سر را بشوید و بعد طرف راست را و بعد طرف چپ را بدون
اینکه از آب بیرون اید و خروج از آب را شرط میداند یا نه ج خروج از آب
شرط نیست ولکن اعضائی که میان آب است باید بشوید هر چند بحرکت دادن عضو
باشد میان آب بقصد غسل و کف پا را در انوقت از زمین بردارد اگر بیرون
بیاورد و فرو برد خواطر جمع تر است س بفرمایید هرگاه شخصی مثلا ده من رو
غن بفروشد بموعد یکماه از قرار یازده عباسی و در حین صیغه دو ریال یازده
عباسی اما شرط مذکور بریال نشد بلکه معامله بعباسی شد اما در وقت خروج
ثمن که وعده باشد یک ریال به یازده عباسی شده معامله صحیح است یا نه
بر فرض صحیح بایع تسلط دو ریال دارد یا مشتری تسلط یک ریال دارد و بعوض
یازده عباسی بدهد یا نه ج اولا باید ملاحظه کرد که در حین مبایعه ایا منصرف
بود نقد بلد بریال معهود فتحعلی شاهی باشد مثلا یا غالب معامله با آن

میشده

میشده یازده عباسی متصرف میشود بدو ریال و در وقت ادای قیمت باید همان
دو ریال را بدهد هر چند الحال ترقی کرده باشد ریال و هرگاه نقد بلد متعدد
بوده و همه مساوی بوده در حسن رواج و مرغوبیت مخیر خواهد بود مابین انها و معتبر
همان حال مبایعه است و اما هرگاه نقد بلد متعدد بوده و مختلف بوده اند در رواج
و مرغوبیت اصل معامله باطل است س بفرمایید در باب بول طفل شیرخوار که بزمین
برسد بریختن آب پاک میشود یا نه ج ظاهر این است که پاک میشود س چه میفرمایید
در باب عمل بمضمون رساله معاملات جناب جنت ارامگاه رضوان پناه صاحبی
اقای ام اقا باقر رضی الله عنه نظر باینکه رساله شما بما نرسیده ج در صورتی که دست
رس بمجتهد حی نباشد باکی نیست س بفرمایید خمس تعلق بعین میگیرد یا بذمه و اگر بعین
ان پول خریده شود چه صورت دارد ج متعلق بعین است ولکن ظاهر این است که
هرگاه نیت او ادای از جای دیگر باشد تمامی ان مال مال مالک باشد س بفرمایید
هرگاه شخصی حمد و سوره او موافق شرع نباشد بعد از فوت او اعاده نماز بر ولد بزرگ
او لازم است یا نه اگر ولد گفته باشد بوالد که نماز تو صورت ندارد بر او اعاده میشود
یا نه چنان فرمایید ج هر چند اشهر وجوب است ولکن اظهر در نظر حقیر این است که بهمان
نمازهای که بجهت عذری فوت شده واجب است مثل مرض و سفر و امثال ان نه مثل
جائی که والدین از اول عمر تا اخر نماز غلط کرده باشند و بهر حال احسان بوالدین
مهم است س بفرمایید هرگاه شخصی خمس ندهد نان او را خوردن چه صورت دارد
ج هرگاه علم داری که خمس در عین ان مال موجود است و آن شخص نیت ادای آن

بهیچ وجه ندارد خوردن نان او صورتی ندارد س بفرمایید ان جناب راضی شده
که ما خود خمس حصه امام را بمصرف سادات برسانیم یا نه ج نصف امام علیه السلام را
باید بدست مجتهد عادل داد و صاحب مال را بشناسد و امین کند و عموما بدهد هم خوب است
و اگر هیچ کدام میسر نیست خود مالک بدهد بفقرای سادات بنیت تتمه مؤنه انها بنیابت
امام و هرگاه باطلاع عالم عادلی باشد بهتر است و هرگاه از من اذن میخواهی من که نه
صاحب مال را میشناسم و نه فقیر را چگونه اذن بدهم س بفرمایید واجب است بر هر فردی
از افراد انسان تحصیل بطلان دین یهود و نصارا نماید یا نه اگر چنانچه تحصیل
نکند اتفاق بیفتد با خصم خصم را ملزم نمیتواند کرد ج انقدری که بر هر مکلفی واجب است
این است که در دین خود بدلیلی که باعث اطمینان دل شود تحصیل کند و اما قوت الزام خصم
پس ان از واجبات کفائیه است و بر همه کس واجب نیست س علمای امامیه و فقهای
ائمه اثنا عشریه رفع الله قدرهم و عظم الله اجورهم چه میفرمایید در باب زمین نجس بریختن
اب پاک میشود یا نه ج هرگاه یک دفعه بریزند خوب است اما به آب قلیل پس آن صورتی
ندارد مگر زمین سیاه صفتی باشد یا فرش اجر یا سنگ که غساله از ان بیرون رود س
چه میفرمایید در باب زید که میفهمد که عمرو کم میفروشد با وجود این میرود از او نان یا غیر
چیز دیگر میخرد چه صورت دارد و عمرو مشغول الذمه کم است یا نه س بفرمایید هرگاه
زید یک جنس را بعمرو بفروشد بقیمت معینی بدون صیغه عربی یا فارسی یا غیر انها چنانچه
اکثر معاملها چنین طور است خلاصه زید بعد از مدتی و قبل از تفرق احد بهار زید
پشیمان شود بعمرو بگوید جنس مرا بده و پول خودت را بگیر عمرو بگوید مالی است خریدم نخوا

اهم پس داد

اهم پس داد نظر باینکه زید سر رشته ندارد سکوت میکند و میرود عمرو مزبور همان جنس را بقیمت
اضعاف یا بالاتر بفروشد ربح مال اوست یا مال زید است ج معامله معاطاتی
لزوم ندارد و همین که با وجود بقای عین رجوع کرد لازم است رد بصاحب ان و در
اینصورت که عین و قیمت هر دو موجود بوده و صاحب عین رجوع کرد ظاهر این است
که عمرو غاصب است انچه گرفته مال زید است اگر اجازه کند بیع را و اگر نکند مثل
یا قیمت ان را می طلبد س بفرمایید هرگاه شخصی مسئله دینش را نفهمد و حمد و سوره
او ناقص باشد با وجود این بزیارت برود زیارت او چه صورت دارد و نماز او
قصر میکند یا تمام ج هرگاه او تحصیل مسائل خود نمیکند خواه برود بزیارت یا نه او را
منع از زیارت چرا بکنیم که نفع چندانی نداشته باشد و اما اگر سفر مانع تحصیل واجبات
است پس باید ترک سفر کند و تحصیل واجبات کند دیگر سوال از قصر و اتمام معرفت
چندانی ندارد و بهر حال باید تحصیل مسائل واجب را بکند و زیارت عمل جداگانه است
والله اعلم بالصواب س چه میفرمایید در باب صدقه دادن شخصی که حمد و سوره خود را
از مخرج ادا نکند مسئله دینش را تمام ندانند ج صدقات مستحبه ضرر ندارد و هم چنین
صدقات واجبه سیما در خصوص زکواة فطره احتیاط مهم است هر چند بهتر این است
که در صدقات واجبه هم احتیاط بکنند و بهر حال ظاهر جواز تصدق است بمطلق
فقرا س بفرمایید هرگاه شخصی فوت شده باشد سه ولد از او مانده باشد یکی
کبیر و دو تای دیگر صغیر باشند و ملکی از ان شخص مانده باشد و کبیر او را میتواند جا
بدهد و اجاره کردن و نشستن غیر در ان مکان چه صورت دارد اگر خراب یا تلف

بفهمند میتوانند ارثش بگیرد و مستأجر باشد ج تصرف در مال صغیر بغیر ولی شرعی جایز نبود
حتی پدر یا جد کسی نمیتوانند کرد و هرگاه ولی شرعی نباشد حاکم شرع ولی اوست یعنی مجتهد
عادل و هرگاه میسر نباشد اذن مجتهد عادل عدول مؤمنین حسبة متوجه املاک او باشند
وانچه مصلحت ایتام باشد چنان کنند و هرگاه بغیر امنا باشد هر کس تصرف میکند ضامن است
والله اعلم س اگر کسی حمد و سوره خود را از مخارج مقرره شرعی نداند و امتیاز لفظ عربی هم
مشخص نشود حج بر خود و ان دو رکعت نماز طواف که در مقام کرده است آیا درست میشود
و حج این شخص صحیح میباشد یا آنکه باطل است ج حج را تمام بعمل نیاورده است در صورتی
که او ممکن باشد یاد گرفتن والله اعلم س اگر شخصی خود ادعای اجتهاد کند و اما مجتهد
بودن آن شخص بر کسی معلوم نباشد آیا میتوان نماز جماعت همراه او کرد یا مسئله
شرعی از او اخذ کرد یا نه ج هرگاه متدین باشد نماز کردن با او مانعی ندارد و در صورتی
که تواند که او مسئله را از خود یا از غیر خود میگوید که مجتهد است اخذ مسئله از او مانعی
ندارد س هرگاه شخصی در حال حیات والدین خود عاق والدین شده باشد بعد از
فوت والدین میتواند بخیرات و حسنات و اعمال صالحه والدین خود را از خود راضی
نماید یا نه ج راضی میتوان نمود هم چنانکه مستفاد از بعضی اخبار میشود و هم چنانکه را
ضی میشوند بعد از وفات میشود که ناراضی شوند از فرزند در حیات با وجود
رضای ایشان را در حال حیات که بسبب افعالی که از او سر زند والله اعلم س
زن ناشزه از چه چیز ناشزه میشود اما بعد از آنکه معلوم شده شرعًا زن ناشزه است
آیا نفقه و کسوه بان زن میرسد یا نه ج زن ناشزه آنست که مطیع زوج در امورئی

که اطاعت

که اطاعت زوج در ان واجب است ننماید و تا ناشزه است نفقه و کسوه ندارد
والله اعلم بالصواب س شخصی اگر در روز جمعه یا در ماه رمضان المبارک اشعا
ری که حقانی باشد بخواند چه صورت وارد آیا روزه او باطل میشود یا نه ج
شعر مطلق مبطل روزه نیست س مویز را در افتاب خشک شده باشد اگر شیره
آن مویز که خواهند شراب بکنند انهم مثل شیره انگوری باید ثلث شود یا بلغ
ندارد ج اقوی آنست که حلال است و مثل شیره انگور نیست لیکن احتیاط شد بدو ثلث
س بفرمایید هرگاه زن مسائل نماز و غسل و غیره ذالک را نداند و شوهرش گوید که مسائل
واجبه خود را از من اخذ کن سخن شوهرش را قبول نکرده مسائل مزبور را اخذ نکند آیا
جایز است که شوهرش او را بزند و برنجاند و در خصوص زدنش حدی از شارع وارد
شده یا نه ج باید بطریق امر بمعروف و نهی از منکر با او رفتار و سلوک کند و از
دفع با علی ترقی نماید از هر بابت از بیتهها تا بجوان که بر سید دست بردارد و تا سرا
معتزه آن و فرقی در میان شوهر و اجنبی نباشد و آنچه مسائل علوم علاوه فنی ... [illegible]
س چه میفرمایید هرگاه شخصی سهوًا در دو رکعت نماز ظهر سلام بگوید و مشغول نماز عصر شود
و بعد از اشتغال متذکر شود که نماز ظهر را دو رکعت کرده است ج هرگاه وقت
موسع باشد و وقت اختصاص صلوة اخری داخل نشده باشد مسئله محل اشکال
و حکم آن بحسب فتوای معلوم نیست و چاره غیر از سلوک طریق احتیاط ممکن نیست
و طریق آن این است که هرگاه محل عدول باقی مانده از نماز سابق که سهوًا
فوت شده باقی باشد عدول کند و بعد از سلام دو سجده سهو کند و بعد هر دو

نماز را اعاده کند و اگر محل عدول گذشته باشد نماز را اتمام کند و بعد هر دو نماز را اعاده
کند والله سبحانه هو العالم س بفرمایید شخصی بدانسته بود که لباسش حریر است بعد از نماز
معلومش شد و جاهل حکم بود بلکه جاهل بموضوع بود و در صورتی که عمدًا یا سهوًا لباس متنجس
در جیب یا بغل داشت نمازش چه صورت دارد ج در صورت اول نماز آن صحیح است
در صورت ثانی صحیح نیست س بفرمایید شخصی پیش از این نماز کرده و حالا شک دارد که
پیش از این مسائل او درست بوده یا نه بنا بر چه بگذارد ج تا یقین ببطلان نمازهای سا
بق نداشته باشد قضای اینها واجب نیست س بفرمایید که ماه شوال در بلادی که
حاکم شرع معتمدی نیست مشتبه میشود در نحو شخصی که مرتبه از علم دارد و لیکن مجتهد نیست
بشهادت عدلین یا استفاضه ثابت میشود آیا دیگران اعتماد بر آن میتوانند کرد
یا باید از برای آحاد ناس هر یک بخصوصه علم حاصل شود و خود کلام مشهود در اثبات
ج شرط است که از برای هر یک علم حاصل شود بعلم شرعی و بحجت و ثبوت در نزد عالم
مذکور حجت از برای دیگران نمیشود س بفرمایید در پنج رکعتی ظهر مأموم اقتدا کرد
باعتقاد اینکه چهارم است در بین نماز امام مطلع شده و نمازش باطل شد اما چون بعد از
رکوع متذکر شد و نشست آیا مأموم چه کند ج مأموم قصد انفراد نماید و نمازش
صحیح است س چه میفرمایید شخصی زنش نماز نکند از خواب بدون رضای او بیدار شود
یا نکرد یا نه و همچنین غیر زن یا شخصی نمازی که از او رخصت نطلبیده یا رخصت طلبیده
اما مأذون نشده و وقت نماز قضا میشود ج میتواند از بابت اعانت بر بر س
بفرمایید شخصی مسافری قصد اقامه کرده و مسئله نماز را میدانسته و نماز را تمام کرده

ولمنید انسته

ولمنید انسته که روزه هم این حکم دارد و روزه را خورده و خوردن روزها چه صورت دارد
ج قضا واجب است ظاهرًا کفاره ندارد لیکن احوط کفاره است والله اعلم س
بفرمایید هرگاه شخصی را باعث ارتداد است شخصی شنید از شخصی دیگر و نخبر او دیگر کسی نشنید
و آن شخص که مرتد شده است بمسجد می آید و برطوبت بوریای مسجد یا دیوارهای مسجد
ملاقات میکند و این شخص که شنیده است می بیند و نمیتواند او را مانع از دخول مسجد
بشود آیا بر شنونده واجب است تطهیر مسجد یا نه و مادام که آن شخص در مسجد است این شخص شنو
نده نماز میتواند کرد یا نه ج تطهیر مسجد با امکان و علم بان واجب است بر عالم و با علم
علم یا عدم تمکن لازم نیست و نماز بهر صورت صحیح است لیکن با علم و تمکن احوط ترک نماز است
و قضا است هرگاه نماز کرده باشد والله اعلم مسائلی فتوی نیز را در بودا قائم بفرمایید شخصی در صحرا گر
بیند که تازی یا بازی شکاری گرفته آیا میتواند که آن شکار را از دهان آن بگیرد یا نه
ج بلی اگر آن تازی یا آن باز را صاحبش بقصد آن شکار رها نکرده باشد و در انجا پیدا
نباشد میتواند آن شکار را بگیرد س بفرمایید هرگاه که کبوتری که در خانه کسی است از خارج
گوشت یا کبوتر بیاورد آیا میتوان آنرا خورد یا نه ج نمیتوان تصرف کرد جایز
نیست س بفرمایید آیا زن را بصیغه فارسی میتوان تصرف کرد یا نه ج در جائیکه
بصیغه عربی ممکن نباشد حتی تعلیم کردن آن صیغه را که آن ضعیفه بخواند نمیتوان بصیغه
فارسی اکتفا کرده اگر ممکن نشود هیچیک از انها جایز نیست س بفرمایید هرگاه کسی اجیر شد
که نماز وحشت بکند در شب اول سهو کرد و نکرد آیا میتواند در شب دوم بکند یا نه ج
در شب دوم نماز را و پول را بوارث رد بکند و تصرف هیچ پولی بسیار اشکال دارد س

استعمال حریر آیا حرام است یا نه ج حرام نیست و همچنین هرگاه استعمال حریری که ساتر
عورت باشد در جیب یا قبضه باشد یا قبای حریر در زیر آنکس باشد نماز جایز است
س بفرمائید شخصی که یک نماز از او فوت شده آیا میتواند نماز حاضره را بکند و آن
یک نماز را بتأخیر بیندازد یا نه ج بلی میتواند نماز حاضره را مقدم دارد و لیکن احتیاط
این است که آن یک نماز را مقدم دارد س بفرمایید آیا شخصی که نماز قضا دارد میتواند
که نافله غیر یومیه را بکند در وقت نماز واجب یا نه ج اظهر این است که مکروه است
نافله غیر یومیه در وقت نماز واجب هرچند که نماز قضا هم داشته باشد رأی جناب
آقا سید علی بفرمائید هرگاه رؤیت هلال بحدّ شیاع برسد و دو عادل شهادت
بدهد از برای زنی که هلال بحد شیاع رسید افطار را آن زن چه صورت دارد
ج مشکل است و محتاج است بتأمل س بفرمائید نماز جماعت کردن افضل است
بحضور قلب یا فرادی با حضور قلب ج با جماعت است س بفرمائید عمر تقلید بکر
نماید و زید تقلید خالد را عمر میتواند اقتدا بزید نماید یا نه ج مانعی ندارد هرگاه
شروط صحت صلوة جماعت موجود باشد که از آنجمله عدالت است والله سبحانه
هو العالم مسائل متفرقه جناب علامی فهامی مجتهد العصر و الزمانی میرزا ابو القاسم [illegible]
س هرگاه کسی در غسل جنابت ترتیبی ترتیب را بعمل نیاورده باشد در ماه مبارک
رمضان حکم نماز و روزه و قضا و کفاره آن چه چیز است ج مشهور و اقوی وجوب
ترتیب است در غسل ترتیبی باین معنی که شستن سر و گردن را بر طرف راست مقدم
دارد و طرف راست را بر چپ و قول بعدم وجوب ترتیب مابین طرفین است

و چپ ضعیف است و هرگاه عالماً عامداً با وجوب ترک کند ترتیب را و با آن غسل نماز
کند و روزه بگیرد غسل او باطل است و آنچه مشروط بغسل است هم باطل است و قضا هم
بر او واجب است در نماز و روزه هرگاه جنابت در شب واقع شده باشد و با این
غسل عمداً صبح کند و همچنین کفاره هم بر او واجب است در این صورت و هرگاه سهواً
باشد نماز را قضا کند و اما وجوب قضای روزه معلوم نیست و کفاره بر او لازم نیست
و هرگاه از روی جهالت باشد بوجوب ترتیب پس اگر غافل است از اینکه باید سؤال کند
از مجتهد و چنین میداند که غسل همین است و تقصیری در تحصیل مسئله نکرده است پس بر او
هم قضای روزه و کفاره نیست و دور نیست که قضای نماز هم واجب نباشد لکن احو
ط است کردن قضا و بسیار مؤکد است و هرگاه بالمره غافل نباشد و داند که باید تحصیل
مسائل کرد اهمال و کوتاهی کند در تحصیل مسائل اما بخصوص در فکر این مسئله غسل نباشد
پس در اینجا اظهر وجوب قضای نماز است لکن در وجوب قضای روزه اشکال است
بجهت عدم نیا در این قسم از اخباری که دلالت بر وجوب قضای روزه دارد و وجوب
کفاره هم معلوم نیست بهمین جهت و احوط در اینجا این است که قضا و کفاره هر دو را
بعمل آورد س غسل ترتیبی را در میان آب میتوان کرد باین نحو که سر را بشوید و بعد
راست را از آب بیرون آورد و طرف راست را باب فرو برد و طرف چپ را
بطریق طرف راست معمول دارد آیا همچنین غسلی صحیح است یا نه ج اظهر صحت است
و بهتر آن است که بطریق شایع متعارف بشوید هرچند آنهم صحیح است س هرگاه
کاسه چوبی و تخته حمام که بر روی آن نماز می گذارند نجس و کثیف شده باشد

آیا بداخل کردن در آب کر پاک است یا نه ج هرگاه عین نجاستی در آن نباشد و
محتاج بدست مالیدن باشد بمجرد فرو بردن در آب کر پاک است و اگر عین باشد
درست بمالد و در آب فرو و داخل کند س غساله میت نجس است یا نه ج احوط
اجتناب است س هرگاه شخصی بعد از نماز چیزی که خلل بوضو رساند در موضع وضو
یافته و قبل از نماز علم بآن نداشته آیا نمازش صحیح است یا نه ج هرگاه معلوم نشود که پیش
از وضو بوده باکی نیست س آیا بخاک و آب غصبی وضو و تیمم میتوان ساخت
یا نه ج وضو باب غصبی باطل است و حرام است و همچنین تیمم بخاک غصبی حرام
است بلکه احوط بطلان نیز هست و در صحرائی که ضرر بصاحب نرسد باکی نیست
س هرگاه با نجاست غیر متعدی داخل مسجد شدن چه صورت دارد ج هرگاه
آن نجاست بزمین مسجد میرسد داخل نکند هرچند خشک باشد و هرگاه بزمین مسجد
نمیرسد باکی نیست س فضله پرستوک نجس است یا نه و چون در مساجد خانه
می کند خانه او را خراب میتوان کرد و بچه او را کشت یا نه ج فضله آن
پاک است و خانه او را خراب نکنند و مراعات او را منظور داشته باشند
س هرگاه تیمم کردیم بجهت عذری قبل از نماز علاقه خاک را میتوان شست
یا نه ج علوق خاک تیمم را قبل از نماز شستن مانعی ندارد س هرگاه لحاف
یا گلیم یا قالی نجس شود و بعد از زوال عین نجاست بیکدفعه آنقدر آب بر او بریزد
که مجموع جای نجس را آب بگیرد پاک می شود یا نه احتیاج بفشردن و دو باره
آب ریختن دارد یا نه و هرگاه فشردن و آب دو باره ریختن ضرور باشد

غساله آب اوّل پاک است یا نجس ج هرگاه با آب قلیل میشوید باید دو بار بشوید و در شستن
اوّل باید عین نجاست زایل شده باشد و بعد از هر شستن فشردن ضرور است و احوط اجتناب
از غساله است خواه غساله اوّل باشد یا دویم و احتیاط آن بسیار تأکید دارد و اگر
در آب کر یا جاری تطهیر میکند دور نیست که همان از ازاله عین نجاست در میان کافی
باشد و دو بار در آب فرو بردن و فشردن لازم نیست هرچند احوط در آنها نیز آن است
که دو بار بشوید و بفشارد س مس اسماء الله تعالی یا اسامی پیغمبران صلی الله علیه و آله
یا یکی از ائمه علیهم السلام بی وضو چه صورت دارد و تفاوت می کند نوشته و کنده یا نه ج
دلیلی بر حرمت آن در نظر نیست هرچند افضل اجتناب است و ظاهراً فرقی مابین نوشته
و کنده می باشد س هرگاه دست کسی خشک باشد و بدن میت هم خشک باشد
و با هم ملاقات کنند آیا دست نجس میشود یا نه ج اشهر و اظهر این است که نجس نمیشود
س شیر دختر نجس است یا نه ج نجس نیست و دور نیست که کراهت داشته باشد
از برای غیر آن زن که شیر میدهد س هرگاه گندمی فضله موش داشته باشد
بعد از پاک کردن آن گندم از فضله احتیاج بآب کشیدن آن گندم هست یا نه
ج احتیاج نیست والله العالم س هرگاه دست این شخص زخم شده باشد خون
او روان نشده و فراموش کرده و وضو ساخته بعد از مدتی طویل بخاطرش آمده
با وجودی که در خانه ظروف چند و اسباب چند و جامه رطوبت دست مالیده
و قبائی از شخص دیگر هم دست رطوبت دار باو مالیده و رسانیده در این باب
چه می فرمائید ج صحت وضوی او موقوف است بانیکه علم بهم رسانیده باشد

بحصول تطهیر شرعی آن دست قبل از وضو و هم چنین واجبست تطهیر همان دست مادامیکه
علم حاصل نشده است بحصول تطهیر شرعی از برای آن دست پس با وجود حصول شک
درین که آیا تطهیر شرعی بجهة آن دست حاصل شده است یا نه هر چند تطهیر همان دست
بخصوص واجبست ولکن تطهیر سایر اعضا و سایر ظروف و اسباب و لباس غیر که
با رطوبت ملاقی ان دست شده اند واجب نیست بجهة آنکه علم حاصل نشده که
ملاقات آن دست با انها در حال نجاست شده باشد س در خانه که اطفال
است و بعضی از خانه و فرش نجس میشود و زوجهٔ آن شخص صلاحیت ندارد
و دران خانه آب می پاشند و ظرف تر بر روی انها می گذارند و هم چنین
جامه و غیره بر روی آن زمین میرسد چه باید کرد ج مادامی که علم حاصل
نشده است که چیزی ملاقی همان موضع نجس شده است با رطوبت حکم بنجاست
ملاقی آن نمیتوان کرد س اطفال بی تمیز که بمکتب میروند و زیر جامهٔ ایشان
تر است و متعفن و بعضی جامهٔ ایشان بترشح باران تر شده است و جامه
و دست ملاقی آن میرسد چه صورت دارد ج مادامی که علم حاصل نشده باشد
که همان جای نجس از آن جامه با رطوبت ملاقی شده است پاکی نیست و
لکن احتیاط بسیار خوب است س هرگاه شخصی دست و پای او ترکیده باشد
یا بالذات پوست پوست شده باشد یا آنکه چرک غلیظ گرفته باشد آیا
در چنین صورتی وضو بزند یا غسل بکند وضو و غسل او درست است یا نه
ج همین که در عرف می گویند بدن خود را شست و آن چرک بحدی غلیظ

نباشد

نباشد که مانع از رسیدن آب بپوست بدن باشد وضو و غسل صحیح است و هرگاه مانع
باشد صحیح نیست و ترکیدگی مانع از صحت نیست بلی هرگاه بسبب وضو و غسل اعضای
آدمی بترکد یا هرگاه آب بترکیده ببدن رسد متضرر میشود و باید تیمم کند و وضو
و وضو و غسل دران صورت صحیح نیست و اما هرگاه احتراز از آب نمیکنند و مکرر با
وجود ترکیدن آبرا استعمال میکنند و مضایقه نمیکنند در اینجا معلوم نیست که وضو
و غسل ساقط باشند س هرگاه در وضو سه کف آب بریزد بر دست یا بر رو
یکدفعه نشوید ضرر دارد یا نه ج هرگاه بهر یک از غرفها شستن تمام عضو بعمل نیاید
به پاکی نیست الخ حرام است سه بار شستن است بهر یک از رو و دستها س هرگاه
چشم کسی ناخوش باشد بتجویز کحال یا بتجربهٔ خود بموی مژهٔ خود مثل سقز یا غیره
بچسباند که چشم او آب نریزد یا درد نکند و دو سه هفته باین طور بماند وضو و
غسل او چه صورت دارد ج هرگاه ان معالجه ضرور باشد باکی نیست وضو
و غسل هر دو صحیح است س حد مطهر بودن زمین کدام است و فرش سنگ و آجر مطهر است
یا نه و گل در زمستان مطهر است یا نه و آلودگی گل در روی برف کافیست برای
تطهیر یا نه و خاکی که در روی آجر و سنگ باشد کافی است یا نه و زمین چه چیز ها
را پاک می کند و فرقی مابین نجاسات تر و خشک آنها است یا نه و جرم دار
و بی جرم آن فرق دارد یا نه ج زمین پاک میکند کف پا و ته کفش و چکمه
و کیوه و امثال اینها را نه مثل جوراب و دولاق و غیره را با ته عصا و ته
نیزه پس آن پاک میشود در زمین هر خاک باشد و خشک باشد و پاک باشد

هیچ اشکال نیست در بمجرد راه رفتن یا مالیدن پا بر آن بحدیکه اثر نجاست از آن
زایل شود پاک میشود و اثر نجاست در بول معلوم نباشد رفتن آن مگر بخشک شدن
بلکه هرگاه آنقدر راه رود در روی زمین نم دار و بقای تری بول معلوم نباشد
کافی است هر چند در کف پا نم باقی باشد و معلوم نباشد که از بول باقی مانده یا از
زمین است پس همان قدر و مظنه حاصل شود که اگر زمین خشک میبود اثر بول
رفع شده بود در زمین نم دار راه رفتن و یا مالیدن کافی است و هم چنین است
حال اثر تری غایط و غیر آن بعد از زوال عین و فرش سنگ و آجر خالی از اشکال
نیست هر چند دور نیست که در صورة فرش سنگ ریزه بلکه مطلق سنگ هم اکتفا
توان کرد و آلودگی گل در روی برف کافی نیست از برای تطهیر و غباری هم که
در روی آجر باشد یا مثل آن کافی نیست و اما مطهر بودن گل پس آن مشکل است
و اگر قایل نشویم بمطهر بودن در فصل زمستان حرج عظیم لازم می آید و دور نیست که حکم
بطهارت توان کرد و شبهه که دران کار را اشکال می کند این است که مثلا اگر
ته کفش یا ته پا در میان بول گذاشته باشد یا غیر آن و از آنجا بر روی گل
بگذارد این رطوبت بول و نجاست بر طرف نمی شود و بر هر گلی که می گذارد
آنرا هم نجس میکند و دفع این بهمان میشود و سابق گفتیم که همان قدر راه رفتن
که اگر زمین خشک بود رطوبت را زایل کرده بود کافی باشد و اکتفا بهمان
قدر نشود و علم ببقای تری نجاست باقی نماند علم بزوال آنهم حاصل نشود و
الا باید که زمین نمناک هم مطهر بول و امثال آن نشود و آن خلاف

مقتضی

مقتضی اطلاقات فتاوی و اخبار است و بعضی اخبار هم اشعار دارد باشتراط
خشکی زمین و دلالت واضحی ندارد و ظاهر اگر کسی که بآن عمل نکرده و توهم اینکه گل خود
نجس میشود چگونه چیز دیگر را پاک میکند بغایت ضعیف است و این از باب تطهیر بآب
قلیل است و منافاتی مابین نجس شدن و تطهیر غیر نیست و الا بایست خاک خشک هم
مطهر نباشد در صورة تری نجاست و ظاهر این است و فرقی مابین تر و خشک نجاست
نیست هر چند با جرم باشد و در با جرم مثل بول خشک همان قدر راه رود که اگر تر
می بود زایل میشد س آنکه اهل کتاب آیا طاهرند یا غیر طاهر تفصیل منوط بنقل اقوال علما
عظام بنمائید و علاوه بران رای جناب عالی را بیان فرمائید ج معروف از مذهب
اصحاب ما نجاست است از اهل کتاب و هم چنین مجوس و اقوی در نظر حقیر همین است
و جمعی از علما دعوای اجماع کرده اند بر نجاست انها و آیهٔ قرآن یعنی انما المشرکون
نجس فلا تقربوا المسجد الحرام و احادیث بسیار هم دلالت دارد بران و از ابن
جنید و ابن عقیل از قدمای اصحاب نقل کرده اند قول بطهارت ترا و آن ضعیف است
و احادیثی که دلالت دارد بر طهارت انها محمول است بر تقیه بجهة آنکه مذهب مخالفین
طهارت است و آنکه بعضی علما استدلال کرده اند بآیهٔ شریفهٔ وطعام الذین اوتو
الکتاب حل لکم نیز دلالت ندارد بر مذهب ایشان بجهة آنکه اکثر اهل و اهل حدیث
ایشان ذکر کرده اند که طعام گندم است و احادیث بسیار هم در تفسیر آیه وارد
شده که مراد از طعام و انها است یعنی مثل گندم و جو و بهر حال با وجود شهرت
عمل شیعه بنجاست و ترک ایشان احادیث بسیار را که دلالت بر طهارت دارد

و با وجود موافقت انها از برای نفی لفظین و نادر لبدان عمل بانها از شیعیان مرجح قول نجاست است والله اعلم س چه میفرمایید در انکه یهودی میرفود در صحن حمامات و قرابی که بسبب بخلیق آب ببدان نجاری متصاعد شود بر سقف و در ثانی الحال عرق شده نازل بر ابدان سایر مسلمانان شود بر همان حال بیرون آمده جامه پوشیده آیا پاک کند یا نجس

ج نجاری که از رطوبت متصاعد می شود و در سقف حمام مستحیل بعرق می شود نجس نیست و نه سقف را نجس میکند و نه بدن مسلمانان را و لسبب آن احتیاج بتطهیر نیست س

چه می فرمایید در انکه یهودی در آن حمامها پالیش را از آب بیرون می آورد و در زیر جامه افکن میکذارد و اثر رطوبت نفوذ می کند بر زمین جامه افکن و مسلمانان نیز بدستور مذکور عمل مینماید آیا احتیاج بتطهیر اعضای ملاقی رطوبت مذکوره دارند یا نه و طریق تطهیر ارض جامه افکن را نیز بفرمایید ج جای پای یهودی هرکاه تر شود بسبب رطوبت پای یهودی نجس می شود و بملاقات آن جسم ملاقی نجس شود هرکاه با تری ملاقات کند و طریق تطهیر زمین هرکاه بجاری کردن آب جاری یا کُر متیسر نشود و افتاب و باران نکیرد و فرش اجر و سنک هم نباشد که با آب قلیل توان شست و غساله را بیرون کرد و تغییر کندن آن محل نجاست چاره ندارد س تصرفاتی که اهل بلد در آبهای مملوکه می نمایند از قبیل وضو و غسل و شرب و تطهیر و امثال آن آیا موقوف است بر علم برضاء مالک یا ظن بان آن یا عدم علم بکراهت مالک کافیست و هرکاه علم یا ظن بعدم رضای حاصل شود استعمال جایز است یا نه و حد جواز استعمال در صورة جواز چه چیز است ج مادامی که کراهت مالک ظاهر نشود جایز

است متعار

است استعمال متعارف در وضوء و غسل و شرب و تطهیر ثیاب و امثال آن خواه در سر آب باشد یا بخانه ببرند اما مثل انکه حوض خانهارا از آن پر کنند یا حمامهارا از ان پر کنند هرچند از برای حوایج مذکوره باشد جواز آن معلوم نیست و فرقه در این استعمالات مابین اهل بلد و غربا و متردّدین نیست و بیان دلیل و ماخذ این احکام در کتاب غنایم الایام بیان کرده ایم و حاصل آن این است که از جمعی از فقها بر می اید که جواز این تصرفات از باب شاهد حال است بر رضای مالک یا ولی مالک هرکاه صغیر و مجنون باشد و از جمعی دیکر انکه از باب جمعی حقی است که حق تعالی در آن آنها قرار داده است مثل حق حصار و جدار از برای فقرا و بر هر دو قول این حق و جواز تصرف مذکور مشروط است بعدم ظهور کراهت مالک و اظهر قولین در نزد حقیر ثانی است س متعارف است که در بعضی اماکن انکور را با آب و سرکه در ظرف کرده انرا اجلافی می کویند و بعد از کرم شدن هوا خمری شود و بعد از آن سرکه می شود بنابر قول نجاست خمر آیا بعد از سرکه شدن دلیل طهارت آن آب با سرکه متنجس قدیم چه چیز است ج از صورة سوال ظاهر میشود که دلیل طهارت را بعد از آن خمر را یافته اند و از دلیل طهارت آب و سرکه سوال نموده اند هرکاه دلیل طهارت خمر یعنی عصیر خواص که خمر شد و بعد از آن سرکه شد ثابت شد طهارت آن آب و سرکه را لازم دارد بجهة انکه محال است که آن پاک شود و آن در نجاست باقی ماند پس دلیل طهارت این دلیل طهارت آن نیز هم هست و بهر حال اظهر در نظر حقیر طهارت و حلیت آن حلالها است که بعد

خمریت سرکه شده اما اوّلاً پس بجهة عمومات حلیت سرکه و عمومات حلیت خمر مستحیل بسرکه و اجماعات منقوله در آن زیرا که اطلاق خمر بر این حلالی مذکور در کمال وضوح است بجهة استهلاک آب و سرکه در آن و هم چنین اطلاق سرکه بعد سرکه شدن آن بلکه اظهر این که هرکاه اجسام جامده متمایزه هم در او لجه باشد مثل نعناع و اهن و امثال آن که قبل از خمریت در آن لجه و نجاست خمر متنجس شده باشند آن نیز ضرر ندارد و توهم استصحاب نجاست آن جسم متنجس و آن مستلزم نجاست مجموع مایع می شود مدفوع است بانکه مفروض آن است که نجاستی حاصل نیست بغیر نجاستی خمری که قایم است باین مایع و با آن جامد موجود در آن و انکه آن متنجس جامد اثری است از همین نجاست خمریه و آن اثر در حال خمریت ثانیاً تاثیری مغایر خمریت در اصل مایع نمی کند که نجاست عرضی باشد غیر نجاست خمریه چنانچه اکر قطره بولی در خمر چکیده باشد سرکه شدن مطهر آن نتواند شد و در اینجا هم بکوییم که انقلاب بسرکه مطهر این خمر می شود بجهة انکه نجاست دیکر هم در حال خمریت داشت که سرکه شدن مزیل آن نمی شود که آن عبارت از اثری است که از جسم جامد با آن رسیده است و اکر بکویی بلی چنین است لیکن در اینجا دو دلیل است که مقتضی یکی طهارت خمر است و آن استحاله بسرکه است بجهة عمومات و اجماعات و دوّیم استصحاب نجاست ان جسم جامد پس بعد از قبول طهارت خمر از راه استحاله بسرکه نجس می شود ملاقات با آن جسمی که نجاست آن مستصحب است می کوییم اوّلاً محال است که خمر پاک شود و با وجود موثر کذارد پس فرض طهارت وجهی ندارد و ثانیاً بملاقات نجس شود و اکر فرض تعارض

استصحابی بین

استصحابی بین کنی که بعد طهارت خمر آن جامد بر نجاست باقی است و این بر طهارت پس آن خود بر فرض صحت تقعیب مثل نخواهد داشت و ثانیاً منع می کنیم نجس شدن این سرکه را بنجاست آن جامد بجهة انکه دلیل نجس شدن آب مضاف اجماع است بسیطاً و مرکباً لا غیر با انضمام بعضی اخبار خاصه ببعض افراد و آن خود در نحن فیه ممنوع است بلکه ظاهر آنست که عدم نجاست اجماعی باشد چنانچه از کلام شهید ثانی در مسالک ظاهر میشود که در مسئله عصیر عنبی کفته است والاقرب فیه نجاسته الاجسام الموضوعه فیه قبل ذهاب ثلثین کما لطهر مافیه من الاجسام بعد انقلابه من الخمریه الی الخلیه عندنا و اما ثالثاً پس میکوییم که غایت امر آن است که نسبت مابین اخبار و اجماعات داله بر حلیت خمر با سحاله و دلیل داله بر نجس مایع بملاقات متنجس عموم من وجه باشد پس تحاصیم بمرجح و شبهه نیست در انکه عمومات مذکوره اقوی است بجهة وضوح انها و خفای عموم دلیل آن بر وجه که شامل ما نحن فیه باشد و اعتضاد عمومات باصل و عمل اصحاب و نفی عسر و حرج و غیر آن مقرون بودن دلیل تنجس بهجوریه و عسر و حرج و اما رابعاً پس دلالت میکند بر آن انچه دلالت می کند بر حلیت عصیر قبل از غلیان یا بعد آن اجسام طاهره در آن کذارند مانند کردو و بادام و نشاسته و غیر آن که بعد ذهاب ثلثین انها نیز پاک می شوند چنانچه مشهور بین علما است و ظاهر بعضی دعوای اجماع است بر آن و قویه عتبه ابن خالد بر آن دلالت دارد و علاوه بر عمومات و سایر ادله که استقصای آن در کتاب مطاعم

مناهج کرده ایم و هم چنین انچه دلالت می کند بر حلیت خمر بعلاج مطلق یعنی خواه بجامد
وخواه بمایع مستهلک یا غیر آن وجه دلالت از باب تنبیه است و تنقیح مناط که درا
دله اشاره است بعلیت وآن در ما نحن فیه موجود است س هرگاه آیا حلالی کذا
بر سیدن آتش از گرمی هوا بجوش آید هنوز خمر نشده حلال است یا نه ج هرگاه معلوم
شود که آب انگور از انگور در آمده است و با آب و سرکه ممزوج شده است و بجوش
آمده و یا دانهای انگور بجوش آید اظهر نجاست و حرمت است و اگر اینها هیچیک
معلوم نباشد و محتمل باشد که همان آب و سرکه بتنهائی بجوش آمده پاکی سنت
ولکن ظاهر این است که آب و سرکه بتنهائی بنحوی خود بجوش نمی آید س چاههای را
بعضی ملاقات میکنند که تقوی ندارند مثل بزرگر و زنان و اطفال بی تمیز آیا می توان
آب آنرا استعمال کرد چهار دلو درس یا نه و هرگاه چیزی بنجاست نجس
شده باشد و در چاه افتد و از و فور آب ممکن نباشد که بیرون آورد چه باید کرد
ج اظهر در نظر حقیر این است که آب آن چاه بملاقات نجاست نجس نشود مگر
هرگاه احد اوصاف او متغیر شود و اشخاص مذکوره را هیچ کس حکم بنجاست
انها نکرده چه جای انکه بملاقات انها آب چاه نجس شود و در صورة ملاقات
متنجس بنجاست ان هرگاه چهار دلو بکشند رفع ناخوشی می شود و هرگاه پنج
دلو بکشند افضل خواهد بود س هرگاه روغن نجس را صابون ساخته و از ان صابون
جامه شویند و بعد از ان جامه از آب شویند جامه پاک خواهد بود یا نه ج
بلی شستن با آب پاک می شود س هرگاه دو خیک باشند یکی سرکه و دیگری

شیره و احدهما نجس باشند و معلوم نباشد که نجس کدام است از هر یک اجتناب لازم است
یا نه ج مشهور میان علما وجوب اجتناب است از هر دو ولکن در نظر حقیر دور نیست که جایز
باشد استعمال یکی از آنها و باقی گذاشتن دیگری بلکه در مسئله قول دیگر هم هست که
بعد از استعمال اوّلی جایز باشد استعمال دوّمی نیز لکن این قول از برای حلیت و
حرمت خوب است و اما از راه نجاست پس شبهه نیست در انکه هر دو را که استعمال کرد
هر چه ملاقی هر دو شده باشد نجس است اما ملاقی احدهما فقط را حکم بنجاست نمیتوان
کرد س هرگاه چشم کسی ناخوشی داشته باشد و تجویز کحال تجربه یا خود بموی مژه خود
چیزی بچسباند مثل سقز یا غیره که چشم او آب نریزد و یا درد نکند و آن چیز مدتها در
چشم بماند این نوع وضو و غسل او چه صورت دارد ج هرگاه آن معالجه ضرور
باشد پاکی سنت و وضو و غسل او صحیح است س زن دایم الحیض میتواند بود یا نه و
با عدم امکان اگر کسی چنین حکم کند داخل و من لم یحکم بما انزل الله فاولئک هم
الفاسقون و واجب التعزیر خواهد بود یا نه ج اگر مراد آن شخص این است که میگوید دا
یم الحیض میتواند بود بمعنی لغوی حیض است که ما استحاضه هم باشد قول آن شخص
صحیح است بجهة انکه ممکن است که زن مستمرة الدم باشد ولکن در شریعت مقدسه
احکام چند وارد شده در تعیین و ایام حیض آن و استحاضه ان که باید عمل کند
و اگر مراد آن شخص این است که می تواند زن دایما حایض باشد بمعنی حیض
مصطلح پس ان جزما باطل است و خلاف اجماع علما بلکه ضرورة دین در نزد
فقهاست و شکی نیست که این فتوی فتوی فسق است بجهة انکه اگر از فقها جاهل بمسئله است فتوی

داد آن جاهل فسق است و هرگاه عالم است و چنین فتوی میگوید که فضیحت در سوالی
آن بیشتر بهر حال چون تعزیر و حدود وظیفه امام یا حاکم شرع است علی خلاف
فی الحد بوده است استفتا در ان بی معنی است حاکم خود میداند چه میکند س غسل جنابت
و حیض و نفاس بجهة میت جدا در کار هست یا هیچ در کار نیست یا متداخل باید
کرد وجوبا یا استحبابا ج ظاهر عدم وجوب انهاست علیحده و خلافی در این
ندیدم و احادیث بسیار هم دلالت بر آن دارد و مقتضی اطلاقات در غسل میت
هم همین است و ظاهر عمومات و اطلاق در سایر اغسال همین است که انها متعلق
بمکلفین است که خودشان بکنند و در برابر این هر سه روایت است از عیص ابن
القسم و روایت دیگر که معارضه با این ادله نمیکنند و محمل بسیار برای آنها
هست یکی انکه مراد این است از تعدد غسل که از آن حدیث مستفاد می شود این
است که غاسل میت را غسل بدهد بعد از آن خود غسل مس میت بکند نه انکه میت را
دو غسل بدهد یا انکه اوّل اثر از جنابت یعنی منی بشوید بعد از آن غسل بدهد و
شیخ در استبصار و شهید در ذکری آن اخبار را حمل بر استحباب کرده اند و
بعضی بر تقیه حمل کرده اند و مؤید مطلب است اخباری که در علت غسل میت است
که هر میتی جنب میشود و غسل میت جنابت است بضمیمه انکه در دو جنابت یک غسل
کافی است و بهر حال دور نیست که استحباب بقصد تداخل هم صحیح شود س
شخصی ظرف سرکه می اندازد و بعد از غلیان و حرمت قدری از آن انگور را بر
میدارد و بهمان قدر ظرف خالی میماند آیا بعد از سرکه شدن همه آن ظرف

پاک میشود یا نه ج بلی ظاهر طهارت است س هرگاه در وضو سه کف آب بریزد بر رو
یا دست و یک دفعه بشوید ضرر دارد یا نه ج هرگاه بهر یک از غرفها شستن تمام عضو
بعمل نمیآید پاکی سنت انچه حرام است سه بار شستن هر یک از رو و دستها است
س هرگاه غسل ترتیبی را در میان آب میتواند کرد باین نحو که سر را بشوید و پای
راست را از آب بیرون آورده طرف راست را با آب فرو برد و طرف چپ را
بطریق طرف راست معمول دارد آیا صحیح است یا نه ج اظهر صحت است و بهتر
آن است که بطریق شایع متعارف بشوید هر چند این همه صحیح است س هرگاه جای
حمام نجس شد بمجرّد آب ریختن پاک میشود یا نه ج هرگاه فرش مثل سنگ یا آجر
باشد و آب جاری شود و غساله آن بیرون رود و شرایط تطهیر بعمل آید پاک میشود
س اهل ذمی ظرف مسلمانان را با قلع سفید گری کنند پاک است یا نه ج مادام
که علم بهم نرسیده است که بارطوبت با آن ملاقات کرده پاک است ولکن بسیار
بعید است و احتیاط آن است که بعد از سفید کردن تطهیر کند و بعد تطهیر استعمال
آن ضرر ندارد س شیخ علی در حاشیه قواعد و شرایع فرموده است که عصیر عنبی
بعد از ذهاب ثلثین یا انکه دلبس بگویند پاک میشود آیا رای شریف هم چنین
است یا باید البته ذهاب ثلثین بشود ج باید ذهاب ثلثین بشود چنانچه تصریح
شده در اخبار صحیحه که هر چند ظرف رنگین بشود حرام است مادامی که ثلثین
نرود و غالب تلازم امرین است بلی امر مشکل می شود در بعضی انگورها در بعضی
بلاد چنانکه شنیدم که نواحی کلپایگان بعضی قریه است که انگور کشمش او چنان

صاحب شهید حلاوة می شود که اگر عصیر آن را آنقدر بجوش نند که ثلثان او برطرف
می سوزد و چاره ان ممکن است باینکه قدری که توان بجوش نند و قدری بگذرد تا
بگذارند در سایه یا آفتاب که بسبب آفتاب یا هوا ثلثان او تمام شود چون اقوی
در نظر حقیر جواز اکتفا بمطلق ثلثین است با آنکه قلیل آب در اوّل کار رد اخلاط
کنند چنانکه در مویز و کشمش خشک می کنند تا میتر شود و ذهاب ثلثین س شیر
ماهی و بلغار و پوست عراقی از دست مسلم بگیرد در بازار مسلمانان چه صورت
دارد و همچنین ماهوت و بکرس ج همه اینها در صورة مذکوره حلال و طاهر
هرند س زید با عمرو بنحوی است در ظاهر که بملاحظه آن طور سلوک ظن دارد
برضای عمرو که در مال او تصرف کند و از حوض خانه او وضو بسازد یا در
خانه اش نماز کند و اما در باطن و خفیه نسبت باو کارها دارد که باوجود آن
ظن بهم میرسد که هرگاه عمرو مطلع شود بر آن راضی نخواهد بود آیا بهمان ظاهر
میتوان اکتفا کرد یا نه ج ظاهرا صورتی ندارد بجهة آنکه شرط حلال بودن کا
شف از طیب نفس مالک و رضای او در نفس الامر باشد هرچند بحسب اعتقاد
آن شخص متصرف باشد و در ما نحن فیه رضا و طیب نفس معلق است در ظاهر
بعدم آن کارها که نسبت باو در نظر دارد و فروع این مسئله بسیار است باید
باخبر بود س زخم را جبیره بتنهائی کفایت می کند یا باید تیمم هم بکند ج
در صورتیکه تکلیف او جبیره است دیگر تیمم در کار نیست س هرگاه چاه
در مسجد کنده شود در هر موضع از آن که باشد و اجرت کندن و آلت آب

کشیدن

کشیدن حرام باشد آیا میتوان وضو ساخت یا نه ج مسجد عبارتست از محلی که وقف
شده باشد از برای نماز و جایز نیست که کسی در آن تصرفی بکند که منافی آن
باشد و شکی نیست که چاه کندن منافی آن است و حرام است و معلوم نیست
که وضو با آن آب صورتی داشته باشد در تمام مثل باغچه مسجد فضای در مسجد
و امثال آن که از موافق مسجد است و کندن چاه در آن باعث انتفاع اهل
مسجد و مترددین آن می شود پس ظاهر این است که غیر مالک و واقف هم میتوان
در آن چاهی از برای مسجد و اهل آن بکنند هرگاه که از راه دیگر ضرری بدان مترتب
نمی شود و وضو ساختن با آب آن جایز است و هم چنین سایر استعمالات مادامی
که کراهتی از اولیا یا مالکان آن ظاهر نشود و حرمت پول کندن چاه و آلت
کشیدن آن باعث حرمت آب و استعمال آن نمی شود هرچند تصرف در آن
پول و آلات حرام باشد س در مسالک گفته است که اگر در مسح تکرار شود بعضی
گفته اند که آثم است و بعضی گفته اند حرام است اگر اعتقاد مشروعیت تکرار داشته
باشد فرق میانه این دو قول چه چیز است ج فرق واضح است آیا نمی بینی که میگوئیم
در میان نماز حرف زدن حرام است و گناه است این امری نیست که بسبب
اعتقاد شرعیت و عبادت او در او داشته باشد تا داخل بدعت شود و میگوئیم
که تکتیف یعنی دست راست بر روی دست چپ گذاشتن در حال نماز بدعت
است و اعتقاد شرعیت آن حرام است پس غرض آنکه گفته است دوباره مسح
کشیدن بغیر خواه اعتقاد بکنی که عبادت است یا نه این مثل حرف زدن است

در حال نماز و غرض از آنکه گفته است حرام است هرگاه اعتقاد شرعیت داشته باشد این است که
این را از باب تکتیف عبادت دانی حرام است و الا فلا س در لنگ عضوی غسل
میتوان کرد یا نه ج این فعل حرام نیست و لکن بطلان غسل معلوم نیست بلکه احوط اجتناب
است س در میان غسل جنابت یا در میان غسل سنتی حدث اصغر سر زند غسل را
از سر گیرد بهتر است یا نه ج بلی غسل را از سر گیرد والله العالم س در میان غسل اعضای
گذشته خشک مانده باشد دست مالیدن کافی است یا باید غسل را از سر گیرد ج
هرگاه بدست مالیدن آب بر آن عضو جاری می شود هرچند اقل مسمّی جریان باشد
کافی است و لکن هر عضوی که از شق دیگر بدن که بعد از آن عضو خشک مانده
بالیست بشوید شسته باشد باید مرتبه بشوید مثل آنکه بازوی دست راست او
قدری خشک مانده بود و بعد از آنکه نصف طرف چپ را شسته دانسته بازوی
راست خشک مانده باید بازوی راست را بشوید و تمام طرف چپ را هم بشوید خواه
عضو شسته طرف چپ باشد یا نشسته س غسل ارتماسی و غسل ترتیبی در میان آب
تا بکمر میتوان کرد یا نه ج بلی میتوان هرگاه آب غسل بهمه اعضا میرسد یعنی در صورت
ارتماسی پای خود را در زیر آب از زمین جدا کند که آب بکف پا برسد و هم چنین
در ترتیبی که طرف بدن را میشوید باید آنقدر در میان آب باشد تا بکف پا آب
غسل بهمه برسد بعد از آن طرف دیگر را بهمین نحو بشوید س هرگاه کسی شب احتلام
یا جنب شده باشد آب بسیار سرد خواسته باشد غسل بکند اگر غسل بکند نمازش قضا
می شود آیا تیمم بکند بدل غسل نمازش را بکند بهتر است یا غسل بکند و نمازش را

قضا بکند

قضا بکند ج باید تیمم بکند بدل غسل و نمازش را ادا کند و هرگاه ممکن شود در غسل کند
بقدر یک رکعت را در وقت بکند غسل کند و نماز کند س شیخ زین الدین در بعضی تصنیفات
خود حکم کرده است با آنکه در شستن رو در وضو مجرد ابتدا از حد اعلی کافی نیست بلکه
می باید نسبت بجمیع اجزای روی رعایت غسل الاعلی فالاعلی شود یعنی هر جزو بالائی
بیشتر از جزو پائین شده باشد مراد شیخ ازین کلام چه چیز است و فتوای آن صاحب
درین خصوص چه چیز است ج اشهر و اظهر در نزد حقیر وجوب ابتدا است از اعلی چنانکه
اخبار دلالت بر آن دارد خصوصا روایت ابی نصر رافعی در کتاب قرب
الاسناد و سند آن قوی است خصوصا با ملاحظه وضوح دلالت دلیل ابتدا
باعلی در غسل بدین دقائق الفرق نیست اما تحقیق معنی ابتدا باعلی پس اظهر در
نظر حقیر این است که باید هر مقداری از رو که می شوید از جانب طول رو باید
اجزای پائین همان مقدار پیش از اجزای آن شسته شود مثل هرگاه در اوّل
نصف راست را می شوید باید اجزای پائین او بعد از اجزای بالافوق شسته
شود و اما تقدیم شستن اجزای پائین آن بر اعلی طرف چپ ضرر ندارد و هکذا
و اما تقدیم جمیع اعلی اجزای رو بر جمیع اسفل آن حقیقة پس الصورت بمکان
بذالو بلا تقدیم آن عرفا امکان دارد همین را عرفا صدق کند که جمیع اعلی را
قبل از جمیع اسفل شست تقدیم بعمل آمده است و لکن وجوب آن بر حقیر معلوم نیست
و آنچه از شرح الفیه شیخ زین الدین مفهوم می شود همین معنی است نه تقدیم هر یک
از اجزای اعلی بر هر یک اجزای اسفل تمام رو حقیقة و در آخر کلام ایشان هم

الخ را حقیر اختیار کرده ام و چه شمرده است بهر حال اظهر از کلام اصحاب و اخبار این است
که آنچه را ما گفتیم البته عتبار کنند و بجود همین که آب را از بالا ریخت اکتفا نکنند
بلکه اگر آب را قدری پایین بریزد و لکن دست از بالا بمالد و بشوید تا پایین هم کافی
است س دستمال یا چیزی دیگر که نجس شده باشد در میان ظرف با آب قلیل
بشویند تا سه مرتبه ریخت و دست غسال و ظرف پاک می شود یا نه اگر پاک باشد طریقه
شستن را بیان فرمایید ج اظهر جواز شستن و تطهیر کردن جامه است در میان ظرف
چنانکه صحیحه محمد ابن مسلم دلالت بر آن دارد و علامه در منتهی و غیر او هم تصریح بعمل
بر آن کرده اند و هر چند اطلاق روایت مقتضی آن است که جایز است که اول جامه را
در ظرف بگذارند و بعد از آن آب بر او بریزند و بشویند و بالعکس هم لکن احوط
آن است که اول جامه را در ظرف بگذارند و آب بریزند و بشویند تا ازاله عین
بشود و بیفشرند جامه را و غساله را بریزند دو مرتبه دیگر جامه را در ظرف بگذارند
و بهمان نهج بشویند و بیفشرند و غساله را بریزند و ظاهر این است که ظرف و دست
غسال بمتابعت پاک می شود و لکن احتیاط کنند که بعد از شستن اول و فشردن دست
خود را بجای دیگر جامه و بدن خود یا ظرفی که از آن آب بر میدارد ملاقی نکنند و
هم چنین به پشت آن ظرفی که جامه را در آن می شویند هر چند وجوب آن معلوم نیست
و احوط از این آن است که تا ممکن شود که جامه را در غیر ظرف در بیرون تطهیر کنند
اختیار تطهیر کردن در ظرف را نکنند س در زمین غصبی غسل یا وضو میتوان کرد و در
کفش غصبی وضو و غسل صحیح است یا نه ج اظهر در نظر حقیر صحت است در وضو در همه

این صورتها

این صورتها هر چند معصیت کرده است هر چند احوط اجتناب است یعنی عدم اشتغال با آن
در نماز و اما فعل حرام جزء ما کرده است و احتیاط در زمین غصبی که هوای آن هم ملک غیر است
بیشتر است اما هر گاه هوا مباح باشد مثل اینکه زمین مباح را با آجر غصبی فرش کرده باشند
اشکال کمتر است س آب غساله میت نجس است یا نه و دوم اینکه ظرفی که در حین غسل
دادن ببدن میت ملاقات کند ظرف نجس می شود یا نه و اگر ظرف نجس باشد آن ظرف نجس
با آب ملاقات کند که کمتر از کر باشد با آن آب نجس میشود یا نه و بدن کسی ببدن
میت ملاقات کند بعد از غسل کافور و سدر و پیش از آب غسل خالص نجس است و غسل مس
میت لازم است یا نه ج احوط اجتناب است از غساله میت بلکه دور نیست که
نجس باشد و لکن الحال چون دلیل واضحی در نظر نیست جرأت حکم بنجاست نمیکنم
نمیکنیم در این نجس در غساله میت است و اما آبی که ملاقی بدن میشود بجهت غیر غسل و کمتر
از کر باشد شکی در نجاست آن نیست هر چند بجهت شستن حرکت بدن او باشد
و اما غساله ازاله نجاستهای دیگر از بدن میت پس کلام در آن مثل ازاله نجا
ست است از بدن زنده که اشهر و اقوی و احوط در آن حکم بنجاست است هر چند
حقیر در حکم آن نیز اشکال دارم و اما ظرفی که در حین غسل دادن با رطوبت
با بدن میت ملاقات کند پس آن ظرف نجس میشود و هر گاه آن ظرف با آب
کمتر از کر ملاقات کند آن هم نجس میشود و بدن میت تا سه غسل او تمام نشده باشد
نجس است و ملاقی آن نجس می شود و همچنین ملاقات آن غسل مس میت را واجب
می کند هر چند قلیلا از یک عضوی از غسل اخری باقی مانده باشد س هر گاه آب

وضو را پایین تر از مرفق بریزی اما از مرفق بشویی صحیح است یا باید از مرفق بریزی ج
بلی صحیح است و بالا ریختن واجب نیست آنچه واجب است از بالا شستن است بلی مستحب
که از بالا بریزد س مرتد در ظاهر توبه او قبول است و پاک است در ظاهر یا نه ج
بلی اظهر قبول است و پاک میشود و تزویج جدید میتواند کرد و مال جدید هم مالک می شود
نهایت اموال سابقه او رجوع نمیکنند و زن سابقه هم بعقد سابق حلال نیست
و قتل هم ساقط نمی شود س خمره را چندین دفعه شراب در میان آن ریخته باشند
و الحال شراب دفعه آخر منقلب بسرکه شده باشد خمره پاک است یا نه و دیگر خمره شراب را
که حال کسی خواهد سرکه در میان او بیاندازد احتیاج بتطهیر دارد یا نه چه آنکه رجاء بعد
ذالک که سرکه پیش از آنکه سرکه بشود شراب میشود و بعد بالتبع پاک می شود حال مانع
ندارد استعمال آن ج اطلاقات فتاوی و نصوص و ترک استفصال در اخبار
اقتضا می کند طهارت خمره را هر چند مکرر خمر در آن گرفته باشند و اما جواز سرکه
گرفتن در خمره خمر پس آن مشکل است بجهت آنکه ظاهر آن است که انقلاب عصیر بعد غلیان
بسرکه همان نجاستی که از غلیان بهم رسیده پاک می کند نه غیر آن را اگر گوئی در مسئله
اولی هم انقلاب بسرکه همان نجاست خمریه ثانیه را پاک میکند و خمره را که نجاست
آن بسبب همین خمر است به تبعیت پاک میکند نه نجاستی که از خمر سابق در خمره بهم رسیده است
و با آب انگور ملاقات کرده قبل از خمر شدن گوئیم که ترک استفصال در اخبار افاده
کرد عموم را از برای آنکه خماران غالبا خمر را در ظرفی میگیرند که در آن خمر سابقا بوده
از آن منع نکنند پس استفصال در اینجا وضوح دارد و اما در جانب سرکه چنین چیزی

اخبار نیست

ترک

اخبار نیست که ترک استفصال در آن وضوح داشته باشد و آنچه از اطلاقات دلالت
می کند بر طاهر شدن عصیر بعد غلیان بسبب سرکه شدن اقتضای پیش از طاهر
شدن از نجاست غلیان نمی کند و خمره به تبعیت از همان نجاست پاک می شود
نه غیر آن خصوصا که سرکه گیران غالبا احتیاط می کنند از نجاست خمر سابق اگر گوئی
که هر عصیری تا خمر نشود سرکه نمی شود گوئیم اولا این مسلم نیست بجهت اینکه در خم عمل
مخصوصی می کنند تا خمر نشود و بر فرض تسلیم ترک استفصال در مقامی که احتمال ظا
هری باشد حجت است و این احتمال در اینجا اهم است مگر اینکه بگوئیم که این عصیر
که بغلیان آمده در اخبار اطلاق خمر بر آن شده بسیار حقیقة یا مجازا ادعای تقید
بر مقتضای آن مشارکت در احکام است اما اقل و از احکام خمر طهارت ظرف
او است هر چند مکرر در آن خمر گرفته باشند پس در اینجا هم عصیر پاک می شود و خمره هم
به تبعیت پاک می شود و بر این وارد می آید که اطلاق منصرف به افراد شایعه
احکام می شود و این از احکام شایعه نیست و بهر حال احتیاط در اجتناب است بلکه
احوط در صورت اولی نیز اجتناب است س نیت وضو را در وقت دست شستن
بکنند بهتر است یا نزدیک بر رو شستن ج آنچه از اکثر علما نقل شده این است که جایز
است نیت را مقدم دارد بر شستن دستها و وقت آن شک می شود در نزد شستن
رو و بعضی در این اشکال کرده اند از جهت آنکه شستن دستها داخل اجزاء وضو نیست
بلکه مستحب خارج از وضو مثل مسواک کردن قبل از وضو و بسم الله گفتن و حق
این است که اگر ما نیت را عبارت از گذرانیدن معنی در خاطر بگیریم یعنی

مقصد بفعل معین بجهة رفع حدث و استباحة صلوة مثلا تقربا الی الله محض
آن نزد شستن رو خواهد بود بجهة آنکه اول فعل است و باید نیت مقارن فعل باشد
و شستن دستها اول وضو نیست چنانکه اقامه نماز و شش تکبیر سنت قبل از آن هر گاه
تکبیرة الاحرام را در آخر قرار بدهد و هر گاه نیت را عبارت از داعی بگیریم و گذرانیدن
در دل حاضر ندانیم چنانکه تحقیق همین است پس دیگر این اشکال نهایت همین
که باعث بر فعل آمدن و نشستن او در محل وضو ساختن همان فرمان برداری
خدا است و میداند که الحال از او خواسته که وضو بکند از برای نماز چون حدث
از او صادر شده است و میداند که افعال واجبه وضو کدام است و مستحبه کدام
و مستحبات داخل در وضو کدام و مستحبات خارج کدام است همین بنیت است
هر گاه نه قبل از دست شستن بخاطر بگذراند و نه قبل از رو شستن که وضوی او صحیح
است و داعی بر شستن دستها در اینصورة بجا آوردن مستحب قبل از وضو است
و داعی او بر شستن روی آوردن اول واجبات وضو است و داعی او بر تخلیل
کردن موی آوردن مستحب داخل وضو است و هم چنین تا با آخر و این اصل چون
بر عوام فهمیدن آن خیلی بالجمله صعوبت دارد بهتر آن است که بنای آنها
بر این باشد که در وقت شستن رو نیت را بنحوی که در میان ایشان معهود است
بخاطر بگذرانند والله اعلم س زید با عمرو بنحوی است در ظاهر که بلا رخصه آن
طور سلوک ظن دارد برضای عمرو که در مال او تصرف کند و از حوض خانه او
وضو بگیرد یا در خانه اش نماز کند و اما در باطن او حفیه نسبت باو کارها دارد
که باوجود

که با وجود آن ظن بهم رسد که هر گاه عمرو مطلع شود بر آن راضی نخواهد بود آیا بهمان ظاهر
اکتفا می توان کرد یا نه ج ظاهرا صورت مذکوره بجهة آنکه شاهد حال باید کاشف
از طیب نفس مالک و رضای او در نفس الامر باشد هر چند بحسب اعتقاد آن شخص
متفرق باشد و در ما نحن فیه رضا و طیب نفس معلوم نیست در ظاهر بعدم آن کارها
که نسبت باو در نظر دارد و فروع این مسئله بسیار است باید با خبر بود س هر گاه زنی
مستحاضه باستحاضه کثیره غسل کرد از برای نماز و قبل از آنکه شروع کند در نماز باز
خون بسیار دید آیا واجب است غسل ثانیا یا بهمان غسل نماز کند و همچنین هر گاه وضو
ساخت از برای نماز و قبل از دخول در نماز خون دید و اما هر گاه در این حالت
در بین نماز دست دهد چه کند ج بدانکه واجب است از برای استحاضه استظهار
یعنی سعی در محافظت از بیرون آمدن خون باینمعنی که پنبه در فرج خود داخل کند و محکم
بدارد و هر گاه ضرور باشد لجام استثفار بعمل آورد یعنی کهنه درازی را یکسر آن را بکمر
ببندد و مثلا بند زیر جامه و سر دیگر را از میان پاها بیرون بیاورد و از آنچه در کمر بسته
داخل کند و بیرون بیاورد و محکم بکشد و ببندد و این در وقتی است که متضرر
نشود بسبب حبس خون و الا واجب نیست بجهة نفی ضرر و حرج پس این زن که سوال از
حکم آن شده هر گاه تقصیر کرده است در محافظت خون باید طهارتش را اعاده کند
خواه وضو و خواه غسل پس فرج خود را می شوید و خود را محافظت می کند و اعاده
طهارت می کند و نماز می کند و اما هر گاه تقصیر نکرده و بسبب غلبه و کثرت
خون بیرون آمده بر او لازم نیست اعاده طهارت بهمان طهارت نماز کند

و ظاهر آن نیست که در اثنای نماز هم حکم همین باشد چنانکه ظاهر عبارت شهید است در ذکری
س هر گاه مستحاضه بعد از آنکه وضو از برای او نماز ساخت و نماز کرد یا هنوز نماز نکرده
خون از او منقطع شود و هم چنین در صورتی که غسل بر او لازم بود و غسل کرد و قبل از نماز
یا بعد خون منقطع شد آیا اعاده وضو و غسل ضرور است یا نه ج شیخ طوسی رحمه الله حکم
کرده است در وضو بلزوم اعاده و ظاهر این است که حکم غسل هم چنین باشد چنانکه
شهید در دروس تعمیم کرده است و هم چنین در ذکری و علامه در تحریر بعد نقل قول
شیخ در وضو گفته است و ذلک ان کان للبرء و الا فلا یعنی لزوم اعاده در
وقتی است که آن انقطاع خون انقطاع برء و خلاصی از خون باشد نه آنکه از
آن باب باشد که باز عود می کند و این را از حال خود می تواند یافت و از ذکری
هم اعتبار این قید بر می آید و اما در ذکری این را نسبت ببعضی اصحاب داده و
گفته است که ما بر نخوردیم در این مسئله بحدیثی از اهل بیت علیهم السلام و بعد از آن
اختیار تفصیل کرده است و استدلال کرده است باینکه استحاضه حدثی است که گاهی موجب
وضوی تنها می شود و گاهی موجب غسل پس هر گاه زن تکلیف خود را بجا آورد
و وضو ساخت یا غسل کرد و در حال وضو و غسل خون منقطع شد و بعد از آن دیگر
نیاید پس بر او چیزی نیست چون تکلیف خود را بعمل آورده و هر گاه در اثنای
وضو یا غسل یا بعد از آنها منقطع شود پس اگر انقطاع برء نیست باینمعنی که میداند
یا مظنه دارد بحسب عادة که باز خون عود می کند پس این انقطاع موثر اثری
نیست و در حکم عدم است پس مثل این است که خون او دائما موجود باشد و اگر
انقطاع

انقطاع برء است پس بهتر آن است که بگوئیم واجب است بر او وضو و غسل بسبب آنکه
شارع معلق ساخته وجوب غسل یا وضو را بر آمدن خون استحاضه و بر این صادق است
که بعد وضو و غسل یا در اثناء آنها خون استحاضه از او آمده است و آن طهارتی که بعمل
آورده اند از برای خون قبل از طهارت است و از آنکه نماز با وجود خون صحیح است لازم نمی
آید که آن خون اخری از برای ما بعد مدار نشسته باشد این بود ترجمه کلام ذکری و این
تفصیل خوب است پس اگر مثلا فرض کنیم که زنی استحاضه کثیره میدید پیش از صبح و از برای
صبح غسل کند و نماز کند و بعد از طلوع آفتاب خون قطع شد بالمرة البته غسل واجب است
و این غسل از برای انقطاع نیست نه از برای نماز چون وقت آن گذشته پس اگر
خواهد مشروط بطهارتی بعمل آورد قبل از ظهر بدون غسل نمیتوان کرد و این منا
فات ندارد باینکه غسل واجب لغیره باشد بجهة آنکه غرض ما در این مقام بیان وجوب
غسل است لا غیر و صادق است باین که موجب بعمل آمده است س انقطاع
استحاضه بچه چیز فهمیده می شود ضعیفه مثلا ظهر خونی دید دیگر ندید تا مغرب حالا نماز
مغرب و عشا را بیک وضو میتواند بکند یا نه و چه وقت بفهمد که از استحاضه پاک
شده است ج واجب است استبراء از برای دانستن تکلیف خود چنانکه در حیض
لازم است یعنی پنبه داخل می کند و لحظه صبری کند هر گاه پاک بیرون آمد منقطع شده
است و الا پس اگر آلوده کمی قلیلی است باز در حکم مستحاضه قلیله است و اگر کثیر
است در حکم کثیره و هکذا و لیکن باید بر او ظاهر شود در صورة پاک بیرون آمدن
پنبه اینکه این پاکی از راه انقطاع و برء است و اما هر گاه از قراین ظاهر شود

که بری حاصل شده و باز عود خواهد کرد باز خود را مستحاضه می داند س ضعیفه خونی
دید یک دقیقه یا یکروز یا دو روز و دیگر ندید حالا احتمال دارد که فردا یا دو روز دیگر ببیند
الحال نماز و روزه را چه کند بر خود غسل کند و نماز کند یا صبر کند تا ده روز بگذرد ج
هرگاه این ضعیفه عادهٔ مستقره دارد که بحسب عادة و وقت و عدد هر دو یا بحسب وقت
تنها بمجرد دیدن خون در ایام عادة روزها را می خورد و نماز را ترک می کند و دیگر انتظار
سه روز نمی کشد و هرگاه پاک شود در روز اول یا روز دویم بمجرد دیدن غسل نمی کند بجهة
آنکه در تحقیق اقل حیض کافی است سه روز متوالی که در هر روز یک لحظه خون ببیند هر
چند در باقی روز پاک شود و هرگاه مبتدئه باشد که تا حال حیض ندیده است و هم چنین
مضطربه که عادة خود را فراموش کرده پس اینها تا سه روز نشود ترک نماز و روزه نکنند
و عمل استحاضه بکنند هرچند در روز اول مطلق پاکی از برای اینها حاصل نشود و در همه
اقسام هرگاه در روز سیم هیچ خون نه بینند البته ترک نماز و روزه نمی کنند چون اقل
حیض کمتر از سه روز متوالی نیست علی الاظهر س هرگاه کسی مستحاضهٔ قلیله داشت
در صبح وضو ساخت و نماز کرد و در ظهر استحاضه متوسطه شد در رشد العوام فرموده
اید که از برای استحاضهٔ متوسطه در صبح یک غسل بکند حالا ظهر بهم رسیده چه کند غسل کند
یا آنکه وضو بگیرد و غسل نکند و هم چنین هرگاه در مغرب متوسطه شد صبر کند تا صبح غسل
کند هرگاه بر این صفت باقی مانده باشد یا آنکه همان مغرب یا ظهر غسل کند ج
ظاهر آنست که واجب نیست که از برای ظهر و مغرب غسل کند بلکه غسل را همان از برای
نماز صبح آینده می کند مگر آنکه بالمرة خون قطع شود و معلوم او شود که دیگر خون نیست

در این وقت

درین وقت غسل از برای انقطاع و بُرء می کند و نماز ظهر یا مغرب را می کند و هم چنین
هرگاه نماز بعد از مغرب عشاء برء و انقطاع حاصل شود باز از برای نماز صبح باید غسل
بکند و نماز کند س چربی در دست بهم رسید آیا واجب است که ازاله قبل از غسل
و وضو بشود یا با آن وضو و غسل میتوان کرد ج هرگاه چربی به حیثیتی نباشد که حایل باشد
از رسیدن آب به بشره باکی نیست و محض اینکه آب بعد از رسیدن به بشره میدود
بجای دیگر ظاهرا ضرری ندارد و وضو و غسل صحیح است س غسل جنابت یا جمعه
در حوض مسجد چه حال دارد هرگاه حوض در وسط مسجد باشد چه حال دارد و هرگاه
در خارج مسجد باشد این غسل باطل است یا صحیح و هرگاه آفتابه از آب حوض مسجد
بردارد و در خارج مسجد وضو یا غسل بکند این وضو و غسل چه حال دارد و آب بردا
شتن از چاه مسجد چه حال دارد هرگاه وضو و غسل بعمل بیاورد و هرگاه آب از
چاه مسجد بکشند و در خانه ببرند از برای خوردن و غیر خوردن و در گل کردن و غیره
کردن بفرمائید که اینها چه حال دارد ج در صورتیکه غرض واقف معلوم باشد
انبای حوض و آب باید متابعت غرض واقف کرد در جواز و عدم جواز که صحت
و عدم صحت هم بدان مترتب می شود و در صورت جهالت حال هرگاه ضرری
بحوض نمی رسد و باب وقف و شاهد حال مسلمین عدم رضای بآن باشد ظاهرا آنست
که جایز باشد و لیکن در غسل جنابت چون مکث در مساجد از برای جنب حرام است
و هم چنین ازالهٔ نجاست که منشاء تنجیس مسجد می شود پس فرض جواز آن غالبا
در صورتی می شود که در بیرون ازالهٔ نجاست کرده باشند و بعنوان مرور و عبور

از بیرون بدون درنگی بر رود و بدون درنگ در حوض بیفتد هرچند در آن فرو رفتن
در آب هم اشکال است در صادق آید بر آن که درنگ است و عبور نیست و بهر حال
البته ترک آن اولی و احوط است و اظهر صحت غسل است هرچند خالی از اشکال نیست
خصوصا در صورة ازالهٔ نجاست که بسبب مظنهٔ کراهت مسلمین و تقرر بر آن مظنهٔ
غصبیت منشاء بطلان می شود و اما حوض بیرون مسجد در آن اینقدر اشکال نیست
و آب حوض مسجد بر داشتن و بیرون بردن صورتی ندارد و هرگاه آن آبیست
که واقف از برای خود حوض قرار داده بلی هرگاه آب را دیگری از خارج بیاورد
و در حوض کند و از حال او معلوم باشد که راضی است باین معنی باکی نیست و آب
از چاه وقف مسجد بردن از برای شرب و غسل ظاهرا جایز است مگر با حصول ضرر
و کراهت مسلمین از این معنی و اما از برای گل کاری و غیر آن جایز نیست س
هرگاه ناخن دست و یا بلند شده باشد بنوعی که چرک سیاه در تحت آنها بهم رسیده
باشد و آن چرک نمایان باشد منشاء بطلان وضو و غسل میشود یا نه ج هرگاه
چرک ظاهر را گرفته و مانع از وصول آب است صحیح نیست و هرگاه در زیر ناخن است
که از بواطن محسوب است صحیح است س آبی از جایی عبور کرده و بعد از قطع آب
مکان گودی که در آن جای ممر بوده قدری آب در آنجا مانده است و باز آب
و باز آب با آن جا می آمده است لیکن بسیار قلیل که بعد از وقت معلوم می شده است
که می آید و از تحت آن معلوم نبوده است بیرون رفتن آن و کسی در این آب غسل
کرده و بعد از فراغ در میان آب فضلهٔ دیده است که جعل بآنجا آورده است

و مضمحل شده

و مضمحل شده آیا آن غسل صحیح است یا آن آب نجس است ج هرگاه آب متصل است
باصل نهر هرچند ما قبل مسمی جریان باشد بلکه هرچند جاری هم نباشد داخل آب
جاری است و حکم آن حکم آب جاریست و بملاقات نجاست نجس نمیشود الا بتغییر احد
اوصاف آن بنجاست و غسل در آن صحیح است س پنیری که در میان کوزه ای بود
با آب ملیشه و موش در میان آن آب و کوزه فضله انداخته و نجس شده است اگر
آن پنیر را در میان سبوی گذاشته در میان آب جاری نگاه داری که آب
بگذرد و طاهر میشود یا نه ج بلی هرگاه آنقدر در میان آب نگاه داری که آب نفوذ
کند بهر جائی که آب نجس با آن نفوذ کرده پاک می شود س خیک ماست که پر از ماست
باشد و در میان ظرفی است و آب می اندازند به بیرون که در اندک زمانی آن ماست
نرم سفت می شود هرگاه این آب که در ظرف است نجس شود بجهة بول صبی یا افتادن
فضلهٔ موش و غیره آیا ضرری بماست که در اندرون خیک است میرسد یا نه چون
اتصال هست میانهٔ این آب و رطوبت اندرون خیک ج ظاهر این است هرگاه
آن خیک را در میان نهر جاری یا کر بگذاری تا تطهیر بعمل آید پاک می شود و حکم بنجاست
ماست نمی شود بلکه با آب قلیل نیز تطهیر ممکن است س کشک را بجایی بر آفتاب ریخته
و کشکها نیم خشک شده و او را جمع نموده اند می بینند که سگ بر روی آن کشکها
قرار گرفته و کشک می خورد و بعد از گرفتن چند دانه کشک زده شده و چند دانه
خورده شده و خورده های آن در میان کشکها فرو رفته آیا بعد از وضع شکستها و
خورده ها ما بقی را با آب تطهیر کنند یا تطهیر نمیخواهد ج تا علم بملاقات سایر کشکها برطوبت

بهم رسد همه پاک است و آن کشکهای پنیر خورده را هم تطهیر میتوان کرد و احتیاج بکباب یا لبن
نیست س کسی که در حمام برود و مزد حمامی را ندهد و زنان این ولایت را تعارف
است که نان بمزد حمامی میدهند هر گاه پنهان بروند و نان ندهند آیا منع از بطلان
غسل و نماز است یا آنکه غسل و نماز صحیح و مشغول الذمه آن شخص است ج هر گاه قصد
او این است که مزد ندهد و غسل کند ظاهر داخل طهارت باب مغصوب است و صحیح
نیست س غاسل هر گاه فوطه یا ساتر عورت غیر فوطه نداشته باشد در حین
غسل کردن و ناظر محرمی باشد غسل او باطل است یا چه علت است ج هر چند ستر عورت
واجب است و ترک آن حرام ولیکن غسل صحیح است ما نگفتیم غسل باطل است تا علت
اشرا بگوئیم س مسح پا را می توان از سر انگشت گرفت و مسح نمود یا آنکه از سر انگشت
بزرگ باید گرفت ج هر یک باشد خوب است و احوط استیعاب تمام پشت پا است
س صاحب نفاس هر گاه یقین داند مدتش از ده می گذرد او را استظهار
باید یا مدة عادة حیض را نفاس قرار میدهد و زیاده از عادت را استحاضه قرار
میدهد و مستحاضه هر گاه مشتغله نباشد و در سحر غسل کند و بعد از صبح خون ببیند
یا بعد از غسل سحری چه حکم دارد ج و نمیدانم این علم و یقین از کجا برای
او بهم میرسد مگر معصومی با و خبر دهد در این صورت استظهار نمی باشد و همان
ایام عادت حیض خود را اکثر نفاس قرار دهد و باقی را عمل استحاضه می کند و
هر گاه یقین ندارد چنانکه غالب این است در اینصورت ایام عادت را نفاس
می شمرد و بعد از آن استظهار میکنند تا ده روز اگر در روز ده منقطع شد تمام

نفاس است

نفاس است و الا همان ایام عادت نفاس است و باقی استحاضه است چنانکه در حیض میکند
و اما سؤال از این غسلهای استحاضه پس انها اعتباری ندارد س با وجود زنان میت زن
زوج او یا ولدش یا یکی از سایر محارم می تواند شست و غسل داد و از زیر پیراهن رجحان
در غسل دادن زنان است ج اقوی اینست که زن و شوهر هر یک دیگری را می تو
انند غسل بدهند هر چند برهنه و مکشوف العورة باشد و افضل این است که جامه
بر روی او بیندازند و از پشت جامه غسل بدهند و تاکید در ستر عورت بیشتر است و اما
محارم پس اکثر علما بر آنند هر گاه مماثلی غسل میتوانند داد از زیر ثیاب و جمعی
قائلند با وجود مماثل هم میتوانند غسل داد هر چند برهنه باشد بشرط ستر عورت و این
قول قوی است و احوط قول اول است س بر اطفالی که بحد تکلیف نرسیده اند هم
حنوط و هم کافور واجب است یا نه ج بلی واجب است س فوطه که بر میت بسته است
آب غسلها بر روی او جاری می شود آیا مجزی است از بدن و همان فوطه بجای بدن نیست
چه صورت دارد ج بلی هر گاه آب به بدن میت میرسد و فوطه مانع از جریان آب
به بدن میت نیست مجزی است از غسل و تطهیر بدن میت و آن فوطه به تبعیت بدن پاک
می شود بجهت آنکه حکم بطهارت بدن با نجاست فوطه میسر نیست و بهتر آن است که در
وقت خلاص شدن آن را بفشارند تا غساله آن بیرون رود س هر گاه مسلمی پوستی
از انصاری بخرد برای مسلمی پوستین چه حکم دارد ج ظاهر حلیت است چون فعل مسلم محمول
بر صحت است و گاه هست که از برای او علم حاصل بشود باینکه آن پوست حلال ذبح
است و ذابح آن مسلم بوده یا از دست مسلم و سوق مسلم بان انصاری منتقل شده بلی

اگر علم بهم رسد که آن مشتری پوست را از انصاری خرید در حالی که عالم بوده ذابح
کافر بوده یا جاهل بوده به حقیقت حال و از او خرید در آن جا اصل حرمت است و استعمال
آن جایز نیست خلاصه معیار در اینجا ید مسلم است و او را باید معتبر دانست و صحیح دانست
تا علم بخلاف آن بهم رسد و بخریدن از کافر علم بحرمت بهم نمیرسد س زنی منطقه دارد
که در این ماه پنجاه سال او تمام باشد اما یقین ندارد آیا بنای عادت خود بحیض
بگذارد و یا استحاضه ج بنا را بحیض بگذارد تا یقین حاصل شود بتمام شدن پنجاه سال
و حصول س آیا غساله که غیر از آب استنجا مستثنا است نجس است یا نه و بر فرض
نجاست آیا آن قطره که بعد از غساله آخر در عضو مغسول میماند نجس است و بعد از
ازاله شده آن عضو محکوم بطهارت است یا اینکه قطرات نجس نیست و بعد از آن که
مرتبه آخر آب را بر عضو جاری ساخت آن عضو محکوم بطهارت است و آن قطرات
بسایر اعضا یا جامه برسد ضرر ندارد ج هر چند دلیل نجاست غساله در نظر حقیر تمام
نیست ولیکن بسبب شهرة و بعضی مؤیدات احتیاط تمام می کنیم و بنا بر قول بنجاست
ظاهر این است که آن قطره که بر عضو انسان مثل دست یا پا یا در شستن الواح از
تخته و سنگ و غیره میماند نجس نیست بجهت آنکه همان آبی که بر کف دست نجس مثلا میریزی
از برای تطهیر اگر چه قایل شویم ببعض و رود نجس میشود ولکن بحکم شارع همان قلیل آب نجس
که می غلطد بر عضو و جاری می شود تا از عضو منفصل میشود تطهیر میکند و آن آب بعد از
آنکه میریزند دیگر آن آب داخل مطهر نیست هر چند از استمرار منقطع شود پس غساله
حقیقی بیش از باقی ماندن آن قطره بیرون رفته است و این آب زاید بر مطهر است

واگر فرض کنیم

و اگر فرض کنیم که بعینه مطهر همان قطره است که از اول عضو جاری شد تا باخر رسید و در آن
جا معلق ماند بلاشک آن غساله و تا جدا نشود عضو پاک نمیشود و توهم اینکه هر جزوی
از آن قطره مطهر جزوی از عضو است هم بر فرضی که ممکن باشد تجدید هر یک از اجزای
مطهر و اعضای عضو هم نفعی ندارد بسبب آنکه جزو آخر مطهر که تطهیر جزء اخیر عضو را میکند
باز مادامی که از آن جزو آخر جدا نشود پاک نمی شود با وجود اینکه فرض در صورتی تحقیق
تحقیق می پذیرد بر فرض امکان که عضو را سراشیب بگیری و قطره را از بالا جاری کنی
اما در صورتیکه عضو را مستوی بگیری و قطره را در میان آن بریزی که بهمه طرف جاری شود
و از یکطرف کج کنی که جدا شود باز همان محذور لازم می آید یعنی نجس شدن مطهر و مطهر شدن
نجس و عدم انفصال غساله و بهر حال در صورتیکه معلوم باشد که آن قطره معلق تمام مطهر آن
یا جزء مطهر است تا جدا نشود پاک نمی شود و هم چنین در صورتیکه شک داشته باشی اما
در صورتیکه علم حاصل شده است که قبل از آن قطره بقدر تطهیر و استیلای تمام عضو
آب جاری شده و جدا شده الحال این قطره معلق و تتمه آنچه در عضو مانده تمام
پاک است و از آنچه گفتیم حکم تطهیر ثوب که جدا شدن غساله محتاج بعصر است معلوم
می شود که مادامی که نفس مطهر بسبب عصر از ثوب جدا نشده بر نجاست خود باقی است
و بعد جدا شدن آن بعصر پاک می شود و آن بقیه که بعد از عصر متعارف بجا میماند معفو
است بسبب نفی عسر و حرج و اجماع چنانکه بقیه رطوبتی که در موضع آن قطره در
صورة تطهیر عضو بدن معفو است س آیا ظاهر دماغ یا دهن را بعد از ازاله عین
نجاست تطهیر ممکن هست یا اینکه آب را درشت کند چند دفعه و آن موضع نجس را

دران آب شست چند دفعه فرو برد و هم چنین باطن دهن را هرگاه چیزی در رخنهٔ
دندان باشد یا اینکه لابد است از اجزای آب در موضع ج اظهر نیست که کافی است
بقدر احتیاج بعد از ازاله عین در آب شست فرو برد یعنی با ملاحظهٔ دفعات بسبب بقای
در نجاسة و بهتر آن است که آب را با عانت کف دست محاسن موضع کند و آب را
بر آن جاری کند و غساله را جدا کند و بهتر از این این است که آب را العنوان صب
بر آن و الفا کند و بریزد و مثل آن که از ظرف میریزد و باطن دهن را بعد از زوال عین
از برای تطهیر بقایای که در بین دندان از غذا و مثل آن که مضمضه کردن تطهیر نتوان
کرد لااقل دو دفعه مضمضه کند و بریزد س در هر یک از اعضای ثلثه غسل و وضو
آب را از طرف بالا که میریزد و دست می کشد باید مجموع اجزاء طرف اعلی را شسته
بعد الاسفل فالاسفل تا بانتها و هرگاه همچو باشد در وضو بعد از ریختن آب بر مرفق
و کشیدن دست تا سر انگشتان طرف دیگر بالای دست مغسول گاه است که خشک میماند
ج ابتدا با علی در غسل واجب نیست بلکه مستحب است و اما در اعضای وضو که شستن
آنها واجب است ابتدا کردن با علی واجب است و اظهر در نزد حقیر این است که
واجب است شستن اعلای هر جزوی از اجزای عضو قبل از اسفل همان جزو نه اینکه
واجب باشد که مجموع اعلای عضو قبل از مجموع اسفل آن شسته شود مثلا آب
که بر رو میریزی طرف راست رو را و هرگاه اول دست بمالند از بالا و فرو بیند
تا ذقن و بعد طرف چپ را بهمین نحو صحیح است و اینکه طرف پایین جانب راست رو
قبل از طرف بالای جانب چپ شسته شود ضرر ندارد و هم چنین دستها که هرگاه از مرفق

آب ریخت

آب ریخت دیگر طرف دست را شست تا سر انگشتان و بعد طرف دیگر را تا سر
انگشتان ضرر ندارد و اینکه نوشته اند که آب تمام می شود و از آن طرف خشک میماند
بیمعنی است بجهة آنکه اگر دست تری دارد و از برای آن طرف باین طرف می تواند
آورد که غسل متحقق شود همان اکتفا می کند و اگر وفا نمی کند یکغرفه دیگر آب بردارد
تا غسل تمام شود مگر اینکه مراد او همان عدم تحقق غسل اعلا باشد قبل از اسفل و هم
چنین است کلام در ترتیب سنتی غسل س متوضی هرگاه مشغول شستن دست
چپ تبعه برخواسته سه چهار قدم یا بیشتر برود یا تکیه بدیواری یا درختی نماید یا
جوراب بکند چه صورة دارد ج هیچ کدام اینها ضرر ندارد و همین که موالات
عرفی بر جا است یعنی در عرف اهل شرع و دین نمی گویند که این شخص دست
برداشت از وضو و جفاف جمیع اعضای سابقه هم بعمل نیاید وضو صحیح است
والله العالم س در تطهیر اعضای ذی حس در شب یا جای تاریک که احساس بصر ممکن
نیست احساس همان عضو بوصول آب کافی است یا نه مثلا در طهارة از بول در عضو
مفروضه باید انگشت به مخرج گذاشت و آب ریخت یا نه و بر فرض گذاشتن چه فرق
است میانه انگشت و موضع خواصی در احساس و هم چنین اعضای غیر ذی حس
و جامه و ظرف ج ظاهر این است احساس همان عضو کافی است و ضرور نیست
که بدست و انگشت آنرا برساند و عمده اشکال در این مسئله این است که یقین بنجاست
حاصل شده و در تاریکی بمجرد آب ریختن یقین بوصول آب بجمیع عضا حاصل نمیشود
غالباً خصوصا در عضویکه حس ندارد یا مثل ظرف و جامه و تحقیق در جواب این است

که مطهر شرعی شستن موضع است و در شستن موضع رجوع بعرف می شود کسیکه در تاریکی آب را
بر عضو جاری می کند عرفا صادق است که عضو را شست یقینا هر چند یقین برسیدن
آب بجمیع اعضا و اجزا حاصل نشود و مثل این است کلام در وضو و غسل خصوصا در غسل
ترتیبی که علم بوصول آب بجمیع اعضا خصوصا پشت سر آدمی و ترتیب محال است پس شستن
عرفی که مشخص شد کافی است س در طهارت بول چه قدر آب باید باشد ج اگر مراد
از استنجاء بول است اظهر این است که همان قدر آب که ازاله عین کند کافی است
و احوط آن است که دو بار باشد گاه هست که دو قطره کفایت می کند و گاه است که
بیشتر ضرور شود سوراخ مخرج که تنگ است گاه هست بول تعدی باطراف می کند بیشتر
ضرور می شود و هرگاه تنگ باشد کمتر کافی است آنگاه هست که مخرج بول آلوده بجسم
لغزنده باشد مثل مذی و غیر آن که آب بیشتر در کار داشت و اگر سوال از تطهیر
جامه و بدن و غیر آن است تفصیل آنرا در مرشد العوام ذکر کرده ام بآنجا رجوع کنند
س هرگاه بعد از ملاعبه و آمدن آب مذی و تلویث حشفه بول کند در طهارت کذا
ریختن آب کفایت می کند یا باید انگشت مالید تا لزوجت مذی هم زایل شود و در صورت
مفروضه فرقی میانه طهارت از بول زن و مرد هست یا نه ج بلی باید دست
مالید تا عین لزج زایل شود هرگاه بدون آن زایل نشود و احتیاط القعدد در اینجا بیشتر
است اینها در صورتیست که با بقای رطوبت مذی بول کنند و الا در وجوب ازاله
آن اشکال است و فرقی مابین مرد و زن نیست س آیا بر زنان است که بعد از مجامعت
و بول کردن اندرون فرج را با انگشت یا نحو دیگر از منی مرد یا منی خود پاک کنند یا نه

و بر فرض لزوم

و بر فرض لزوم یا عدم لزوم هرگاه بعد از غسل چیزی بیاید باز غسل بکنند یا نه و در صورت
آمدن چیزی آیا فرقی میانه اینکه از زن نیز انزالی شده باشد هست یا نه ج
شستن اندرون فرج واجب نیست همان تطهیر ظاهر کافی است و بعد از غسل هرگاه
منی مرد از فرج زن بیرون آید اعاده غسل در کار نیست بلی هرگاه منی زن بیرو
ن آید از فرج او غسل واجب می شود هر چند انزال منی او هم در حال جماع بوده
و الحال بیرون آمده و هم چنین هرگاه منی زن مخلوط بمنی مرد بیرون آید و هرگاه
شک دارد که آیا منی او هم بیرون آمده یا نه غسل بر او لازم نیست همان تطهیر عضو
عضو کنند و نماز کنند و تجدید وضو هم ضرور نیست س آیا حاکم بوجوب غسل بغیبوبة
حشفه حس التقای است یا نه و هرگاه اختلاف میانه مرد و زن در این معنی بسبب
قوت شبق یا ضعف قوت احساسیه احدیها بهم رسد قول کدام یک قوی است
و فرق میانه غیبوبة حشفه بالتقاء و ختانان چه باشد ج حاکم بوجوب غسل حصول
علم بغایب شدن حشفه است یعنی سر ذکر تا بمقدار ختنه گاه در فرج زن خواه علم
باحساس همان عضو حاصل شود یا به نگاه کردن یا بگذاشتن انگشت یا غیر آن
و بدون علم غسل واجب نمیشود هر چند مظنة حاصل شود و در صورت اختلاف مرد
و زن هر یک مکلفند بفهم خود بر هر کدام که علم حاصل شد بر او واجب است و بر دیگر
که علم برای او حاصل نشده واجب نیست و شهادت احدیها در حق دیگری کافی نیست
و غیبوبة حشفه و التقاء و ختانین یک معنی دارد و فرقی بینهما نیست س هرگاه آب
مذی مرد و زن بر رخت و جامه یا بدن دیگری برسد تطهیر ضرور است یا نه ج نجس نیست

و تطهیر لازم نیست س هرگاه مرد یا زن زبان یا لب یکدیگر را بمکند لب را از آب دهان
همدیگر تطهیر نمایند یا نه و آب دهان همدیگر را فرو برند جایز است یا نه ج آب دهان مرد
و زن هر دو پاک است و مکیدن و خوردن آن از برای هر یک از ایشان از لب و دهان
و زبان دیگری جایز است و هیچ نحو کراهت یا ناخوشی ندارد و چه جای نجاست و لزوم
تطهیر س هرگاه باعتبار قبض ابدان و جهه در حال تعذر از مخرج بول آبی برنگ منی
که اندک غلظت داشته باشد بیرون آید غسل دارد یا نه ج این آب را ودی
می گویند بدال مهمله و آن موجب غسل نیست بلکه موجب وضو هم نیست هرگاه بعد از
استبراء و استنجاء بیاید و در این وقت پاک است و احتیاج بتطهیر هم نیست س
شه ابریق یا ظرف دیگر که در موضع نجس گذاشته شود آیا بفرو بردن در آب کر یا جاری
پاک میشود یا باید بعد از خشک شدن فرو برد ج مثل اینکه به مس و مفرق و امثال
آن بمجرد فرو بردن در آب کر یا جاری با زوال عین نجاست پاک می شود و هم چنین
مثل کوزه و لولهنین هم هرگاه عین نجاست در آنها نیست ظاهرا بفرو بردن در کر
و آب جاری پاک میشود و اما هرگاه نجاست در اعماق آن نفوذ کند و کرده باشد
خواهی که اعماق آن هم پاک شود باید القدر در آب بماند که آب برسد بهر جا
نجاست رسیده است و در این صورت خشکانیدن در اول بهتر است اما وجوب
آن معلوم نیست س تنور نجس را بسوزانیدن آتش در آن پاک میشود یا باب
تطهیر باید داد ج باتش پاک نمی شود بلکه باید باب تطهیر کرد و آب را باقی با
یا ابریق بران جاری کنند سه مرتبه و غساله آن در تنور که جمع می شود بعد از آن

گلی را اگر خواهند

گلی را اگر خواهند بیرون بیاورند بنحویکه بر تنور برنخورد س در بدن انسان که بالذات
دهنیت و چربی هست خصوصا در شقه بتطهیر و وضو و غسل مضر است یا نه ج مضر نیست
س هرگاه بجراحت کسی پیش از دو قطع شدن خون و تطهیر خون خاکی یا دوائی بریزند
وقت تطهیر و وضو و غسل هرگاه ازاله آن بدون حرج و خون آمدن ممکن نباشد آیا از بالای
آن آب بریزد پاک میشود و وضو و غسل درست است یا باید جراحت را بردارند ج
هرگاه آن خاک یا دوا با خون جوشیده و متداخل شده تطهیر آن صورت ندارد پس
اگر ممکن باشد بدون حرجی ازاله آن در حمام یا آب گرم که ضرری نرساند ازاله کنند
و تطهیر کنند و هرگاه چیره هم ممکن نباشد تیمم کنند س هرگاه سوزنی یا خاری ببدن بر
خورد و بگوشت یا پوست فرو رود و آن را بیرون کشند آیا سوراخ جای آن در حکم
باطن است یا ظاهر که باید بانجا باز رسیدن آب غسل و وضو را برسانند و هرگاه خار
کذا در انجا بشکند و قدری از آن در انجا بماند بیرون آوردن آن لازم است یا نه ج
این سوالات علامت وسواس است امثال چنین سوراخها باطن و ظاهری در آن
معتبر نیست همان ظاهری بشوید کافی است و در آن کاوش نکنند و بیرون آوردن خار
ضرور نیست و بدون آن هم وضو و غسل صحیح است س هرگاه شخصی در جائی از بدنش
که بچشم دیده نمی شود مظنه جراحتی داشته باشد و دست بر آن موضع گذاشته خون
آلود ببیند یا اخبارش نمایند و یقین بنجاست آن موضع بهم رسانند آیا یقین بقطع
خون آن موضع بچه نحو بهم میرسانند باز بدست گذاشتن و خون ندیدن یا باخبار طفلی
یا یک زن یا بیشتر یا عدلین باید یا مظنه قطع خون کفایت می کند و هم چنین هرگاه

در روشنائی عدم قطع خون جراحت معلومش باشد بعد تاریکی شب فرا رسد یا بجای
تاریکی رود آیا غلبه ظن کفایت در قطع خون می نماید تا تطهیر موضع کند یا نه و بر فرض کفایت
غلبه ظن هرگاه بعد از تطهیر و ادای نماز معلومش شود که خون حین تطهیر منقطع نبوده یا
هیچ نداند که بند آمده آیا موضع ملاقی را تطهیر نماید و نماز را هم اعاده کند یا احتمال اینکه
شاید بعد از نماز آمده باشد کافی است ج در جائی که علم بنجاست بهم رسید باید قطع بزوال
آن حاصل شود هرگاه بنحوی از انحاء علم برای او حاصل شد که اشکال نیست و بمحض سخن
یکزن یا دو زن یا دو طفل نمیتوان اکتفا کرد بلکه سخن یکمرد عادل هم مگر با حصول جزم
دور نیست و شهادت عدلین کافی باشد و بهر حال در زوال عین نجاست حصول جزم ضرور
است و از این جهت جامه آلوده بمنی را هرگاه خود آن کس بشوید و بعد از خشک شدن بسبب
زردی جامه شک کند در زوال عین باید ثانیا بشوید و اینکه در بعضی اخبار امام علیه السلام
امر کرد زنی را که زیر جامه خود را بشوید که گل سرخ رنگ کند نه از برای این است
که علم بزوال خون شرط نیست بلکه از برای این است که نفرتی که در طبع حاصل می شود بسبب
بقای رنگ نجاست رفع می شود و اینها را گفتیم منافات ندارد با آنکه جایز است
که جامه نجس را بگازر بدهیم تطهیر کند و قول او را اعتبار می کنیم در تطهیر بجهت آنکه در اینجا
دلیل هست و قول و فعل مسلم محمول بر صحت است و از اخبار و طریقه علما عصرا بعد
عصر ظاهر می شود کفایت این هر چند آن گازر عادل نباشد و در اینجا هم می گوئیم
هرگاه کسی سر او زخم شود و خون آمده و بدیگری بگوید سر مرا تطهیر کن و او تطهیر کند
اکتفا می کنیم بقول او و فعل او در تطهیر مشتمل بر زوال عین نجاست است اینها در صورتی

است که ممکن باشد

است که ممکن باشد تحصیل علم بزوال عین اما در صورت عدم امکان مثل آنکه شب است
یا آنکه شخص کور است پس در اینجا آن قدر که ملاقی نجاست را جزم کند بزوال آن و اگر ممکن
نشود حصول جزم بظن نزدیک بجزم اکتفا می کند و اما اینکه در بند خون زخم ممکن نیست جزم
بسبب احتمال خون تازه بیرون آمدن پس این ضرر ندارد بجهت آنکه مقصود زوال عین سابق
و تطهیر است و اصل عدم خروج خون تازه است پس همان قدر که جزم یا ظن نزدیک بجزم
حاصل کرد بزوال همان عین اول اگر آب بر موضع جاری کند کافی است و اگر بعد جزم حا
صل شود که آن خون رفع نشده بود ثانیا تطهیر کرد و اما اگر احتمال میدهد که این خون
تازه بیرون آمده بتطهیر سابق ضرر ندارد و از طرق دانستن زوال عین در جائی که بچشم
آن موضع را نمیتوان دید این است که هرگاه مثلا سر او زخم است و خون آمده دست
بر سر آن میمالد تا دیگر اثری ظاهر نشود بدست و اگر خواهد قلیلی پنبه بر آن موضع می گذارد
و بر میدارد و ملاحظه می کند س هرگاه روغنی یا پیه یا صابون نجس شده باشد هر یک
از آنها را آب کرده در حوضی که بقدر کر یا زیاده باشد بر آب آن حوض ریخته شود
بطوریکه هر جزو آن با آب ممزوج و مخلوط گشته بعد از آن جمع آوری آن از روی آب
ممکن باشد آیا و اینها قابل تطهیر است یا نه و دیگر اینکه هرگاه خمیر نجس شده باشد
آن را در تنور خشک کرده بعد از آن در آب گذارند تا آب بعمق آن رفته پاک است یا نه
ج هر چند بعضی علما تجویز کرده اند تطهیر روغن را با آب باین نحو مثل اینکه در خزانه
حمامی که آب بسیار گرم دارد بریزند تا ممزوج شود و بعد سرد شدن از روی آب بگیرند
و لیکن اظهر در نزد حقیر این است که پاک نمی شود و همچنین صابون و در باب خمیر نجس هر چند

دو حدیث صحیح وارد شده که پاک نمی‌شود و باید دفن کرد و به پختن و نان کردن پاک
نمیشود و قول شیخ بپاک شدن بسبب پختن با آتش ضعیف است لیکن این منافات
ندارد با آنکه جایز باشد تطهیر آن در آب کر یا جاری پس هرگاه خمیر نجسی که عین نجاست
در آن نباشد هرگاه در تنور فرو شود یا خود خمیر در آفتاب خشک شود و بعد از آن بگذارد
در میان کر یا جاری بقدری که بخیسد و از هم متفرق شود که آب همه اعماق آن برسد
طاهر این است پاک میشود اما باب قلیل نمیتوان تطهیر کرد و امر تطهیر آن اصعب است از تطهیر
گوشتی که در آب نجس جوشیده باشد بحدی که آب نجس در اعماق او رفته باشد که آن قابل
تطهیر است س هرگاه طفلی بکنار تنور بول کند و بول او جاری شود بر دیوار تنور آیا
در این صورت تطهیر دیوار تنور ممکن است یا نه در صورت امکان بچه طریق باید تطهیر ج بلی
ممکن است باینطریق که با آفتابه یا ابریق آب را جاری سازی بر آن بحدی که غساله آن از دیوار
تنور منفصل شده بته تنور برود تا سه مرتبه باین نحو نماید و آنگاه خواهد بعد کل ته تنور را
بیرون آورد بنحوی که ملاقی تنور نشود س گل نجس در ته لولهنگ و آفتابه بهم بفرو برده در آب
کر و بیرون آورده‌اند با بقای گل پاکست یا نه ج هرگاه علم حاصل شود که آب جاری
یا کر باعماق آن ساری شده و بجمیع اعضای و اجزاء گل نجس رسیده و عین نجاست
زایل شده پاک می‌شود و الا فلا بلی ممکن است حکم به طهارت روی گل که آب با آن رسیده
هرگاه آن گل مایع نباشد س هرگاه کفش و پوستین در مساجد مسلمین و غیر مساجد
که اکثر اوقات بعزم مهمانی و غیر آن در آنجا جمع میشوند عوض شود و صاحبش بپوشد
پاک است یا نه ج بلی طاهر در طهارتست س چرکی که در زیر ناخنها میماند نجس

میشود بجاری

میشود بجاری کشیدن آب بر آن یا فرو بردن آن در آب کر یا جاری با بقای آن پاکست یا نه ج
بلی بهر قدر که نجاست رسیده آب کر رسید پاک میشود و ازاله بالمره شرط تطهیر نیست س
حدیث الارض یطهر بعضها بعضا مضمونش را بیان فرمایید ج یعنی زمین پاک می‌کند
بعض آن که بر روی زمین است بعض دیگر را که بته کفش و قدم چسبیده است و نجس شده
است بسبب رطوبت نجاست و تفسیر آخوند ملا محسن بسیار دور است و در الفاظ فقها مهجور است
س در زمستان در زمین رطب هرگاه شخصی عبور بر زمین پاک و نجس هر دو یا نجس
تنها نماید و از کفش یا چارق ترشح و یا رطوبت بپا برسد حکم بنجاست می‌توان کرد
یا نه ج هرگاه رطوبت از زمین نجس است البته نجس است و اما هرگاه هر دو زمین
راه رفته و محتمل باشد زیر کفش قبل از نجس شدن رطوبت داشته باشد یا بعد از
نجس شدن و پاک شدن براه رفتن رطوبت داده باشد بپا پاک است و تا یقین نشود
باینکه رطوبت نجس است که بپا رسیده حکم بنجاست پا نمی‌توان کرد و این مبتنی بر اینست
که زمین رطوبت دار حتی زمین گل شده را هم مطهر دانیم و آن دور نیست و الا حرج
عظیم لازم می‌آید س شخصی در پشت او طاق او خلا واقع شده باشد و رطوبت
آن بدیوار و اندرون او تا دو تا ثیر کند آیا آن خاک که در آن دیوار است پاک
است یا نه ج خاکی که رطوبت خلا با آن رسیده نجس است و هرگاه در سمت قبله است
نماز کردن با آن سمت هم مکروه است س اقل آبی که از آن غسل توان نمود چقدر
باید باشد ج بقدری که همه بدن آب جاری شود با عانت دست که دست
به پشت بنجد هم می‌توان کرد س غسل جنابت قبل از دخول وقت نماز بچه نیت باید

کرد ج علی القصد رفع جنابت قربة الی الله کافی است و با آن نماز واجب میتوان
کرد س اگر کسی پیش از غسل علم قطعی یا شرعی داشت بطهارت بدن و بعدم مانع بودن
او وصول آب در حینی که میخواست غسل کند شک بهم رساند در عروض آیا حالة
سابقه را استصحاب میتوان داشت یا نه ج اما در طهارت محل پس استصحاب
را کتفا می‌توانند کرد و شک در نجاست اعتبار ندارد و اما در صورت شک در حصول
مانع از وصول آب اعتماد باستصحاب مشکل است چون معارض است باستصحاب شغل ذمه
بغسل و اصالة عدم نفع غسل بلی اگر بعد از وضو و غسل مانعی در بدن ببینند و شک کنند که آیا
قبل بوده یا بعد ظاهر این است که بنا را بر صحت می‌گذارند هر چند در اینجا نیز آن معارضها جاری اند
زیرا در اینجا فرق است که آن ظاهر حال مسلم است که فعل را بر وجه صحیح کرده بلکه چون فاعل
که در آن وقت محکوم بصحت بوده چون در خاطر و خطور نکرده بوده قبل از غسل و وضو که آیا
مانعی و حایلی در بدن رو هست یا نه استصحاب حال عدم حایل چنان قوتی دارد که عدم
را در اذهان مجزوم به میدانند و افعال مترتبه بر آن را بجا می‌آورند و این گونه جزم که بعضی
را گر اعتقاد مشهوری میخوانند و بعضی عدم عاری می‌گویند نظر به تتبع احکام شرعیه حجت است
پس طهارتیکه بعد آمده در آن حال محکوم بصحت است و بطلان آن محتاج است بدلیل و اما
در صورت طریان شک قبل از طهارت خصوصاً با ظن بحصول مانع و دیگر نه آن جزم باقی است
و نه ظن چنانی که با ظن حاصل از معارضات مقاومت کنند پس اکتفا بمجرد استصحاب در آن
لغایت مشکل است غایت امر تعارض استصحابین است و تساقط آنهاست و باقی میماند اصالت
عدم صحت عبادة مشروط بآنها بجهت عدم حصول علم بشرط و شک در شروط موجب شک در مشروط

است و از آن

است و از آن چه خواهد آمد در کتاب صلوة در مسئله بقای وقت با تضیق حقیقت این مسئله را
می‌توان فهمید دیگر حاجت بیان نیست س هرگاه زنی طفلی از او متولد شد میت غسل
مس میت نکرده بلکه چندین دفعه رو داده آیا صلوة و صیام او در این ایام فاسد است
یا نه ج ظاهر این است که این را مس میت نمی‌گویند و غسلی از برای آن واجب نیست مگر
اینکه بعد از خروج عضوی از او بعضوی از آن میت برسد اما اولا بجهت آنکه متبادر
از مس میت مس ظاهر مکلف است بظاهر یا باطن میت و رحم از جمله بواطن است که مماس میت شده
و اما ثانیاً پس بجهت آنکه در اینجا میت مس حی کرده چون مرور که در بدن او نه اینکه حی مس
میت کرده باشد و از مکلف مسی بعمل نیامده و بعبارت اخری یک حی که ملاحق حی دیگر
بوده میت شده نه اینکه حی مباشر میت شده و متبادر از مس میت معنی دویم است نه اول
بلی چون فوت دافعه حی باعث مباشرت اسفل رحم و باطن فرج شده از این جهت باز
ادعای مس میتوان کرد پس عمده نکته بر وجه اول است س وجوب غسل خنثی در چه وقت
است و کیفیت غسل او چون است ج کیفیت غسل خنثی و غیر خنثی تفاوتی ندارد و اما
وجوب غسل بسبب جنابت پس آنکه خنثی واضح است ملحق است بآنچه واضح است یعنی آنچه علا
مات حکم بر جولیت می‌کند حکم مرد دارد و هر چه حکم با نوثیت می‌کند حکم زن دارد در اینجا
که مراد از خنثی کسی است که هم آلت مردی دارد و هم زنی پس اگر حکم شود بمرد است
بسبب آنکه مثلا بول او از آلت مردی می‌آید یا از هر دو می‌آید و لیکن اول از آلت
مردی می‌آید پس آن در حکم مرد است و اگر بعکس است زن است و هرگاه علامات در او
مساوی باشند خنثی مشکل است پس در مسئله جنابت هرگاه بسبب انزال منی حاصل شود

خنثی و اضح حکم آن واضح است که اگر در صورة اوّل منی از مخرج مردی می آید لا غیر حکم بجنابت
می شود و در ثانی هر گاه از مخرج زنی می آید چنین است و امّا در خنثی مشکل پس حکم بجنابت
نمی شود مگر بخروج منی از دو مخرج و هر گاه یکی بیرون آید جنب نیست مگر آنکه معتاد باشد بخروج
از آن یک مخرج و بنا بر قول علامه در نهایت که خروج منی را از غیر موضع خلقی موجب غسل
میداند در اینجا هم باید همچنان در اعتبار نکرده و هر گاه بسبب جماع کردن باشد پس اگر
مردی با خنثی واضحی که حکم برجولیت شده باشد ذکر خود را داخل در دبر خنثی جنب است و غسل
بر او واجب است بنا بر وجوب غسل در وطی در دبر مطلقا چنانکه اظهر و اشهر است و هر گاه دا
خل کند در قبل او در آن دو قول است یکی وجوب غسل بسبب عموم التقاء ختانین و دوم عدم
وجوب است بسبب اینکه محتمل است که آن خنثی مرد باشد و آن قبل عضو زایدی باشد و عموم
التقاء ختانین منصرف می شود بافراد شایعه و این از آن جمله نیست و شاید این قول اظهر باشد
و هر گاه دو خنثی مشکل هر یک ذکر خود را در قبل دیگری داخل کنند اظهر این است که بر هیچیک
غسل واجب نیست بهمان دلیل که گذشت و اگر مردی با خنثی واضح ذکر خود را داخل کند در قبل
خنثی و همین خنثی هم ذکر خود را داخل کند در انثی آن خنثی جزما جنب است زیرا که اگر
قبل او قبل زن است در نفس الامر بسبب جماع مرد در آن جنب است و اگر قبل او عضو
زایدی و ذکر او ذکر مرد است بسبب جماع با زن جنب است و امّا آن مرد و زن که با او
جمع شده اند بر هیچیک غسل واجب نیست زیرا که هر چند جنابت واقعیه در نفس الامر از
برای یکی از آن دو تا جزما حاصل است ولیکن چون بر هیچیک غسل لازم نیست مثلا
شبیه دو نفر در یکجا مشترک باشند و در آن منی ببینند و جزم کنند که از یکی از آنهاست

ونذرانند که از کدام یکی است س آیا وضوی ارتماسی صحیح است یا نه و آیا فرو بردن اعضای وضو
در آب کافیست یا نه و فرقی میان آب جاری و واقف است یا نه ج بلی هر گاه نیت وضو
کند و بقصد وضو روی خود را به آب فرو برد و بعد از آن دست راست را باین نحو که
مرفق را اوّل داخل کند در آب فرو برد و بقصد شستن بالا کشد به نیت اینکه اوّل مرفق
شسته شود تا سر انگشتان و بعد از آن دست چپ را بهمین نحو ولکن زیاد در آب نگاه
دارد که بعد از تمام شدن غسل آب تازه بر آن صادق آید تا اینکه مسح عیب نکند و بهر حال
ملاحظه ترتیب باید کرد پس اگر کسی رو و دستها را بیکدفعه لشوید صحیح نیست بلی هر گاه بقصد
وضو جمیع این اعضا را در زیر آب جاری نگاه دارد که دفعه همه را آب فرو گیرد غسل
بعمل آمده و اگر دفعه ثانیه باز چنین کند غسل دست راست بعمل آمده و اگر دفعه دیگر چنین
کند غسل دست چپ بعمل آمده و مسح را باید به تری دست چپ کند با ملاحظه اینکه مکث
زیاد نکرده باشد در آب که آب جدید حاصل نشود و هر گاه دفعه فرو رود در آب بقصد وضو
غسل او بعمل آمده و هر گاه در دفعه اوّل که فرو رفت و غسل وجه بعمل آمد دست راست را
اوّل بیرون بکشد بقصد وضو و بعد از آن دست چپ را غسل همه اعضا بعمل آمده و هکذا
در میان آب جاری که آب بر جمیع اعضا جاری می شود به نیت کند جریان اوّل از
برای شستن رو باشد و بعد از آن برای دست راست و بعد از آن برای دست چپ
یا قصد ترتیب در اجزاء هر عضو نیز هم کافی است و از شهید در ذکری ظاهر میشود همین
قصد در آب استیکه هم کافی است و بهمان نیت ترتیب اکتفا می کند و این را ترتیب حکمی می
گویند و از تحریر ظاهر میشود عدم اکتفا و اولی اعتبار فعلیت ترتیب است پس در این صورت هر گاه

اعضا را حرکت بدهد بترتیب بقصد وضو کافی است و در این صورتها با آب ست راست را هم
مسح میتواند کرد بشرطیکه مکث طولانی نکند و بمجرد صدق تحقق غسل عرفی دستها را و سر را
بیرون بیاورد و بدانکه عمده در این باب ملاحظه صدق غسل است یا نیت و ملاحظه ترتیب
فعلی یا حکمی بنا بر قول با آن و ملاحظه عدم اخلال بموالات و عدم مسح با آب جدید و فروع مسئله
بسیار است پس این اصول را باید در دست داشت و فروع را بر آن متفرع کرد و بهر
حال ظاهر اخلافی در اکتفاء بوضوء ارتماسی فی الجمله نباشد چنانکه از تذکره و تحریر و ذکری
و غیر اینها ظاهر میشود س هر گاه کسی اعضای وضو را شسته باشد بدون قصد وضو
آیا جایز است که به نیت وضو کند و همان آبی که در اعضای او است غسلات او را یعنی
وضو را ادا نماید باین نحو که دست بمالد از رستنگاه مو تا بذقن و هم چنین از مرفق
تا سر انگشتان به نهجی که در وضو مقرر است ج بلی ظاهر صحت وضو است هر گاه آن قدر
آب در عضو هست که مسمی غسل بعمل بیاید و آب جاری میشود بر عضو س هر گاه کسی با آب
نجس وضو بنوید یا غسل کند و نماز کند چه حکم دارد ج هر گاه عالماً عامداً که طهارت
و نماز او باطل است و واجب است تطهیر بدن و اعاده وضو و غسل و نماز خواه وقت باقی
باشد یا نه و هر گاه عالم به نجاست و فراموش کرده مشهور در آن نیز وجوب اعاده وضو و نماز
هر دو است مطلقا و دلالت می کند بر آن موثقه عمار و مرسله اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام
عن الرجل يجد في انائه فارة وقد توضأ من ذالك الماء مرارا او غسل منه ثيابه
واغتسل منه وقد كانت الفارة متسلخة فقال ان كان رآها في الاناء قبل ان يغتسل او
يتوضأ او يغسل ثيابه ثم فعل ذالك بعد ما رآها في الاناء فعليه ان يغسل ثيابه و

يغسل كل ما اصابه ذالك الماء ويعيد الوضوء والصلوة وان كان انما رآها بعد ما فرغ
من ذالك وفعله فلا يمس من الماء شيئا وليس عليه شيء لانه لا يعلم متى سقطت فيه ثم قال
لعله ان يكون انما سقطت تلك الساعة التي رآها و مکاتبه صحیحه علی ابن مهزیار نیز در حکایت
مکاتبه سلیمان ابن رشید و امّا هر گاه جاهل باشد بنجاست پس ظاهر صدوقین و مفید و شهید
در دروس و ذکری و صریح علامه در مختلف وجوب اعاده است مطلقا و شیخ در مبسوط و نهایه
و ابن براج قایل بتفصیل شده اند که هر گاه وقت باقی است نماز را اعاده می کند و الا
فلا و این مذهب را از ابن جنید نیز نقل شده و امّا تطهیر بدن و اعاده طهارت پس آن لازم
است بر همه این اقوال و ابن ادریس قایل شده باینکه واجب نیست بر جاهل اعاده
نماز و طهارت هیچ کدام نه در وقت و نه در خارج آن ولکن بعد تصحیح این قول قوت
نیست قول معتبر که و اظهر در نزد حقیر وجوب اعاده طهارت و صلوات است مطلقا
و دلالت می کند بر آن اخبار بسیاری که نهی شده است در آنها از وضوی با آب نجس هر چند
قایل نباشیم بدلالت نهی بر فساد زیرا که ظاهر آنها آنست که مجرد نیست نه اینکه مراد مجرد
حرمت باشد تا کسی تواند منع کرد تعلق نهی را بجاهل چون مکلف نیست با دلالت
نهی را بر فساد خصوصا مثل صحیحه ابو العباس در حکم کلب از حضرت صادق عليه السلام که فرمود
رجس نجس لا تتوضأ بفضله واصبب ذالك الماء چون مستفاد می شود از آن که علت
منع همان نجاست است و آن نسبت بجاهل و عالم یکسان است و آخر موثقه عمار سابقه
هم دلالت دارد چون تعلیل فرمود امام عليه السلام سقوط تطهیر و اعاده طهارت و صلوات
را در صورتیکه پیشتر ندیده بود موش را در آن ظرف باینکه معلوم او نیست که چه

وقت در ان ظرف اقامه است و فرموده شاید بعد از استعمال افتاده شده و نفرمود که چون
گذاشته بر او چیزی نیست هرچند معلوم شود پیش افتاده بسبب جهالت و اما دلیل قوم بعدم
اعاده طهارت و صلوة این است هرچند مسلم داریم طهارت و صلوة نام طهارتی
باشد که با آب طاهر بعمل آید و صلوتی که با طهارت بعمل آید و الفاظ هم اسامی امور نفس
الامریه باشند لکن در امتثال بامر نفس الامری حصول ظن کافی است تا لازم نیاید
عسر و حرج یا تکلیف ما لا یطاق و بعد از حصول امتثال اعاده و قضا محتاج بدلیل
است و آنچه میگویند که شغل ذمه یقینی مستدعی برائت ذمه یقینیه است دلیل ندارد
چون اصل برائت ذمه است و دلیلی بر اشتغال ذمه بغیر آنچه حاصل شود باشعار با آن
نداریم بلی تطهیر بدن واجب است و چون بالفعل یقین بنجاست است و جواب آن
این است که بلی چنین است و مادامی که خلاف مظنون حاصل نشده همان چه کرد
کافی است و لکن بعد ظهور حال معلوم می شود طهارت و صلوة نفس الامری از او
فوت شده خصوصاً بنا بر آنکه الفاظ نام عبادات صحیح باشد بلکه در صورتیکه نام اعم
باشد چنانکه مختار ماست هم آنچه مطلوب شارع است جامع شرایط صحت است و ثمره
نزاع در مجهول الحال ظاهر میشود مادامی که مجهول است و در مثل جایی که نذر کند کسی
که بمصلی چیزی بدهد یا مثل اینکه بگوید هر کس نماز می کند حکم باسلام او می شود و
امثال اینها پس هرگاه کاشف بعمل آید که طهارت و صلوة نفس الامری بعمل نیامده
صادق است بر او که نماز او فوت شده و اخبار صحیحه که دلالت دارد بر اینکه هر کس
از او نمازی فوت شود باید قضا کند شامل آن است و هرگاه قضا واجب شد اعاده هم

واجب خواهد بود

واجب خواهد بود بطریق اولی و بسبب عدم قول بالفصل و اخباری که دلالت بر اینکه هرگاه
کسی نمازی بدون طهور کرده باشد باید قضا کند هم شامل آن است و منع اطلاق فوت نماز
و طهارت در این صورت بسبب صدق امتثال بسیار دور است و اما دلیل قول بتفصیل
پس در نظر حقیر چیزی متحصل نیست الا مقایسه بحال نجاست بدن و ثوب بنا بر قول بتفصیل
در آنجا و این قیاسی است مع الفارق و تمسک بآن راهی ندارد س هرگاه کسی
ببیند که امام جماعت با آب نجس وضو ساخته بگمان طهارت یا با آب غصبی بگمان اباحت
با او می توان اقتدا کرد یا نه ج در صورت جهل بغصب وضوی امام صحیح است و با او
می توان نماز کرد چون بطلان وضو با آب غصبی با اجتماع امر و نهی است چنانکه مشهور
علمای ما گفته اند با اجماعی در ناصریات ادعا کرده و در صورت جهل بودن آب ملک
غیر نهی متعلق بمکلف نیست و هم چنین ظاهر دعوی اجماع هم در غیر صورت علم بغصب
معلوم نیست و اما در صورت جهل بنجاست پس جایز نیست اقتدا کردن با او چون ماموم
علم دارد به بطلان وضوی او و اینکه او بی وضو نماز کرده هرچند قایل باشیم بر خلاف امام
اعاده واجب نباشد بعد از ظهور حال و این منافات ندارد با آنکه هرگاه بر ماموم
معلوم شود بعد نماز که امام بی طهارت بوده یا فاسق بوده یا کافر بوده بر او اعاده لازم نیست
کتاب التجاره سؤال گندم را مثلاً یکعباسی میخرند و هم چنین جو را صد دینار میخرند و چیزی را
مثلاً دو قروش میخرند اجناس مذکوره را مثلاً وعده شش ماه میدهند گندم را
از قرار منی سیصد دینار و جو را دو شاهی و پنبه دو قروش و نیم این معامله صحیح است
یا نه ج بلی صحیح است س زمین را بیع شرط کردن بمدت شش ماه مثلاً و فرعی بعد بایع از

مشتری اجاره کند در این مدت بمبلغ معینی که بعد از انقضای مدت اصل ثمن را با مال
الاجاره بمشتری رد نماید و مفروض است که این مدت در فصلی است که از زمین انتفاعی نمی توان
برد صحیح است یا نه ج بلی صحیح است خصوصاً هرگاه خیار فسخ بشرط رد ثمن را از برای بایع در
اخر قرار داده باشند و در اجاره باید که عین مستاجره منفعت محلله معینه مقصوده
عقلا باشد داشته باشد و اجاره کردن بدون امکان انتفاع از آن بوجهی از وجوه
صحیح نیست س هرگاه باغ را بیع شرط نمایند بنهج مذکور و مفروض است که این مدت
نیز در فصلی است که از باغ منفعتی باو نمیرسد آن چه صورت دارد و خانه را بیع
شرط کردن و اجاره کردن صحیح است یا نه ج اجاره باغ و بستان و امثال آنها
بجهت انتفاع از میوه اشجار صحیح نیست و بیع شرط کردن خانه و اجاره کردن بعد از آن
صحیح است س متعارف شده است در میان مردم که یکتومان پول را بعنوان قرض میدهند
و در طبق آن مثلاً یکمن پنبه بگیرنده آن پول می فروشند بمبلغ پنجهزار بوعده چهار ماه مثلاً
و سند پانزده هزار می گیرند و مفروض اینست که پنبه و قیمتش را الحال هزار دینار میخرند
این معامله و قرض کردن صحیح است یا نه ج هرگاه در قرض دادن پول شرط نکنند معا
مله پنبه را بنهج مذکور باین نحو که قرض جدا باشد و معامله جدا صحیح است و هرگاه پول را
بقرض داده بشرط اینکه پنبه را باین قیمت از او بخرد حرام است س هرگاه زید از عمر
و یکتومان پول قرض کرده بمدت یکسال و در وقت رد کردن شخصاً مثلاً چهار قروش پول
یا چیز دیگر بعنوان تکلف و تواضع زید بعمر می بخشد بر گیرنده حلال است یا نه ج
چیزی علاوه دادن بجهت دهنده جایز بلکه مستحب است و بجهت گیرنده کراهت دارد و حرام

نیست

نیست س هرگاه ملکی فیما بین زید و عمرو مشترک بوده زید غایب و عمرو قدری
از ملک مذبور را از بابت رسد خود فروخته و عمارت و باغچه که فیما بین ایشان بالمشاع
مشترک بوده و بمشتری درک داده که هرگاه کاشفی در معامله بهم رسد مشتری رجوع بدرک
نماید ج فروختن مال مشاع بقدر حصه ضرر ندارد و در تقسیم و تصرف در آن از جانب
غایب باید از حاکم شرعی یعنی از مجتهد عادل جامع الشرائط ماذون شود و اصل بیع صحیح
است و اما آنچه بدرک داده پس اگر اشکال در سؤال از راه اشتراک با غایب است
پس این درک چه معنی است و اگر از راه آنست که مبادا اصل مبیع مستحق غیر آید پس
اظهر آنست که درک دادن شایع صحیح است و مجرد تخلیه ید در امور غیر منقوله بجهت
صحت رهن کافی است س منافع مبیع شرطی را در ایام خیار بالاجاره یا بالمصا
لحه منتقل میتوان ساخت بدون آنکه شرط اسقاط خیار شود در تمام مدت الا روز
آخر مثلاً یا باین شرط اشتغال بالاجاره و المصالحه صحیح است و بدون این شرط دارد این
شرط با اصل بیع شرط منافی مخل و مفسد است یا منافی مخل نیست ج هرگاه در بیع
بشرط خیار چنان قرار داده باشد که زمان خیار منفصل باشد از عقد مثل اینکه بگوید
این زمین را فروختم بتو بیکتومان و شرط کردم با تو که بعد از انقضای یکسال هرگاه رد
مثل ثمن را در ظرف پنج روز بسوی تو تمام نمایم مسلط بر فسخ بیع باشم و شرط کردم با تو
که این خیار بعد از انقضاء این مدت در ظرف آن پنج روز از برای من باشد و
مشتری هم قبول کند پس اظهر جواز آن است و اشکالی ظاهرا در جواز اجاره دا
دن مبیع در ظرف یکسال و مصالحه منافع آن در این صورت نیست و این شرط هم منا

فاسق با بیع بدارد و مختل و مفسد نیست و اما هرگاه زمان خیار متصل بعقد باشد مثل
آنکه بگوید فروختم بتو این زمین را بیکصد تومان و شرط کردم با تو که از حال ابتدای انقضاء
یکسال تمام خیار را از برای من باشد هر وقت که در ظرف این سال رد مثل ثمن
بتو نمایم مسلط بر فسخ بیع باشم پس در اینها در صحت اجارهٔ ملکیه مصالحه اشکالی
نیست و چنانکه صحت آن بر حقیر ظاهر نیست بطلان نیز معلوم نیست بلکه صحت آن
خالی از قوت نیست اما تفصیلی میخواهد و وقت اقتضای بیان آن را نمی کند لهذا
در اینصورة الحال توقف دارم س زید مبلغ هشت تومان فروش بعمر داده بلکه
معینی بمبلغ ده تومان اشرفی و مذکور شده سپت علاوه اشرفی بنجم را بعد از انقضای
مدت مذکوره مبلغ هشت تومان را فروش زید از عمر گرفته آیا عمر مشغول ذمه بمبلغ
تومان از مال زید خواهد بود یا نه و بر فرض مشغول ذمه بودن هرگاه ده تومان را فروش
بدهد ربا خواهد بود یا نه ج در معامله طلا و نقره قبض مجلس شرط است بنا بر این معامله
باطل است و زید مستحق همان هشت تومان است و حرمت این معامله و بطلان از
آنجهة است نه از جهة ربا بودن انعکاس س طلای مخلوط بمس یا غیر آن را جایز است فرو
ختن با شرفی مخلوط با علم طرفین بغش و خلط ج بلی جایز است خواه مساوی
و خواه با زیادتی و در صورة زیادتی خلط در مقابل طلا می رفتد و مثل آن
می شود و طلا در مقابل خلیط س آیا پول هائی که مخلوط بمس است و مقدار مس
آن معلوم نیست جایز است معامله با آنها ج بلی هرگاه طرفین علم بغش و خلط
دارند و رواج باشد در معامله جایز است هر چند مقدار غش معلوم نباشد

وهرگاه معلوم نباشد

وهرگاه معلوم نباشد که در معامله رواج است یا نه یعنی آنکه زر مغشوش زر نوی باشد
و غش آن بیشتر باشد و لیکن در میان مردم مشتبه باشد با آن زر سابق و معامله و رواج
آن بسبب جهالت حال آن باشد مشکل است س هرگاه کسی معاملهٔ لازمه مثل بیع یا
صلح کرده باشد و در ضمن عقد شرط خیار فسخ در مدت معینه بجهة احدهما شده باشد
و بینهٔ عادل شهادت بدهند که در عوض مدت مذبوره صاحب خیار گفته است که من آن
معامله را فسخ کردم آیا این قول موجب فسخ است یا نه ج هرگاه عبارة فسخ کردم تعبیر
مقام معلوم شود که انشاء فسخ است و بینه هم بر این معنی شهادة بدهند اشکالی ندارد
و فسخ ثابت است و هرگاه شهادت بدهند بلفظ خبر یعنی آن شخص خبر داده که فسخ
کرده ام و پیشتر این اخبار و اقرار در شهادت میدهند ظاهر این است که این نیز
شهادت بر فسخ است و همین قدر کافی است در فسخ باعتبار آنکه اخبار از آن با وجود
استلزام حصول آن در خارج بقای او را بالفعل دلالت دارد بر اخبار و از حال
باین معنی که ابطال سابق مال غیر نیست و مال سابق طرف دیگر عقد مال اوست و
ابطال عقد سابق بر جا نیست و همین معنی فسخ است و در فسخ لفظ خواصی معتبر نیست
و دلالت التزامی کافیست و نظیر نیست رجوع در طلاق چنانکه اتفاقی علماست هرگاه
زوج در حال عده انکار طلاق بکند می گویند این رجوع است و این نیست الا
بجهة آنکه انکار طلاق مستلزم اعتراف بزوجیت است و هم چنین احادیثی که
دلالت دارد بر آنکه هرگاه در حین رجوع شاهد نگرفته باشد بعد از آن که بخاطر
ش آید شاهد بگیرد و ظاهر آن اخبار نیست در نزد شهود اقرار کند که رجوع

کرده ام هر چند بعنوان اخبار از گذشته باشد و مطلق دلالتی بر این ندارد که ثانیاً انشاء
رجوع بکند و ایضاً هرگاه شهود ببینند که شخصی با زن مطلقه خود ملاعبه میکند بقصد آنکه
زن اوست نه بنیت حرام و لیکن معلوم ایشان نباشد که انشاء رجوع قبل از این شده و آن
مترتب بر آنست یا همین اول انشاء است کافی است در شهادة پس معلوم شد علم شهود بحصول
اثری مترتب باشد بر انشاء از آن شخص کافی است و باعث علم بحصول انشاء است
که انشاء و همین اثر حاصل شده باشد و هم چنین است کلام در فسخ پس شهادت شهود بعنوان
قطع بر آنکه صاحب خیار مطالبهٔ مصالحه نامه کرده و از حال او میفهمیدند که او الحال منزور
باین مدت خیار است ملک خود را از خود میداند بسبب فسخی که کرده پس بالفعل علم از برای آنها
بحصول انشاء حاصل میشود س شخصی ملکی بیع شرط کرده بتقریبکه هرگاه در انقضاء مدت رد
مثل ثمن نماید مسلط است بر فسخ بیع و قبل از انقضاء مدت فوت شد و وارث او هم قادر
بر رد مثل ثمن نشده تا مدت منقضی شده بعد از انقضاء مدت رد مثل ثمن بمشتری نمود
و مشتری هم قبول نمود و بیع را بوارث واگذاشت آیا بهمین قدر ملک وارث می شود
یا محتاج است بعقد جدیدی ج خیار از جملهٔ حقوقیست که بمیراث میرسد و چون بیع باز
نسبت بوارث در عهده تزلزل است پس لزوم که حاصل شد بسبب عجز وارث این لزوم نسبت
مشتری و وارث حاصل شده و اقاله بیع ابطال موجب رجوع بیع می شود بوارث بسبب
عمومات اقاله چنانکه در احادیث وارد شده که ایما عبد مسلما فی بیع اقاله الله
تعالی عثرته یوم القیمة و اقاله فسخ بیع است و بعد فسخ بیع مالک منحصر است بالفرض
در وارث بکسی دیگر نمیرسد بگوید که حق مورث همان خیار بود و آن ساقط شد پس

دیگر انتقال

دیگر انتقال ملک بوارث محتاج است بنا قل جدیدی بجهة آنکه قطع نظر از اینکه عمومات اقاله
افادهٔ آن می کند توارث خیار مستلزم توارث توابع آن نیز هست زیرا که اگر بایع زنده
می بود و بعد از لزوم بیع استقاله می کرد اقاله باقتل ملک از برای او بود همین حق مالی بوارث
او منتقل می شود بمیراث و دلیل انتقال حقوق مثل اموال پس آن فی الجمله اجماعی است
هر چند در بعضی از مواضع خلاف کرده اند مثل حق الشفعه و حق الرجوع در هبه و عموم
ما ترک در آیهٔ شریفهٔ ارث مؤید است و خصوص حدیث نبوی که ما ترک المیت من حق فلو
ارثه و اشکال در هبه چنانکه علامه در قواعد کرده و اقرب عدم انتقال را داده و هم
چنین شهید در قواعد پس شاید وجه آن این باشد که مالک بعقد هبه و اقباض اعراض از
مال کرده و حق از آن ساقط شده خصوصاً در کسانیکه جاهلند بحق الرجوع و جواز رجوع بجهة
هبه خلاف اصل است و بدلیل ثابت شده و قوت دلیل اعراض با اصل اقوی است
از احتمال دخول در تحت ادلهٔ حقوق بخلاف خیار و حق الشفعه و امثال آن و از آن
جهة است که در صورت خیار مشتری ممنوع است بخصوص از اتلاف عین مال و اخراج
از ملک خود بنحوی که ذو الخیار ممنوع از رجوع شود و در هبه عارض میشود باراده واهب
بعد از عدم تصور آن مطلق بخلاف حق الشفعه و حق الخیار که از اول امر ثابت است
س زید قطعه باغی داشته مشهوره بده جریب دیگر جریب از ده جریب را مثل آن
بعمر و فروخته و شرایط بیع بعمل آمده و مدتی با یکدیگر محصول و منافع آنرا ضبط باین
نحو که نه عشر محصول را زید ضبط و تصرف و یکعشر از آن را عمر مذبور متصرف و بعد از آن که
قسمت نموده باغ مذبور را مساحت نموده نه جریب بوده آیا در اینصورة عمر و مذبور مستحق

یکعشر نه جریب است یا آنکه مشتری یکجریب است از نه جریب ج هرگاه یکجریب از زمین مشهور بده جریب
علی سبیل الاشاعه فروخته است مستحق یکجریب است و زید نمیتواند او را او را الزام بعشر
نه جریب بکند و هرگاه این معنی ثابت شد که عمرو در مدت ایام تصرف عشر منافع را باعتقاد
ده جریب بیرون برده و درین باب مفروض شد مطالبه نقصان خود علی القسم میتواند بکند س زید
جریب باغ داشت و یکجریب شایع از ده جریب را بعمرو فروخته آیا این معامله صحیح است یا فاسد
ج آنچه فقها گفته اند که جایز نیست بیع یکجریب غیر معین از زمین معین در وقتی است که مراد
اشاعه نباشد و هرگاه یکجریب از آن زمین معین را بقصد اشاعه بفروشد که در همان مقدار
با او شریک باشد مثل عشر بیع صحیح است س زید ده جریب باغ داشته و بعمرو نام گفته است که باغ
او ده جریب است و یکجریب را اشاعه از ده جریب بتو میفروشم عمرو مذبور را خیال آنکه باغ
مذبوره ده جریب است و یکجریب عشر او ست از او استباع و حال اراده قسمت نموده هرگاه بعد از
مساحت ده جریب باشد عمرو مذبور حرفی ندارد و یکجریب که عشر باغ مذبور است بعد از مساحت
متصرف و هرگاه بعد از مساحت باغ مذبوره نه جریب باشد آیا در اینصورت که عمرو مذبور عشر را
خریده که یک جریب و حال عشر آن یک جریب نیست اختیار فسخ بجهة او میباشد ج حق تعالی
انصاف مردم بدهد و اجری با این حقیر بیچاره نهاد در چه فکر ند و من در چه حال صورت استفتا
متناقض است و تلبیس است در اول آن بیع جزء معین از زمین مختلف الاجزاء قرار داده
که ده جریب است علی سبیل الاشاعه و در آخر سؤال مبیع را جزء معلوم النسبه با صل معینی
قرار داده که عشر زمین باشد باعتقاد آنکه ده جریب است نمیدانم معامله واحده
چگونه بر دو صورت متناقض واقع می شود بهر حال جواب مسئله را بنا بر اول در دو استفتای

دیگر علما

دیگر که ظاهر این است که از صاحب همین استفتا ست نوشته ام و اما جواب آن بنا بر صورت
دوم پس اینست که اظهر آنست که مشتری مسلط است بر فسخ بیع از جهت تبعض یا استرداد مقابل نقص
از ثمن و التزام بیع و احوط این است که مشتری یا فسخ کند معامله را یا راضی شود بمبیع در
مقابل تمام ثمن و اینکه هرگاه بایع از زمین خود یکجریب را تمام کند مشتری راضی شود دیگر
فسخ نکند س هرگاه زید دو دانگ ملک شایعی از جمله شش دانگ ملکی متصرف باشد
و در اوقات تصرف یکدانگ آنرا ببیع خیار شرط بعمرو بفروشد و نیم دانگ آنرا بخالد
و نیم دانگ دیگر از برای او باقی ماند و آن بیع شرط هم بسبب انقضاء مدت خیار و عدم
رد ثمن لازم شوند و بعد از اینها بکر بیاید و مدعی شود که یکدانگ از جمله دو دانگ مال
من است و این تصرفات غصبانه است و به ثبوت شرعی برساند حقیت خود را و بان
سبب ظاهر شود که زید در عین آن بیع شرط در نفس الامر مالک یکدانگ بیش نبوده
الحال این یکدانگ باقی مال کیست ج بدانکه دانگ و نصف دانگ که بمنزله
نصف در بیع است در اینجا حقیقت است در شایع به معهود پس در صورت مفروضه
هرگاه معلوم شود که زید در حین مبایعتین آن ملک را بالتمام ملک خود میدانسته
و جاهل بوده است باینکه یکدانگ آن از مال غیر است مثل آنکه بمیراث باو رسیده
بود یا مجموع آنرا از مسلمی خریده بود نمی دانست که غیری در آن حق دارد در این
صورت بیع حمل بر اشاعه می شود پس هرگاه بیع یکدانگ متقدم است در نصف
دانگ لازم است که ربع مجموع است و در نصف دیگر موقوف است باجازه این
ثالث و بدون اجازه باطل میشود و بیع نیمدانگ بخالد که بعد از آن هم در ربع

دانگ لازم است که ثمن مجموع است و در ربع دیگر موقوف باجازه ثالث و بالفعل ربع
دانگ در ملک زید باقی است و در اینصورت مشتری را نیز اختیار تبعض صفقه حاصل
میشود و بمقتضای آن عمل می شود و ظاهر این است که حکم ساهی و غافل هم مثل جاهل باشد
بلکه حکم عالم غاصب بی پروا که فرق ما بین ملک خود و غیر نمی کند و از حال او معلوم باشد که
قصد اشاعه کرده است هم چنین است و در صورتیکه معلوم شود که زید در حین بیع قصد بیع
حصه خود کرده خواه با علم باستحقاق غیر در آن یا با فرض استحقاق آن یعنی قصد کند که اگر
بالفرض نصف این ملک از غیر باشد من قصد نصف خود دارم در آن نیز اشکالی نیست که
بیع متعلق بحصه خود اوست و صحیح است و بمقتضای آن عمل می شود و اما در صورت جهالت
بحال بیع نمیدانم که حال بایع در آن وقت چه بوده جاهل بوده یا عالم متذکر بوده یا غافل در
اینصورت اظهر این است که منصرف می شود بیع بحصه خود او و بر اشاعه حمل نمیشود و کلام
حقیر این است که مراد اکثر فقها که تنزیل بیع را بر حصه خود مالک می کنند هم در صورت جهل
بحال واقعه نه اینکه در صورتیکه معلوم باشد که مالک نمیدانسته که غیر در آن حقی دارد
یا احتمال آن نیز حمل شود بر حصه خود و در صورتیکه بنا به تنزیل بیع بحصه خود شود هرگاه بیع
یکدانگ مقدم است تمام یکدانگ مال عمرو است و خالد و مالک را در آن حقی نیست
و باقی نمی ماند هرگاه بیع نیمدانگ خالد مقدم است نیمدانگ بالتمام مال اوست و عمرو را
خیار تبعض صفقه ثابت است و از برای مالک چیزی باقی نمی ماند س هرگاه زید حیوانی
را در معرض بیع در آورد با ظن بعدم حمل بدون قیدی و شرطی و عمرو هم استباع نماید با
ظن بعدم حمل بدون شرطی بعد از آن آن حیوان بزاید آیا آن ولد از کیست ج اشهر

و اظهر

و اظهر در صورت مذبوره اینست که حمل مال بایع باشد و احوط مصالحه است س شخصی که
قیم شرعی صغار املاک از صغار مذبوره را بمبلغ کلی از ثمن المثل کمتر بفروشد و حال آنکه
صرفه و غبطه صغار هم در فروختن املاک مذبوره نبوده آیا در صورت مذبوره مبایعه
که قیم مذبور کرده صورت شرع دارد یا آنکه مبایعه مذبوره باطل است و صحیح نیست و صغار
مذبوره را میرسد بعد از بلوغ و رشد املاک مذبوره خود را تصرف نمایند یا نه ج
آنچه از دلیل ظاهر میشود جایز نیست بیع مال صغیر مگر در صورت احتیاج با آن بجهة نفقه یا
در صورتی که بیع اصلح باشد از برای او پس فروختن ولی مال صغیر را بدون احتیاج
صغیر بفروختن آن بثمن المثل هم معلوم نیست که جایز باشد چه جای کمتر از ثمن المثل
مگر اینکه فروختن برای او اصلح باشد و اما با احتیاج صغیر بفروختن پس بیع صحیح است
مگر اینکه ولی تقصیر کرده باشد در فروختن بکمتر از ثمن المثل و اگر تقصیر نکرده بسبب آنکه
بدون آن ممکن نبوده امر معیشت صغیر بگذرد باز صحیح است و بر ولی چیزی نیست و هرگاه
از روی نادانی بقیمت فروخته بدون تقصیر باز بیع صحیح است و لکن دعوی غبن در میان
می آید و بمقتضای آن باید عمل کرد و این همه محتاج است باثبات (?) س هرگاه قیم شرعی
صغار املاک صغار را بمبلغ کلی از ثمن المثل مبایعه نماید و قیم مذبور همچنان داند
که بثمن المثل فروخته اما تفحص و تجسس نکرده باشد بعد از مبایعه معلوم شود باثبات برسد
که املاک مذبوره کمتر از ثمن المثل فروخته شده و صرفه و غبطه صغار هم نبوده این مبایعه
صحیح است یا باطل ج هرگاه ولی بدون احتیاج صغیر بر بیع ملک آن ملک را
فروخته و مصلحت هم در آن بیع نبوده بیع جایز نیست و هرگاه با احتیاج صغیر به بیع

ملک آن ملک را فروخته یا آنکه فروختن بجهة اثبات اصلح بود از نگاه داشتن ولیکن
مغبون شده باشد در قیمت و از راه نادانی بقیمت بکمتر از ثمن المثل فروخته باشد
بیع صحیح است ولیکن پای دعوی غبن در میان می آید و بمقتضای آن باید عمل کرد
و آنچه در سوال نوشته شده است که تفحص و تجسس از قیمت نکرده فروخته است هرگاه
این معنی در عادة ولی در عرف و عادة به تقصیر محسوب بشود مثل آنکه ولی شخصی باشد
که رای او صحیح است و غالب معاملات او بر وفق استقامت است و در اینجا غافل شده
باشد بجهتی مثل آنکه در آن وقت ترقی در قیمت شده بوده است که او مطلع نبوده و بایی غفلت تفحص
که گاه هست تفاوة کرده باشد یا تفحص کند بیع صحیح است و بر او غرامتی نیست و بمقتضای
دعوی غبن باید عمل کرد و هرگاه ولی عاری از طریقه و رفتار در معامله باشد و تقیید
از قیمت ملک نداشته باشد و با وجود این از روی بی پروائی با این قیمت فروخت
و بعد معلوم شد که کمتر از ثمن المثل بوده آن بیع نیز صورتی ندارد و بهر حال این امور
محتاج بمرافعه است و در مرافعه حاکم شرع آنچه باید خواهد کرد س در بیع فضولی خیار
فسخ مخصوص مالک است یا مشتری را هم ملک است ج مشتری را خیاری ملک نیست بلکه
از جانب او بیع لازم است س معامله که باسم معاوضه شده باشد لازم است
یا جایز ج هرگاه برسم و اسم هبه معوضه باشد لازم است و اما اگر غیر آن باشد و نه
دیگری از عقود لازمه پس در لزوم آن اشکالی است و تا بحال لزوم آن بر حقیر
معلوم نشده س از وجه بیع شرط چون بایع مسلط بر فسخ بیع است هرگاه از ده
تومان یکتومان مثلا بدهد قبل از انقضای مدت بیع فسخ می شود یا آنکه موقوف است

بر ادای تمام

بر ادای تمام وجه ج هرگاه شرط ادای ثمن شده تا تمام را ندهد مسلط بر فسخ نیست مگر آنکه
شرط کرده باشد که اگر کمتر را بدهد مسلط باشد بر فسخ بیع بعضی مبیع بالنسبته س آنکه زید
در حال حیوة والد خود از پول والد ملکی بجهة خود خریده و والد متوفی شده آیا ورثه بقدر
سهم خود مستحق ملک ج در صورة سؤال ورثه بقدر سهم خود مستحق آن تنخواهند نه ملک
س هرگاه شخصی سلف فروخت و در وقت حلول اجل جنسی را که سلف فروخته ندارد و بهای
قدر وجه که از مشتری گرفته باید باو بدهد یا بقیمت حال قیمت را باید بدهد و هرگاه
و هرگاه صیغه در بیع سلف جاری نشود منعقد می شود یا نه ج هرگاه بایع قدرت بر جز
بدان آن جنس ندارد و حرجی بر او لازم نمی آید آن جنس را بخرد و بدهد و اگر مقدور
نشود اظهر و اشهر میان علما آنست که مشتری اختیار دارد خواه معامله را فسخ کند و بهای
نخواهی که داده پس بگیرد و خواهد صبر کند تا بایع جنس را بهم رساند و در بیع سلف و
غیر سلف مشهور میان علما صیغه را شرط می دانند خلافا لبعضها باشد خلاف انظار رسی و دو
نیست محض داد و ستد که آنرا معاطات می گویند هم کافی باشد هرگاه بفارسی
خواهد بگوید که مشتری بگوید بسلف دادم بتو فلان قدر پول را در فلان قدر غله در
مدت فلان و بایع بگوید که قبول کردم و میتواند شد که ابتدا بایع بگوید و بگوید
فروختم بتو فلان قدر غله را بفلان قدر پول در مدت فلان و مشتری بگوید قبول
کردم و احوط آن است که صیغه را ترک نکند س هرگاه ده من جو را حال بدهند
که ده من گندم یکماه دیگر یا دو ماه دیگر بگیرند چه صورت دارد ج تعیین مدت خوب
نیست س شخصی را که اولاد بکر باشند و ابتدا مال خود را بعوض بیع در آورد می

تنخواه می باشند یا تحق

توان آن مال را خرید یا نه ج بلی بشرطی که در خصوص بیع آن مال مجبور نباشد س
ملکی که بیع شرط کرده اند حاصل آن تعلق بمشتری دارد یا بایع هر چند که بایع فسخ نموده باشد
مبایعه بود در آن وقت ج هرچه در ایام خیار از زمین حاصل شود مال مشتری است س
هرگاه کسی مال غایب یا صغیر را فضولا بفروشد بدیگری آیا مشتری قبل از لحوق امضا
و اجازه تصرف در آن می تواند کرد یا نه ج تصرف نمیتواند کرد س بیع موزون مثل
حلقه یا گوشواره طلا بدون وزن صحیح است یا نه ج بیع موزون بدون وزن صحیح نیست
و هر یک رجوع بمال خود می کنند س زید باغی را بعمر فروخته و بعد از مدت چند
زوجه زید می نماید باغ مذبور را زید بعوض نقود صداق باو داده و زید بایع و عمر
مشتری هر دو متوفی و اولادی از هر دو می باشد و اولاد عمر که مشتری باشد می گویند
که ما باغ را بغیر حق نداریم چه باید کرد ج در صورة مذبوره هرگاه به ثبوت شرعی برسد
تقدم مالکیت زوجه و انتقال باغ باو قبل از بیع بعمر و علم عمر و بحقیقت حال معلوم
نباشد و ورثه او هم ندانند اصل بیع را یا عالم بودن عمر و بحقیقت حال بوده در اینصورة
زوجه رجوع می کند بباغ خود و بمنافع مدت تصرف دیگران خواه منافع را برده باشند
یا نبرده باشند و ورثه عمر هم رجوع می کند بقیمت باغ یعنی همان قیمتی که عمر بزید داده
است بجهة باغ و هم چنین رجوع می کنند با آنچه غرامت کشیده باشند بسبب باغ در مدت
تصرف و نفعی در برابر آن نبرده باشند بلکه دور نیست که اگر نفعی هم در برابر غرامت
برده باشند با آن غرامت هم رجوع می کنند و رجوع ورثه عمر و بمال زید می شود
نه بورثه زید بلی هرگاه مالی از زید بورثه رسیده باشد از ورثه می گیرند بلی منافعی که

ورثه خود

ورثه خود اگر برده باشند خود ضامنند و از مال خود باید از عهده برآیند و ورثه عمر را هم میرسد
که مدعیه مذبوره را قسم بدهند بر آنکه بعد از انتقال زید باغ را باو دیگر ثانیا باغ را بزید منتقل
ننموده است و او را هم مأذون در مبایعه نکرده است یا آنکه بعد از اطلاع بر مبایعه زید باغ را
بعمر و راضی نشده و مبایعه مذبوره را اجازه ننموده است س در خصوص مبیع بیع شرطی را که آیا
مشتری قبل از رسیدن ایام خیار بعنوان بیع لزوم و قطع بدیگری می تواند بفروشد یا نه
و هرگاه بفروشد وقتی که بایع در زمان ایام خیار برد شدن ثمن فسخ نمود آیا مستحق عین مبیع
خود می شود و بیع آن مشتری باطل می شود یا نه ج تصرفات مشتری که منافی خیار بایع باشد
صورتی ندارد و جایز نیست مثل آنکه بفروشد بکسی دیگر که بایع نمیتواند آن را استرداد نماید
یا بالمره آن مبیع را باطل و یا عاطل کند و بعضی آزاد کردن بنده را جایز دانسته اند یعنی
هرگاه غلامی را بیع خیار شرط خریده باشند و در ایام خیار آزاد کند می گویند عتق صحیح است
و هرگاه بایع فسخ بیع کند برد شدن ثمن قیمت سوقیه غلام را می گیرد و این قول مشکل است
بلی هرگاه مشتری بفروشد ملکی را که خریده است بشرط خیار بایع قبل از زمان فسخ بایع برد شدن
ثمن و این مشتری جدید هم علم داشته باشد باین معنی و با این نیت هم منجر دا هرگاه بایع
اول فسخ نکند لازم باشد و اگر فسخ کند با ورد کند و ثمن را از بایع ثانی استرداد نماید
مانعی ندارد بلکه ظاهر این است که تصرف مشتری ثانی دادن در این ایام ما قبل رسیدن
خیار بنحوی که منافی خیار بایع اول نباشد هم مانعی ندارد و بهر حال این بیع اما ثانی
لازم خواهد بود نسبت بمشتری اول و متزلزل خواهد بود نسبت ببایع اول و هرگاه مشتری
ثانی جاهل باشد به بیع شرط بودن مبیع هر وقت که مطلع شود مسلط است بر فسخ بیع و هرگاه

مطلع نشده تا ایام خیار منقضی شود و بایع اول هم فسخ نکند برد مثل ثمن و مشتری ثانی هم
راضی باشد بیع ثانی صحیح و لازم است و هرگاه فسخ کند بایع اول برد مثل ثمن و
مشتری ثانی هم راضی باشد بیع ثانی صحیح و لازم است و هرگاه فسخ کند بایع اول برد مثل
ثمن پس مسلط است که مبیع را از مشتری ثانی بگیرد و مشتری ثانی رجوع میکند بمشتری اول
و ثمن را می گیرد و منافع مبیع در این ایام مال هر یک از مشتریان است که در تصرف او
بوده است پس حاصل جواب از صورة سوال این است که هرگاه مراد مشتری اول از بیع بعنوان
قطع و لزوم آن قطع و لزوم نسبت بخود او است نه نسبت ببایع صاحب خیار و مشتری
هم عالم است و منشأ تضییع حق بایع نمی شود پس حرمت این بیع مطلق وجهی ندارد
و اگر مراد او بیع قطعی نفس الامری است و چنین بفروشد بعنوان قطع و دست بایع را کوتاه
کند پس این بیع حرام است ولکن البطلان او را اسناد معلوم نیست بلکه می گوییم که
در این صورة هرگاه بایع رد مثل ثمن کرد و فسخ بیع کرد رجوع می کند بمشتری ثانی
و مبیع را استرداد می کند و هرگاه نتواند از او استرداد کند غرامت آنرا از مشتری
اول یا مشتری ثانی می گیرد و ظاهر این است که مشتری اول نمیتواند رجوع کند بمشتری
ثانی در منافع مبیع بجهة آنکه نهی از آن بیع از برای حق بایع اول بوده نه از جهة او و
مال خود بود با منافع آن تسلیم مشتری کرده بود پس بیع نسبت باو باطل نشود و هرگاه
بایع اول رد مثل ثمن نکند بیع بر حال خود خواهد ماند و ظاهر این است محتاج
باجازه تازه از مشتری اول نخواهد بود والله العالم بحقایق احکامه س
هرگاه حجة الاسلام در ذمه زید مستقر باشد و زید بقتل آورده اند و از او صبیه

بالغه مانده

بالغه مانده که در حین قتل زید اولاد او نیز باسیری برده اند و وارثان زید مقتول منحصر بچند نفر بالغ می باشند
و بعد از قتل زید وارثان قرار باین داده که حجی که در ذمه زید بوده استیجار نمایند و از او
آب و املاک و خانه و باغات برجا مانده لهذا قدری از املاک او را بعوض مبلغ
در آورده که حج میقاتی بجهة او استیجار نمایند و املاک مذکوره را عمرو استباع نموده و وجه
قیمت او را حج استیجار نموده اند و مدتی مدید املاک در ید تصرف عمرو بوده و حال وارثان ادعای
بطلان بیع می نمایند بسبب اینکه غایب داشته و عمرو می نماید بسبب اینکه حجة الاسلام
در میان است غایب را رجوعی نیست حکم آنرا بیان فرمایند ج بعد از ثبوت حجة الاسلام
در ذمه باید از اصل مال اخراج شود ولکن تعیین مال مخصوصی از اموال متوفی بجهة اجرة
حج موقوف است برضای وارث و چون در صورة مذکوره بعضی از وراث غایب میباشند
بدون اذن حاکم شرع یعنی مجتهد عادل فروختن حصه غایب از ملک صورت ندارد بلکه باید
رجوع بحاکم شود و هرچه صلاح غایب را در آن داند چنان می کند و هرگاه دست رس بحاکم شرع
نباشد عدول مؤمنین می توانند آنچه صلاح غایب را در آن دانند از اموال او و سایر
ورثه اجرة حج را التعیین کنند و استیجار کنند پس اگر معامله مذکوره بر نهج مذکور واقع شده
صحیح است و اگر نه بیع حصه حاضرین که بیع کرده اند صحیح و بیع حصه غایب موقوف است
با مضای حاکم یا قایم مقام او و اگر امضا نشود باطل خواهد بود س هرگاه زید بیع شرط [illegible]
ملکی را بعمرو و ضمن العقد شرط نشود که ثمن را در غیر بلده عقد تسلیم بایع نماید و شرط مذکور
بعمل نیاید آیا بایع اختیار فسخ دارد یا نه ج هرگاه شرط مضبوط نباشد ظاهر فساد
بیع است و هرگاه مضبوط باشد با جلب معلوم و بعمل نیاید آن شرط خصوصا هرگاه

تحصیل آن هم ممکن نباشد بجهة بایع ظاهر این است که بایع اختیار فسخ دارد س هرگاه زید
ملکی را بیع شرط دهد بعمرو و شرط تاخیر اجل نشود مبایعه مشتمله بر اخذ و قبض مبیع و ثمن
و چون بایع عازم سفر مکه بود برات ببغداد گرفته و بعد از وصول ببغداد وجه موجود نبود
لابد و ناچار قرض شام گرفته و بعد از وصول شام محول الیه فوت شده براة قبول ننموده
اخذ ثمن متعذر شده آیا بایع اختیار فسخ است یا نه ج قبل از انقضای مدت خیار
بیع شرط ظاهر این است که در صورت مذکوره بایع را خیار فسخ نباشد س هرگاه ملکی
فیما بین زید و عمرو مشاعی مشترک بوده زید غایب و عمرو قدری از ملک مذکور را از بابت
رسد خود فروخته و عمارت و باغچه فیما بین ایشان بوده نیز مشاع مشترک بوده مشتری درک
داده که هرگاه کاشفی در معامله بهمرسد مشتری رجوع بدرک نماید ج فروختن مال
مشاع بقدر الحصه ضرر ندارد و بیع صحیح است و اما آنچه بدرک داده پس اگر اشکال در سوال
از راه اشتراک با غایب است پس این درک بی معنی است و اگر از راه این است که مبادا
اصل مبیع مستحق غیر برآید پس اظهر آن است که درک دادن مشاع صحیح است و مجرد
تخلیه ید در امور غیر منقوله بجهة صحت رهن کافی است س هرگاه کسی ظرفی بدیگری بفروشد
و شد و بایع و مشتری هر دو آن ظرف را مس میدانند و بعد ظاهر شود که نقره است آیا
این بیع صحیح است یا نه و بعد از آن معلوم شد که نقره است بایع را میرسد که قیمت را
رد کند و جنس را پس بگیرد ج بلی میتواند و ظاهر این است که اصل بیع باطل است
س آنکه زید ملکی معینی را بیع شرط بعمرو نموده بمدت سیصد یوم در حالتی که حبس سلطان
بوده و ایام حبس دو ماه طول کشیده و زید مذکور بجهة محبوس بودن رد مثل ثمن را البوی

مشتری

قبول

مشتری ننموده آیا می تواند پس بگیرد یا نه ج ظاهرا بیع لازم می شود و مبیع مال مشتری است
س آنکه بکر را دو قطعه باغ موروثی متصل بیکدیگر بوده و یکقطعه زمین بایری هم متصل
بآنها زید مثلا داشته که بکر همیشه آنرا در تصرف زید دیده و مال او میدانسته شخصی [illegible]
مثلا با بکر بنا گذاشته که عمر مذکور پول بدهد که آن زمین را بکر هم خود بجهة خود از زید
بخرد و بعد استباع نصفه مشاعه همان قطعه زمین استباعی و دو قطعه باغ موروثی را
باو بفروشد مجموع آنها مابین بکر و عمر مذکور بالمناصفه مشترک شود و قطعه زمین را بکر
هم باغ نماید و بنحو مقرر عمل شده بکر وجه از عمر گرفته و قطعه زمین مذکور را بجهة خود از زید
استباع نموده بعد ذالک نصفه مشاعه آنرا مع نصفه مشاعه دو قطعه باغ موروثی
را بمبلغ معینی بعمر فروخته و وجه ماخوذ را محسوب داشته بقیه ثمن را از بکر گرفته و باشتراک و
اتفاق یکدیگر زمین مذکور را نیز مغروس کردم و اشجار نمودند و تا قریب چهار سال باشتراک
باقی بعد ذالک که تا حال چهار پنج سال می شود بحکم [illegible] قسمت نموده قطعه کبری از دو قطعه
باغ موروثی که مثمر و مرغوب تر بود مع تکیه و چمن متصل بآن بحصه عمر شده و
قطعه قلیلی که قلیل الثمر بود مع کل زمین مغروس مذکور حصه بکر شده و طرفین بقسمت مذکوره
راضی شدند و بعد از مدتی معلوم شد که زمین مذکور مال زوجه زید بوده و زید بدون
رضا و اطلاع مالک آنرا ببکر فروخته بعد هذا و بثبوت شرعی اینکه زمین مال آن ضعیفه
است بکر بوجه علاحده از آن ضعیفه بصیغه مصالحه استباع نموده و وجه مصالحه را
از مال خود داده و عمرو اصلا موافقت ننموده آیا در صورت مسطوره مبایعه معروضه که
بکر بعمر نموده نسبت بکل مبیع یا بازای دو قطعه موروثی محکوم بصحت است یا بالبطلان و در

صورت صحت آیا قسمت مذکوره با وصف آنکه زمین در حال قسمت مال غیر بوده بر حکم منزله
یا بر صحت باقی است و علی ای تقدیر حکم حاصل و منافع که در سنوات بعد از قسمت هر یک
از طرفین در حصه خود برده اند چه چیز است و در خصوص زمین مذکور که بکر از زید ابتیاع
و نصفه از آن را صفقة بعمرو فروخته بود با وصف آنکه نه در حین ابتیاع و نه در حین بیع
علم بکونها للغیر نداشته ضمان بر بکر بجهت عمرو می باشد یا نه ج احوال دماغ و اوضاع
وقت مختل است بجهت قلت فرصت و در جاج حرکت بودن و اسباب حاضر نبودن
و اشتغال به بدرج آنچه احتمالات بخاطر حقیر می رسد می نویسیم و لکن در بعضی از آنها اشکال
هست و رفع اشکال بنا را الصلح بگذارند اولا آنکه در استفتای سابق گفتگوی آنکه باغ
و بنایش گذاشته باشد در قطعه زمین اصلش از زید بخرد و بعمرو فروشد نبود و بلکه همین قدر
مذکور بود که دو قطعه باغ موروثی داشتم و قطعه زمینی هم متصل بباغ می بود در تصرف زید
بود از او خریدم و بعد از آن نصف مشاع مجموع قطعه زمین و دو قطعه باغ را بعمرو فرو
ختم و بعد مستحق بر آمد الحال با هم جواب و سوال را بهمان عنوان جواب می نویسیم و ثانیا بنا
بر این بیع زید آن قطعه زمین را ببکر با وجود عدم اجازه زوجه زید باطل است و بیع بکر
مجموع آن قطعه را بعمرو و هرگاه بکر بعد از مصالحه با زوجه زید ثانیا امضای بیع سابق خود
را نکرده در آن نیز جزما بآن قطعه باطل است و هرگاه بعد از مصالحه اجازه کرده
باشد هم علی الاشهر بلکه علی الاظهر باطل است و اما بیع نسبت بدو قطعه باغ موروثی
پس آن صحیح است لکن عمرو در این صورت خیار فسخ دارد بجهت تبعض صفقه و اما قسمت
که بعمل آمده است آن نیز باطل است جزما بجهت آنکه تعدیل و تقویم نسبت بمجموع شده

بود و هرگاه

بود و هرگاه بعضی از میان رفت باز باشد و بر میگردد دو قطعه باغ بینهما مشاع می شود و قطعه زمین
که مغروس شده مختص ببکر است و اشجار آن مشترک است و عمرو رجوع می کند ببکر در غرامتی که از جهة
آن کشیده هر چند عالم نبوده است بآنکه مال غیر است و بکر رجوع میکند در غرامت بزید و منافع
قطعتین باغ مشاع بینهما بعد از قسمت ما دام باقیا مشترک است بینهما و اما آنچه تلف شده است
پس ظاهر آنست که هرگاه حصه عمرو بیشتر بوده است بکر با او رجوع نتواند کرد بجهت آنکه باعث بر
آن قسمتی شده که مترتب بر بیعی است که باعث مغرور شدن عمرو است و در اینجا بنا را بصلح
بگذارند اولی است س شخصی قطعه زمینی را بحدود معینه می فروشد بثمن معین و بعد بایع
ادعا می کند که من مبیع را قبل از بیع مشاهده نکرده بودم و ما چنین میدانستیم که این زمین
مبذر چهار خروار مذکور است الحال معلوم شده که بیشتر است آیا تعیین حدود اربعه رافع
جهالت هست یا نه و با وجود تعیین مذکور بایع ادعای خیار رؤیت می تواند کرد یا نه ج
هر چند فقها تجویز کرده اند بیع اراضی و ثیاب بمشاهده بدون ذرع و مشاهده و مساحت را
رافع جهالت دانسته اند و لیکن این سخن بر اطلاق خود باقی نیست و جهت آنکه مناط در بطلان بیع
مجهول غرر و سفاهت است در عرف و عادت آن متفاوت است در مثل ثیاب مثلا ثوب
قلمکار رواجه و تافته و دارائی را بهمان تاه خود میخرند بدون پیمودن و ذرع و در آن
غرری و سفاهتی در عرف و عادت نیست و لیکن در کرباسهای هشت چلیه و تابدار و کتان
و امثال اینها بدون ذرع کردن در عرف و عادت منشأ غرر و سفاهتی است و بیع اول بدون
پیمودن صحیح است بخلاف ثانی پیش از این نیست که هرگاه در اول ناقص بر آید مشتری خیار
فسخ دارد بجهت عیب نقصان و اما بیع ثانی از اصل باطل است بسبب جهالت بیع پس میگوئیم

که زمین هم متفاوت است بعضی بزراع عظیم است و در عرف نه ذکر مساحت بزرع بلکه بمشاهده
یا وصف فی الجمله اکتفا میشود و هیچ ناخوشی ندارد و اما بعضی قطعات مفروضه در بعضی بلاد اهتمام
تمام دارند بعمارت آن و شمار تحقیق در آن و بر سر تفاوت یکمن مبذر آن کمال دقت میکنند
در اینجا جهالت مقدار و مبذر که جزما معتبر است و مشاهده و تحدید حدود و تعیین آن بدون
مساحت یا ذکر مقدار آن که بگویند چند جریب است یا چند قفیز است رافع جهالت نیست
پس هرگاه در صورة سؤال از این باب زمین بوده بایع مساحت و مقدار را نمیدانسته
هر چند حدود اربعه را دانسته بیع صحیح نیست و هرگاه خود نمیدانسته و لیکن مشتری یا دلالی و جمعی
آن زمین را بمقدار گفته اند و بآن وصف فروخته و بعد از رؤیت و تأمل خلاف آن
ظاهر شود هر چند بیع صحیح است و لیکن در اینجا خیار ثابت می شود از برای بایع خواهی نام
آن را خیار رؤیت بگذار و خواهی خیار غرر و تدلیس س زید در کاشان روناس میخرد
از عمرو بشرط آنکه روناس کلپایگان باشد چون بهتر است از روناس جای دیگر و می
برد باصفهان که بفروشد کاشف بعمل می آید که روناس جای دیگر بوده و مبلغ کرایه چار
وا داده و اخراجات کشیده و مشتری از اهل خبره نبوده و بایع تقلب و تدلیس کرده
روناس را باصفهان گذرانده و آمده است بکاشان مطالبه تنخواه خود می کند بایع
می گوید روناس مرا بیاور رد کن تا من تنخواه ترا بدهم آیا بایع را میرسد که الزام کند
او را بآوردن روناس با وجود آنکه اخراجات بسیار دارد یا نه و بر فرضی که تواند آیا اخرا
جات را بایع بدهد یا مشتری و غرامتهای بردن را باید بکشد یا نه ج مشتری در ا
صفهان مطلع شده بر تقلب مسلط است بر فسخ نه مخیر ما بین فسخ و ارش زیرا که این

داخل

داخل عیب نیست و بعد از فسخ روناس مال بایع میشود و امانت شرعیه است در دست مشتری زیرا
که الحال اذن جدیدی از مالک حاصل نیست و باذن شارع در دست اوست و الحال این
در حکم مال جدیدی است که خدای تعالی ببایع عطا کرده در اصفهان در دست مشتری مثل آنکه
مال بسیاری از تاجری در دست شخصی باشد در هندوستان و آن تاجر بمیرد و وارثش در
باشد در عراق و آن مال منتقل شود بوارث این مال از بابت امانت شرعیه است
در دست تاجر هر چند در حکم امانت شرعیه است که باید فورا الی الصاحب اداء کرد اگر
تأخیر کند و تلف شود ضامن است لکن ظاهر این است که مراد ایشان این است که باید فورا
تخلیه ید کند و اگر ممکن باشد فورا الی الصاحب آن بدهد و اگر ممکن نشود بوکیل خاص و عام
یا ولی او بدهد و هرگاه هیچکدام نباشد حاکم شرع و اگر ممکن نشود بعدول مؤمنین بدهد
که نگاه دارند و هرگاه مؤمن عدلی نباشد خود از بابت حسبة نگاه دارد و در جواز
تصرف حسبة منافات با عدم نگاه داشتن از غیر آن ندارد و چون حیثیات مختلف است
و اعلام کنند الی الصاحب تا آنچه مأذون کنند چنان کنند اما اینکه واجب باشد بر او مجانا
و بلا عوض مبلغ خطیر از مال خود خرج کند تا الی الصاحب برساند پس نه و اما اگر امر
منحصر شود در اینکه باید مال بر داشت و آورد یا باذن حاکم یا مصلحت عدول پس آن
نیز مجانا لازم نیست بلکه از همان مال خرج آن می کنند تا الی الصاحب برسانند هر
گاه مصلحت در این باشد و هرگاه مصلحت در ضبط و تتمیه مال باشد از باب ولایت در
غایب معمول دارد و عموم علی الید ما اخذت حتی تؤدی شامل اینجا نیست با وجود
اینکه مراد از تأدیه اعم است از تأدیه الی الصاحب یا هر که قایم مقام اوست بلکه هرگاه

زید امر کند او را که برود از مال خرج کن و روناس را بیاور عمرو نتواند بگوید که نخریدم دیگر
پرا نبوده است و به هر حال غرامات و اخراجات و تحمّل او کون مال همه متعلق به بایع است
اخراجاتی که کشیده است مشتری در بردن مال پس ظاهر این است که همه را از بایع
میتواند گرفت چون او را مغرور کرده و فریب او باعث این خسارتها شده و به هر حال
بعد از آنکه معلوم بایع شد مشتری مال او را امینی که به تکلیف او به او سپرده باشد
باید قیمت مال را که مشتری داده بود باو رد کند و نمی تواند بگوید تا روناس مرا نیاوری
پول تو را نمیدهم و عمرو هم قبل از رسیدن قیمت از زید و مرافعه شرع و عدم امکان استخلاص
حق نمیتواند روناس بود در آنجا بقیمت المثل بفروشد و تقاص حق خود بکند زیرا که تقاص
هم شرط دارد در موضع خاصی دلالو و عمرو نمی توانند بدون اعلام زید روناس او حمل و نقل
کنند بکاشان و اگر بکنند مستحق اجرت نیست و اگر تلف شود هم باید غرامت بکشند مگر آنکه
فرض شود ممکن نباشد حفظ آن امانت شرعیه الا باوردن قافله معینی و این فرض در اینجا
بسیار نادر است بلی هرگاه زید امر کند او را که بیاورد او را و هم قبول بکنند مستحق اجرت میشود
و غرامات هم متوجه بایع می شود والا فلا و در کلام شهید ثانی در شرح لمعه در مسئله خزینه
و حکمی که بعد از آنکه بایع شکست از آن ظاهر شد دانی که مؤنه نقل آن از موضع کسر
تا نزد بایع بر بایع است اگر امر کند او را به نقل و ارث رها است با آنکه بدون امر لازم نیست
بر او نقل اینها همه در وقتی است که مشتری بتکلیف خود سعی آورده باشد در حین فسخ و تسلیم
کرده باشد بکسی که قایم مقام بایع است والا غاصب خواهد بود و احکام غاصب
از ضمان و ترتب غرامات بر آن مرتب می شود بلی هرگاه مشتری جاهل باشد بتکلیف

و مقصر باشد

و مقصر نباشد ممکن است سقوط غرامت و آنکه نتواند بایع او را الزام کند و باوردن
به عوض چون مغرور است و در اینجا سبب اقوییت از مباشر و هرگاه دعوی دیگر پیش آید
که بایع گوید که تو بتکلیف خود بعمل نیاورده و او گوید آورده ام و بقایم مقام تو سپرده
ام و ظاهر این است که قول بایع مقدم باشد با یمین بخلاف امانت و مالکیت که در اینجا
قول مدعی مقدم است با یمین س گرفتن وضایف که مال شاه میباشد و برعیت حواله
می کنند و قدری از آن را کم می کنند آیا بر آخذ حلال است یا نه ج خراج اراضی خراجیه مال
مصالح عامه مسلمانانست مثل طلبه علوم و ائمه صلوات و مؤذنین و پل و حمام و مسجد
باذن امام عادل و دور نیست که اگر مجتهد جامع الشرایط اذن بدهد و آن شخص گیرنده
از مصالح عامه مسلمین باشد مثل طلبه علوم و ائمه صلوات و غیرهم توانند گرفت س
اجرت گرفتن بجهة ختم قرآن در سر قبور حلال است یا حرام ج اجرت در ازای تلاوت
قرآن بجهة موتی مشهور جواز آن است س مالوجهات حلال است یا نه ج اظهر در نظر
این حقیر این است که خراج زمینهائی که خراج با آنها متعلق می شود هرگاه باذن مجتهد عادل
گرفته شود و گیرنده هم از مصالح عامه مسلمین باشد مثل طلبه علوم و ائمه صلوة جماعات
و حکام شرع و قابلیت حکم داشته باشد و غسالان و حفاران و پل و کاروانسرا و
مساجد و امثال اینها حلال باشد و الا فلا س هرگاه در سرکار پادشاه شخصی وظیفه
داشته باشد و خود در رسد و تحصیل آن مطلق و اصلا در نیامده و از کسی خواهش تحصیل
او ننموده باشد و حال که قرار داده شده است برعایا حواله نمایند و از رعایا باید
بگیرد آیا و الحالة هذا می توانند آنرا از رعایا گرفت و عین آنرا بمصرف برسانند یا برعایا

بعنوان قرض محسوب داشته و ایشان بتدریج بطوع و رغبه از مال خود بآن بدهند و اگر
این صورت منظور داشته باشد آیا می توانند در نزد مباشر یا دیگری گذاشت بدون آنکه
خود تصرف نماید در هنگام حوالجات دیوانی حواله نموده بمصرف مالیات آن شخص محسوب
داشته شود و از مال خود چیزی نخواهد بدیوان یا هیچ یک از این صور در صورت حواله برعایا
صورت منظور و گیرنده مشغول ذمه خواهد بود یا نه ج هرگاه آن وظیفه از غیر مال
خراج اراضی خراجیه است بهیچ نحو اخذ آن صورت منظور و مشغول الذمه صاحب مال
است و مأثوم و معاقب است مگر آنکه صاحب مال بطوع و رغبة آن مال را بگیرنده
ببخشد و از طیب نفس او حلال کند و اگر از بابت خراج باشد پس هر چند از فتاوی جمعی از علما
ظاهر میشود که از برای شیعیان حلال باشد نهایت اظهر در نزد حقیر آنست که حلال نیست
بجهة آنکه این مال مختص مصالح عامه مسلمین است و ولی آن امام زمانست و ائمه ما
تصرفات خلفاء جور را نیز قایم مقام و تصرف خود کرده اند در حلیت بجهة شیعیان لکن
متبادر از خلفاء جور مخالفین است نه سلطان جابر شیعه بلی چون از عمومات ادله
بنیابت فقیه عادل از امام زمان ثابت میشود و ممکن است که هرگاه آن شخص آخذ
از مصالح عامه باشد مثل قضاة برحق و غزات مجاهدین با دشمنان دین و معتدین
و ائمه جماعت و طلبه علوم و مؤذنین و غسالین و حفارین و امثال اینها و باذن
فقیه عادل بگیرد جایز باشد و با وجود این احوط آن است که دهنده نیز او را بطیب
خاطر حلال کند بلکه احوط بلکه اظهر آنست که در صورة حلال کردن و بطیب خاطر دادن
آن هم بدون اذن فقیه عادل نگیرد هرگاه معلوم باشد که خراج اراضی خراجیه

است و اما

است و اما محسوب داشتن عامل آن وجه را در عوض متوجهات دیوانی صاحب وظیفه
پس جواب آن از آنچه گفتیم ظاهر میشود احوط بلکه اظهر آنست که هرگاه معلوم باشد
آنچه متوجه آخذ است از خراج اراضی خراجیه است بمنزله دادن آن اکتفا نکند مگر آنکه
آن شخص از مصالح عامه باشد و از فقیه اذن بشود و از اینجا معلوم می شود حال آن
صورة که عامل مواجب را از رعایا بگیرد و در عوض متوجهات آن محسوب شود که در این
ضمن وظیفه هم داده شده باشد و اما آنچه ظاهر میشود در صورة سؤال از فرق ما بین
آنکه عامل برعایا حواله کند یا غیر آن پس اگر مراد فرق ما بین معلوم الحرمه و غیر معلوم
الحرمه این کلام در مطلق جابر سلطان خوب است که معلوم نباشد حرمت آن و نه
از وجه خراج بودن آن و اما بعد علم بخراج بودن فرقی ما بین دادن از خزانه و حواله
کردن نیست و اگر مراد فرق ما بین چیز دادن بصاحب وظیفه و چیز نگرفتن از متوجهات
دیوانی اوست بعوض وظیفه پس جواب آن نیز از آنچه گفتیم معلوم می شود س در بیع
بشرط هر وقتی از اوقات مدتی از زمان خیار میتوان قرار داد یا باید اجرت را
قرار داد و صیغه بیع بشرط سلف را بعبارت فارسی بیان فرمایند ج هر دو
جایز است یعنی بگوید فروختم این مال را باین مبلغ و شرط با تو که از حال صیغه
تا شش ماه دیگر مثلا هر وقت از اوقات که رد مثل کنم مسلط باشد بر فسخ بیع
یا بگوید فروختم و شرط کردم که بعد شش ماه در مدت سه روز مثلا خیار داشته باشم
که در ظرف سه روز هر وقت رد مثل ثمن نمایم مسلط بر فسخ باشم پس در صورت
دویم هرگاه در ظرف شش ماه رد مثل ثمن کند مسلط بر فسخ نیست که برضای مشتری

وصیغهٔ بیع شرط را چنین بگوید که فروختم این باغ معین را مثلا بتو بمبلغ ده تومان
موصوف و شرط کردم بتو که هرگاه از حال صیغه تا انقضای شش ماه تمام ثمن را رد
مثل ثمن نمایم مسلط بر فسخ بیع باشم و این ایجاب است و مشتری میگوید که قبول کردم
بیع مذکور را و شرط مذکور را و اگر خیار رد را در آخر مدت قرار میدهد هم صحیح است و باید
مدت ایام خیار هم معین باشد هر در طرف یکروز باشد یا دو روز مثلا و می گوید فروختم
این باغ معین را باین وجه معین و شرط کردم بر تو که بعد از انقضای شش ماه
مثلا در ظرف دو روز مثلا اختیار رد داشته باشم که اگر رد مثل ثمن کنم مسلط بر فسخ
باشم و مشتری می گوید قبول کردم بیع را و شرط را و در صیغهٔ بیع سلف می گوید
بسلف دادم بتو مبلغ ده تومان را در ازای هزار من گندم موصوف بوزن معین
تا مدت شش ماه مثلا و بایع می گوید قبول کردم و همچنین نحو این در وقتی است که ایجاب
را مشتری بگوید و جایز است که بایع هم بصیغهٔ بیع بگوید که فروختم این مقدار
گندم موصوف بوزن معین را بتو در ازای این ثمن معین موصوف در این مدت
معین و مشتری بگوید قبول کردم س صیغهٔ اجارهٔ ملک مبیع به بیع شرط را بعد از
مبایعه جاری می توان ساخت یا گذشتن مدتی که رفع تصرف مشتری در مبیع دا
شته باشد ضرور است ج معنی این سؤال را نفهمیدم بلی اجاره دادن مشتری ملک
مبیع ببیع خیار را با بایع در زمان شرط خیار خصوصا در وقتی که خیار رد در آخر مدت
باشد جایز است و در صحت عقد اجاره شرایط اجاره باید موجود باشد یعنی
تعیین عین موجره و منفعت آن و مدت اجاره و وجه اجاره باید موجود باشد و

تمکن

تمکن از انتفاع در آن مدت دست رس شود و اگر مراد سائل این است که هم چنانکه در بیع مکرر
یا حرام است که مبیع را بدیگری بفروشند قبل از قبض و در قبض معتبر است تخلیه ید یا گذاشتن
زمانی که مشتری را ممکن باشد وصول بمبیع و تصرف در آن پس آیا در صحت اجاره هم شرط است
یا نه پس جواب آن این است که بر فرض تسلیم باشد این شرط در بیع دلیلی در اجاره بر آن
قایم نشده و ظاهر صحت اجاره است بعد عقد بیع بدون گذشتن زمانی س بفرمایید
هرگاه ضعیفه از شوهر خود بشنود که نعوذ بالله رده بخدا و رسول می گوید آیا آن زن بشوهر
حرام است یا نه اگر از روی غضب باشد چه میفرمائید یا بر عکس و اگر تائب بشود آیا توبهٔ
او قبول است یا نه ج بلی هرگاه شوهر مرتد شود و مسلمان زاده باشد زن بر او حرام
می شود و مال او مال وارث می شود و زن او بدون طلاق عده می دارد و شوهر می کند و
هرگاه توبهٔ واقعی کند اظهر قبول است و پاک می شود و زن تازه می تواند گرفت هرچند
همان زن سابق باشد بعقد تازه و مال تازه هم اگر بهم رساند مال او می شود و هرگاه
بگوید که در حال غضب بودم و نفهمیدم چه گفتم از او می شنوند هرگاه ممکن باشد س
بفرمایید شخصی طلبی از کسی داشت و فوت شد و آن شخص مدیون طلب آن شخص بوارث
نیز نداد آیا این شخص مدیون مشغول ذمهٔ آن شخص است یا مشغول ذمهٔ وارث است ج
در ترک ادای طلب با تقصیر سه حق در گردن مدیون است یکی حق خدا و جایز آن
توبه است و دویم حق صاحب طلب و آن هم دو حق است یکی تاخیر ادا و دویم حق
ادای مال و بعد مردن حق بوارث منتقل میشود و حق تاخیر ادا در ذمهٔ اوست تا
قیامت و هرگاه بوارث هم نداد تا مرد باشد سه حق علاوه می شود و حقهای سابق هکذا

الی آخر الابد س بفرمایید شخصی مصلی بعد از زمانی خدمت عالمی رسید و تقریر قرائت
نمود و آن شخص عالم تقریر نمود این نماز باطل است و فرمود بعضی حروفها را درست نگفتی
آیا قضای نماز زمان گذشته را باید بکند یا نه ج آن عالم هرگاه مجتهد عادل است هرچه
گفته و کرده است خوب است و هرچه از قول او فهمیده بان عمل کند و الا پس باید حقیقت
تکلیف خود را بجا آورد و خود را بمجتهدی برساند و بهر حال هرگاه مقصر است در تحصیل
مسائل و نماز کرده باید اعاده کند هرچند در شب هم کرده باشد و هرگاه مقصر نیست
و غافل بالمره بوده و ارباب اتفاق درست کرده حکم بوجوب اعاده نمی کنیم
و هرگاه غلط بوده اشهر و احوط اعاده است س بفرمایید کسی بر مصلی سلام بدهد
و مصلی جواب نگوید اگر عالم بمسئله باشد چه صورت دارد و اگر جاهل بمسئله باشد
چه حکم دارد ج اگر عالم بمسئله بوده و بعنوان اجتهاد و یا تقلید بنای نماز خود را بر جای
گذارده بمجرد ترک جواب سلام حکم ببطلان نمی کنیم هرچند احوط این است که اگر در این
حال مشغول قرائت یا ذکر واجبی بوده بترک سلام کند اعاده و اگر جاهل و مقصر در اخذ
مسئله بوده مطلقا باید اعاده کند س بفرمایید هرگاه رنگ یا حنای غصبی این
کس استعمال کند نماز آن شخص چه صورة دارد ج نماز صحیح است و مشغول ذمهٔ صاحب
مال است س هرگاه شخصی در حین نماز عصر یقین حاصل کند که نماز ظهر را سه رکعت
کرده است نماز او چه صورت دارد ج اظهر بطلان است و هر دو را اعاده
کند بلی هرگاه در دو رکعت اول نماز عصر باشد و یقین کند که ظهر را دو رکعت
کرده و بعد از سلام ظهر مبطلی بنمازی هم بعمل نیاورده عدول کند به نیت و این

دو رکعت را

دو رکعت را دو رکعت آخر ظهر حساب کند و بعد از تشهد و سلام نماز عصر را بکند س
بفرمایید که هرگاه عمرو با زید شراکت کنند باین طور عمرو پنجاه تومان گذاشته باشد و زید
هم پنجاه تومان جنس گذاشته باشد چه صورت دارد در وقتی که تفریط نکرده باشند چه باید
کرد و اگر تفریط کرده باشند و مدتی هم از این ایام گذشته باشد چه حکم دارد ج این
شراکت باطل است و ربح نقد مال مالک نقد است و ربح جنس مال مالک جنس و بر هر یک
از اینها اجرت المثل عمل دیگری لازم است س هرگاه تیر بند ابریشم در کمر باشد نماز
او چه صورت دارد ج اظهر بطلان نماز است هرگاه عمدا باشد س کسی که شکوک و سهو را
نداند یا آنکه یاد نگیرد و در نماز شک و سهوی کند نماز را برهم میزند و از سر میگیرد آیا
این نماز چه صورت دارد ج نماز او صحیح است بعد از آنکه اعاده کرد لکن معصیت کرده
است در ترک تحصیل مسئله و برهم زدن نماز س کسی شک و سهو را نداند و حروف را درست
از مخارج ادا نکند و مسایل نماز را نداند و قرائت و سوره را هم درست نخواند و صفات
ثبوتیه و سلبیه را نداند آیا نماز این شخص چه صورت دارد و هم چنین شخصی میتواند بزیارت
کعبه و کربلا و مشهد رفت یا نه و سفر بر او حلال است یا حرام ج هرگاه اصول
دین درست نیست هیچ عبادتی درست نیست هرچند با آداب و شرایط باشد و هرگاه اصول
دین درست باشد و واجبات نماز و شرایط آن بعمل نیاید نماز صحیح نیست و هرگاه سفر
مشهد و کربلا مانع از درست کردن نماز است آنهم جایز نیست و اما تصحیح آن در ما
سبق معلوم شد س هرگاه کسی واجبات روزه و نماز را نداند نماز و روزه او صحیح است
یا نه ج هرگاه کسی بجزء از اجزای واجبات نماز یا شرطی از شرایط آنرا ضایع کند و هم

چنین نماز و روزهٔ او باطل است س در زمین غصبی غسل یا وضو می توان کرد و در فرش غصبی و آفتابهٔ غصبی وضو صحیح است یا نه ج اظهر در نظر حقیر صحت وضو است در همهٔ این صورتها
هرچند معصیتی کرده است هرچند احوط اجتناب است یعنی عدم اکتفا با آن در نماز و آن اغلب حرام جزما هم است و احتیاط در زمین غصبی که هوای آن هم ملک غیر است بیشتر است اما
هرگاه هوا مباح باشد مثل اینکه زمین را با چوب غصبی فرش کرده باشند اشکال کمتر است
س وقف کردن بدون نفس کشیدن یا نفس کشیدن بدون وقف کردن که در قرائت یا تشهد یا ذکر رکوع و سجود و سلام باعث بطلان نماز میشود یا نه وهم چنین در غیر واجب
مثل اذان و اقامه و قنوت و غیر ذالک آیا باعث بطلان نماز میشود یا نه ج تا حال که شنیده
است معلوم نیست که قضا لازم آید در آنچه جزو نماز است هرگاه احتیاط اعاده کند بهتر است
بعد از این در واجب و سنت مراعات همه اذکار بکنند فائده ادغام صغیر واجب است
و آن جائی است که مثلین جمع شوند و اول ساکن و ثانی متحرک هرچند در دو کلمه باشند
مثل اذهب بکتابی و یدرککم و یوجهه و بکرههن یا هر دو متحرک باشد یا در یک کلمه باشند
رد و مد بشرطیکه احد مثلین نباشد مثل فرد و ملحق بجعفر یا التباسی حاصل شود مثل شرر
س اگر ماموم سهوا از رکوع یا سجود قبل از امام برخیزد یا قبل از امام برکوع یا بسجود
رود چه حکم دارد ج در هر یک از این حالات عود کند و متابعت امام نماید و ثانیا
با امام آن فعل را بجا آورد و در اینجا تعدد رکن ضرر ندارد س هرگاه کسی شک کند که
یک رکعتی که یقینا از او فوت شده باشد از ظهر یا عصر چه کند ج ظاهر آنست که لازم است
که هر دو نماز را اعاده کند و احادیث عدول و احادیث ملحق کردن رکعت دیگر در سهو

رتیکه منافی بعمل نیامده شامل ما نحن فیه نیست فائده اما شک میانهٔ سه و چهار و پنج پس
هرگاه قبل از رکوع باشد رکعت را خراب کند پس میگردد در شک دو و سه و چهار و بمقتضای
آن عمل کند یعنی دو رکعت ایستاده و دو رکعت نشسته می کند و هرگاه بعد از رکوع باشد
بعضی علما درین دو وجه ذکر کرده اند یکی اینکه بنا را بر اقل میگذارد که مقتضای یقین است
و دویم آنکه بنا را بر چهار میگذارد چنانکه مقتضای شک میانهٔ سه و چهار و پنج است
یک رکعت ایستاده یا دو رکعت نشسته می کند و سجدهٔ سهو می کند و این وجه ضعیف است
و احوط آن است که بنا را بر اقل میگذارد و بعد از تمام نماز اعاده نیز بکند و از اینجا حکم
شک میانهٔ دو و سه و چهار و پنج معلوم شد پس هرگاه قبل از اکمال سجدتین است باطل و
بعد از اکمال سجدتین پس بنا بر وجه دویم در مسئله اول این مسئله هم بر میگردد در شک
میانهٔ دو و سه و چهار و در شک میانهٔ چهار و پنج پس دو رکعت ایستاده میکند و دو رکعت
نشسته و سجدهٔ سهو هم میکند و این هم ضعیف است و شاید درین حال سجدهٔ سهو کند او
و احتیاط کند هم بهتر باشد و از اینجا حکم شک میانهٔ دو و چهار و پنج معلوم می شود هر
گاه قبل از اکمال سجدتین باشد باطل است و هرگاه بعد از اکمال سجدتین باشد
بنا را بر وجه سابق که باز برمیگردد بدو شک دو رکعت ایستاده می کند و سجدهٔ سهو
میکند و احوط در اینجا نیز بنا بر اقل و اعاده است فایده بدانکه نماز لیلة الدفن
بجهت میت دادن و کردن آن فضیلت بسیار دارد و کیفیت آن بدو روایت است
اول آنکه دو رکعت نماز کند بعد از حمد بجای سوره آیة الکرسی بخواند و در رکعت ثانی
ده بار سورهٔ انا انزلنا بخواند و این روایت مشهور است و معمول به است و در روایت

دیگر آنکه بعد از حمد در رکعت اول دو مرتبه قل هو الله و در رکعت ثانی ده بار الهیکم
و در روایت سیم آنکه بعد از حمد دو بار سورهٔ توحید بخوانند و آیة الکرسی یکبار و در رکعت
ثانی سورهٔ الهیکم ده بار بخوانند و هرگاه کسی بعد از اجیر شدن فراموش کند در شب لیلة
الدفن نماز هدیه را در شب دیگر نمی تواند قضا کند بلکه باید مستاجر را راضی کند فائده
بدانکه در طلا دو نصاب است اول بیست زمان پانزده مثقال طلای سکه دار سکه
معامله بمثقال صرافان دویم سه مثقال است بمثقال صرافان و مابین دو نصاب
زکواة ندارد و در نقره نیز دو نصاب است اول صد و پنج مثقال بمثقال صرافی نصاب
دویم است و یک مثقال بمثقال صرافان و مابین دو نصاب زکواة ندارد و شرط است
که طلا و نقره مسکوک بسکهٔ معامله باشد و از بالاتر از دو نصاب هرچه باشد چهل یک
بدهد هرچند بسیار کم از آن باشد س در زکواة غله چه چیز را وضع می کنند بعد از خرج
ج و هرچه غرامت می کشد وضع بکنند یا نه ج اظهر در نظر حقیر این است که آنچه بعد از
انعقاد حب که وقت تعلق وجوب است خرج شود همه وضع می شود چون اجرت فائده
و خرج بار و پشته کش و امثال آن و هم چنین هر قدر که نسبت بما بعد انعقاد حب
ملاحظه شود از اجرت سرکار و دشت بان و شقیه قنواة و امثال آن بقدر آنچه
رسد ما بعد انعقاد حب است وضع می شود و اما اخراجات ما قبل انعقاد حب پس احوط
آن است که وضع نشود در زکواة اثر کا بدهد فائده بدانکه دادن زکواة از وجه فی سبیل الله
بکسیکه بتعلیم قرآن و سایر واجبات یا مستحبات توفیقیه بکشد جایز نیست کیرنده خواه
عادل باشد و خواه غیر عادل و هرگاه در اذای غیر اینها باشد از امور خیر جایز است

و عدالت شرط نیست و آنچه گفته شد معلوم شد از وجه فی سبیل الله بسید غنی و غیر سید
غنی هم می توان داد و هم چنانکه در اجرت عمل میرو مسجد و غیر آن بسید غنی میتوان بلکه
بکافر هم میتوان داد و هم چنین در اعانت کسانیکه بجنگ جهاد میروند و هرچند سید غنی
باشد و هم چنین در اعانت زوار و حاج پس در صنف فی سبیل الله نه عدالت
شرط است و نه ایمان و نه هاشمی بودن و نه واجب النفقه بودن اگر بگوئی از وجه فی
سبیل الله پس میتوان بفقراء سادات و ابناء السبیل از ایشان داد گوئیم از آیهٔ خمس
و احادیث وارده در تفسیر آن بیان شده که خمس از برای فقرای سادات است و ابناء
السبیل ایشان است و در عوض زکواة که از برای غیر ایشان قرار داده شده پس جایز
نیست صرف زکواة در ایشان پس مصنف دام ظله و اطال کلام را در آخر فرمود اجر
در اخذ زکواة فی سبیل الله بعلم سید غنی ظاهر اشکال نیست والله سبحانه هو العالم فائده
در نصاب غلات بمن تبریز هشت عباسی میشود دویست و هشتاد و هفت من و پنجاه درم و
پانزده مثقال صرافت س بفرمائید هرگاه شخصی مظنه این را داد اگر بدریا نشیند
ضرر جانی باو میرسد با وجود این مکهٔ معظمه از روی دریا حج او صورت دارد چه میفرمائید
در باب رفتن حاج از میان و ثانی ج با وجود ظن ضرر سبب مزاج و حال خود یا بخبر
طبیب حاذق ثقه جایز نیست رفتن اما اگر اتفاق افتاد که برود و در میقات استطاعت
او باقی باشد و در اینجا از برای او ظن ضرری نباشد رفتن بحج در اینصورة هرگاه حج کند
حج از او ساقط می شود هرچند در نفس معصیت کرده است و هم چنین است کلام در ظن ضرر از
و ثانی س بفرمائید جابر حکم بزید نماید که بخواهان از عمر بکیر و زید مذبور بگفتهٔ جابر

بگیرد و آن مبلغ را حاجی بردست بگیرد مثلا پنجهزار را و را دست بگیرد یا بگوید بفرمائید جایز بر ذمهٔ شغل تجبی(؟) ان ملیشم یا پنجهزار ج بهر قدر رد و در آن تفرقه که شغل ذمه همان مال است یعنی در دنیا پس از آن را از او مطالبه نمیتوان کرد هرچند در باقی گناهکار است و در آخرت باید از عهدهٔ ستمی که بکو برآید بهر حال فرقست ما بین شغل ذمهٔ مال و شغل ذمه بستم و آزار رسیدن

س بفرمائید هرگاه با مصلی شیٔ غصبی باشد یا جامهٔ او یا خیاط غصبی باشد یا وصله غصبی دوخته باشد چه صورت دارد ج آنچه بر او صادق باشد که جامهٔ مصلی است هرگاه غصبی باشد نماز او صحیح نیست و اما با خود داشتن مال غصبی یا خیاط که رخت با آن دوخته و امثال آن پس اگرچه بطلان نماز معلوم نیست اگرچه احوط اجتناب است س بفرمائید هرگاه حاکم جور مثلا ده تومان از شخصی بجبر بگیرد و هرگاه مال حاکم بدست آن شخص بیفتد می‌تواند خورد یا نه ج باید دانست هر ظالمی که مال کسی به عدوان بگیرد و بطریق شرع نتوان از او گرفت جایز است تقاص از مال او بقدر حق خود س بفرمائید کشیدن قلیان باعث بطلان روزهٔ سنتی می‌شود یا نه ج حکم ببطلان نمی‌کنم ولکن احوط اجتناب است بلکه اگر جایز باشد هم چون باعث استهزاء بر روزه میشود از برای پس فرق آنهم ترک این بسیار خوب است س بفرمائید هرگاه غاسل در اعضای او شکسته باشد و مستور باشد میتواند غسل ارتماسی نماید یا نه و اگر بجهة مظنهٔ ضرر آن عضو را بیرون گذاشته بعد از سایر فرو بردن اعضا او را جبیره نماید چه صورة دارد ج هرگاه با وجود آن جبیره فرو رفتن با آب ضرر نرساند غسل ارتماسی صحیح است و هرگاه مضر باشد غسل ارتماسی با آن نحو که عضو خاص را بعد از تماس سایر اعضا دست تر بمالد مجزی نیست بلکه باید

ترتیبی کند

ترتیبی کند و بمقتضای عمل جبیره معمول دارد س بفرمائید هرگاه مصلی سجده کند بعد معلوم شود که سجده بر چیزی کرده که جایز نبوده سجده بر آن در صورة هر دو سجده چه حکم دارد و در صورت دخول در رکوع چه صورت دارد در خلال یک سجده یا دو سجده ج ظاهر در همه صحت است س بفرمائید هرگاه مصلی سهوا نیت عصر نماید و بعد از سلام متنبه شود و وقت بقدر چهار رکعت باقی مانده چکار کند و اگر مظنه داشت که وقت بقدر چهار رکعت باقی مانده که مخصوص عصر است نماز عصر را ادا کند و بعد از سلام معلوم گردد و بقدر چهار رکعت هم باقی است چه حکم دارد ج ظاهر نیست صحیح است و بعد ظهر را بکند و هرگاه یک چهار رکعتی بکند و نیت کند خدایا هرگاه عدول نیت بعد نماز صحیح است آن نماز که کردم ظهر باشد و این عصر باشد و الا همان که کردم عصر باشد و این ظهر باشد اگر مطلوب ادا باشد این ادا باشد و الا قضا باشد و بهتر این است که در مسئله دویم هم چنین کند س بفرمائید هرگاه بعد از صلواة یقین کند که شستن دست چپ را بر دست راست مقدم داشته چه صورة دارد یا مسح پای چپ را بر پای راست ج وضو و نماز هر دو باطل است و هر دو را اعاده کند س بفرمائید هرگاه ماموم اقتدا نماید با امام در رکعت سیم بخیال اینکه رکعت اول یا دویم است و بعد معلوم شود که رکعت سیم یا چهارم بوده چه صورت دارد ج باکی نیست و هر وقت که متذکر شد در باقی ماندهٔ نماز بمقتضای حکم آن معمول دارد س بفرمائید هرگاه ماموم اقتدا نماید با امام و مقصد او دو رکعت باشد و دو رکعت دیگر را انفرادا تمام کند چه صورت دارد ج ظاهر این است

که باطل است و از اینکه جایز است قصد انفراد و بعد دخول در نماز بقصد اقتدا لازم نمی آید که صحیح باشد که از اول نیت اقتدا و انفراد در نماز واحد بکند س بفرمائید هرگاه مصلی سهوا رکوع نکرده باشد در فعل سجده شود چه صورت دارد ج اظهر نیست که مادامی که داخل سجدهٔ دویم نشده می‌تواند برگردد و رکوع کند و باز هر دو سجده را بجا آورد س بفرمائید هرگاه جاهل مسئله باشد مصلی در رکعت سیم و چهارم امام حمد و سوره بخواند چه صورت دارد ج جاهل مقصر در اخذ مسئله عاصی است و قضا هم بر او لازم است و احوط در غیر مقصر هم لزوم قضا است س بفرمائید هرگاه مصلی در رکوع رکعت چهارم شک کند که نماز مغرب است یا عشا چه حکم دارد ج ظاهر بطلان نماز است و باید مغرب عشا هر دو را بکند س بفرمائید شخصی تسبیحات اربعه سه چهار مرتبه بخواند وجوب و سنت او را اندازد چه صورت دارد ج هرگاه مقصر است در تحصیل مسئله صحت نماز مشکل است بلکه ظاهر بطلان است س بفرمائید دو مثقال طلا را با صد مثقال نقره بموعد یکسال یا کمتر مصالحه نماید چه صورت دارد ج ظاهر صحت است چون در مصالحه نقدین قبض مجلس شرط نیست و در دو صورت مشتری تلف و خیار فسخ داشته س بفرمائید شخصی ده توب قدک را با پنج تومان پول معامله نماید یعنی بفروشد بموعد یکسال بده تومان چه صورت دارد ج معاملهٔ پنج تومان در برابر پنج تومان که منظور که بود بجهت فرار از ربا باطل است چون قبض مجلس نشده و باقی می‌ماند معاملهٔ پنج تومان با کرباسها و ظاهر نیست که صحیح باشد و در صورت حصول مشتری تلف و خیار فسخ داشته باشد س بفرمائید هرگاه آب در جائی جمع

باشد

باشد و نمیداند بقدر کر است یا نه با وجود ملاقات نجاست استعمال آن چه صورت دارد یا بقدر کر بوده حالا نمیداند هست یا نه چه حکم دارد یا بدفاعات جمع شده نمیداند بقدر کر است یا نه ج اظهر طهارت آن است و هرگاه ملاقات کند با آن آب نجس نمیشود ولکن در جواز تطهیر با آن یا وضو و غسل کردن محل اشکال است هرچند جواز آن نیز خالی از وجه نیست س بفرمائید هرگاه مصلی در پایین قرائت مظنه داشته باشد که تشهد نخوانده چه صورة دارد یا استعمال حریر در نماز کردن چه صورت دارد ج بنشیند و تشهد بخواند یا استعمال حریر اظهر صحت نماز است س بفرمائید هرگاه شخصی مشغول تجارة باشد بعد از وضع مئونه سنه پنجاه تومان ربح کرده باشد و مبلغ مذکور نسیه باشد و بدفاعات گرفته می‌شود و تفرقه می‌نماید بفرمائید بعد از وصول مبلغ اخراج خمس مینماید یا هر دفعه که قدری وصول کرده وضع می‌کند الی آخر ج قبل از انقضای سال اخراج خمس واجب نیست و بعد از انقضای سال هم مادامی که ربح بدست نیامده واجب نیست ولکن هر قدر آن که بدست می‌آید باید داد انتظار تمام نباید کشید

تمت بعون الله وحسن توفیقه رحم الله من طلب المغفرة لکاتبه ولوالدیه

اللهم ارزقنا بفضله وکرمه وجوده سعادة الدارین بحق نبیه

محمد خیر البریه اجمعین واله وعترته الطاهرین الی آخر

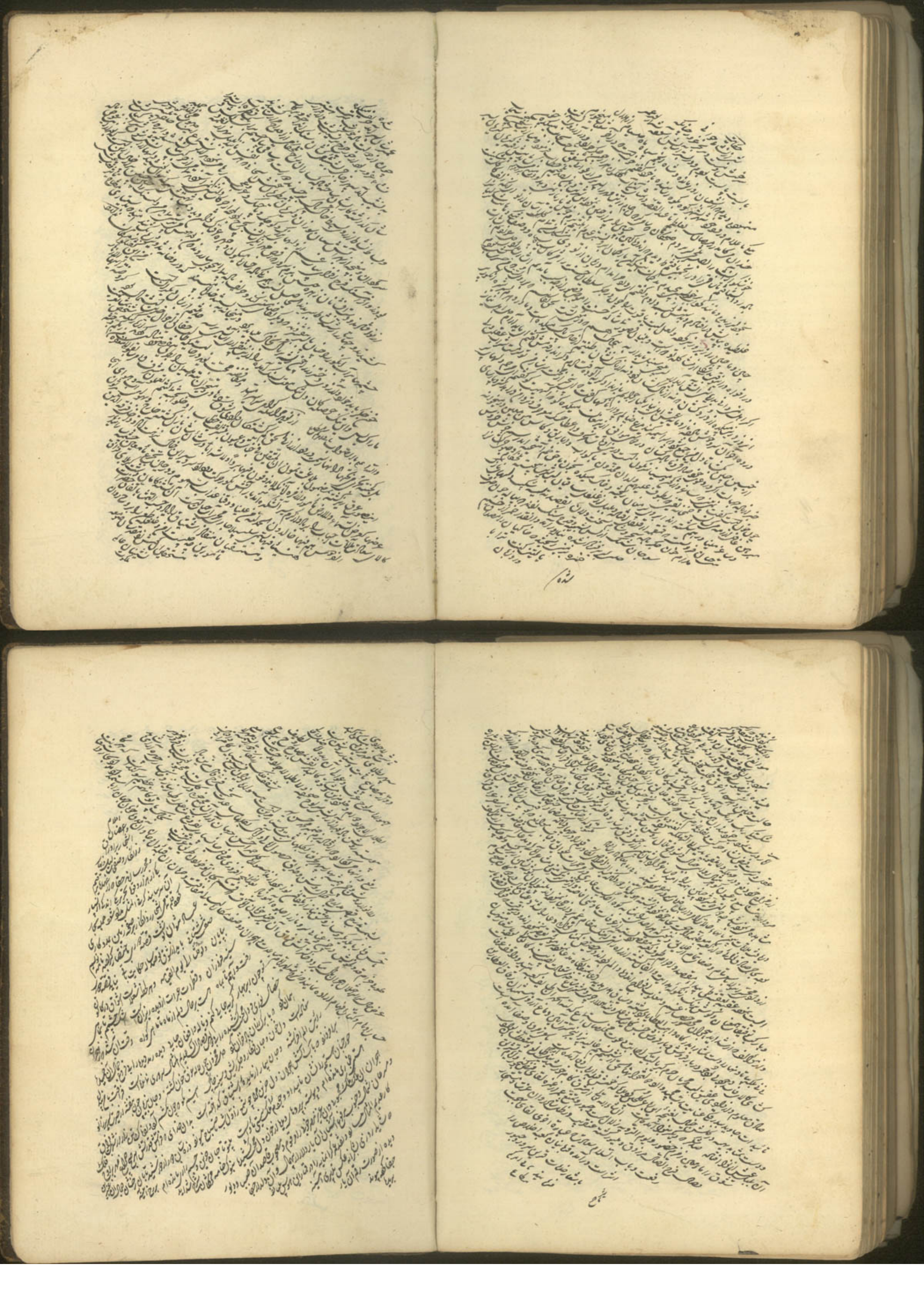
موفق و معین قد فرغ من تالیفه عالی [illegible]

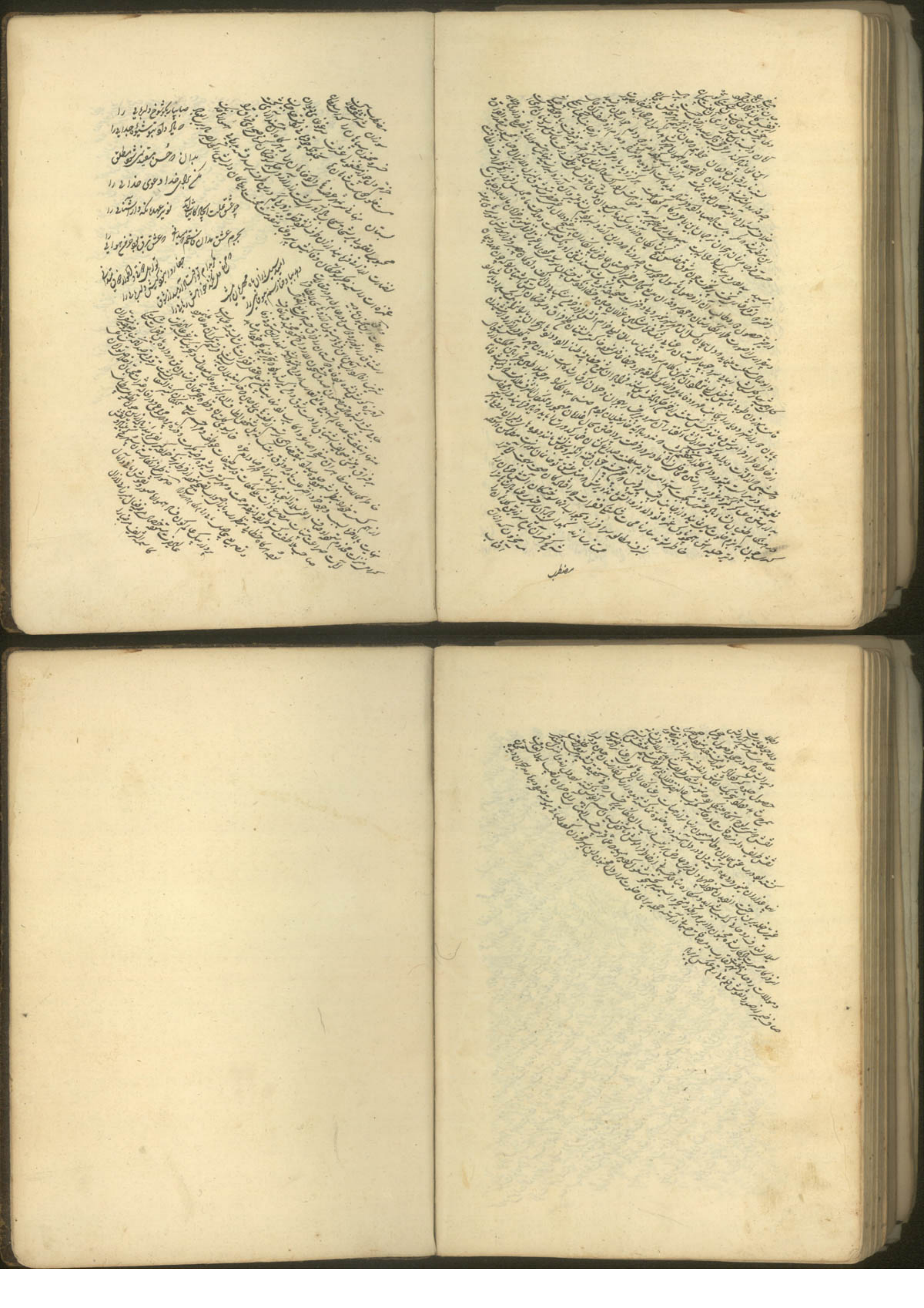
علام فهام میرزا ابوالقاسم [illegible]

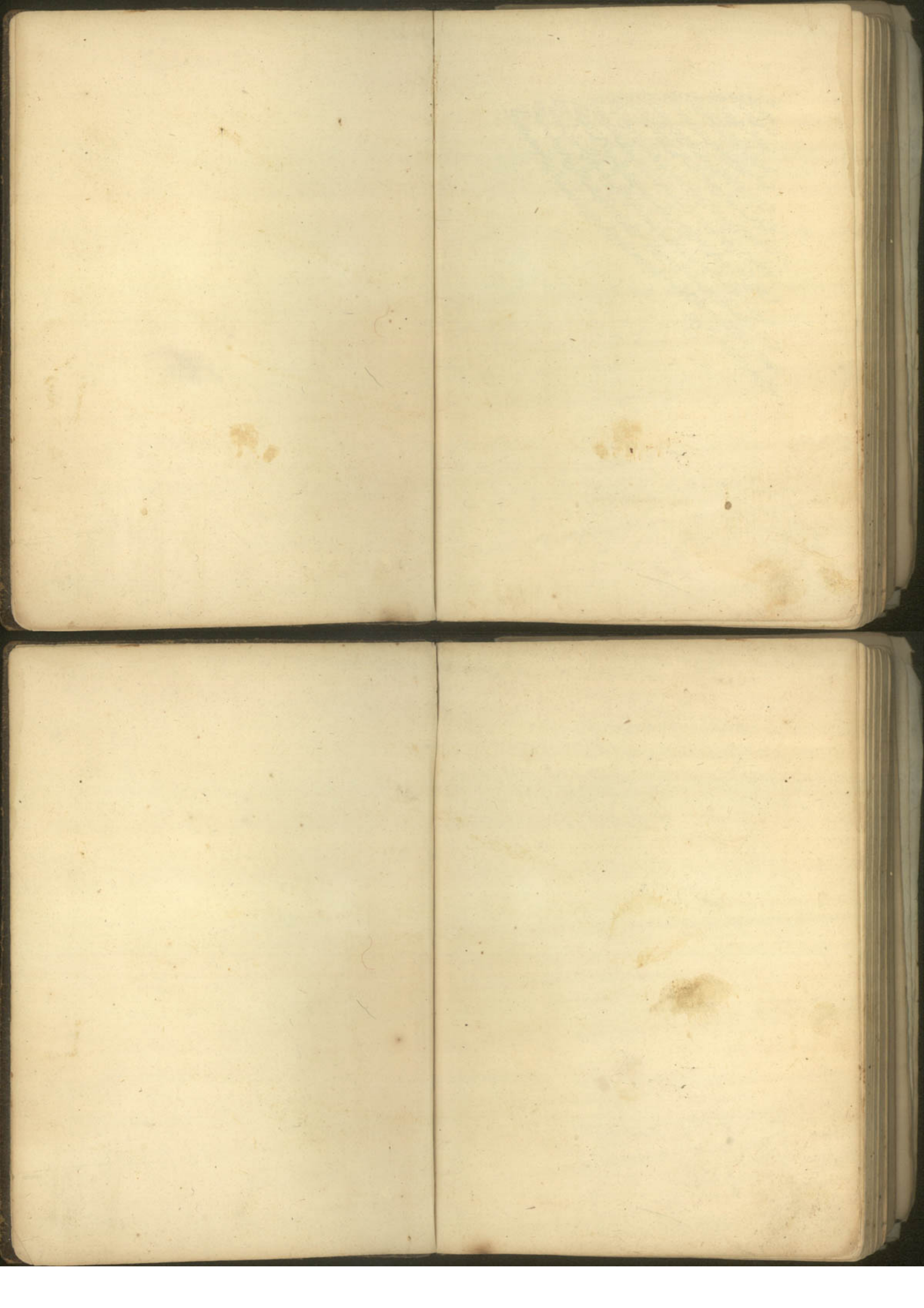
[illegible]

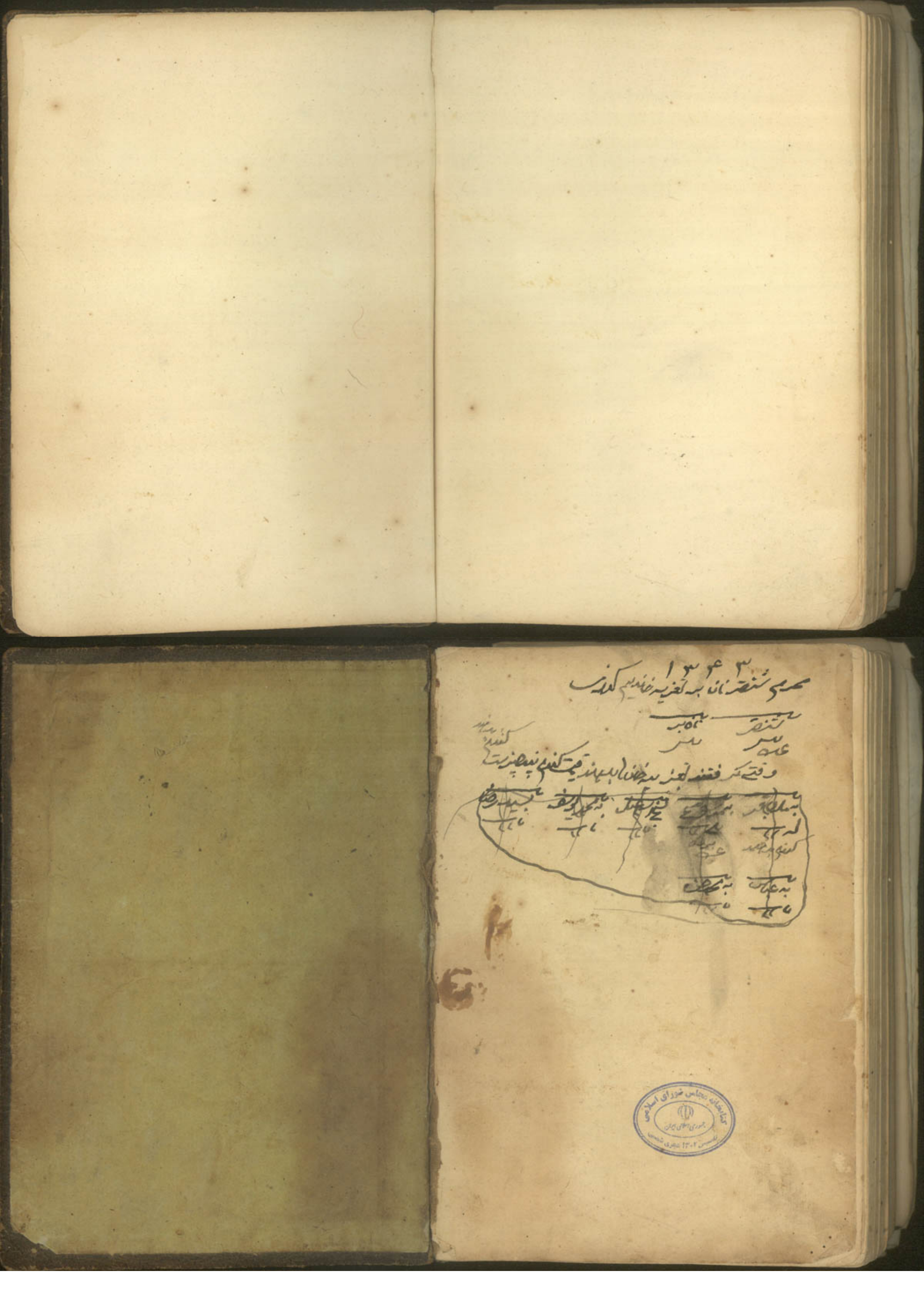
[illegible]

سنه ۱۲۴۱








۱۳۴۳
کتابخانه مجلس شورای اسلامی

